

بسم الله الرحمن الرحيم

وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

نموذج رقم (٨)

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الاسم (رباعي): - هدى. مصطفى. علي. الصغري. / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، قسم: .....  
الأطروحة مقدمة لنيل درجة: - البكالوريوس. في تخصص: .....  
عنوان الأطروحة: ".....  
.....  
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد:-  
فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه - والتي تمت مناقشتها بتاريخ: - ١٤ / ٩ / ١٤٠٩  
بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة ، وحيث قد تم عمل اللازم ، فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية  
المرفقة للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .....

والله الموفق....

أعضاء اللجنة

المناقش	المناقش	المشرف
الاسم: د/.....	الاسم: د/.....	الاسم: د/.....
التوقيع:.....	التوقيع:.....	التوقيع:.....

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

الاسم: د/.....

التوقيع:.....

يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة .



٣٠١٠٢٠٠٠٠٠٠٠٣٢٢٧

١٠٠٠٩٦٠

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى  
كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا للشرعة  
فرع الفقه و الأصول

# مخطيب القراءات و المساقاة و الإجازة و المزارعة من الحاوي

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي

المنوفى سنة ٤٥٠ هـ

دراسة وتحقيق

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراة في الفقه

إعداد الطالبة

هدى مصلم علي الصفدي

إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور

محمد محمد عبد الحي

١٤١٨ هـ - ١٤١٩ هـ

کتابہ

الإجاراتہ

من ثلاث کتبہ

و ما دخل فیہ

سوی ذلک

## ١ / مسألة

جـ/٢٥٤/ب

(١) [ مشروعية الإجارة ] (٢)

س/٤٧/ب

قال الشافعي رضي الله عنه :

الأصل في

جواز الإجارة

قال الله تعالى ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (٣) .

قال الشافعي رضي الله عنه : وقد يختلف الرضاع (٤) . (٥)

فلما لم يوجد فيه إلا هذا جازت الإجارة (٦) ، وذكرها الله سبحانه وتعالى في كتابه (٧) . و عمل بها بعض أنبيائه (٨) ، فذكر موسى (٩) عليه السلام وإجارته نفسه ثماني حجج ملك بها بُضِعَ امرأة ،

(١) في جـ لوحة ٢٥٥ ساقطة حيث يبدأ فيها كتاب الإجازات .

(٢) والأصل في جواز الإجارة الكتاب والسنة والإجماع . انظر : بحر المذهب جـ ٣ / أ / ١٥٧ / خ . البيان جـ ٥ / ب / ٢٢٥ / خ . تنمة الإبانة جـ ٧ / ب / ١٤٦ / خ . نهاية المطلب جـ ٧ / ب / ١ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٥١ / خ . الأم جـ ٤ / ٢٥ - ٢٧ . مختصر المزني / ١٢٦ . تكملة المجموع جـ ٤ / ١٥ ، ٥ .

(٣) سورة الطلاق آية (٦) .

(٤) تعرف الرضاع لغة : رضع بالكسر ، رضاعاً بالفتح من باب ضرب لغة أهل تهامة . و رضع الصبي رضعاً من باب تعب في لغة نجد ، و أرضعته أمه فارتضع فهي مرضع و مرضعة ، و رضع مثال سمع يرضع رضعاً فهو راضع و الجمع رُضِعَ . و قال جماعة قصد حقيقة الوصف و هو مصلى الثدي و شرب اللبن . انظر : مختار الصحاح ٢٤٥ ، ٢٤٦ . المصباح المنير جـ ١ / ٢٢٩ . لسان العرب (حرف العين ، فصل الراء) جـ ٨ / ١٢٥ ، ١٢٧ . الرضاع شرعاً : اسم لحصول لبن امرأة أو ما حصل منه في معدة طفل أو دماغه . انظر : شرح المنهج مع حاشية الجمل جـ ٤ / ٤٧٤ . نهاية المحتاج جـ ٧ / ١٦٢ .

(٥) انظر أحكام القرآن للشافعي جـ ١ / ٢٦٣ - ٢٦٥ . أحكام القرآن للكنيا الهراس جـ ٤ / ٤٢٢ / ٤٢٣ .

(٦) انظر : التفسير الكبير جـ ٣٠ / ٣٧ . الجامع لأحكام القرآن جـ ١٨ / ١٦٨ - ١٦٩ . أحكام القرآن للشافعي جـ ١ / ٢٦٣ - ٢٦٥ .

(٧) " في كتابه " ساقطة في س .

(٨) و زاد الشافعي في الأم جـ ٤ ص ٢٥ : ﴿ قالت إحداهما يا أبت استأجره إن خير من استأجرت القوي الأمين ﴾ سورة القصص آية (٢٦) هذا دليل آخر من الكتاب .

(٩) موسى ابن عمران بن قاهث بن عازر بن لاوى بن يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليهم السلام . كلیم الله وقد ذكره الله تعالى في مواضع كثيرة من القرآن قال تعالى : ﴿ و اذكر في الكتاب موسى إنه كان مخلصاً و كان رسولاً نبياً و ناديناه من جانب الطور الأيمن و قربناه نبياً و وهبنا له من رحمتنا أخاه هارون نبياً ﴾ سورة مريم آية (٥١-٥٢-٥٣) . و قد ذكر الله قصته في مواضع متعددة مبسطة مطولة و غير مطولة . و هو رسول من أولي العزم من الرسل . انظر البداية و النهاية جـ ١ / ٢٧٣ - ٣٠٨ .



وقيل : استأجره على أن يرعى له بذلك غنماً . فدل ذلك <sup>(١)</sup> على تجويز الإجارة <sup>(٢)</sup> ، و مضت بها السنة . <sup>(٣)</sup>

و عمل بها بعض الصحابة رضي الله عنهم و التابعين ، و لا اختلاف <sup>(٤)</sup> في ذلك بين أهل العلم ببلدنا <sup>(٥)</sup> وعوام الأمصار . <sup>(٦)</sup>

و هذا كما قال : عقد الإجارة على منافع الأعيان جائز ، و هو قول الصحابة رضي الله عنهم و التابعين و الفقهاء . <sup>(٧)</sup>

وحكى الشافعي خلاف بعض أهل الكلام فيها <sup>(٨)</sup> ، و هو ما حكى عن الأصم <sup>(٩)</sup> و ابن عليه <sup>(١٠)</sup> :

(١) " ذلك " ساقط في س .

(٢) انظر أحكام القرآن للشافعي ج ١/ ٢٦٥ .

(٣) أي أن الأصل في جواز الإجارة السنة كما سيأتي ذكرها ص ٢٣٧ .

انظر الأم ج ٤/ ٢٥ .

(٤) و هذا يدل على الإجماع . انظر المراجع السابقة ص ٢٢٦ .

و قال الطبري : ( و أما الإجماع فما روي أن علي بن أبي طالب عليه السلام أنه استقى ليهودي سما لا كل سحل بتمرة . و روي أن أبا هريرة أجر نفسه من بيت عروان . و أن عبد الرحمن بن عوف استأجر أرضاً و لا نعرف مخالف في ذلك ) شرح مختصر المزني ج ٦/ ب/ ٥١/ خ .

و انظر البيان ج ٥/ أ ، ب/ ٢٢٥/ خ . بحر المذهب ج ٣/ أ / ١٥٨/ خ .

(٥) ببلدنا : أي مصر و الله أعلم .

(٦ ، ٧ ، ٨) انظر الأم ج ٤/ ٢٥، ٢٦، ٢٧ .

(٩) الأصم : هو عقبة بن عبد الله الأصم الرفاعي العبدي البصري . روى عن أبيه و عطاء بن أبي رباح و حميد بن هلال و سالم بن عبد الله و قتادة و الحسن و محمد بن سيرين و جماعة . و عنه معقل بن مالك الباهلي و ابن المبارك و موسى بن داود و الطبري و آخرون . توفي سنة ١٦٦ هـ .

انظر تهذيب التهذيب ج ٧ ص ٢٤٤ ترجمة ٤٤٠ .

(١٠) ابن عليه : هو إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي البصري المعروف بابن عليه . روى عن عبد العزيز بن صهيب و سليمان التميمي و حميد الطويل و عاصم الأحول و أيوب و ابن عون و أبي ربيعة و ابن أبي نجيح . و روى عنه شعبة و ابن جريج و هما من شيوخه و بقية و حماد بن زيد و هما من أقرانه و إبراهيم و الشافعي و أحمد و يحيى و خلق آخروهم أبو عران .

و ذكره ابن حبان في الثقات . و قال النسائي : ثقة ثبت . و قال ابن سعد : كان ثقة ثبتاً في الحديث حجة . ولد سنة ١١٠ هـ و مات سنة ١٩٣ أو ١٩٤ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ج ١/ ٢٧٥ - ٢٧٩ . ترجمة ٥١٣ .



أنها باطلة : استدلالاً / بنهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الغرر <sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup>  
و الغرر يدخل عقد الإجارة من وجوه شتى :

- منها أن المنافع المستقلة غير مخلوطة ، و العقد على ما لم يخلق باطل . س/٤٨/أ
- و منها أن العقد يتوجه إلى عين حاضرة <sup>(٣)</sup> ترى ، أو غائبة توصف ، و ليست المنافع أعياناً حاضرة و لا غائبة فلم يصح العقد عليها .
- و منها أن منافع العبد المعقود عليه قد تختلف بحسب اختلاف قوته و ضعفه و نشاطه وكسله . <sup>(٤)</sup>

قال الشافعي رضي الله عنه : و هذا القول جهل ممن قاله . و الأجارات أصول في أنفسها ، بيوع <sup>(٥)</sup> على وجهها . <sup>(٦)</sup>

(١) الغرر لغة: التعريض للهلاك . و هو ما له ظاهر محبوب و باطن مكروه و لذلك سميت الدنيا متاع الغرور . الفقه الإسلامي و أدلته جـ ٤ ص ٤٣٥ .

و في القاموس : الغرر : الخطر . و نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر . و غرته الدنيا غروراً من باب فقد خدعته بزيتها فهي غرور . اسم فاعل مبالغة و غر الشخص يغره من باب ضرب . و الغرور بالفتح الشيطان و منه قوله تعالى ﴿ و لا يغرنكم بالله الغرور ﴾ .

انظر : المصباح المنير جـ ٢ ص ٤٤٥ . مختار الصحاح ص ٤٧١ .

و غرير : خدعه و أطعمه بالباطل . و الغرور ما غرك من إنسان و شيطان و غيرهما . و الغرور بالضم ما اغتر به من متاع الدنيا . و قيل الأباطيل .

و انظر في كل ما سبق لسان العرب (حرف الراء ، فصل الغين) جـ ٥ ص ١٤١٣ .

إذن فالغرر لغة : معناها الخداع الذي هو مظنة أن لا رضا به عند تحققه فيكون من أكل المال بالباطل .

انظر : سبل السلام جـ ٣ .

الغرر اصطلاحاً : ما انطوى عنه أمره و خفى عليه عاقبته . انظر المذهب جـ ١ ص ٢٩٦ .

(٢) و الحديث أخرجه مسلم في كتاب البيوع . باب بطلان بيع الحصاة جـ ٥/٣ . بلفظ (( نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الحصاة و عن بيع الغرر )) .

و أخرجه ابن ماجه كتاب البيوع . باب النهي عن بيع الحصاة و عن بيع الغرر . رقم ١٩٤ . جـ ٢/٧٣٩ .

و أخرجه الترمذي في سننه كتاب البيوع . باب ما جاء في كراهية بيع الغرر . رقم ١٢٣٠ . جـ ٣/٥٣٢ .

و أخرجه أبو داود في ٢٢ كتاب البيوع ، ٢٤ باب في بيع الغرر - حديث رقم ٣٣٧٦ جـ ٣/٢٥٤ .

(٣) في جـ : خاصة .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/٦ أ/٥٢/خ . تنمة الإبانة جـ ٧/ب/١٤٦/خ . الأم جـ ٤/٢٥ - ٢٧ .

(٥) في جـ ، س : تنوع . و الصحيح ما أثبتنا كما جاء في الأم جـ ٤ ص ٢٥ .

(٦) : الأم جـ ٤ ص ٢٥-٢٧ .

و الدلالة على جوازها : (١)

قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ (٢) .

قال الشافعي رضي الله عنه : فأجاز الرضاعة (٣) ، و الرضاع يختلف بكثرة (٤) رضاع المولود وقلته ، و كثرة اللبن وقلته ، و لكن لما لم يوجد فيه إلا هذا جازت الإجارة عليه ، و إذا جازت عليه جازت على مثله و ما هو في مثل معناه . (٥) و هذا استدلال صحيح لأن جهالة الرضاع من وجهين : أحدهما : قلة اللبن و كثرته .

و الثاني : قلة شرب الصبي و كثرته .

ثم صحت الإجارة فيه ، فكانت صحتها في (٦) غيره أولى .

و استدل الشافعي على ذلك (٧) بقوله سبحانه (٨) و تعالى : ﴿ قَالَتْ إِحْدَاهُمَا يَا أَبَتِ اسْتَأْجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الْأَمِينُ . قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّج ﴾ (٩) .

فذكر الله تعالى أن نبياً من أنبيائه أجر نفسه حججاً مسماً ملك بها بضع امرأة ، فدل على جواز الإجارة . (١٠)

و اختلفوا : هل كان استجاره لموسى عليه السلام لحجج تؤدي ، أو لعمل يستوفى ؟

---

(١) الأدلة من الكتاب على جواز الإجارة .

(٢) سورة الطلاق آية ( ٦ ) .

(٣) سبق تعريفه ص ٢٢٦ .

(٤) في س : لكثرة .

(٥) انظر : الأم ج ٤/ ٢٥-٢٧ . بحر المذهب ج ٣/ أ ١٥٧/ خ . البيان ج ٥/ ب ٢٢٥/ خ . تممة الإبانة ج ٧/ ب ١٤٦/ خ . نهاية المطلب ج ٧/ ب ١/ خ . شرح مختصر المزني ج ٦/ أ ٥١/ خ . تكملة المجموع ج ٥/ ٤-٥ .

(٦) " في " ساقطة من ج ، س . و الصواب ما أثبتناه .

(٧) و يقصد ( بذلك ) راجع إلى صحة جواز الإجارة .

(٨) لفظ " سبحانه " ساقطة في ج .

(٩) سورة القصص آية ( ٢٦ ) .

(١٠) انظر الأم ج ٤/ ٢٥-٢٦ . و زاد : ( على أنه لا بأس بها على الحجج : إن كان إلى الحجج استأجره ، وإن كان استأجره على غير حجج فهو تجويز الإجارة بكل حال . و قد قيل : استأجره على أن يرعى له غنماً ، و الله تعالى أعلم ) .

فقال قوم بل كان على حجج ، استدلالاً بظاهر اللفظ ، وجعلوا ذلك دليلاً على جواز الإجارة على الحجج .

و قال آخرون بل كان على عمل ، و هو رعي الغنم ثمانى سنين . و العرب تسمى السنة حجة ، لأنه لا يقع في السنة الواحدة إلا حجة واحدة .  
قال الشاعر : <sup>(١)</sup>

كأنى و قد جاوزت سبعين حجة خلفت بها على منكبي دائماً

و استدل أبو إسحاق المروزي على جواز الإجارة من الكتاب بقوله تعالى في قصة / موسى <sup>(٢)</sup> س/ ٤٨/ ب والخضر <sup>(٣)</sup> عليهما السلام : ﴿ فَوَجَدَا فِيهَا جِدَاراً يُرِيدُ أَنْ يَنْقَضَ فَأَقَامَهُ . قَالَ لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْراً ﴾ <sup>(٤)</sup> فدل ذلك من قول موسى عليه السلام و إمساك <sup>(٥)</sup> الخضر ، على جواز الإجارة و استباحة الأجرة . <sup>(٦)</sup>

و يدل على ذلك من طريق السنة : <sup>(٧)</sup>

---

(١) لم أجده .

(٢) سبق ترجمته ص ٢٣٤ .

(٣) الخضر : قال ابن كثير : ( و قد اختلف في الخضر في اسمه و نسبه و نبوته و حياته إلى الآن على أقوال : منها ما قاله الحافظ ابن عساكر يقال إنه الخضر بن آدم عليه السلام لصلبه . ثم روى من طريق الدارقطني عن ابن عباس قال : الخضر ابن آدم لصلبه و نسيء له في أجله حتى يكذب الدجال . و هذا منقطع و غريب . و قال أبو حاتم سهل بن محمد بن عثمان السجستاني سمعت مشيختنا منهم أبو عبيدة و غيره قالوا إن أطول بني آدم عمراً الخضر و اسمه خضرون بن قاييل بن آدم ...

و قال ابن جرير و الصحيح أنه كان متقدماً في زمن أفريدون ابن اثنيان حتى أدركه موسى عليهما السلام . و روى الحافظ ابن عساكر عن سعيد بن المسيب أنه قال الخضر أمه رومية و أبوه فارسي . قال البخاري رحمه الله عن همام عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه و سلم قال : (( إنما سمي الخضر لأنه جلس على فروة بيضاء فإذا هي تهتز من خلفه خضراء )) تفرد به البخاري و كذلك رواه عبد الرزاق عن معمر . و قد ذكر في القرآن في قصة موسى و يوشع عليهما السلام في سورة الكهف و هي تدل على أنه نبي . و قال الجمهور على أنه باق إلى اليوم قيل لأنه دفن آدم بعد خروجهم من الطوفان فنالته دعوة أبيه آدم بطول الحياة . و قيل لأنه شرب من عين الحياة فهو حي إلى الآن ..... ) .

انظر البداية و النهاية ج ١ ص ٣٢٦ و ما بعدها .

(٤) سورة الكهف آية (٧٧) .

(٥) إمساك الخضر : أي امتناعه عن أخذ الأجرة .

(٦) انظر : البيان ج ٥ / أ / ٢٢٥ / خ . بحر المذهب ج ٣ / ب / ١٥٨ / خ .

(٧) الأدلة من السنة على جواز الإجارة .

رواية أبي هريرة <sup>(١)</sup> : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه )) <sup>(٢)</sup> .

و روى أبو سعيد الخدري <sup>(٣)</sup> و أبو هريرة رضي الله عنهما أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( لا يستام الرجل على سوم أخيه و لا يخطب على خطبته / و لا تناجشوا و لا تبتعوا بإلقاء الحجر ومن استأجر جـ/٢٥٦/ب أجيراً فليعلمه أجره )) <sup>(٤)</sup> .

و روى ابن عمر أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة و من كنت خصمه خصمته . رجل باع حراً فأكل ثمنه ، و رجل استأجر أجيراً فاستوفى منه و لم يوفه [أجره] <sup>(٥)</sup> و رجل أعطاني صفقة يمينه ثم غدر )) <sup>(٦)</sup> .

(١) أبو هريرة : هو عبد الرحمن بن صخر الدوسي . صاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم . من أكثر الصحابة حفظاً للحديث و رواية له . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ٥٣٧٤ حديثاً . توفي بالمدينة سنة ٥٩ هـ . انظر : الإصابة ١١٩٠ جـ/٤/٢٠٣ . تهذيب التهذيب ١٢١٦ جـ ١٢ ص ٢٦٢ . حلية الأولياء ٨٥ جـ ١/٣٧٦ .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه عن عبد الله بن عمر . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه )) في الزوائد : أصله في صحيح البخاري و غيره من حديث أبي هريرة (( و رجل استأجر أجيراً فاستوفى منه و لم يعطه أجره )) ٢٢٢٧ . انظر سنن ابن ماجه . كتاب الرهون . باب أجر الأجراء . رقم / ٢٤٤٣ جـ ٢/٨١٧ . حديث ابن ماجه : و في إسناده : وهب بن سعيد ، و عبد الرحمن بن زيد ضعيفان . و في سنن البيهقي ١٢٠/٦ من حديث أبي هريرة من طريق ابن المبارك عن أبي حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن الأسود عن أبي عن أبي هريرة مرفوعاً و فيه : (( ومن استأجر أجيراً فليعلمه أجره )) . و من حديث أبي سعيد الخدري . و أخرجه من طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً و ضعفه .

(٣) أبو سعيد الخدري هو سعد بن مالك بن سنان بن عبيد بن ثعلبة الخزرجي الأنصاري . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم و أبي بكر و عمر و عثمان و علي و زيد بن ثابت . توفي سنة ٧٤ هـ .

انظر : الإصابة ٣١٩٦ جـ ٢ ص ٣٥ . تهذيب التهذيب ٨٩٤ جـ ٣ / ٤٨٠ .

(٤) تعريف السوم : و السوم في المبايعه . تقول منه ( ساومه سواماً ) بالكسر و استام علي و تساومنا . انظر : مختار الصحاح / ٣٢٣ .

(٥) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى . كتاب الإجارة . باب لا تجوز الإجارة حتى تكون معلومة و تكون الأجرة معلومة جـ ١٢٠/٦ . و النسائي في الزراعة . غير مرفوع بلفظ عن أبي سعيد قال : (( إذا استأجرت أجيراً فأعلمه أجره )) . جـ ٣٢/٧ . [ و لفظ بعضهم (( من استأجر أجيراً فليسهم له أجرته )) ] و في هذا الحديث دليل على وجوب بيان قدر الأجرة و به قال أبو يوسف و محمد . و قال مالك و أحمد بن حنبل و ابن شبرمة : لا يجب للعرف و استحسان المسلمين قال صاحب البحر : لا نسلم بل الإجماع على خلافه . و يؤيد قول المذهب القياس على ثمن المبيع . [ انظر : تكملة المجموع جـ ١٥/٣٤ . حديث أبي هريرة : في " نهى أن يبيع حاضر لباد ، و لا تناشجوا ، و لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، و لا يخطب على خطبة أخيه و لا تسأل المرأة طلاق أختها لتكفأ ما في إنائها " أخرجه البخاري بهذا اللفظ في البيوع . و مسلم في النكاح . و مالك في الموطأ ٥٢٣/٢ . و ليس فيه زيادة الحاوي . و أخرجه أيضاً النسائي ٧٣/٦ . و أبو داود ٢٠٨٠ . و الترمذي ١١٣٤ . و البيهقي ١٧٩/٧ . و أحمد ٤١١/٢ .

(٦) " أجرة " ساقطة في جـ .

(٧) أخرجه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( قال الله ثلاثة أنا خصمهم ==

و روي أن<sup>(١)</sup> النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( أيعجز أحدكم أن يكون كصاحب الفرق<sup>(٢)</sup> وذكر قصة ثلاثة من بني إسرائيل أن أحدهم<sup>(٣)</sup> استأجر أجيراً بفرق من بر فعله و لم يأخذ أجرته فزرعه له حتى نما و صار قدراً عظيماً ثم عاد الأجير فدفع إليه جميعه ))<sup>(٤)</sup> .  
و روي عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال : (( مثلكم فيمن مضى كرجل استأجر أجيراً من طلوع الشمس إلى زوالها بقيراط ))<sup>(٥)</sup> . الحديث .

== يوم القيامة رجل أعطى بي ثم غدر و رجل باع حراً فأكل ثمنه و رجل استأجر أجيراً فاستوفى منه و لم يعطه أجره )) صحيح البخاري كتاب البيوع . باب أثم من باع حراً جـ ٢٨/٢ . و في كتاب الإجارة . باب أثم من منع أجر الأجير . جـ ٣٤/٢ . و البيهقي في سننه كتاب الإجارة جـ ١٢١/٦ . و أحمد في مسنده جـ ٣٥٨/٢ . و بنفس لفظ البخاري أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الرهون . باب أجر الأجراء . رقم ٢٤٤٢ جـ ٨١٦/٢ .  
(١) في س : عن .

(٢) الفرق : بفتحتين مكيال يقال إنه يسع ستة عشر رطلاً و هو مكيال معروف بالمدينة .  
انظر : المصباح المنير جـ ٤١٧/٢ . مختار الصحاح / ٥٠٠ .

(٣) في س : أن رجلاً .

(٤) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإجارة . باب من استأجر أجيراً فترك أجره فعلم فيه المستأجر فزاد أو من عمل في مال غيره فاستفضل . جـ ٣٤/٢ . بلفظ : أن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : (( انطلق ثلاثة رهط ممن كان قبلكم حتى أووا المبيت إلى غار فدخلوه فانحدرت صخرة من الجبل فسدت عليهم الغار .... الخ )) . حديث طويل محل الشاهد فيه : (( قال النبي صلى الله عليه وسلم و قال الثالث اللهم إني استأجرت أجراً فأعطيتهم أجرهم غير رجل واحد ترك الذي له وذهب فثمرت أجره حتى كثرت منه الأموال فجاءني بعد حين فقال : يا عبد الله أدني إلي أجري فقلت له كل ما ترى من أجرك من الإبل و البقر و الغنم و الرقيق )) . صحيح البخاري جـ ٣٤/٢ . و في كتاب البيوع رقم ٢٢١٥ .  
و في الحرث و المزارعة ٢٣٣٣ . و في الأدب ٥٩٧٤ . و في أحاديث الأنبياء ٣٤٦٥ . و مسلم في الذكر والدعاء ٢٧٤٣ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب الإجارة . باب الإجارة إلى صلاة العصر . جـ ٣٤/٢ . بلفظ : عن عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (( إنما مثلكم و اليهود و النصارى كرجل استعمل عمالاً فقال من يعمل إلى نصف النهار على قيراط قيراط فعملت اليهود على قيراط ثم عملت النصارى على قيراط قيراط ثم أنتم الذين تعملون من صلاة العصر إلى مغارب الشمس على قيراطين قيراطين فغضبت اليهود و النصارى و قالوا نحن أكثر عمالاً و أقل عطاءً قال هل ظلمتكم من حقكم شيئاً قالوا لا فقال فذلك فضلي أوتيه من أشياء )) . و فضائل القرآن ٥٠٢١ . و التوحيد ٧٤٦٧ . فتح الباري جـ ٨٠/١٩ ، جـ ٢٣٧/٢٨ .

و أخرجه الترمذي ٢٨٧١ . و البيهقي ١١٨ / ٦ .



و روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما أراد الهجرة قال : (( يا علي أرتد لنا دليلاً من الأزد فإنهم أوفى للعهد )) فاستأجر عبد الله بن أريقط الليثي من الأزد دليلاً إلى المدينة . (١) (٢)

و روي أن النبي صلى الله عليه وسلم لما ولد ابنه إبراهيم استأجر له ظئراً يقال لها أم سيف امرأة قين بالمدينة يقال له أبو يوسف . (٣)

و روي أبو أمامة (٤) قال : قلت لابن عمر إني رجل أكره إبلي أفتجزئ عني من حجتي . فقال : ألت تلي و تقف و ترمي . قلت : بلى . قال ابن عمر : سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل عما سألتني عنه فلم يجبه حتى أنزل الله قوله : ﴿ لَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَبْتَغُوا فَضْلاً مِنْ رَبِّكُمْ ﴾ . (٥) (٦)

و روي أن علياً عليه السلام / كان يستقي الماء لامرأة يهودية كل دلو بتمرة . (٧) جـ/٢٥٧/أ

و روي عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : نشأت يتيماً و هاجرت مسكيناً و كنت أجيراً لنسوة صفوان (٨) . لعقبة رجلي (٩) و طعام بطني . فكنت أخدم إذا نزلوا

(١) انظر : إعانة الطالبين جـ ٣ ص ٢٠٩ . الجمل على شرح المنهاج جـ ٣ ص ٥٣٢ .

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب بدء الخلق . باب هجرة النبي صلى الله عليه وسلم و أصحابه إلى المدينة . جـ ٢/٣٣٢ . في حديث طويل بغير هذا اللفظ و الشاهد منه (( و استأجر رسول الله صلى الله عليه وسلم و أبو بكر رجلاً من بني الدليل و هو من بني عبد بن عدي هادياً خريئاً . و الخريت الماهر بالهداية )) .

و في سيرة ابن هشام : (( فاستأجر عبد الله بن أريقط رجلاً من بني الدليل بن بكر )) . جـ ٢/٩٨ . و انظر البداية و النهاية جـ ٣/١٧٨ . ٢٢٦٤ و ٣٠٢٨ و ٤٣٤١ و ٤٣٤٣ و ٦١٢٤ و ٦٩٢٣ .

عبد الله بن أريقط و يقال أريقط بالدال بدل الطاء الليثي ثم الدثلي . دليل النبي صلى الله عليه وسلم و أبي بكر لما هاجر إلى المدينة . ثبت ذكره في الصحيح و أنه كان على دين قومه . انظر الإصابة في تمييز الصحابة جـ ٢/٢٧٤ .

(٣) أخرجه البيهقي بلفظ " عن أنس بن مالك في قصة إبراهيم بن النبي صلى الله عليه وسلم إلى دفعه إلى أم سيف امرأة قين بالمدينة " كتاب الإجارة باب كسب الرجل و عمله بيده جـ ٦ / ١٢٧ .

(٤) أبو أمامة التيمي الكوفي روى عن ابن عمر في التجارة و الكرني في الحج و عنه العلاء بن المسيب و الحسن بن عمر . قال إسحاق بن منصور عن ابن معين ثقة لا يعرف اسمه . وقال أبو زرعة لا بأس به . انظر : تهذيب التهذيب ٧١ جـ ١٢ ص ١٤ .

(٥) سورة البقرة آية ( ١٩٨ ) . و انظر الدر المنثور للسيوطي جـ ٢/٥٣٥ .

(٦) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى كتاب الإجارة . باب كراء الإبل و الدواب . جـ ٦/١٢١ . و أبو داود في سننه . و الحاكم . و أحمد .

(٧) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الرهون . باب الرجل يستقي . كل دلو بتمرة و يشترط جلدة . رقم ٢٤٤٧ جـ ٢/٨١٨ . و قال في الزوائد : رجال إسناده ثقات و الحديث موقوف . و معنى جلدة : أي التمر اليابسة الجيدة . و أخرجه البيهقي من حديث فاطمة جـ ٦ / ١٢٠ .

(٨) صفوان : أي صفوان بن أمية .

(٩) عقبة رجلي : العقبة : النوبة أي للنوبة من الركوب استراحة للرجل . و عاقبته في الراحلة إذا ركبت أنت مرة و ركب هو مرة . انظر : مختار الصحاح ( باب العين - حرف الباء ) / ٤٤٣ . المصباح المنير ( كتاب العين - حرف الباء ) جـ ١/٤١٩ .



و أحذو<sup>(١)</sup> إذا ركبوا فزوجنيها إل ه، فالحمد لله الذي جعل الدين قواماً<sup>(٢)</sup> و جعل أبا هريرة إماماً<sup>(٣)</sup>.  
(٤) ولأن الحاجة إلى الإجارة داعية ، و الضرورة إليها ماسة ، لأنه ليس كل من أراد  
عملاً قدر عليه بنفسه ، و لا إن قدر عليه حسن به<sup>(٥)</sup> .

كما أنه ليس كل من أراد طعاماً لمأكله ، و ثياباً للمبسه ، قدر على عمله بنفسه و على إحداثه  
وإنشائه ، فدعت الضرورة إلى الإجارة على المنافع<sup>(٦)</sup> ، كما دعت الضرورة إلى ابتياع الأعيان .  
ثم إن كان البيع جائزاً ، فكذلك الإجارة<sup>(٧)</sup> .

و أما<sup>(٨)</sup> الجواب عن استدلالهم بنهي عن الغرر فمن وجهين :  
أحدهما : أنه ليس بغرر ، لأن حقيقة الغرر ما تردد بين جوازين على سواء ، و إلا غلب<sup>(٩)</sup> في  
الإجارة حال السلامة .

و الثاني : أنه غرر خص بالشرع لعلته و ضرورته .  
و أما الجواب : عن قولهم : أنه عقد على ما لم يخلق كالبيع ، فهو : أن البيع<sup>(١٠)</sup> لما لم يخلق إنما بطل لأنه

---

(١) و أحذو : يقال حدوت بالإبل أحذوا حدوا : حثتها على السير بالحداء . مثل غراب . و هو الغناء لها  
ليسوقها . انظر : مختار الصحاح . حرف الحاء / ١٢٧ . المصباح المنير . كتاب الحاء / جـ ١ / ١٢٥ . لسان  
العرب / باب الواو و الياء من المعتل / فصل الحاء . جـ ١٤٨ / ١٦٨ .  
و في سنن ابن ماجه و حلية الأولياء و الإصابة ذكر أنه كان أجيلاً لابنة غزوان . و في الإصابة و حلية الأولياء .  
كان أجيلاً لبنة بنت غزوان إحدى نسوة صفوان . و الله أعلم .  
انظر : حلية الأولياء جـ ١ / ٣٨٠ . الإصابة جـ ٤ / ٢٠٩ . سنن ابن ماجه جـ ٢ / ٨١٧ . و أخرجه ابن خزيمة في  
صحيحه . و البداية و النهاية جـ ٨ / ١١ .

(٢) في جـ : الخير قولنا .

(٣) أخرجه ابن ماجه في كتاب الرهون . باب إجارة الأجير على طعام بطنه . حديث ٢٤٤٥ جـ ٢ / ٨١٧ .  
وانظر حلية الأولياء جـ ١ / ٣٨٠ . و الإصابة جـ ٤ / ٢٠٩ . و قال في الزوائد : إسناده صحيح موقوف .

(٤) الأدلة العقلية على جواز الإجارة .

(٥) في جـ : جز به .

(٦) " المنافع " ساقطة في س .

(٧) انظر : المطلب العالي جـ / أ / ٦١ / خ . تنمة الإبانة جـ ٧ / أ / ١٤٧ / خ . بحر المذهب جـ ٣ / أ ، ب / ١٥٧ / خ .  
مغني المحتاج جـ ٢ / ٤٤٩ . إعانة الطالبين جـ ٣ / ١٠٩ . نهاية المحتاج جـ ٥ / ٢٥٩ . تكملة المجموع جـ ١٥ / ٣ .

(٨) في س : فأما .

(٩) في جـ : و إلا غلت .

(١٠) في س : بيع ما لم يخلق .

يمكن العقد عليه بعد أن خلق ، و المنافع لما لم يمكن<sup>(١)</sup> العقد عليها بعد أن خلقت لفواتها ، جاز العقد عليها قبل أن تخلق .

و أما الجواب : عن قولهم : أنها ليست أعياناً حاضرة و لا غائبة ، فهو : أنها منافع أعيان حاضرة فأشبهه النكاح .

و أما الجواب : عن قولهم : أن المنافع تختلف من الوجوه التي<sup>(٢)</sup> ذكرت ، فهو / إن العقد إن جـ/٢٥٧ ب كان على منافع مضمونة في الذمة فهي معلومة غير مختلفة ، و إن كان على مدة فإنه يستوفى من العبد عمل مثله جبراً إن لم يؤده طوعاً حتى تنقضي مدة إجارته .<sup>(٣)</sup>

---

(١) في س : يكن .

(٢) في س : الذي .

(٣) انظر : تنمة الإبانة جـ٧/أ ، ب/١٤٧/خ .

إظهار الفتاوي جـ١/أ ، ب/١١٥/خ .

شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٥٢/خ .

المطلب العالي جـ٦/ب/٥٨ ، أ/٥٩/خ .

فإذا تقرر ما وصفنا من جواز الإجارة . فهي كالبيع يعتبر انعقادها <sup>(١)</sup> بأربعة : بمؤجر ، ومستأجر ، ومؤجر ، وأجرة .

فأما المؤجر : فهو باذل المنفعة كالبائع <sup>(٢)</sup> ، و هو من صح بيعه صحت إجارته ، [ و من لم يصح بيعه من مول <sup>(٣)</sup> عليه و غاصب لم تصح إجارته ] <sup>(٤)</sup> .

و أما المستأجر : فهو طالب المنفعة كالمشتري ، و هو من صح شراؤه صح استجاره ، و من لم يصح شراؤه من مول عليه / لم يصح استجاره . <sup>(٥)</sup>

س/٤٩/ب

فأما <sup>(٦)</sup> المؤجر : فهو كل عين صح الانتفاع بها <sup>(٧)</sup> مع بقائها صحت إجارته ، كالدار والعقار إذا لم يكن المقصود من منافعها أعياناً <sup>(٨)</sup> كالنخل و الشجر ، و ما لم يصح الانتفاع به مع بقاء عينه لم يصح إجارته [ كالدراهم و المأكول ] <sup>(٩)</sup> ، [ لأن منفعة الدراهم بإزالتها عن الملك . و منفعة المأكول بالاستهلاك ] <sup>(١٠)</sup> فإن استأجرهما بمنفعة تستوفى مع بقاء أعيانهما ، كاستئجار الدراهم للجمال واستئجار الطعام ليعتبر مكيالاً <sup>(١١)</sup> ففيه لأصحابنا وجهان :

أحدهما : يصح ، لوجود المعنى <sup>(١٢)</sup> من <sup>(١٣)</sup> حصول الانتفاع مع بقاء العين . <sup>(١٤)</sup>

(١) في س : اعتقادها .

(٢) " كالبائع " ساقطة في س .

(٣) في جـ : مولاً عليه أي كالصبي والمجنون لا يصح بيعهما ولا شرائهما لأن أي تكليف في مال الصبي والمجنون كالزكاة ونفقة القريب والزوجة وغير ذلك ليس من باب تكليف الصبي والمجنون وإنما هو تكليف للولي عليهما بأداء الحقوق من مالهما . انظر : روضة الناظر وجنة المناظر صفحة ٢٦ ، أصول الفقه للبرديسي صفحة ١٣٠ .

(٤) ما بين القوسين ساقط في س .

(٥) انظر : نهاية المحتاج جـ/٢٥٩ . روضة الطالبين جـ/١٧٣ . تكملة المجموع جـ/١٥٥ ، ٦ .

(٦) في س : و أما .

(٧) في جـ : به .

(٨) " أعياناً " ساقطة في س .

(٩) في س : [ كالدراهم لم تصح و المأكول بالاستهلاك ] .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في س .

(١١) في جـ ، س : مكيال . و الصواب ما أثبتناه .

(١٢) " المعنى " ساقطة في جـ .

(١٣) في جـ : و حصول .

(١٤) انظر : شرح مختصر المزني جـ/٦/أ/٥٢/خ . البيان جـ/٥/ب/٢٢٦/خ . بحر المذهب جـ/٣/أ/ب/١٥٩/خ . روضة الطالبين جـ/١٧٧-١٧٨ . تنمية الإبانة جـ/٧/أ ، ب/١٤٧/خ .

و الوجه الثاني : لا يصح ، لأن هذا نادر من منافع ذلك ، و الأغلب سواه ، و صار <sup>(١)</sup> حكم الأغلب هو المقلب . و لأن المنافع المضمونة بالإجارة هي المضمونة <sup>(٢)</sup> بالغصب ، و منافع الدراهم والطعام لا تضمن بالغصب . / فلم يصح أن تضمن بالإجارة .

ج/٢٥٨/أ

و هكذا ما كانت منافعه أعياناً من النخل <sup>(٣)</sup> و الشجر ، لأن منافعها ثمار هي <sup>(٤)</sup> أعيان يمكن العقد عليها بعد حدوثها ، فلم يصح العقد عليها قبله . و هكذا الغنم فإن استأجره ذلك لمنفعة <sup>(٥)</sup> تستوفى مع بقاء العين ، كالاستغلال بالشجر ، أو ربط <sup>(٦)</sup> مواشي إليها ، أو سقي <sup>(٧)</sup> ، فذلك ضربان : أحدهما : أن يكون هذا غالباً فيها و مقصوداً من منافعها ، فتصح الإجارة عليها .

و الثاني : أن يكون نادراً غير مقصود في العرف ، فيكون على ما معنى من الوجهين . ثم العقد و إن توجه إلى العين ، [ فهو ربما تناول المنفعة لأن الأجرة في مقابلتها ، و إنما توجه إلى العين ] <sup>(٨)</sup> لتعتبر <sup>(٩)</sup> المنفعة بها . <sup>(١٠)</sup>

و قال أبو إسحاق المروزي : العقد إنما تناول <sup>(١١)</sup> العين دون المنفعة ليستوفي من العين مقصوده من المنفعة ، لأن المنافع غير موجودة حين العقد ، فلم يجوز أن يتوجه العقد إليها . <sup>(١٢)</sup> و هذا خطأ <sup>(١٣)</sup> . ألا ترى أنه قد يصح العقد على منفعة مضمونة في الذمة غير مضافة إلى عين ، كرجل استأجر من رجل عملاً مضموناً في ذمته ، فإذا <sup>(١٤)</sup> كان كذلك ، فلا بد أن تكون المنفعة معلومة ، كما لا بد أن يكون المبيع معلوماً . <sup>(١٥)</sup>

(١) في س : فصار .

(٢) في س : المغصوبة .

(٣) في س : كالنخل .

(٤) في ج : هو .

(٥) في س : بمنفعة .

(٦) في س : و ربط المواشي .

(٧) في ج : أو سفر .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) في س : لتعين .

(١٠) انظر : شرح مختصر المظنني ج٦/أ/٥٢/خ . البيان ج٥/ب/٢٢٦/خ . بحر المذهب ج٣/أ،ب/١٥٩/خ .

(١١) في س : يتناول .

(١٢) انظر : تنمة الإبانة ج٧/أ/١٤٧/خ . روضة الطالبين ج٥/١٢٧-١٢٨ .

(١٣) " خطأ " ساقطة في س .

(١٤) في ج : و إذا .

(١٥) انظر : تكملة المجموع ج٥/٣٦ .

فإن كانت مجهولة لم تصح الإجارة ، كما لو كان المبيع مجهولاً ، و العلم بها قد يكون من

وجهين :

أحدهما : تقدير العمل مع الجهل بالمدة .

و الثاني : تقدير المدة مع الجهل بقدر العمل .

ج/٢٥٨/ب

س/٥٠/أ

فأما <sup>(١)</sup> ما يقدر <sup>(٢)</sup> فيه بالعمل دون المدة ، / فمثاله ، أن يقول : قد استأجرتك على / أن تخط

هذا الثوب ، أو تنسج لي هذا الغزل ، أو تصوغ لي هذا الخللخال ، فتصير الإجارة مقدرة بالعمل ، فلا يجوز اشتراط المدة فيها .

فإن شرط فيها المدة بطلت . لأنه إذا قال : قد استأجرتك لتخط لي <sup>(٣)</sup> هذا الثوب في يوم ،

فقد يفرغ منه في بعضه ، فإن لم يعمل في باقيه <sup>(٤)</sup> فقد أخل بمقتضى شرطه ، و إن عمل فقد زاد على عقده .

[ و أما ما يتقدر فيه بالمدة دون العمل ، فمثاله أن يقول : قد استأجرتك على أن تبني لي شهراً ،

فتصير الإجارة مقدرة بالمدة فيصح ، و لا يجوز تقدير العمل فيها إذا كان جنسه معلوماً . فإن شرط

فيها قدر العمل بطلت لأنه قد لا يستكمل ذلك العمل في تلك المدة . فإن ترك باقيه ، فقد أخل بمقتضى

شرطه ، و إن عمل فقد زاد في عقده ] <sup>(٥)</sup> . <sup>(٦)</sup>

(١) في س : و أما .

(٢) في س : يتقدر .

(٣) في س : لتخط هذا الثوب .

(٤) في ج : يعمل باقيه .

(٥) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٦) انظر : بحر المذهب ج٣/أ ، ب/١٦٠/خ .

تكملة المجموع ج١٥/٣٦ - ٣٧ .

(١) و أما الأجرة فهو العوض الذي في مقابلة المنفعة ، كالثمن في مقابلة المبيع ، و حكمه ج/٢٥٨/ب س/٥٠/أ كحكمه في جوازه معيناً ، و في الذمة .

فإن كان في الذمة ، فلا بد أن يكون معلوم الجنس و الصفة و القدر ، فإن جهلت بطلت الإجارة .  
و إن كان معيناً ، فهل (٢) يصح العقد مع الجهالة بقدره إذا كان مشاهداً أم لا؟ .  
اختلف أصحابنا ، فكان بعضهم يخرج على قولين ، كالسلم إذا كان الثمن المشاهد فيه جزافاً قد جهل قدره . (٣)

و قال آخرون : بل يصح قولاً واحداً كالبيع . لأن المنافع في حكم الأعيان المقبوضة ، بخلاف السلم . (٤)

/ فإذا تقرر هذا ، فكل ما جاز أن يكون عوضاً أو معوضاً (٥) جاز أن يكون أجرة . فلو استأجر ج/٢٥٩/أ داراً بمنافع دار أخرى ، أو برقة دار أخرى جاز (٦) .

و قال أبو حنيفة (٧) : لا يجوز . و هذا خطأ . لأن المنافع قد أقيمت في الشرع مقام الأعيان في جواز العقد عليها و أخذ العوض عنها ، و وجوب بدلها على متلفها ، فجاز أن تكون ثناً و أجرة ، كما جاز أن تكون مستأجرة . (٨)

---

(١) / فصل/ جاءت في وسط ما تنعقد به الإجارة فهي زائدة . و هذا هو الركن الرابع من أركان الإجارة .

(٢) في س : و هل .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٥/١٧٣ - ١٧٥ . نهاية المحتاج ج٥/٢٦٣ - ٢٦٤ .

(٤) انظر المذهب ج١ ص ٤٠٦ .

(٥) في س : مغوضاً .

(٦) " جاز " ساقطة في ج .

(٧) قال الزيلعي في تبين الحقائق ج٥ ص ١٠٦ بتصرف : ( و ما صح ثناً صح أجرة لأن الأجرة ثمن المنفعة فتعتبر بثمن المبيع .... و قوله ما صح ثناً صح أجرة يقتضي ذلك و لا ينافي العكس حتى صح أجرة ما لا يصح ثناً أيضاً كالمنفعة فإنها لا تصلح ثناً و تصلح أجرة إذا كانت مختلفة الجنس كاستئجار أو سكنى الدار بزراعة الأرض و إن اتحد جنسيهما لا يجوز كاستئجار الدار للسكنى بالسكنى و استئجار الأرض للزراعة لزراعة أرض أخرى لأن المنافع معدومة فيكون بيعاً بالنسيئة على ما قالوا فلا يجوز ذلك في الجنس المتحد ) .

و يقول السرخسي ج٥ ص ٨٩ : ( فإن المسمى متى كان معلوماً يتم الرضى به ، و إن شرط مع الدرهم ربع قفيز دقيق جيد و لم يقل منها كان جائزاً لأن الدقيق مكيل معلوم يصلح أن يكون ثناً في البيع فيصلح أن يكون أجرة أيضاً . و لو دفع غزلاً إلى حائك لينسجه بذراع من ذلك الثوب أو بجزء شائع مسمى فذلك لا يجوز في ظاهر المذهب أيضاً لأنه في معنى قفيز الطحان ) .

(٨) انظر : روضة الطالبين ج٥/١٧٦ . إعانة الطالبين ج٣/١٧٦ . نهاية المحتاج ج٥/٢٦٦ .

تكملة المجموع ج٥/٣٣ .

فأما إذا استأجر عبداً بنفقته أو بغيراً بمعلوفه<sup>(١)</sup> ، لم يجز لجهالته .  
و أجازته مالك<sup>(٢)</sup> ، تعلقاً بأن أبا هريرة أجر نفسه بطعام بطنه و عقبة رجله .  
و هذا محتمل أن يكون أجراها بما يكفيه / إطعام بطنه و عقبة رجله أو<sup>(٣)</sup> يكون شرط<sup>(٤)</sup> ذلك س/٥٠/ب  
مقدراً .<sup>(٥)</sup>

(١) في س : بمعلوفته .

و معنى بمعلوفه : من علف و العلف للدواب و هو ما تأكله الماشية .  
انظر لسان العرب ( حرف الفاء - فصل العين ) جـ ٩/٢٥٥ - ٢٥٦ . مختار الصحاح ( باب العين - حرف  
الفاء ) ٤٥٠/ . المصباح المنير ( كتاب العين - حرف الفاء ) جـ ٢/٤٢٥ .  
(٢) المدونة الكبرى جـ ٤ ص ٤٧٠ . ( قلت : أرأيت إن استأجرت دابة إلى موضع من المواضع ذاهباً و راجعاً  
بعلفها أيجوز هذا الكراء في قول مالك . قال : نعم . ذلك جائز لأن مالكا قال في الأجير بطعامه أنه لا بأس به .  
قلت : أرأيت إن استأجرت إبلاً من جمال إلى مكة بكذا و كذا على أن عليّ طعام الجمال و علف الإبل . قال :  
قال مالك لا بأس بذلك ) .

قال الخرشي : ( قوله على أن عليك علفها أي و جاز كراؤها على أن عليك علفها أو الركوب أو الطحن أو  
الحمل ... إلخ و كذا على حمل آدمي . و يجوز أن تكتري دابة من شخص على أن عليك علفها ... فلو وجدها  
أكولة أو وجد ربها أكلوا فله الفسخ ما لم يرضي ربها بالوسط . و جاز كراء الدابة على أن عليك يا مكثري  
طعام رب الدابة ) . انظر الخرشي جـ ٧ ص ٣٤-٣٥ .

و انظر : حاشية الدسوقي و الشرح الكبير جـ ٤ ص ٣٥ : ( قوله و جاز أن تكتري دابة : أي بدراهم . و قوله :  
أن عليك علفها : أي زيادة على الأجرة التي هي الدراهم و نحوها . قوله كان أولى : أي لأنه عبر بذلك كان  
مفيداً للمسألتين بخلاف ما قاله فإنه إنما يفيد واحدة . قوله إذ يفهم منه كراؤها : أي جواز كراؤها . قوله  
بالأولى : أي من كرائها بعلفها فقط . قوله لأن العلف تابع : أي لأن الأصل ما كان معلوماً و المعلوم الكراء  
بالدراهم . قوله أي بأحدهما : أي جاز الكراء بأحدهما أي بعلف الدابة أو بطعام ربها . قوله أو بهما معاً : أي  
بعلف الدابة و طعام ربها ) .

و في الشرح الكبير قال : ( و جاز أن تكتري دابة على أن عليك علفها لو قال و جاز بعلفها كان أولى ... أو  
طعام ربها أي جاز بأحدهما أو بهما معاً فأو لمنع الخلو و سواء انضم لذلك نقد أم لا فإن وجدها أكولة أو وجد  
ربها أكلوا فله الفسخ ) . جـ ٤/٣٥ .

(٣) في س : و يكون .

(٤) في س : بشرط .

(٥) انظر : إعانة الطالبين جـ ٣/١١١ . نهاية المحتاج جـ ٥/٢٦٤ . المطلب العالي جـ ٦/أ ، ب/٦٣/خ .



قال الشافعي رضي الله عنه :

فالإجارات صنف من البيوع لأنها تمليك من كل واحد منهما لصاحبه .<sup>(١)</sup>

و هذا كما قال : عقد الإجارة من العقود اللازمة ، لا يجوز فسخه إلا بعيب كالبيع ، فإن<sup>(٢)</sup>

كان العيب موجوداً في الشيء المؤجر كالدّار إذا خربت ، و الدابة إذا مرضت ، فللمستأجر أن يفسخ دون المؤجر ، كما لو وجد بالمبيع عيب كان للمشتري أن يفسخ دون البائع .

و إن كان العيب موجوداً في الأجرة ، فإن كانت في الذمة أبدل الميعب بغيره و لا خيار .<sup>(٣)</sup>

و إن كانت معيبة<sup>(٤)</sup> فللمؤجر أن يفسخ دون المستأجر ، كما يفسخ البائع بوجود العيب في

التمن المعين<sup>(٥)</sup> دون المشتري ، و لا يجوز فسخ الإجارة بعذر نظراً إذا لم يظهر/ في العقود عليه عيب . ج/٢٥٩/ب

و قال أبو حنيفة :<sup>(٦)</sup> يجوز للمستأجر فسخ الإجارة بالأعذار الظاهرة مع السلامة من العيوب ،

و لا يجوز للمؤجر أن يفسخ بالأعذار . [ مثل أن يستأجر جملًا للحج ثم يبدو له العدول<sup>(٧)</sup> من الحج إما

لعذر أو غير عذر ، فيصير ذلك عذراً في فسخ الإجارة . أو<sup>(٨)</sup> يستأجر داراً ليسكنها<sup>(٩)</sup> ثم يريد

النقلة عن البلد ، أو يستأجر حرزاً لمتاعه ثم<sup>(١٠)</sup> يريد بيعه ، أو يستأجر من يطحن له برّاً ثم يريد بذره ،

إلى ما أشبه ذلك من الأعذار . فيجعل له بها فسخ الإجارة ، استدلالاً بأن عقود المنافع لا تلزم من

الطرفين كالوكالة ، و<sup>(١١)</sup> لأن للأعذار<sup>(١٢)</sup> مدخلاً في فسخ الإجارة .

(١) مختصر المزني ص ١٢٦ . الأم جـ ٢ ص ٢٥ .

(٢) في س : و إن كان .

(٣) انظر : الأم جـ ٢ ص ٢٥ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٥٨/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٥٢/خ . المذهب

جـ ١ ص ٤١٢ . نهاية المحتاج جـ ٥/٣١٢ . تكملة المجموع جـ ١٥ ص ٩ .

(٤) في س : بمعينه .

(٥) " المعين " ساقطة في س .

(٦) انظر : نتائج الأفكار تكملة شرح فتح القدير جـ ٩ ص ١٤٧ . تبين الحقائق جـ ٥ ص ١٤٥ . حاشية رد المختار

على الدر المختار جـ ٦ ص ٧٩، ٧٨ . المبسوط جـ ١٦ ص ٣، ٢ . الأشباه و النظائر لابن نجيم /٣٢١ .

(٧) " العدول " ساقطة في س . و الصواب ما أثبتناه .

(٨) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(٩) في س : ليستهلكها .

(١٠) " ثم " ساقطة في س .

(١١) الواو ساقطة في س .

(١٢) في س : الأعذار .

ألا ترى أن من استؤجر لقلع ضرس فبراً<sup>(١)</sup> ، جاز للمستأجر فسخ الإجارة للعدر الطارئ و لم يجبر على قلع ضرسه ، و كذا كل عذر ؟<sup>(٢)</sup>

و دليلنا قوله سبحانه و تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾<sup>(٣)</sup> . فكان عموم هذا الأمر يوجب الوفاء بكل<sup>(٤)</sup> عقد ما لم يقم دليل يخصصه .<sup>(٥)</sup>

و لأن كل عقد لزم العاقدین مع سلامة الأحوال ، لزمهما ما لم يحدث بالعوضين نقص كالبيع . و لأن كل عقد لزم العاقد عند ارتفاع العذر لم يحدث له خيار بحدوث عذر كالزواج<sup>(٦)</sup> . و لأن كل سبب لا يملكه به<sup>(٧)</sup> المؤجر الفسخ [ لم يملك به المستأجر الفسخ ]<sup>(٨)</sup> ، كالأجرة لا يكون حدوث الزيادة فيها موجباً لفسخ المؤجر ، كما لو<sup>(٩)</sup> لم يكن حدوث النقصان فيها موجباً لفسخ المستأجر ، لأن / نقصانها في حق المستأجر كزيادتها في حق المؤجر . و لأنه عقد إجارة فلم يجوز فسخه بعذر كالمؤجر .

و لأن العقود نوعان : لازمة ، فلا يجوز فسخها بعذر كالبيع . / و غير لازمة ، فيجوز فسخها جـ/٢٦٠/أ لغير<sup>(١٠)</sup> عذر كالقراض . فلما لم يكن عقد الإجارة ملحقاً بغير اللازم في جواز فسخه بغير عذر ، وجب أن يكون ملحقاً باللازم في إبطال فسخه بعذر .<sup>(١١)</sup>

---

(١) فبراً : لغة برئ منه و من الدين و العيب . من باب سلم و برئ من المرض بالكسر بُرءاً بالضم . و عند أهل الحجاز برأ من المرض من باب قطع . انظر : مختار الصحاح / ٤٥ . المصباح المنير جـ/١/٤٧ .

(٢) بحر المذهب جـ/٣/ب/١٥٨ ، أ/١٥٩/خ .

(٣) سورة المائدة آية (١) .

(٤) في س : في كل .

(٥) انظر : أحكام القرآن للشافعي جـ/٢/٦٥ و ما بعدها . الجامع لأحكام القرآن جـ/٦/٣٢ . التفسير الكبير للفتح الرازي جـ/١١/١٢٤ .

(٦) في س : كالزوج .

(٧) " به " ساقطة في جـ .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) في جـ : كما لم .

(١٠) في س : بغير .

(١١) انظر : روضة الطالبين جـ/٥/٢٣٩ ، ٢٤٠ . الإبانة جـ/٧/أ ، ب/١٦٧/خ . بحر المذهب جـ/٣/ب/١٥٨ ، أ/١٥٩/خ . تكملة المجموع جـ/٩/٩ .

فأما <sup>(١)</sup> الجواب : عن قياسه على الوكالة ، فهو : أن الوكالة غير لازمة ، يجوز فسخها بعذر وغير عذر وليس كذلك الإجارة .

و أما استدلاله بأن للأعداء تأثيراً في عقود الإجازات كالضرس المستأجر على قلعه إذا برأ <sup>(٢)</sup> ، فالجواب عنه هو : أن من ملك منفعة بعقد إجارة فقد استحقها ، و ليس يجب عليه استيفاؤها . ألا ترى أن من استأجر سكنى دار فله أن يسكنها و لا يجبر على سكنها ، فإن مكن من سكنها ، فلم يسكن فعليه الأجرة ، هذا أصل مقرر في الإجارة .

و إذا كان كذلك ، فإن كان الضرس على حال <sup>(٣)</sup> مرضه و ألمه ، فقلعه مباح ، و للمستأجر أن يأخذ الأجر <sup>(٤)</sup> بقلعه إن شاء ، فإن أبى <sup>(٥)</sup> المستأجر أن يقلعه مع ألمه لم يجبر عليه . و قيل له : قد بذل لك <sup>(٦)</sup> الأجير القلع و أنت ممتنع ، فإذا مضت مدة يمكن فيها قلعه <sup>(٧)</sup> فقد استحق فيها <sup>(٨)</sup> أجرته ، كما لو مضت مدة السكنى .

و إن برأ الضرس في الحال قبل إمكان القلع ، بطلت الإجارة لأن قلعه قد حرم ، و عقد الإجارة إنما يتناول مباحاً لا محظوراً ، فصار محل العمل معدوماً ، فلذلك بطلت الإجارة . كما لو استأجر لخياطة ثوب فتلف ، إذ لا فرق بين تعذر العمل بالتلف ، و بين تعذره بالخطر . <sup>(٩)</sup>

---

(١) في س : و أما .

(٢) في س : إذا برأت .

(٣) في س : حالة ألمه و مرضه . تقديم و تأخير .

(٤) في س : الأجير .

(٥) في ج : أبا .

(٦) " لك " ساقطة في س .

(٧) في س : قلعه .

(٨) " فيها " ساقطة في ج .

(٩) انظر : بحر المذهب ج ٣/ب/١٥٨ ، أ/١٥٩/خ .

تنمة الإبانة ج ٧/أ ، ب/١٦٧/خ .

## [ محله اشتراط خيار الثلاثة أيام ما دام أن الإجارة لا تنفسخ بالعذر ]

فإذا تقرر أن عقد الإجارة من خيار العقود اللازمة ، و أن فسخه بالعذر غير جائز ، فلا يجوز اشتراط الثلاثة فيه .<sup>(١)</sup>

و قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> : يجوز اشتراط الخيار فيه ، كما يجوز في البيع ، لأنهما معاً من عقود المعاوضات .

و دليلنا : هو أن ما لزم من عقود المنافع لم يصح اشتراط الخيار فيه كالنكاح . و لأن اشتراط الثلاثة<sup>(٣)</sup> يتضمن<sup>(٤)</sup> إتلاف بعض المعقود عليه ، فيما<sup>(٥)</sup> ليس بتابع للمعقود عليه مع بقاء العقد في جميعه ، فلم يصح . كما لو شرط في ابتياع العبد أن تلف أحدهما في يد البائع ، لم يبطل البيع . و لأن المعقود<sup>(٦)</sup> عليه<sup>(٧)</sup> إذا لم يبق جميعه في مدة الخيار ، فلم<sup>(٨)</sup> يصح فيه<sup>(٩)</sup> اشتراط الخيار ، قياساً على بيع الطعام الرطب .<sup>(١٠)</sup>

(١) انظر : نهاية المحتاج جـ٥/٣٠٠ ، ٣١٢ . شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٥٢ ، ٥٣ /خ . المهذب جـ١/٤٠٧ . روضة الطالبين جـ٥/٢٣٩ ، ٢٤٢ . تنمة الإبانة جـ٧/ب/١٥٩/خ .

(٢) انظر : المبسوط جـ١٥٠/١٥٠ . تبين الحقائق جـ٥/١٤٣ . رد المختار على الدر المختار جـ٦/٧٧ .

(٣) في س : " الثلث " أي خيار الثلاثة أيام .

(٤) في س : تتضمن .

(٥) في س : فما .

(٦) في ج : للمعقود عليه .

(٧) " عليه " ساقطة في ج .

(٨) في ج : فلم .

(٩) " فيه " ساقطة في ج .

(١٠) انظر : نهاية المحتاج جـ٥/٣٠٠ ، ٣١٢ .

شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٥٢ ، ٥٣ /خ .

المهذب جـ١/٤٠٧ .

روضة الطالبين جـ٥/٢٣٩ - ٢٤٢ .

تنمة الإبانة جـ٧/ب/١٥٩/خ .

## [ حكم خيار المجلس في الإجارة ]

فإذا صح أن خيار الشرط لا يدخله <sup>(١)</sup> ، فقد اختلف أصحابنا : هل يدخله <sup>(٢)</sup> خيار المجلس أم

لا؟ على وجهين :

أحدهما : يدخله كالبيع ، لكونهما عقدي معاوضة ، فعلى هذا ، إن أجرها <sup>(٣)</sup> المؤجر من غير المستأجر في خيار المجلس ، صحت الإجارة الثانية ، و كان ذلك فسخاً للإجارة الأولى .

و قال بعض أصحابنا : تنفسخ الإجارة الأولى ، و لا تصح الإجارة الثانية حتى يقصد <sup>(٤)</sup> بها الفسخ <sup>(٥)</sup> ، لئلا يصير الفعل الواحد فسخاً و عقداً لتنافيهما .

و لهذا القول وجه ، [ لأن المذهب <sup>(٦)</sup> هو الأول . و توجيهه ] <sup>(٧)</sup> المذهب : هو أن استمرار <sup>(٨)</sup>

العقد الثاني يوجب فسخ العقد <sup>(٩)</sup> الأول بالتأهب للثاني . و على هذا الوجه ، لو أجره <sup>(١٠)</sup> المستأجر / جـ/٢٦١/أ كانت إجارته باطلة ، سواء قبضه ، أو لم يقبضه لأن خيار المؤجر من أمضاء المستأجر . <sup>(١١)</sup>

و على هذا الوجه ، لو افتزقا عن تراض لم يكن للمستأجر أن يؤجره قبل قبضه ، كما ليس للمشتري بيع ما لم يقبضه .

و الوجه الثاني : أن خيار المجلس لا يدخله ، و يصير العقد بالبذل و القبول لازماً . و لأن <sup>(١٢)</sup>

خيار المجلس يفوت بعض المدة فأشبهه خيار الشرط . فعلى هذا ، لو أخره <sup>(١٣)</sup> المؤجر قبل الافتراق أو بعده ، لم يجز . و لو أخره <sup>(١٤)</sup> المستأجر ، فإن كان بعد القبض جاز ، و إن كان قبله فعلى وجهين :

(١) ، (٢) : الضمير في يدخله يعود إلى الإجارة .

(٣) في س : أجرها .

(٤) في جـ : حتى تقدمها الفسخ . و في س : يعقد بها الفسخ . و الصواب حتى يقصد بها الفسخ . أي يقصد بالإجارة الأولى الفسخ فتصح الثانية .

(٥) في جـ ، س : لأن .

(٦) المذهب : فمن الطريقين أو الطرق و هي اختلاف الأصحاب في حكاية المذهب كأن يحكي بعضهم في المسألة قولين أو وجهين لمن تقدم و يقطع بعضهم بأحدهما ثم الراجح الذي عبر عنه بالمذهب إما طريق القطع أو الموافق لها من طريق الخلاف أو المخالف لها . انظر نهاية المحتاج جـ ١ ص ٤٢ ، حواشي الشرواني جـ ١ ص ٥١ - ٥٢ .

(٧) ما بين القوسين ساقط في جـ . (٨) في جـ ، س : استقرار . و الصواب ما أثبتناه .

(٩) " العقد " ساقطة في س . (١٠) في س : لو أجره .

(١١) انظر : المهذب جـ ١ / ٤٠٧ . بحر المذهب جـ ٣ / أ ، ب / ١٥٩ / خ . تنمة الإبانة جـ ٧ / ب / ١٥٩ / خ .

تكملة المجموع جـ ١٥ / ٤١ ، ٤٢ .

(١٢) " لأن " ساقطة في س .

(١٣) ، (١٤) في جـ ، س : أجره . و الصواب ما أثبتناه .

أحدهما : يجوز ، لمفارقتة <sup>(١)</sup> البيع في الخيار ، ففارقته في القبض .

و الوجه الثاني : لا يجوز ، لكون المنفعة مضمونة على المستأجر ، فأشبه ضمان البيع على

البايع ، وإن فارق البيع في حكم الخيار .

و هذان الوجهان في إجارة ما لم يُقبض مبني على اختلاف أصحابنا في عقد الإجارة ، هل تناول

الدار المؤجرة <sup>(٢)</sup> لاستيفاء المنفعة منها أو تناول المنفعة .

فقال أبو إسحاق المروزي : عقد الإجارة إنما تناول الدار الموجودة / ، لأن المنافع غير مخلوقة . س/٥٢/أ

فعلى هذا ، يمنع من إيجارتها قبل القبض ، كما يمنع من البيع . <sup>(٣)</sup>

و الوجه الثاني : و هو قول الأكثر من أصحابنا : أن العقد إنما تناول المنفعة دون الرقبة لأن

العوض في مقابلتها . و لا يصح أن يتوجه العقد إلى ما لم يقابله العوض ، و تصير المنافع بتسليم <sup>(٤)</sup> الرقبة

مقبوضة حكماً . و إن لم يكن القبض مستقراً إلا بمضي المدة . فعلى هذا تجوز إيجارتها قبل قبضها . <sup>(٥)</sup>

وبالله التوفيق .

---

(١) في ج : مفارقتة .

(٢) في س : المؤاجرة .

(٣) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٥٩ / خ . و قال الروياني : ( و قال أبو إسحاق عقد الإجارة تناول العين

دون المنفعة ليستوفي من العين مقصودة لأن المنافع غير موجودة عند العقد و يضاف العقد إلى العين . و هذا غلط

لأنه يجوز الإجارة في الذمة و إن لم يضاف إلى العين ) .

(٤) في ج : لتسليم .

(٥) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/١٥٩ / خ .

تمة الإبانة ج٧/ب/١٥٩ ، أ/١٦٠ / خ .

[ المستأجر يملك المنفعة إلى نهاية المدة ]

قال الشافعي رحمه الله :

و كذلك يملك المستأجر المنفعة<sup>(١)</sup> التي في العبد و الدار و الدابة إلى المدة التي اشترطها<sup>(٢)</sup> حتى يكون أحق بها من مالکها . و يملك<sup>(٣)</sup> بها صاحبها<sup>(٤)</sup> العوض ، فهي منفعة معقولة من عين معروفة ، فهي كالعين المبيعة . و لو كان حکمها خلاف حکم العين ، لكانت في حکم الدين ، و لم يجز أن يكثر<sup>(٥)</sup> بدين ، لأنه حينئذ يكون<sup>(٦)</sup> ديناً<sup>(٧)</sup> بدين ، و قد نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن الدين بالدين .<sup>(٨)</sup> فإذا<sup>(٩)</sup> دفع ما<sup>(١٠)</sup> أكرى ، وجب له جميع الكراء ، كما إذا دفع ما باع وجب له جميع الثمن ، إلا أن يشترط<sup>(١١)</sup> أجلاً .

و هذا صحيح .<sup>(١٢)</sup> و جملة القول في عقد الإجارة : أنه يتضمن تمليك منافع في مقابل أجره . فأما المنافع ، فلا خلاف أنها تملك بالعقد ، و يستقر الملك بالقبض . و أما الأجرة فلها ثلاثة أحوال : أحدها : أن يشترط<sup>(١٣)</sup> حلولها ، و تكون حالة<sup>(١٤)</sup> اتفاقاً .

(١) لأن المنفعة لا بد من اعتبارها في البيع و الإجارة إذ ما لا نفع فيه ليس بمال فأخذ المال في مقابله باطل و ملك المنفعة كالدار التي يستأجرها ليمتلك منافعها أو العبد الذي يستأجره ليمتلك منافعها و هناك فرق بين ملك المنفعة و ملك الانتفاع ؛ ملك المنفعة يكون كالدار و العبد و البهائم و غيرها ، و ملك الانتفاع كالزوجة يجوز الانتفاع بها و لا يجوز تأجيرها . انظر روضة الطالبين جـ ٣ ص ٣٥٠ / جـ ٥ ١٧٦ ، ١٧٧ . الأختار جـ ٢ ص ٥٠ بتصرف .  
(٢) في جـ و س : اشترط . و الصواب ما أثبتناه .

(٣) في س : و يملكها .

(٤) في س : صاحب .

(٥) في س : أن يكون .

(٦) في س : تكون .

(٧) انظر الأشباه و النظائر / ٣٣٠ .

(٨) أخرجه النسائي في كتاب البيع . باب بيع الفضة بالذهب نسيئة م ٤١ / جـ ٧ / ٢٨٠ .

و ابن ماجه كتاب التجارات . باب الحيوان بالحيوان نسيئة رقم ٢٢٧٠ / جـ ٢ / ٧٦٣ .

(٩) في جـ : و إذا .

(١٠) في س : عما أكرى . (١١) في س : يشترط .

(١٢) انظر : الأم جـ ٤ / ٢٦ . مختصر المزني / ١٢٦ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ ، ب / ٥٣ / خ . بحر المذهب

جـ ٣ / ب / ١٥٩ / خ . روضة الطالبين جـ ٥ / ١٧٤ . نهاية المحتاج جـ ٥ / ٢٦٣ ، ٢٦٤ . الجمل على شرح المنهاج

جـ ٣ / ٥٣٥ . نهاية المطلب جـ ٧ / أ ، ب / ٧ / خ . تكملة المجموع جـ ١٥ ص ١٧ .

(١٣) أي المؤجر و المستأجر . (١٤) في س : حلولها .



و الثاني : أن يشترط تأجيلها أو تنجيمها <sup>(١)</sup> ، فتكون مؤجلة أو منجمة إجماعاً .  
و الثالث : أن يطلقها ، فلا يشترط <sup>(٢)</sup> فيها حلولاً و لا تأجيلاً ، فقد اختلف الفقهاء فيها على  
ثلاثة <sup>(٣)</sup> مذاهب .

فمذهب الشافعي رضي الله عنه فيها <sup>(٤)</sup> : أن الأجرة حالة تملك بالعقد ، و تستحق  
بالتمكن <sup>(٥)</sup> .

و قال أبو حنيفة <sup>(٦)</sup> : و لا تعجل <sup>(٧)</sup> الأجرة ، بل تكون في مقابلة المنفعة ، فكلما <sup>(٨)</sup> مضى من  
المنفعة جزءاً ، ملك ما في مقابلته من الأجرة ، لكن لما شق <sup>(٩)</sup> أن يستوفي ذلك على تيسير الأجزاء ،  
استحق أجرة يوم بيوم .

و قال مالك <sup>(١٠)</sup> لا يستحق الأجرة إلا بمضي جميع المدة .

و استدل <sup>(١١)</sup> على أن الأجرة لا تتعجل بقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ

أُجُورَهُنَّ ﴾ <sup>(١٢)</sup> . فافتضى أن تكون <sup>(١٣)</sup> باستكمال <sup>(١٤)</sup> الرضاع تستحق الأجرة .

---

(١) تنجيمها : نجم الشيء ظهر و طلع يقال نَجِمَ السن و القرن و البنت إذا طلعت . و يقال نَجِمَ الكال تنجيماً إذا  
أداه نجومياً . و نَجِمَتُ الدين إذا جعلته نجومياً أي أقساطاً . انظر : مختار الصحاح ٦٤٧/٦ . المصباح المنير ج٢/٥٩٥ .

(٢) في س : يشترط .

(٣) في س : ثلث .

(٤) في ج : منها .

(٥) انظر : الأم ج٤/٢٦ . مختصر المزني ١٢٦ . شرح مختصر المزني ج٦/أ ، ب/٥٣/خ . بحر المذهب  
ج٣/ب/١٥٩/خ . روضة الطالبين ج٥/١٧٤ . نهاية المحتاج ج٥/٢٦٣ ، ٢٦٤ . الجمل على شرح المنهاج  
ج٣/٥٣٥ . نهاية المطلب ج٧/أ ، ب/٧/خ . تكملة المجموع ج١٥ ص ١٧ .

(٦) انظر : المبسوط ج١٥/١٥٤ . رد المختار على الدر المختار ج٦/١٠ . تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج٥/١٠٧ .

(٧) في س : و لا تتعجل .

(٨) في س : فكما .

(٩) في ج : سبق .

(١٠) انظر : المدونة الكبرى ج٤/٥٢٠ . الخرشني ج٣/٧ . بلغة السالك ج٢/٢٦٥ . الفواكه الديواني  
ج٢/١٥٨ ، ١٥٩ .

(١١) في ج ، س : و استدلالاً .

(١٢) سورة الطلاق آية (٦) .

(١٣) في س : يكون .

(١٤) في س : باستعمال .

وبما روى أبو هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ))<sup>(١)</sup> .

فكان<sup>(٢)</sup> ذلك منه حثاً على تعجيلها في أول زمان / استحقاقها ، و ذلك بعد العمل الذي تعرف<sup>(٣)</sup> به . س/٥١/ب  
و لأن أصول العقود موضوعة على تساوي المتعاقدين فيما يملكانه بالعقد ، و يكون ملك<sup>(٤)</sup>  
العوض تالياً<sup>(٥)</sup> لملك المعوض ، كالبيع إذا ملك على البائع المبيع ، ملك به الثمن .<sup>(٦)</sup>  
و إذا تسلم المبيع استحق قبض الثمن ، فلما كان قبض المنافع مؤجلاً وجب أن يكون قبض  
الأجرة مؤجلاً.

و تحريره قياساً أنه عقد معاوضة فوجب أن يكون استحقاق العوض بعد إقباض المعوض  
[كالبيع ، ولأن ما استحق من الأعواض ]<sup>(٧)</sup> على المنافع يلزم<sup>(٨)</sup> أدائه بعد تسليم المنافع كالجعالة  
والقراض ، ولأن ملك المؤجر للأجرة<sup>(٩)</sup> يمنع من استحقاقها عليه بالعقد ، و قد ثبت أن الدار  
المؤجرة<sup>(١٠)</sup> لو انهدمت قبل أن تقضي<sup>(١١)</sup> المدة ، استرجع من المؤجر ما قبضه من الأجرة ، فدل على أنه  
لم يكن مالكا للأجرة .

و دليلنا هو : أن ما لزم / من عقود المنافع استحق العوض فيه حالاً كالنكاح . ج/٢٦٢/ب

و لأن كل عوض يعجل<sup>(١٢)</sup> بالشرط بإطلاقه يوجب حلوله كالثمن .<sup>(١٣)</sup>

و لأن الأصول موضوعة على أن تسليم<sup>(١٤)</sup> المعوض [ يوجب تسليم العوض ]<sup>(١٥)</sup> ليستوي

(١) سبق تخريجه ص ٢٣٩ .

(٢) في س : و كان .

(٣) في ج : يعرف .

(٤) " ملك " ساقطة في س .

(٥) في س : تالفاً .

(٦) انظر : روضة الطالبين ج٥/٧٤ . نهاية المطلب ج٧/أ/٧/خ . تكملة المجموع ج١٥/١٧ .

(٧) ما بين القوسين ساقط في س .

(٨) في س : لم يلزم .

(٩) في س : الأجرة .

(١٠) في س : المؤجرة .

(١١) في س : يقضي .

(١٢) في س : تعجل .

(١٣) انظر : نهاية المحتاج ج٥/٢٦٣ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٥٣/خ . تكملة المجموع ج١٥/١٨ .

(١٤) في س : يسلم .

(١٥) ما بين القوسين ساقط في س .

حكم المتعاقدين فيما يملكانه من عوض و معوض ، فلا<sup>(١)</sup> يكون حظ أحدهما فيه أقوى<sup>(٢)</sup> من حظ الآخر ، كالبيع إذا سلم المبيع<sup>(٣)</sup> فيه وجب تسليم الثمن ،<sup>(٤)</sup> و<sup>(٥)</sup> كالنكاح إذا حصل التمكين وجب تسليم الصداق . كذلك الإجارة إذا حصل تسليم المنفعة ، وجب تسليم الأجرة و المنافع ها هنا بالتمكين مقبوضة حكماً ، و إن لم يكن [ القبض ]<sup>(٦)</sup> مستقراً لأموال<sup>(٧)</sup> أربعة :

أحدها : ما ذكره الشافعي رضي الله عنه : أنها لو<sup>(٨)</sup> كانت مؤجلة و<sup>(٩)</sup> بالتمكين غير مقبوضة لما جاز تأجيل الأجرة ، لأنه يصير ديناً بدين<sup>(١٠)</sup> . وقد ورد النهي عنه<sup>(١١)</sup> ، و في إجماعهم على جواز<sup>(١٢)</sup> تأجيلها دليل على حصول قبضها .<sup>(١٣)</sup>

و الثاني : أنها لو لم تكن مقبوضة لما جاز لمستأجر الدار أن يؤجرها<sup>(١٤)</sup> ، لأن بيع ما لم يقبض باطل و في إجماعهم على جواز إجارتها دليل على حصول قبضها .

و الثالث : أن الزوجة<sup>(١٥)</sup> لا يلزمها التمكين من نفسها إلا بعد قبض صداقها، و لو كان صداقها سكنى دار تسلمتها لزمها تسليم نفسها ، فلو لا حصول قبضها لصداقها<sup>(١٦)</sup> ما ألزمت تسليم نفسها .

و الرابع : أن الأجرة لو لم تملك بتسليم الدار / و التمكين من السكنى ، لما جازت المضاربة عليها ، و أن يأخذ<sup>(١٧)</sup> عن الذهب / ورقاً و عن الورق ذهباً ، كما لا يجوز مثل ذلك في الديون المؤجلة . و في جواز ذلك دليل على وجوبها .

(١) في س : و لا .

(٢) في س : أوفر .

(٣) " المبيع " ساقطة في س .

(٤) انظر : نهاية المحتاج ج ٥ / ٢٦٣ . شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٥٣ / خ . تكملة المجموع ج ١٥ / ١٨ .

(٥) الواو ساقطة في س .

(٦) " القبض " ساقطة في س .

(٧) في س : الأمور .

(٨) في س : له .

(٩) الواو ساقطة في س .

(١٠) سبق تخريجه ص ٢٥٤ .

(١١) " عنه " ساقطة في س .

(١٢) في س : إقرار .

(١٣) انظر : شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٥٣ / خ . تكملة المجموع ج ١٥ ص ١٧ .

(١٤) في ج : تؤجرها .

(١٥) في س : أن حصول الزوجة .

(١٦) بصداقها " ساقطة في س .

(١٧) في س : تأخذ .

و إذا ثبت بما ذكرنا من الشواهد أن المنافع في حكم المقبوضة<sup>(١)</sup> بالتمكين ، لزم تسليم<sup>(٢)</sup> ما في مقابلتها من الأجرة . فإن قيل : فلم جعلتم المنافع مقبوضة حكماً و إن لم يكن القبض مستقراً ، [ و جعلتم الأجرة مقبوضة قبضاً مستقراً ؟

قيل : لأنه ليس يمكن أن تكون الأجرة مقبوضة حكماً فجعلنا القبض فيها مستقراً<sup>(٣)</sup> ، و لا يمكن في المنافع أن يكون القبض فيها مستقراً فجعلناه حكماً ، على أنهما سواء . لأن معنى قولنا أن المنافع مقبوضة<sup>(٤)</sup> حكماً ، لأنه قد يتصرف في الدار و إن جاز أن يزول<sup>(٥)</sup> ملكه عن منافعها بالهدم ، وكذلك الأجرة قد يتصرف فيها المؤجر و إن جاز أن يزول ملكه عنها بالهدم .<sup>(٦)</sup>

وأما<sup>(٧)</sup> الجواب عن قوله تعالى : ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾<sup>(٨)</sup> فهو : أن معناه فإن<sup>(٩)</sup> بذلن الرضاع ، [ لا أنه أراد استكمال الرضاع ]<sup>(١٠)</sup> كما قال سبحانه و تعالى : ﴿ حَتَّى يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَنْ يَدٍ ﴾<sup>(١١)</sup> أي يبذلوا .

ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تَعَاَسَرْتُمْ فَسْتَضِعْ لَهُ أُخْرَى ﴾<sup>(١٢)</sup> ولو كان ذلك بعد إتمام الرضاع ما احتاج إلى إرضاع أخرى ، فصارت الآية دليلاً لنا .

و أما الجواب عن قوله صلى الله عليه و سلم : (( أعطوا الأجير أجرته قبل أن يجف عرقه ))<sup>(١٣)</sup> فهو أن استدلالنا منه كاستدلالهم ، لأنه قد يفرق حين يعمل ، [ فيستحق أن يعمل ]<sup>(١٤)</sup> فيقتضي أن يستحق أخذها قبل إتمام العمل ، على أنه يجوز أن يكون وارداً فيمن شرط تأخير أجرته .

(١) في ج : المقبوض .

(٢) " تسليم " ساقطة في س .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) في س : مقبوضاً .

(٥) في ج : تزول .

(٦) انظر شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٥٣ / خ .

(٧) في س : فأما .

(٨) سورة الطلاق آية ( ٦ ) .

(٩) في س : و إن .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في س .

(١١) سورة التوبة آية ( ٢٩ ) .

(١٢) سورة الطلاق آية ( ٦ ) .

(١٣) سبق تخريجه ص ٢٣٩ .

(١٤) ما بين القوسين ساقط في س .

و أما استدلالهم بالأصول و استشهادهم بالشرع<sup>(١)</sup> فقد بينا<sup>(٢)</sup> وجه الاستدلال به فكان دليلاً وانفصلاً .

و أما قياسهم على الجمالة و القراض ، فالمعنى فيها : إن سلم القياس من النقض<sup>(٣)</sup> بالنكاح ، أن العقد فيها غير لازم ، فلم يقع فيهما<sup>(٤)</sup> إجبار ، و الإجارة<sup>(٥)</sup> لازمة فوقع فيها إجباراً<sup>(٦)</sup> .  
و أما استدلالهم بأنه لو ملكها ما استرجعت بالإقدام<sup>(٧)</sup> ، فهو باطل باشتراط<sup>(٨)</sup> التعجيل ، وبالنكاح وبالبيع في استرجاع بعض الثمن<sup>(٩)</sup> في إرش العيب فبطل الاستدلال .<sup>(١٠)</sup>

---

(١) "الشرع" ساقطة في ج .

(٢) سبق بيانه ص .

(٣) في ج : النقوض .

(٤) في ج : منهما .

(٥) في ج : فالإجارة .

(٦) في س : إجباره .

(٧) في ج : بالانهدام .

(٨) في ج : باشتراط .

(٩) في س : الثمرة .

(١٠) انظر : شرح مختصر المزني ج ٦ / أ ٥٤ / خ .

## [ الأجرة دين للمستأجر إذا لم يقبضها ]

فإذا تقرر أن الأجرة يقبضها <sup>(١)</sup> المؤجر حالة بالعقد ، فما لم يقبضها فهي له دين <sup>(٢)</sup> كالأثمان .  
 فإن لم يُسلم ما أجره فلا مطالبة له بالأجرة ، كما لا يطالب بثمن ما لم يقبضه ، فإذا <sup>(٣)</sup> سلم ما أجره ،  
 استحق المطالبة بأجرته ، كما يستحق المطالبة بثمن ما أقبضه . فإذا قبض الأجرة فقد ملكها ، وهل / س/٥٣/ب  
 يكون ملكه مستقراً عليها أو مراعاةً ؟ فيه قولان مضيا في كتاب الزكاة :  
 أحدهما <sup>(٤)</sup> : مراعاةً <sup>(٥)</sup> لتردده بين سلامة الدار المؤجرة فتستقر <sup>(٦)</sup> ، و بين انهدامها فيرتجع <sup>(٧)</sup> .  
 والثاني <sup>(٨)</sup> : أنه مستقر ، وإن جاز أن يرتجع بالانهدام <sup>(٩)</sup> . لأن الظاهر سلامة الحال ، كما أن  
 / بائع السلم مستقر بالملك على ثمنه . وإن جاز أن [ يرتجع فيه لعدم المسلم فيه . وكما أن الزوجة  
 مستقرة الملك على صداقها ، وإن جاز أن ] <sup>(١٠)</sup> ترتجع جميعه <sup>(١١)</sup> بالرد ، ونصفه بالطلاق قبل  
 الدخول. <sup>(١٢)</sup>

(١) في س : يستقها .

(٢) في س : دين له . تقديم و تأخير .

(٣) في س : وإذا .

(٤) في س : أحديهما .

(٥) في س : فرائع .

(٦) في جـ : فيستقر .

(٧) في س : فيرجع .

(٨) في س : و الباني .

(٩) في س : الانهدام .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(١١) " جميعه " ساقطة في جـ .

(١٢) انظر : الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٥٣٥، ٥٣٦ . و بهامشه الشرح المذكور .

شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٥٤/خ .

[ الحكم إذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فسكنه ثم هلك العبد و انهدمت الدار ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

فإن قبض العبد فاستخدمه ، أو <sup>(١)</sup> المسكن فسكنه ، ثم هلك العبد و انهدمت الدار ، حسب قدر ما استخدم ، فكان له ورد <sup>(٢)</sup> قدر ما بقي على المكثري . كما لو اشترى سفينة <sup>(٣)</sup> طعام <sup>(٤)</sup> ، كل قفيز بكذا ، فاستوفى بعضها فاستهلكه <sup>(٥)</sup> ، ثم هلك الباقي ، كان عليه من الثمن بقدر ما قبض ، و رد بدل <sup>(٦)</sup> ما بقي . <sup>(٧)</sup>

و هذا كما قال : إذا استأجر عبداً سنة ليخدمه <sup>(٨)</sup> ، أو داراً سنة ليسكنها ، فانهدمت الدار ومات العبد ، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن يكون ذلك قبل تسليم العبد وإقباض الدار ، فلا خلاف أن الإجارة قد بطلت ، والأجرة المسماة فيها <sup>(٩)</sup> قد سقطت . فإن كان المؤجر قد قبضها فعليه ردها ، لأن ما تضمنه <sup>(١٠)</sup> العقد مضمون على عاقده ما لم يسلمه ، [ كالمبيع مضمون على بائعه ما لم يسلمه ] <sup>(١١)</sup> .

والحال الثانية : أن يكون موت العبد و انهدام الدار ، بعد تقضي المدة و استيفاء السكنى والخدمة ، فالإجارة قد مضت سليمة ، والأجرة فيها مستقرة ، و لا تراجع <sup>(١٢)</sup> بينهما . <sup>(١٣)</sup>

(١) في س : و المسكن . يسقوط أو .

(٢) في س : فرد .

(٣) في س : بنفسه .

(٤) في س : طعاماً .

(٥) في س : فأهلكه .

(٦) " بدل " ساقطة في س .

(٧) انظر : الأم جـ ٢٦/٤ . مختصر المزني ١٢٦/ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ ، ب/٥٤/خ . روضة الطالبين

جـ ٥/٢٤٠ . الجمل على شرح المهاج جـ ٣/٥٥٧ . تكملة المجموع جـ ١٥/٧٧ .

(٨) في س : ليستخدمه .

(٩) " فيها " ساقطة في س .

(١٠) في جـ : ضمنه .

(١١) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٢) في جـ : و لا راجع .

(١٣) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/٢٤٠ ، ٢٤١ . مختصر المزني ١٢٦/ . الأم جـ ٢٩/٤ . نهاية المطلب جـ ٧/أ

ب/٨/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ ، ٥٣/٥٤/خ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٦٠/خ . تكملة المجموع

جـ ١٥/٧٧ . ==



و الحال الثالثة : أن يكون ذلك بعد تسليم العبد و الدار ، و قبل استيفاء السكنى و الخدمة <sup>(١)</sup> ، فمذهب الشافعي <sup>(٢)</sup> رضي الله عنه : / أن الإجارة تبطل فيما بقي من المدة بموت العبد وانهدام الدار جـ/ ٢٦٤/ب ، و به قال مالك <sup>(٣)</sup> و أبو حنيفة <sup>(٤)</sup> و الفقهاء . <sup>(٥)</sup>

و قال أبو ثور : الإجارة صحيحة و الأجرة للمستأجر لازمة ، و المنافع عليه <sup>(٦)</sup> مضمونة ، استدلالاً بأن تسليم الدار المؤجرة كتسليمها لو كانت مبيعة في استحقاق العوض و تسليم <sup>(٧)</sup> المعوض ، ثم ثبت أنه لو قبضها عن بيع فانهدمت كانت مضمونة عليه و لم يفسخ البيع ، كذلك إذا قبضها بإجارة . <sup>(٨)</sup>

وهذا خطأ ، لأن المنافع مقبوضة حكماً في حق المستأجر لجواز تصرفه فيها ، و غير مقبوضة إلا بمضي المدة في حق المؤجر لما عليه من ضمانها و تسليمها . و ليس تسليم الدار تسليماً لها مستقراً ، وإنما يستقر/ بمضي المدة . لأن منافع المدة الباقية لم تخلق ، فلم يصح أن تقبض قبض التزام . و لا أن س/ ٥٤/أ يملك بالفائت <sup>(٩)</sup> منها عوض . و لأنه لو استقر قبض المنافع في حال التسليم ، لوجب استرجاع الدار في الحال ، و لما انتظر بها تقضي المدة لأجل ما استقر بها من قبض المنفعة . فلما لم يجز استرجاعها قبل

---

== و قال الروياني في الحالة الأولى : ( و إن تلف عقيب العقد انفسخت الإجارة و سقطت الأجرة بالإجماع ) . وفي الحالة الثانية قال : ( فإن كان بعد انقضاء المدة فقد استقرت الأجرة و لا يضر العقد لأنها صارت مقبوضة بمعنى المدة و لا ضمان عليه في العين لأنه قبضها ليستوفي حقه منها ) .

(١) في س : الخدمة و السكنى . تقديم و تأخير .  
(٢) انظر المراجع السابقة ص .  
(٣) قال مالك : ( قلت : أرأيت إن سقطت الدار أو حائط منها فانكشفت الدار فقال رب الدار لا أبنيتها و قال المتكاري و أنا أيضاً لا أبنيتها أكون له أن يناقضه الإجارة في قول ما لم قال نعم ) . المدونة جـ ٤ ص ٥٢٢ .  
(٤) انظر المبسوط جـ ١٦ ص ٧٠٦ .

(٥) و قال إمام الحرمين في نهاية المطلب : ( و إن مضى بعض المدة في يد المستأجر ثم تلفت العين فالإجارة تنفسخ في المدة الباقية المستقبلية و هل يقضي بانفساخها في المدة الماضية فعلى قولين أظهرهما و أشهرها أنها لا تنفسخ في المدة الماضية فإن المنافع صارت مستوفاة فيما مضى تحت يد المستحق ثم ما أوفات من ضمانه واستحقاقه فلا يعطف انفساخ العقد عليه . و القول الثاني : و هو ضعيف مزيف أن الإجارة تنفسخ فيما مضى ) . نهاية المطلب جـ ٧/أ ، ب/ ٨/خ .

(٦) في س : غير مضمونة .

(٧) في جـ : و لتسلم .

(٨) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/ب/ ٨/أ/ ٩/خ . روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٤١ . نهاية المحتاج على شرح المنهاج و حاشية أبي الضياء نور الدين الشيراملسي . و حاشية أحمد عبد الرزاق المغربي جـ ٥/ ٣١٢-٣١٧ . المذهب جـ ١/ ٤١٢ .

(٩) في جـ ، س : الفأيت .

تقضي المدة ، وجب أن يكون الترك<sup>(١)</sup> لاستيفاء<sup>(٢)</sup> المنفعة . و ما بطل<sup>(٣)</sup> قبل الاستيفاء<sup>(٤)</sup> ، بطل العقد فيه . و لأن الأجرة لا تخلو من ثلاثة أحوال:

- إما أن تكون في مقابلة استيفاء المنفعة .

- أو في مقابلة تسليم الدار .

- أو في مقابلة التمكين منها إلى انقضاء المدة .

[ فلم يجوز أن تكون في مقابلة استيفاء المنفعة ، أو في مقابلة تسليم الدار أو في مقابلة / التمكين منها إلى جـ/ ٢٦٥/أ انقضاء المدة ]<sup>(٥)</sup> .

فلم يجوز أن يكون في مقابلة استيفاء المنفعة ، لأنه لو قبض و لم يسكن للزمته الأجرة . و لم يجوز أن تكون في مقابلة تسليم الدار ، لأنه لو كان كذلك لما استرجعت عند انقضاء المدة<sup>(٦)</sup> .

فثبت أنها في مقابلة التمكين منها إلى انقضاء المدة ، فإذا لم يحصل التمكين في جميع المدة لم يستحق جميع الأجرة ، و خالف البيع لأن الثمن في مقابلة تسليم الرقبة ، و لذلك لم يرتجع<sup>(٧)</sup> .

---

(١) في س : الشركة .

(٢) في س : استيفاء .

(٣) في س : و ما يطرأ .

(٤) في س : الاستيفاء فيه .

(٥) ما بين القوسين مكرر في جـ . و ساقط في س .

(٦) " المدة " ساقط في س .

(٧) انظر المذهب جـ ١/ ٤١٢ .

نهاية المطلب جـ ٧/ب/ ٨/أ/ ٩/خ .

روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٤١ .

نهاية المحتاج على شرح المنهاج و ما معه من حواشي جـ ٥/ ٣١٢ - ٣١٧ .

## [ فسخ الإجارة بموت العبد و انهدام الدار ]

فإذا تقرر هذا فالإجارة تنفسخ بموت العبد و انهدام الدار ، و قال بعض أصحابنا : تنفسخ بموت العبد لفوات منافعه من كل وجه ، و لا تنفسخ بانهدام الدار لإمكان المنفعة بالعرصة ، و هذا فاسد ، لأن العرصة <sup>(١)</sup> ليست داراً من كل وجه <sup>(٢)</sup> . و لا منفعتها منفعة دار ، و إنما هي أرض . و إذا كان كذلك ، فلا يخلو حال موت العبد و انهدام الدار : من أن يكون في أول المدة أو بعد مضي بعضها :

فإن كان في أول المدة قبل مضي شيء منها ، فالإجارة في جميع المدة باطلة ، و يسترجع <sup>(٣)</sup> المستأجر أجرته إن كان قد أقبضها . و إن كان موت العبد و انهدام الدار بعد مضي <sup>(٤)</sup> بعض المدة ، كان <sup>(٥)</sup> مضي من سنة الإجارة نصفها ، و بقي نصفها فالإجارة في النصف الباقي من السنة باطل . فأما <sup>(٦)</sup> النصف الماضي منها ، فقد اختلف أصحابنا فيه على حسب اختلافهم في الفساد الطارئ على بعض الصفقة . فهل <sup>(٧)</sup> يكون كالفساد المقارن للعقد ؟ <sup>(٨)</sup>

فقال بعض أصحابنا : / هما سواء . فيكون بطلان الإجارة فيما مضى من المدة على قولين من تفريق الصفقة .

و قال آخرون : إن <sup>(٩)</sup> الفساد الطارئ على العقد مخالف للفساد المقارن للعقد ، فتكون الإجارة فيما مضى من المدة جائزة <sup>(١٠)</sup> قولاً واحداً .

(١) العرصة : كل بقعة بين الدور واسعة ليس فيها بناء . أي ساحة الدار . و سميت ساحة الدار عرصة لأن الصبيان يعتصمون فيها أي يلعبون و يمرحون .

انظر : المصباح المنير كتاب العين جـ ٢/٤٠٢ . مختار الصحاح باب العين ص ٤٢٤ .

(٢) " من كل وجه " ساقطة في س .

(٣) في س : و ترجع .

(٤) " مضي " ساقطة في س .

(٥) في جـ : كأنه .

(٦) في س : و أما .

(٧) في س : هل .

(٨) انظر : المذهب جـ ١/٤١٢ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٤/خ . نهاية المطلب جـ ٧/أ/٩/خ . بحر

المذهب جـ ٣/أ/١٦١/خ . إعانة الطالبين جـ ٣/١٢١ . تكملة المجموع جـ ١٥/٧٦ .

(٩) في س : بل الفساد .

(١٠) في جـ : غير فاسدة .

فإن قيل : بطلان الإجارة فيما مضى من المدة ، لزم المستأجر أجره المثل في الماضي دون المسمى .

و إن قيل بصحة الإجارة فيما مضى من المدة ، فقد اختلف أصحابنا : هل له الخيار في فسخه أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : لا خيار له <sup>(١)</sup> لفواته <sup>(٢)</sup> على يده . فعلى هذا ، إن كانت أجره السنة كلها متساوية لتساوي العمل فيها فعليه نصف الأجرة المسماة ، [ لاستيفاء نصف العمل المستحق لنصف السنة المسماة ] <sup>(٣)</sup> . و إن كان العمل فيها مختلفاً و الأجرة فيه <sup>(٤)</sup> مختلفة ، مثل أن تكون أجره النصف الماضي من السنة مائة درهم و أجره النصف الباقي خمسين درهماً ، تقسّطت <sup>(٥)</sup> الأجرة على العمل المختلف دون المدة ، و كان على المستأجر ثلثي <sup>(٦)</sup> الأجرة بمضي نصف المدة ، لأنها تقابل ثلثي العمل .

و الوجه الثاني : أنه له الخيار لتفريق الصفقة <sup>(٧)</sup> عليه : بين المقام على الإجارة فيما مضى ، و بين فسخها فيه . فإن أقام على الماضي ، لزمه من الأجرة ما ذكرناه من الحساب و القسط <sup>(٨)</sup> .

و كان بعض أصحابنا يُخرج قولاً آخر : أنه يقيم بجميع الأجرة ، و إلا فسخ . و هو قول من يجعل الفساد / الطارئ كالفساد المقارن للعقد <sup>(٩)</sup> . و إن فسخ الإجارة في الماضي ، لزمه فيه أجره المثل ، لأن جـ/٢٦٦ أ/ الفسخ قد رفع العقد فسقط حكم المسمى فيه . <sup>(١٠)</sup>

(١) " له " ساقطة في س .

(٢) في س : للفواته .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) " فيه " ساقطة في س .

(٥) في جـ : لقسطت .

(٦) في جـ : ثلثي ثلثا .

(٧) تفريق الصفقة : هو أن يجتمع في البيع حرام وحلال أو جائز وممنوع أو ما يصح بيعه وما لا يصح مثل أن يعقد البيع على شراء خنزير وغنم فيصح في الغنم و لا يصح في الخنزير ، أو خلاً وخمراً . انظر : نهاية المحتاج جـ/٤٦١ . روضة الطالبين جـ/٣/٤٢٠ .

(٨) في س : من الخيار و القسط .

(٩) " للعقد " ساقطة في جـ .

(١٠) انظر : المذهب جـ/١/٤١٢ .

شرح مختصر المزني جـ/٦/ب/٥٤/خ .

نهاية المطلب جـ/٧/أ/٩/خ .

بحر المذهب جـ/٣/ب/١٦١/خ .

تكملة المجموع جـ/١٥/٧٧ .

## [ الإجارة لا تنفسخ بمرض العبد و استرهما الدار ]

فإذا مرض و استرمت الدار ، فالإجارة لا تنفسخ لبقاء المعقود عليه ، و لكن <sup>(١)</sup> المستأجر لأجل العيب الحادث المؤثر في منفعته بالخيار بين : المقام ، و الفسخ ، و الخيار فيه على التراخي ، لا على الفور بخلاف الخيار في البيع ، لأنه يتجدد <sup>(٢)</sup> بمرور الأوقات بحدوث النقص <sup>(٣)</sup> فيها .

فإن كان مرض العبد مرضاً لا يؤثر في العمل ، نظر فيما استؤجر له من العمل . فإن كان مما لا تعاف النفس مرضه فيه كالبناء <sup>(٤)</sup> و رعي المواشي و حرث الأرض ، فلا خيار للمستأجر .

و إن كان مما تعاف النفس <sup>(٥)</sup> مرضه فيه كخدمته <sup>(٦)</sup> في مأكله و مشربه و ملبسه <sup>(٧)</sup> ، / فله الخيار . س/٥٥/أ

فإن كانت الإجارة في دار خرب جوارها <sup>(٨)</sup> ، أو دكان بطلت سوقه ، فلا خيار له ، لأنه عيب حدث في غير المعقود عليه . <sup>(٩)</sup>

(١) في س : ليكن .

(٢) في س : يتمدد . أو يتهدد .

(٣) في س : القبض .

(٤) البناء : من بنى بيتاً . و ابتنى داراً . و بنى بمعنى البنيان أو بنيان الحائط .

انظر : مختار الصحاح / ٦٦ .

(٥) في س : الناس .

(٦) في س : لخدمته .

(٧) " و ملبسه " ساقطة في س .

(٨) في ج : جوارها .

جوارها وله معنيان : إما خرب جوارها أي أصبحت وحيدة ولا جيران يقطنون حولها ، أو خرب جوارها بمعنى فسد جيرانها وأصبحوا جيران سوء .

(٩) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/١٦٢/خ .

الجمل على شرح المنهاج ج٣/٥٤٩ - ٥٥٠ .

شرح مختصر المزني ج٦/أ، ب/٥٤/خ .

إعانة الطالبين ج٣/١٢١، ١٢٢ .

تكملة المجموع ج٥/٧٨ .

## [ حكم فسخ الإجارة في انهدام الحائط أو سقوط السقف ]

فإذا<sup>(١)</sup> استأجر داراً فانهدم فيها حائط ، أو سقط فيها سقف ، نظر : فإن لم يكن سكنى الدار بانهدام حائطها و سقوط سقفها ، كان كما لو انهدم جميعها في بطلان الإجارة فيها . وإن أمكن سكناها لم تبطل الإجارة ، و كان<sup>(٢)</sup> مخيراً في الفسخ للعيب الحادث .

و أما إن انهدم نصفها [ و بقي نصفها ]<sup>(٣)</sup> ، / و الباقي منها يمكن سكناه ، بطلت الإجارة في ج/٢٦٦/ب

النصف المنهدم ، و هي صحيحة في النصف السليم ، و للمستأجر الخيار .

و من جعل من أصحابنا الفساد الطارئ على بعض<sup>(٤)</sup> الصفقة ، كالفساد المقارن للصفقة خرج الإجارة فيما سلم من الدار على قولين .<sup>(٥)</sup>

(١) في س : و إذا .

(٢) في س : فكان .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) " بعض " ساقطة في س .

(٥) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٦١/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/ب/٥٤/خ .

الجمال على شرح المنهاج ج٣/٥٥٧ .

إعانة الطالبين ج٣/١٢١ .

تكملة المجموع ج١٥/٧٨ .

## [ حكم فسخ الإجارة في بناء الدار بعد انهدامها ]

فإذا <sup>(١)</sup> انهدمت الدار فبناها المؤجر ، لم تعد الإجارة فيها بعد فسادها إلا بعقد مستحدث ، لأن بطلان العقد يمنع من عوده <sup>(٢)</sup> إلا باستحداث عقد . و لكن لو استزمت <sup>(٣)</sup> و تشعثت <sup>(٤)</sup> ، فلم يختار المستأجر الفسخ حين عمرها المؤجر ، ففي خيار المستأجر وجهان : أحدهما : قد سقط <sup>(٥)</sup> لارتفاع موجهه .  
و الثاني : أنه باق بحاله لما تقدم من استحقاقه .  
و لكن <sup>(٦)</sup> لو رام المؤجر أن يمنع المستأجر من الفسخ حتى يعمرها له ، لم يكن له <sup>(٧)</sup> ذلك للمؤجر ، وكان المستأجر على خياره <sup>(٨)</sup> . والله أعلم .

(١) في س : و إذا .

(٢) في س : من تبعية عوده .

(٣) استزمت : من رمم و الرّم إصلاح الشيء الذي فسد بعضه . و استزم الحائط أي حان له أن يرم إذا بعد عهده . و استزمت أي قدم و احتاج لترميم .

انظر : لسان العرب ( حرف الميم - فصل الراء ) ج٢٥١/١٢ .

(٤) تشعثت : من تفرق و تنكث ، و تشعث الشيء : تفرقه . و الشعث انتشار الأمر . و الأشعث هو المضير الرأس .

انظر : لسان العرب ( حرف الثاء - فصل الشين ) ج١٦٠/٢ . مختار الصحاح ( باب الشين ) ٢٣٩ .

(٥) في س : قد يسقط .

(٦) في س : لكن بسقوط الواو .

(٧) في ج : " له " ساقطة .

(٨) انظر : إعانة الطالبين ج١٢٢/٣ .

الجميل على شرح المنهاج ج٥٤٩/٣ ، ٥٥٠ .

تكملة المجموع ج٧٩/١٥ .



## [ الخلاف في تنقية الآبار و تنظيف الديار ]

فأما <sup>(١)</sup> إذا ستأجر داراً فانظمت <sup>(٢)</sup> آبارها و امتلأت حشوشها <sup>(٣)</sup> ، فالذي عليه أصحابنا : أن تنقية ذلك و تنظيفه على المؤجر دون المستأجر من غير تفضيل ، لما عليه من حقوق التمكين .  
و الذي عندي و آراه مذهباً : أن تنقية ما انظم من آبارها على المؤجر ، و تنقية ما امتلأ <sup>(٤)</sup> من حشوشها على المستأجر . لأن امتلاء الحشوش من فعله ، فصار كتحويل القماش <sup>(٥)</sup> ، و ليس كذلك انضمام الآبار .

فلو امتنع <sup>(٦)</sup> / المستأجر من تنقية ما يلزم <sup>(٧)</sup> من [ الحشوش ، أجبر عليه . و لو امتنع المؤجر من جـ/٢٦٧/أ تنقية ما يلزمه من <sup>(٨)</sup> الآبار لم يجبر عليه ، و كان المستأجر بالخيار . و الله أعلم بالصواب . <sup>(٩)</sup>

(١) في س : و أما .

(٢) في س : و أظمت .

(٣) حشوشها : جمع حش والحش البستان وهو أيضاً المخرج لأنهم كانوا يقضون حوائجهم في البساتين وهو المخرج أي مخرج الغائط أو المتوضأ أي بيت الخلاء أو الحمام . انظر : لسان العرب جـ ٢٨٦/٦ . المصباح المنير جـ ١/١٣٧ . مختار الصحاح صفحة ١٣٧ .

(٤) في س : ما اتلا .

(٥) القماش : من قممش القمش جمع الشيء من هنا و هنا . و ذلك الشيء قماش . و قماش البيت متاعه . انظر : مختار الصحاح ٥٥١ .

(٦) في س : لمنع .

(٧) في س : ما يلزمه .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) انظر : بحر المذهب جـ ٣/أ/١٦٢/خ .

الجمال على شرح المنهاج جـ ٣/٥٥٠ .

إعانة الطالبين جـ ٣/١٢٢ .

[ هل يفسخ عقد الإجارة إذا مات المؤجر أو المستأجر ؟ ]

قال الشافعي رضي الله عنه : (١)

و لا تفسخ بموت أحدهما إذا كانت (٢) الدار قائمة ، وليس الوارث بأكثر من المورث الذي عنه ورثوا .

وهذا كما قال : عقد الإجارة لازم لا يفسخ بموت المؤجر ولا المستأجر . (٤) وبه قال مالك (٥) ، وأحمد (٦) ، وإسحاق (٧) .

وقال أبو حنيفة (٨) ، وسفيان الثوري (٩) ، والليث بن سعد : الإجارة تبطل بموت المؤجر

(١) في س : فصل .

(٢) في س : قال المزني الشافعي . و الصواب ما أثبتناه . لأن الماوردي غالباً ما يبدأ المسائل بقوله قال الشافعي .

(٣) في س : إذا كان .

(٤) انظر : الأم جـ٤/٣٠ . مختصر المزني / ١٢٦ . شرح مختصر المزني جـ٦/أ ، ب/٥٥/خ . بحر المذهب جـ٣/أ ، ب/١٦٢/خ . روضة الطالبين جـ٥/٢٤٥ . نهاية المحتاج جـ٥/٣١٤ . نهاية المطلب جـ٧/أ ، ب/١٠/خ . شرح المنهاج مع حاشية الجمل جـ٣/٥٥٨ . تكملة المجموع جـ١٥/٨٨-٩٠ .

(٥) انظر : المدونة الكبرى / ٤٤٥-٤٤٦ . الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي جـ٤/٣٠ . الخرشي جـ٧/٣٠ .

(٦) انظر : المغني و الشرح الكبير جـ٦/٤٢ .

أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني . أبو عبد الله إمام المذهب الحنبلي . و أحد الأئمة الأربعة ، أصله من مرو ولد ببغداد عام ١٦٤ هـ . روى عن : بشر بن الفضل و إسماعيل بن علية و سفيان بن عيينة و الشافعي و جماعة كثيرين . روى عنه : البخاري و مسلم و أبو داود و غيرهم . صنف المسند على ثلاثين ألف حديث . له كتب في التاريخ و النسخ و المنسوخ و الرد على من ادعى التناقض في القرآن و التفسير . و فضائل الصحابة . دعاه المأمون إلى القول بخلق القرآن و لكنه استمر على الامتناع بالرغم من سجنه و تعذيبه و ضربه . توفي سنة ٢٤١ هـ .

انظر : ترجمته في طبقات الشافعية لابن السبكي جـ١/١٩٩-٢٢١ . تهذيب التهذيب جـ١/٧٢ . حلية الأولياء جـ٩/١٦١ . البداية و النهاية جـ١٠/٣٢٥ . تاريخ بغداد جـ٤/٤١٢ . الزركلي جـ١/١٩٢ .

(٧) سبق ترجمته ص ٢٧١ .

(٨) انظر : بحر المذهب جـ٣/أ / ١٦٢/خ . الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٥٥٠ . إعانة الطالبين جـ٣/١٢٢ .

(٩) انظر : المبسوط جـ١٦/٥ . بدائع الصنائع جـ٤/٢٢٢ .

(٩) سفيان الثوري هو : سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري . كان سيد أهل زمانه في علوم الدين و التقوى . ولد في الكوفة ٩٧ هـ . و مات في البصرة ١٦١ هـ . من كتبه الجامع الكبير و الصغير في الحديث و كتاب في الفرائض . انظر : شذرات الذهب جـ١/٥٢٠ . الأعلام للزركلي جـ٣/١٥٨ .

والمستأجر ، استدلالاً بأن عقود المنافع تبطل بموت العاقد ، كالنكاح والمضاربة والوكالة .

ولأن الإجارة تفتقر إلى مؤجر<sup>(١)</sup> ومؤجر ، فلما بطلت بتلف المؤجر بطلت بتلف المؤجر .

[ وتحريره قياساً : أنه عقد إجارة يبطل بتلف المؤجر ، فوجب أن يبطل بتلف المؤجر ]<sup>(٢)</sup> قياساً عليه إذا أجر نفسه . ولأن زوال ملك المؤجر عن رتبة المؤجر<sup>(٣)</sup> يوجب<sup>(٤)</sup> فسخ الإجارة قياساً عليه إذا باع ما أجره برضى المستأجر . ولأن منافع الإجارة إنما تستوفى بالعقد و الملك و قد زال ملك المؤجر بالموت . وإن كان عاقداً و الوارث لا عقد عليه ، وإن صار مالكاً ، فصارت منتقلة<sup>(٥)</sup> عن العاقد إلى من ليس بعاقده<sup>(٦)</sup> . فوجب أن تبطل لتنافي اجتماع العقد و الملك .<sup>(٧)</sup>

ودليلنا : هو أن ما لزم من عقود / المعاوضات المحضة لم يفسخ<sup>(٨)</sup> بموت أحد المتعاقدين كالبيع . جـ/٢٦٧/ب

فإن قيل : ينتقض بموت من أجر نفسه ، لم يصح لأن العقد إنما يبطل<sup>(٩)</sup> بتلف المعقود عليه ، لا بموت العاقد . ألا تراه لو كان حياً فمرض بطلت الإجارة . وإن كان العاقد حياً ؟ ولأن السيد قد يعاوض على بضع أمته بعقد النكاح ، كما يعاوض على خدمتها بعقد الإجارة ، فلما لم يكن موته مبطلاً للعقد على بضعها ، لم يبطل بالعقد على استخدامها .

و يتحرر من هذا الاعتلال قياساً :

أحدهما : أنه عقد لازم على منافع ملكه ، فلم يبطل بموته كالنكاح على أمته .

(١) في س : مؤجل .

(٢) ما بين القوسين ساقط في س .

(٣) في س : المسأجر .

(٤) في س : المأجر فوجب .

(٥) في س : مستقلة .

(٦) في س : يعاقد .

(٧) انظر : المغني و الشرح الكبير جـ ٦ ص ٤٢ . تكملة المجموع جـ ١٥ ص ٩٠ . مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر جـ ٢ ص ٤٠١ . بدائع الصنائع جـ ٤ ص ٢٢٢ قال الكاساني : ( إن الإجارة عندنا تنعقد ساعة فساعة على حسب حدوث المنافع شيئاً فشيئاً و إذا كان كذلك فما يحدث من المنافع في يد الوارث لم يملكها المورث لعدمها و الملك صفة الموجود لا المعدوم فلا يملكها الوارث إذ الوارث إنما يملك ما كان على ملك المورث فما لم يملكه يستحيل وراثته بخلاف بيع العين لأن العين ملك قائم بنفسه ملكه المورث إلى وقت الموت فجاز أن ينتقل منه إلى الوارث لأن المنافع لا تملك إلا بالعقد و ما يحدث منها في يد الوارث لم يعقد عليه رأساً لأنها كانت معدومة حال حياة المورث و الوارث لم يعقد عليها فلا يثبت الملك فيها للوارث ) .

(٨) في جـ : تنفسخ .

(٩) في س : بطل .

و الثاني : أنه أحد منفعتي الأمة ، فلم يبطل بموت السيد كالمنفعة الأخرى .<sup>(١)</sup>  
و لأن المنافع قد تنتقل بالمعاوضة كالأعيان ، فجاز أن تنتقل بالإرث كالأعيان . و يتحرر من  
هذا الاعتلال قياسان :

أحدهما : أن ما صح أن ينتقل بعوض ، صح أن ينتقل إرثاً كالأعيان .  
و الثاني: أن ما صح أن ينتقل به الأعيان في البياعات<sup>(٢)</sup> ، صح أن تنتقل به المنافع في الإجازات.  
أصله : عقد الحي المختار . و لأن بالموت يعجز عن إقباض ما استحق تسليمه بعقد الإجارة ، فلم يبطل  
به العقد ، كالجنون والزمانة .

و لأنه عقد / لا يبطل بالجنون فلم يبطل بالموت<sup>(٣)</sup> كالبيع ، و لأن منافع الأعيان مع بقاء  
ملكها قد تستحق بالرهن تارة و بالإجارة أخرى ، فلما كان ما تستحق منفعة ارتهانه إذا انتقل ملكه  
بالموت ، لم يوجب بطلان رهنه . / و جب أن يكون ما استحققت منفعته بالإجارة إذا انتقل ملكه  
بالموت لم يوجب بطلان إجارته ، و قد استدل الشافعي بهذا في<sup>(٤)</sup> الأم .  
و لأن الوارث إنما يملك [ بالإرث ما كان يملكه المورث ، و المورث إنما كان يملك ]<sup>(٥)</sup> الرقبة  
دون المنفعة . فلم يجز أن يصير الوارث مالكا للرقبة والمنفعة .<sup>(٦)</sup>  
و لأن إجارة الوقف لا تبطل بموت مؤجره بوفاق أبي حنيفة<sup>(٧)</sup> . و إن قال بعض أصحابنا :  
تبطل ، فكذلك إجارة الملك لا تبطل بموت مؤجره [ و تحريره قياساً أنه عقد إجارة يمكن استيفاء المنفعة  
فيه فوجب أن لا تبطل بموت مؤجره ]<sup>(٨)</sup> كالوقف .

(١) انظر : نهاية المطلب ج٧/ب/١٠/خ . الأم ج٤ / ٣٠ . بحر المذهب ج٣/ب/١٦٢/خ .

(٢) في س : في الساعات . تكملة المجموع ج١٥ ص ٩٠-٩١ .

(٣) " لم يبطل به العقد كالجنون و الزمانة " مكررة في س .

(٤) انظر الأم ج٤ ص ٣٠ .

(٥) ما بين القوسين ساقط في س .

(٦) انظر : نهاية المطلب ج٧/ب/١٠/خ . الأم ج٤ / ٣٠ . تكملة المجموع ج١٥ ص ٩٠-٩١ .

(٧) يقول الكاساني : ( كذلك الولي في الوقف إذا عقد ثم مات لا تنتقض الإجارة لأن العقد لم يقع له فموته لا  
يغير حكمه ) بدائع الصنائع ج٤ ص ٢٢٢ .

(٨) فإن عقد الإجارة لغيره فلا تنفسخ الإجارة لموته . كالوكيل يعقدها لموكله و الوصي و كذا الأب و القاضي  
يعقدها لمحجوره و متولي الوقف يعقدها للوقف لأن المؤجر و المستأجر باقيان . فلا يلزم ما مر من عدم الجواز  
لانعدام الانتقال ( مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر ج٢ ص ٤٠١ .

(٨) ما بين القوسين ساقط في ج .

و أما <sup>(١)</sup> الجواب عن قياسه على النكاح و المضاربة مع انتقاضه بالوقف ، فهو : أنه إن <sup>(٢)</sup> رده إلى النكاح فالنكاح لم يبطل بالموت ، [ و إنما انقضت مدته بالموت ] <sup>(٣)</sup> ، فصار كإنقضاء مدة الإجارة . وإن رده إلى المضاربة و الوكالة ، فالمعنى فيهما : عدم لزومهما في حال الحياة ، و جواز فسخهما بغير عذر ، وليست الإجارة كذلك للزومها في حال الحياة .

و أما الجواب عن قياسه على انهدام الدار فهو : أن المعنى فيه فوات المعقود عليه قبل قبضه . <sup>(٤)</sup> و أما الجواب عن قياسه على <sup>(٥)</sup> ما إذا باع ما أجر برضى المستأجر ، فهو : غير مسلم الأصل ، لأن الإجارة لا تبطل بالبيع عن رضاه ، كما لا تبطل بالبيع عن سخطه ، و إنما البيع مختلف في إبطاله ، ثم ينتقض على أصله بعقود العبد المؤاجر . قد زال ملك سيده عن رقبته ، مع بقاء الإجارة / عليها ، جـ/٢٦٨/ب [فكذلك إذا زال ملكه <sup>(٦)</sup> بالبيع و الموت ] <sup>(٧)</sup> .

و أما الجواب عن استدلاله بأن المنافع تستوفي بعقد و ملك ، و هذا مفترق <sup>(٨)</sup> بالموت ، فهو : أن اجتماعهما يعتبر عند العقد ، و لا يعتبر فيما بعد ، كما لو أعتق أو باع ، و لا يمتنع أن يستوفي من يد الوارث ما لم يعاقد عليه ، كما يستوفي منه ثمن ما اشتراه المورث <sup>(٩)</sup> ، و يقبض منه أعيان ما باعه <sup>(١٠)</sup> المورث ، لأن / المورث قد ملك عليه ذلك بعقده ، فلم يملكه الوارث بموته . <sup>(١١)</sup> س/٥٦/ب

(١) في س : فأما .

(٢) " إن " ساقطة في س ،

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٥٥/خ . بحر المذهب جـ٣/ب/١٦٢/خ . الأم جـ٤/٣٠ . تكملة المجموع جـ١٥/٩١ .

(٥) " على " ساقطة في س .

(٦) " ملكه " ساقطة في جـ .

(٧) ما بين القوسين مكرر في جـ .

(٨) في س : يفترق .

(٩) في س : المضروب .

(١٠) في جـ : ماعه .

(١١) انظر : الأم جـ٤/٣٠ .

بحر المذهب جـ٣/أ، ب/١٦٢/خ .

نهاية المطلب جـ٧/أ، ب/١٠/خ .

تكملة المجموع جـ١٥/٩٢ .

## [ حكم انتفاع المكثري بالثمن قبل تسليم المنفعة ]

و أما <sup>(١)</sup> قول الشافعي رضي الله عنه : فإن قيل : فقد انتفع المكثري بالثمن ؟ قيل : كما لو أسلم في متاع لوقت فانقطع ذلك ، و ابتاع متاعاً غائباً ببلد و دفع الثمن فهلك المتاع ، رجع بالثمن وقد انتفع به البائع . فهذا سؤال أورده الشافعي و انفصل عنه .  
اختلف أصحابنا في مراده :

فقال أبو إسحاق المروزي : أراد به الرد على من أجل الأجرة و منع من حلولها لئلا ينتفع المكثري بالأجرة قيل انتفاع المكثري بالمنفعة . و قد تنهدم الدار فتفوت المنفعة ، فقال الشافعي : مثل هذا ليس يمتنع <sup>(٢)</sup> ، كما أن بائع السلم [ قد يتعجل بقبض الثمن و ينتفع به و قد يهلك المسلم ] <sup>(٣)</sup> فيه عند محله ، فيسترجع ثمن ما انتفع به البائع دون المشتري . و كما يقبض ثمن <sup>(٤)</sup> غائب عنه فتلف قبل قبضه ، فيرد ثمنه بعد الانتفاع به . <sup>(٥)</sup>

و قال أبو الفياض <sup>(٦)</sup> : يحتمل أن يريد به الرد على من أبطل الإجارة بموت المؤجر لئلا <sup>(٧)</sup> ينتفع المؤجر بالأجرة ويلزم وارثه تسليم المنفعة ، فأجاب عنه بما ذكرنا من الجوابين .

و قال أبو حامد الإسفراييني : إنما أراد به ، أن انهدام الدار و موت العبد في تضاعيف المدة يبطل الإجارة فيما بقي ، و يوجب أن يرد من الأجرة بقسطها ، و إن انتفع المكثري <sup>(٨)</sup> بها و لم ينتفع المكثري من المنفعة بما قبلها . فأجاب بما ذكره من انتفاع البائع بثلث المسلم فيه <sup>(٩)</sup> [ و ثلث العين الغائبة ، و إن ردهما بتلف المسلم فيه ] <sup>(١٠)</sup> و تلف <sup>(١١)</sup> العين الغائبة .

و قال المزني : هذا تجويز بيع الغائب . و عنه جوابان :

أحدهما : أنه محمول أحد قوليه .

و الثاني : أنه محمول على بيع غائب قد رآه . <sup>(١٢)</sup>

(١) في ج : فأما .

(٢) في س : يمتنع .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) " ثمن " ساقطة في ج . و في س : ثمن من غاب . و الصواب ما أثبتناه .

(٥) انظر : الأم ج٤/٢٨ . نهاية المحتاج ج٥/٣١٦ . تكملة المجموع ج١٥/٩٢ .

(٦) أبو الفياض محمد بن الحسن بن المنتصر البصري من أشهر فقهاء البصرة و درس بها و أخذ عنه فقهاؤها كالصيمري

شيخ الماوردي . صاحب القاضي أبا حامد المروزي . توفي سنة ٣٨٥ هـ . انظر : طبقات الشافعية لابن قاضي شهبة ١

٢٥٦/ . طبقات الشافعية لابن هداية الله / ١١٦ . طبقات الفقهاء للشيرازي / ١٢٧ .

(٦) في ج ، س : لأن لا . و الصواب ما أثبتناه . (٧) في ج : المكثري .

(٨) " فيه " ساقطة في س . (٩) ما بين القوسين ساقط في ج .

(١٠) في س : و ثمن . (١١) انظر : الأم ج٤/٢٨ . تكملة المجموع ج١٥/٩٢ .

فإذا ثبت أن إجارة الملك لا تبطل بموت المؤجر والمستأجر ، انتقل الكلام إلى إجارة الوقف <sup>(١)</sup> .  
فإن أجره ولاحق <sup>(٢)</sup> له في غلته ، صحت إجارته ولم تبطل بموته . لأنه لم يؤجر ملكه ، وإنما ناب عن  
غيره .

وإن أجره من <sup>(٣)</sup> يستحق غلته ويستوجب أجرته لكونه وقفاً عليه ، فقد اختلف أصحابنا في  
بطلان الإجارة بموته على وجهين <sup>(٤)</sup> :

أحدهما : وهو قول أبي علي بن أبي هريرة : أن الإجارة قد بطلت بموته ، وانتقال المنفعة إلى  
غيره . وفرق بين الملك <sup>(٥)</sup> والوقف : بأن وارث الملك يملكه عن المؤجر ، فلم يملك ما خرج عن ملك  
المؤجر . وليس كذلك الوقف . / لأن مؤجره يملك منفعته مدة حياته <sup>(٦)</sup> ، فإذا مات فقد انقطع ملكه جـ/٢٦٩/ب  
وانتقل إلى من بعده بشرط الوقف ، لا بالإرث .

والوجه الثاني : وهو الأظهر <sup>(٧)</sup> : أن الإجارة لا تبطل ، لأن مؤجره وإن قد أجره في حق نفسه  
وحق من بعده بولايته ، فإذا انقضى حقه بموته صحت إجارته في حق من بعده بولايته ، فإن كان قد  
استوفى الأجرة استرجع من تركته أجرة ما بقي من المدة بعد موته . <sup>(٨)</sup>

(١) الوقف لغة : الحبس : ووقف الأرض على المساكين وقفاً أي حبسها في سبيل الله والجمع أوقاف . انظر :  
لسان العرب جـ/٣٥٩/٩ . مختار الصحاح صفحة ٧٣٣ . المصباح المنير جـ/٢٦٩/٢ .  
الوقف شرعاً : حبس مال يمكن الانتفاع به مع بقاء عينه لقطع التصرف في رقبته . نهاية المحتاج جـ/٣٥٤/٥ .  
فتح المعين مع إعانة الطالبين جـ/١٥٨/٣ .

(٢) في س : و إذ لاحق .

(٣) في س : ممن .

(٤) في س : على أحد وجهين .

(٥) في جـ : المالك .

(٦) في س : حوته .

(٧) الأظهر أو المشهور من القولين أو الأقوال للشافعي رضي الله عنه ثم قد يكون القولان جديدين أو قديمين أو  
جديداً أو قديماً وقد يقولهما في وقتين أو وقت واحد وقد يرجح أحدهما على الآخر وقد لا يرجح ، فإن قوي  
الخلافاً لقوة مدركه فهو الأظهر المشعر بظهور مقابله وإلا بأن ضعف الخلاف فالمشهور المشعر بغرابة مقابله  
لضعف مدركه و المشهور أقوى من الأظهر .

انظر : نهاية المحتاج جـ/١ ص ٤٢ ، حواشي الشرواني جـ/١ ص ٥١ ، ٥٢ .

(٨) انظر : حاشيتنا قليوبي وعميرة جـ/٨٤/٣ . نهاية المحتاج جـ/٣١٤/٥ . روضة الطالبين جـ/٢٤٩/٥ . بحر  
المذهب جـ/٣/أ/١٦٣/خ . تكملة المجموع جـ/٩٢/٩٣ .

وإذا استأجر رجل من أبيه داراً سنة ، ودفع إليه الأجرة ثم مات الأب المؤجر<sup>(١)</sup> . نظر : فإن لم يكن له غير هذا الابن المستأجر ، فقد سقط حكم الإجارة لأنه صار مالكا للدار والمنفعة إرثاً ، فامتنع بقاء عقده على المنفعة ، كما لو تزوج أمته ثم ورثها<sup>(٢)</sup> ، بطل نكاحها .  
فإن لم يكن على أبيه دين ، فقد صارت الدار<sup>(٣)</sup> مع التركة إرثاً . وإن كان على أبيه دين ، ضرب مع الغرماء بقدر الأجرة ، لأنها صارت بانفساخ الإجارة بالإرث ديناً على الأب فساوى الغرماء فيها .

فلو كان للأب ابن آخر انفسخت الإجارة في نصف الدار ، وهو حصة المستأجر ، ولزمت في حصة الابن الآخر ، ورجع المستأجر منهما بنصف الأجرة في تركة أبيه لأنها صارت ديناً عليه<sup>(٤)</sup> .

(١) " المؤجر " ساقطة في جـ .

(٢) أي كما لو تزوج الابن أمة أبيه ثم ورثها عن أبيه : يصح .

(٣) في س : الثلث .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ ص ٢٥٣ .

بحر المذهب جـ ٣ / أ ، ب / ١٦٢ ، ١٦٣ / خ .

نهاية المحتاج جـ ٥ / ٣١٦ - ٣١٧ .

تكملة المجموع جـ ١٥ ص ٩٣ .



## [ بيع الدار المستأجرة ]

فإذا<sup>(١)</sup> بيعت الدار المستأجرة ، فذلك ضربان :

أحدهما : أن تباع على المستأجر فالبيع جائز و الإجارة بحالها ، و يصير جامعاً بين ملك المنفعة

بالإجارة ، / و الرقبة بالبيع . ج/٢٧٠/أ

و الفرق بين أن يرثها المستأجر فتبطل الإجارة ، و بين أن يبتاعها فلا تبطل . أنه بالإرث صار

قائماً مقام المؤجر فلم ينفذ له عقد على نفسه ، و هو بالبيع لا يقوم مقام البائع إلا فيما سمي بالعقد<sup>(٢)</sup> .

و الضرب الثاني : أن تباع على أجنبي غير المستأجر ، ففي البيع قولان :

أحدهما : أنه<sup>(٣)</sup> باطل و الإجارة بحالها ، لأن يد المستأجر ممنوعة بحق ، فصارت أسوأ حالاً / س/٥٧/ب

من المغصوب الذي يمنع يد المشتري منه بظلم .

و القول الثاني : و هو الصحيح<sup>(٤)</sup> أن البيع صحيح ، و الإجارة لازمة . لأن ثبوت العقد على

المنفعة لا يمنع من بيع الرقبة ، كالأمة المزوجة . فعلى هذا ، إن كان المشتري عالماً بالإجارة فلا خيار له ،

و الأجرة للبائع لأنه قد ملكها بعقده . و إن كان غير عالم ، فله الخيار بين المقام ، و الفسخ .<sup>(٥)</sup>

(١) في س : و إذا .

(٢) في س : ينتمي للعقد .

(٣) " أنه " ساقطة في س .

(٤) الصحيح أو الأصح فمن الوجهين أو الأوجه لأصحاب الشافعي رضي الله عنه يستخرجونها من كلامه و قد يجتهدون في بعضها و إن لم يأخذوه من أصله ثم قد يكون الوجهان لاثنين و قد يكونان لواحد و اللذان للواحد ينقسمان كأنقسام القولين فإن قوي الخلاف لقوة مدركه فالأصح المشعر بصحة مقابله و إلا بأن ضعف الخلاف فالصحيح ، و لم يعبر بذلك في الأقوال تأدباً مع الإمام الشافعي رضي الله عنه كما قال و الصحيح أقوى من الأصح .

انظر : نهاية المحتاج جـ ١ ص ٤٢ ، حواشي الشرواني جـ ١ ص ٥١ ، ٥٢ .

(٥) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/٢٥٢ . نهاية المحتاج جـ ٥/٣٢٤ . تكملة المجموع جـ ١٥/٨١-٨٩ .

[ حكم استئجار الصبي وقد بلغ أثناء الإجارة وأمه الولد إذا أجرها سيدها ثم ماتت عنها س/٥٧/ب  
أثناء الإجارة ]

فإذا <sup>(١)</sup> أجر الأب أو الوصي صبياً ، ثم بلغ الصبي في مدة الإجارة رشيداً ، فالإجارة لازمة لا تنفسخ ببلوغه .

و لو أجر السيد أم ولده ثم مات عنها ، انفسخت الإجارة .

و الفرق بينهما : أن الصبي معقود عليه في حق نفسه ، فلم يزل العقد بزوال يد عاقده <sup>(٢)</sup> ،

وأم الولد معقود عليها في حق السيد ، فزال العقد بزوال ملك عاقده <sup>(٣)</sup> .

و لو أجر لسيدة عبده ثم أعتقه ، نفذ العتق ، و الإجارة بحالها لازمة .

و الفرق بين / العبد و أم الولد حيث بطلت الإجارة بعتق أم الولد ، و لم تبطل بعتق العبد أن جـ/٢٧٠/ب

العبد يملك نفسه بتمليك السيد له ، فاختص التملك بما كان على ملك السيد . و أم الولد تملك نفسها بموت السيد من غير تملكه .

فكان <sup>(٤)</sup> الملك على عمومته ، و صارت أم الولد بمثابة المستأجر إذا ورث ما استأجره بطلت

الإجارة فيه ، و صار العبد بمثابة المستأجر إذا ابتاع ما استأجر لم <sup>(٥)</sup> تبطل الإجارة فيه . و الله أعلم . <sup>(٦)</sup>

(١) في س : و إذا .

(٢) في س : عايده .

(٣) في س : يد عايده .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٥١ . بحر المذهب جـ٣/أ/١٦٣/ب/١٦٤/خ . نهاية المحتاج

جـ٥/٣١٦، ٣١٧ . تكملة المجموع جـ١٥/٩٣ .

(٥) في س : و كان .

(٦) في س : لا تبطل .

(٧) انظر : بحر المذهب جـ٣/أ/١٦٣ ، ب/١٦٤/خ .

روضة الطالبين جـ٥/٢٥١ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن <sup>(١)</sup> تكارى دابة من مكة إلى مَرَّ <sup>(٢)</sup> فتعدى بها إلى عسفان فعليه كراؤها <sup>(٣)</sup> إلى مر و كراء مثلها إلى عسفان <sup>(٤)</sup> و عليه الضمان . <sup>(٥)</sup>

و هذا كما قال : إذا استأجر دابة ليركبها إلى مكان ، فاستوفاه و تعدى إلى غيره ، مثل أن يستأجرها من مكة إلى مَرَّ ، و يركبها إلى مر ثم يتعد بركوبها إلى عسفان ، فعليه الأجرة المسماة بركوبها إلى مَرَّ ، لأنه استحقها بالعقد . ثم صار بمجاوزة <sup>(٦)</sup> مَرَّ متعدياً ولزمه حكمان : أحدهما : كراء <sup>(٧)</sup> المثل من مَرَّ إلى عسفان .

و الثاني : الضمان .

فأما كراء المثل ، فقد وافق عليه أبو حنيفة <sup>(٨)</sup> ، و إن كان يسقط الكراء عن الغاصب .

و فرق بينهما / [ بأن ركوب الغاصب طراً على يد ضامنة فسقط عنه الكراء و ركوب هذا س/٥٨/أ

المجاوز لمسافته ] <sup>(٩)</sup> طراً على يد غير ضامنه فلزمه الكراء <sup>(١٠)</sup> . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : و لو .

(٢) مَرَّ : بالفتح ثم التسكين . الحبل الذي قد أحبك فتله و سمي مَرّاً لأنه في فرق من الوادي من غير لون الأرض . مَرَّ الظهران و يقال مر ظهران : موضع على مرحلة من مكة و قيل مر القرية ، و الظهران هو الوادي . و مَرَّ عيون كثيرة و نخل . و قيل بين مَرَّ و بين مكة خمسة أميال ، وهي تسمى الآن بوادي فاطمة أو الجموم . انظر : معجم البلدان جـ ١٢٢/٥ .

(٣) في س : كراها .

(٤) عسفان : من عسفت المفازة و هو يعسفها أي قطعها بلا هداية و لا قصد و كذلك كل أمر يركب بغير روية ، قال : سميت عسفان لتعسف فيها و قيل عسفان : منهلة من مناهل الطريق بين الجحفة و مكة . و قيل : عسفان بين المسجدين و هي من مكة على مرحلتين ، و قيل : قرية جامعة بها منير و نخيل و مزارع على ستة وثلاثين ميلاً من مكة و هي حد تهامة . انظر : معجم البلدان رقم / ٨٣٩٥ جـ ٤ ص ١٣٧ .

(٥) انظر : مختصر المزني / ١٢٦ . الأم جـ ٤/٣٢ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٥/خ . روضة الطالبين جـ ٥/٢٦١ . نهاية المحتاج جـ ٥/٣٢٢ ، ٣٢٣ .

(٦) في جـ : بمجاوزة .

(٧) في س : كرى .

(٨) انظر : المبسوط جـ ١٥/١٨١ .

(٩) ما بين القوسين ساقط في س . و في س : و فرق بينهما أن يكون الغصب . و هي ساقطة في جـ .

(١٠) في س : الكرى .

(١١) انظر : مختصر المزني / ١٢٦ . الأم جـ ٤/٣٢ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٥/خ . روضة الطالبين جـ ٥/٢٦١ .

أما الضمان فلا يتعلق عليه / فيما حدث قبل مجاوزته و تعديه ، فأما بعد <sup>(١)</sup> المجاوزة و التعدي جـ/٢٧١/أ فقد صار مأخوذاً به . <sup>(٢)</sup>

و لا يخلو حال الدابة من ثلاثة أحوال :

أحدها : أن ت تلف .

و الثاني : أن تنقص . .

و الثالث : أن تكون على حالها .

فإن تلفت ، لم يخل من : أن تكون و صاحبها معها ، أم لا .

فإن لم يكن معها ، ضمن جميع قيمتها باليد ، لأنه متعدي بها كالغاصب . <sup>(٣)</sup>

و إن كان صاحبها معها ، فلا يخلو أن يكون تلفها في حال الركوب ، أو بعد النزول .

فإن كان في حال الركوب ، ضمن ضمان <sup>(٤)</sup> جناية لا ضمان غصب <sup>(٥)</sup> ، لأن يد المالك لم تزل . و إذا كان كذلك ، لم تلزمه <sup>(٦)</sup> جميع القيمة . لأنه ليس جميع الركوب محظوراً فلزمه <sup>(٧)</sup> بعضها .

(١) " بعد " ساقطة في س .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٥٥ ، أ/٥٦/خ . و قال الطبري : ( فإن تلف قبل أن تتجاوز مرأ و هو حد المسافة التي استأجر البهيمة لقطعها فلا ضمان عليه سواء كان مع صاحبها أو لم يكن لأنها في يده أمانة ما لم يتعد ) و انظر : الأم جـ٤/٣٢ . نهاية المحتاج جـ٥/٣١١ ، ٣١٢ . بحر المذهب جـ٣/ب ، أ/١٦٥ ، ١٦٦/خ .

(٣) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٦١ . مختصر المزني / ١٢٦ . شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٥٦/خ . نهاية المحتاج جـ٥/٣١١ ، ٣١٢ .

(٤) الضمان لغة : الالتزام و الكفالة . ضمن الشيء ضماناً كفل به . انظر : مختار الصحاح جـ٢/٣٨٤ . الضمان شرعاً : يطلق على التزام الدين و البدن و العين الآتي كل منها و على العقد المحصل لذلك . انظر : نهاية المحتاج جـ٤/٤١٨ .

(٥) ضمان الغصب : الغصب : أخذ الشيء ظلماً . انظر : النظم المستعذب جـ١/٣٧٤ . ( و من غصب مال غيره و هو من أهل الضمان في حقه ضمنه . فإن كان له منفعة تستباح بالإجارة فأقام في يده مدة مثلها أجرة ضمن الأجرة فإن كان المغصوب باقياً لزمه رده ... و إن تلف في يد الغاصب أو أ تلفه لم يخل إما أن يكون له مثل أو لا مثل له فإن لم يكن له مثل نظرت فإن كان من غير جنس الأثمان كالثياب و الحيوان ضمنه بالقيمة .... ) انظر المذهب جـ١م/٢٧٤ .

(٦) في س : يلزمه .

(٧) في س : و لزمه .

و في قدر ما يلزمه قولان :

أحدهما : نصف القيمة . لأن تلفها كان بالأعياء في مسافتين : مباحة غير مضمونة ، و محظورة مضمونة .

و القول الثاني : أن القيمة تقسط <sup>(١)</sup> على قدر المسافتين في الطول و القصر ، فيسقط عنه من القيمة قدر ما قابل مسافة الإجارة ، و يلزمه منها ما قابل مسافة العدوان .  
فإذا كان من مر إلى مكة ثمانية عشر ميلاً ، و من مر إلى عسفان ثلاثين ميلاً لزمه من قيمة الدابة ثلاثون جزءاً من ثمانية و أربعين جزءاً . و ذلك خمسة أثمانها . وأصل هذين القولين : الجلال إذا أمر أن يجلد رجلاً ثمانين سوطاً <sup>(٢)</sup> ، فجلده أحداً و ثمانين سوطاً ، فمات كان <sup>(٣)</sup> في قدر ما يضمه قولان : أحدهما : نصف الدية .

و الثاني : جزء من أحد و ثمانين جزءاً من الدية . <sup>(٤)</sup>

/ فإن قيل : فإذا كان صاحبها مشاهداً للركوب <sup>(٥)</sup> غير منكر له <sup>(٦)</sup> ، [ كان ذلك <sup>(٧)</sup> برضى جـ/ ٢٧١/ب منه ، فوجب سقوط الضمان .

قيل الرضا الذي <sup>(٨)</sup> يوجب سقوط <sup>(٩)</sup> الضمان ما كان إذناً بالقول ، و ليس السكوت إذناً في استهلاك الأموال . ألا ترى لو أن رجلاً خرق <sup>(١٠)</sup> ثوباً على رجل و هو يراه ، لزمه ضمانه و لم يسقط بسكوته <sup>(١١)</sup> ؟

و إن كان تلف الدابة بعد نزول الراكب عنها و حصولها في يد صاحبها ، فلا ضمان على الراكب ، لأنه متعدي <sup>(١٢)</sup> قد <sup>(١٣)</sup> برء من الضمان بردها على المالك ، إلا أن يكون ركوب التعدي قد نقص

(١) في س : تسقط . و في جـ : تقسط بمعنى تقسم أو تجزأ .

(٢) في س : جلدة

(٣) " كان " ساقطة في جـ .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٦١ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ ١/ ٥٦/ خ .

(٥) في س : ماهد الركوب .

(٦) " له " ساقطة في س .

(٧) في س : كان و قد ترضى .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) في س : يوجب سقط .

(١٠) في س : لو حرق . تقديم و تأخير .

(١١) في س : سكوته .

(١٢) " متعدي " ساقطة في س .

(١٣) " قد " ساقطة في جـ .

و إن <sup>(٢)</sup> لم تلتف الدابة ، و لكن نقصت قيمتها نظر : فإن كان نقص قيمتها بغير الركوب لم يضمنه الراكب ، و إن كان بالركوب فما قابل المباح منه لم يضمنه ، و ما قابل المحذور ضمنه . و سواء كان صاحبها معها أم لا لأنه ضمان جنيته .

و إن كانت الدابة على حالها ، لم يضمن الراكب غير الأجرة . و الله أعلم . <sup>(٣)</sup>

---

(١) " من " ساقطة في س .

(٢) هذا هو الحل الثاني .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٦١ .

شرح مختصر المزني ج٦/أ/٥٦/خ .

الأم ج٤/٣٢ ، ج٦/١٧٢ .

نهاية المحتاج ج٥/٣١١ ، ٣١٢ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

وله أن يؤاجر عبده و داره ثلاثين سنة .

أما عقد الإجارة على سنة واحدة فيجوز ، لأن الغرر يسير فيها ، و الضرورة داعية إليها .<sup>(١)</sup>

فأما ما زاد على السنة فقد حكى عن مالك<sup>(٢)</sup> : أنه جوزها إلى خمس سنين أو ست سنين لا غير .

و للشافعي رضي الله عنه فيما<sup>(٣)</sup> زاد على السنة الواحدة<sup>(٤)</sup> قولان :

أحدهما : لا تجوز الإجارة أكثر من سنة ، لأن الإجارة غرر . لأنها عقد / على منافع قد تسلم جـ/٢٧٢/أ

وقد لا تسلم ، فإذا قل الزمان قل غررها فجاز . وإذا طال الزمان ، كثر غررها ، فبطل كالحيار .

والسنة الواحدة هي المدة التي تكمل فيها منافع الزراعة في الأرضين ، و لا يتغير غالباً فيها الحيوانات

والدور ، فلذلك تقدرت<sup>(٥)</sup> مدة الإجارة بها<sup>(٦)</sup> و بطلت فيما جاوزها .

و القول الثاني : و هو أصح القولين هنا<sup>(٧)</sup> : أن الإجارة تجوز أكثر من سنة .<sup>(٨)</sup>

(١) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ ص ١٩٦ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٧/خ . المهذب جـ ١/٣٩٨ في كتاب

المساقاة . الجمل على شرح المنهاج جـ ٣/٥٥٢-٥٥٣ . منهاج الطالبين جـ ٣/٨٠ . الأم جـ ٦/٢٤١ .

تكملة المجموع جـ ١٥/١٨ .

(٢) حكى عن مالك في المدونة الكبرى في الرجل يكتري الدار عشر سنين و يشترط النقد قال مالك نعم يجوز .

وفي الغلام أيضاً يجوز ذلك : ( و ذلك أني سألت مالكا عن الدار تكتري العشر سنين و الجارية و الحرة أو الأمة

أو العبد يكترون عشر سنين على أن يقدم الكراء في هذا كله قال : قال مالك لا بأس بذلك ) . انظر : المدونة

الكبرى جـ ٤/٥١٤ ، ٥١٩ . و هذا يخالف نقل الماوردي عن مالك . و الله أعلم بالصواب . انظر : المنتقى

جـ ٥/١٤٤ .

(٣) في س : فيما زاد .

(٤) " الواحدة " ساقطة في س .

(٥) في س : تعذرت .

(٦) في س : فيها .

(٧) " هنا " ساقطة في س .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ ص ١٩٦ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٧/خ . المهذب جـ ١/٣٩٨ في كتاب

المساقاة . الجمل على شرح المنهاج جـ ٣/٥٥٢-٥٥٣ . منهاج الطالبين جـ ٣/٨٠ . الأم جـ ٦/٢٤١ . نهاية

المحتاج جـ ٥/٣٠٣، ٣٠٤ . تكملة المجموع جـ ١٥/١٨ .

قال الشافعي رضي الله عنه : ها هنا ثلاثين سنة <sup>(١)</sup> ، و قال في كتاب الدعوى <sup>(٢)</sup> و البيئات ما شاء . ووجه هذا القول : قوله تعالى : ﴿ قَالَ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَنْكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حَجَّج ﴾ <sup>(٣)</sup> . فدل ذلك على جواز الإجارة سنين .

و روي أن عبد الرحمن بن عوف <sup>(٤)</sup> رضي الله عنه تَكَارَى أرضاً و لم تزل بيده حتى مات ، قال ابنه ما كنت أراها إلا له من طول ما مكثت بيده ، حتى ذكرها عند موته ، و أمرنا بقضاء شيء بقي عليه من كرائها <sup>(٥)</sup> من ذهب أو ورق . <sup>(٦)</sup>

و لأن الضرورة قد <sup>(٧)</sup> تدعو في الإجارة إلى أكثر من سنة ، لا سيما في الغرس و البناء ، فصحت فيما زاد على السنة لأجل الضرورة ، كما صحت في السنة . و لأن الإجارة عقد على منفعة ، كما أن البيع عقد على عين ، ثم لم تقدر <sup>(٨)</sup> بيوع الأعيان ، فكذلك لا تقدر بيوع المنافع . <sup>(٩)</sup>

(١) الأم ج٦/ ٢٤١ .

(٢) الأم كتاب الدعوى و البيئات ج٦/ ٢٢٩ .

(٣) سورة القصص آية (٢٧) . و انظر فتح الباري ج٤/ ٤٤٤ .

(٤) عبد الرحمن بن عوف بن الحارث القرشي الزهري أبو محمد ، هاجر إلى الحبشة ثم إلى المدينة ، شهد المشاهد كلها ، و هو أحد العشرة المبشرين بالجنة ، و أحد الستة الذين جعل عمر المشورة فيهم . توفي بالمدينة و دفن بالبقيع سنة ٣١ هـ . انظر : الإصابة ٤ / ٣٤٦ . الاستيعاب ٢ / ٨٤٤ . سير أعلام النبلاء ١ / ٦٨ .

(٥) في س : كراها .

(٦) أخرجه البيهقي في سننه ٦ / ١١٩ . من طريق مالك بلاغاً .

(٧) " قد " ساقطة في س .

(٨) في س و ج : يتقدر . و الصواب تقدر .

(٩) انظر : نهاية المحتاج ج٥/ ٣٠٣، ٣٠٤ .

المهذب ج١/ ٣٩٨ .

شرح مختصر المزني ج٦/ ب/ ٥٧/ خ .

تكملة المجموع ج٥/ ١٨ .



## [ الحكم إذا زادت الإجارة على سنة ]

فإذا صح بتوجيه<sup>(١)</sup> هذا القول : أن الإجارة تجوز أكثر من سنة، فقد قال الشافعي<sup>(٢)</sup> رضي الله / عنه ها هنا : تجوز ثلاثين سنة . فكان<sup>(٣)</sup> بعض أصحابنا يجعل الثلاثين<sup>(٤)</sup> حداً على ظاهر لفظه ، جـ/٢٧٢/ب ويمنع مما زاد<sup>(٥)</sup> عليها ، استدلالاً بأن الثلاثين شطر العمر في الغالب فكان ما زاد عليه لغير العاقد .  
و ذهب سائر أصحابنا : إلى أن الثلاثين ليس بمحد ، و تجوز الإجارة على<sup>(٦)</sup> أكثر منها على ما يشاء المتعاقدان .

وقد نص الشافعي رضي الله عنه على ذلك في<sup>(٧)</sup> كتاب الدعوى والبيئات ، ولهم<sup>(٨)</sup> على نص الشافعي جوابان :

أحدهما : أنه ذكر ذلك على طريق التكرير ، لا على طريق التحديد .  
والثاني : أنه قاله<sup>(٩)</sup> رداً<sup>(١٠)</sup> على قوم جعلوا ما دون [ الثلاثين<sup>(١١)</sup> حداً للجواز ، وجعلوا الثلاثين<sup>(١٢)</sup> حداً للمنع والفساد .<sup>(١٣)</sup>

(١) في س : بتوجه .

(٢) انظر : الأم جـ ٦ ص ٢٤١ كتاب الدعوى والبيئات . باب الدعوى في الشراء والعبد والصدقة . قال الشافعي رحمه الله تعالى : ( و للرجل أن يكرى داره و يؤاجر عبده يوماً و ثلاثين سنة لا فرق بين ذلك ) .

(٣) في س : و كان .

(٤) في س : الثلاثين .

(٥) في س : ما زاد .

(٦) " على " ساقطة في س .

(٧) في س : عن .

(٨) ولهم : المراد بالضمير أصحاب الشافعي .

(٩) في س : أنه قال .

(١٠) في س : زاد .

(١١) في س : التكرير .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٣) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ ص ١٩٦ . المذهب جـ ١/٣٩٨ . منهاج الطالبين جـ ٣/٨٠ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٧/خ . تكملة المجموع جـ ١٥ ص ١٨ .

فإذا ثبت أنها غير محدودة <sup>(١)</sup> الأقل و الأكثر ، فأقل مدتها : ما أمكن فيه استيفاء المنفعة المعقود عليها ، و ذلك قد يختلف باختلاف المؤاجر .

فإن كان ذلك داراً للسكنى ، جازت إيجارتها يوماً واحداً و أقل من ذلك . فإنه <sup>(٢)</sup> لم يجز <sup>(٣)</sup> به عرف فلم يصح به عقد .

و إن كان ذلك أرضاً للزراعة فأقلها مدة زراعتها .

فأما <sup>(٤)</sup> أكثر المدة فهو : ما علم بقاء الشيء المؤاجر فيها <sup>(٥)</sup> . فإن كان ذلك أرضاً تأبد بقاءها <sup>(٦)</sup> ، و إن كان داراً روعي فيها مدة يبقى فيها بناؤها . و إن كان حيواناً ، روعي فيه الأغلب من مدة حياته <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

(١) في جـ : محدود له .

(٢) في س : بأنه .

(٣) في س : لم يجز .

(٤) في س : و أما .

(٥) في س : بها .

(٦) في س : نفاذها .

(٧) في س : حيويته .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ / ١٩٦ ، ١٩٧ .

نهاية المحتاج جـ ٥ / ٣٠٢ .

تكملة المجموع جـ ١٥ / ١٨ .

فإذا تقرر هذا ، فإن عُقدت الإجارة على سنة لم يلزم تقسيط الأجرة على شهورها ، / لما فيه جـ/٢٧٣/أ من المشقة . و لأن<sup>(١)</sup> شهور السنة الواحدة في الغالب أنها<sup>(٢)</sup> متساوية و المؤاجر فيها<sup>(٣)</sup> على حالة واحدة .<sup>(٤)</sup>

و إن عقدت الإجارة على سنين كثيرة ، فهل يلزم<sup>(٥)</sup> تقسيط<sup>(٦)</sup> الأجرة على كل سنة منها أم لا ؟ على قولين :

أحدهما : لا يلزم كما لا يلزم تقسيطها<sup>(٧)</sup> على الشهور و الأيام ، و<sup>(٨)</sup> كما لا يلزم تقسيط الثمن على أعيان الصفقة ، و إن كثرت و اختلفت .

و القول الثاني : أن تقسيطها على سني الإجارة واجب ، و إن لم يجب تقسيطها على الشهور . فإن لم يذكر قسط كل سنة بطلت الإجارة .

ووجه ذلك : أن عقد الإجارة غير منبرم بخلاف بيع الأعيان المنبرمة ، لتردده بين السلامة والعطب<sup>(٩)</sup> ، ما لم يذكر قسط كل سنة منها . و أجور السنين قد تختلف ، فيتعذر العلم بقدر ما يستحق الرجوع به من الأجرة عند انتقاض الإجارة في بعض المدة ، و ليس كذلك شهور السنة المتماثلة غالباً .

و هذان القولان : كاختلاف قولييه في السلم إذا جمع أشياء مختلفة [ أو إلى آجال

(١) في جـ : و لا عن .

(٢) " أنها " ساقطة في س .

(٣) " فيها " ساقطة في س .

(٤) انظر : نهاية المحتاج جـ ٥ ص ٣٠٢ و حاشية أبي الضياء مع نهاية المحتاج . تنمة الإبانة جـ ٧/ب/١٥٥/خ .

(٥) في س : تلزم .

(٦) في س : بقسط .

(٧) في جـ : تقسطها .

(٨) " و " ساقطة في س .

(٩) " و العطب " ساقطة في س .

مختلفة [ <sup>(١)</sup> ] : هل يلزم تقسيط الثمن على كل جنس منها ، لأن عقد السلم غير منبرم <sup>(٢)</sup> كالإجارة لتردده بين سلامة و عطب ؟

فإن قيل : إن تقسيط الأجرة على السنين واجب ، جاز أن يساوي بين أجور السنين ، وتفاضل. فإن بطلت الإجارة في بعض المدة ، رجع بالمسمى لها من الأجرة .

و إن قيل : إن تقسيطها على <sup>(٣)</sup> السنين ليس بواجب ، فبطلت الإجارة في بعض المدة ، قُدرت [ أجرة المثل فيما مضى / من السنين ] <sup>(٤)</sup> ، و أجرة المثل فيما بقي ، و ربما <sup>(٥)</sup> تفاضل ذلك بحسب جـ ٢٧٣ / ب الزمان ، أو <sup>(٦)</sup> بتغير المؤاجر ، ثم يقسط المسمى على ذلك ، و ننظر حصة باقي المدة من المسمى فيكون هو القدر المرجوع به <sup>(٧)</sup> . <sup>(٨)</sup>

---

(١) ما بين القوسين ساقط في س .

(٢) في جـ : منبرم .

(٣) في س : عن .

(٤) ما بين القوسين ساقط في س .

(٥) في س : وبما .

(٦) في جـ : و بتغير .

(٧) في س : فيه .

(٨) انظر : نهاية المحتاج جـ ٥ / ٣٠٢ .

تتمة الإبانة جـ ٧ / ب / ١٥٥ / خ .

فأما إذا أجر داره كل شهر بدينار و لم<sup>(١)</sup> يذكر عدد الشهور و غايتها ، لم تصح الإجارة فيما عدا الشهر الأول للجهالة بمبلغه ، فصار كقوله : أجرتكما مدة .

و اختلف أصحابنا في صحتها و لزومها في الشهر الأول على وجهين :<sup>(٢)</sup>

أحدهما : أن الإجارة فيه صحيحة لكونه [ معلوماً .

و الوجه الثاني : و هو الأصح أنها باطلة لكونه ]<sup>(٣)</sup> واحداً من عدد مجهول ، فلم يتميز في

الحكم .

و قال أبو حنيفة<sup>(٤)</sup> : الإجارة صحيحة ، و للمستأجر فسخ الإجارة في كل شهر قبل دخوله ،

فإذا دخل قبل فسخه لزمه ، و جعل إطلاق الشهور مع تسميته الأجرة لكل شهر جارياً مجرى بيع<sup>(٥)</sup> الصبرة المجهولة القدر إذا سمي ثمن كل قفيز .

و هذا خطأ ، للجهالة بما تناوله العقد من الشهور ، بخلاف الصبرة التي قد أشير إليها و ينحصر

كيلها . و لأنه لا يخلو أن تصح الإجارة ، فلا يكون له فسخها من غير عذر ، أو تبطل فلا يجوز أن يقيم عليها مع العذر . و يلزم أجرة المثل إن سكن دون المسمى ، و الله تعالى أعلم<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

(١) في ج : فلم .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج٥/١٩٦-١٩٧ . تنمة الإبانة ج٧/ب/١٥٦ ، أ، ب/١٥٨/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٥٨/خ . تكملة المجموع ج١٥/١٩ .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) المبسوط ج١٥ ص ١٣١ . قال السرخسي : ( و إن كان استأجرها كل شهر فلكل واحد منهما أن ينقض الإجارة عند رأس الشهر لأن كلمة كل متى أضيفت إلى ما لا يعلم منتهاه تناول الأدنى فإنما لزم العقد في شهر واحد فإذا تم كان لكل واحد منهما أن ينقض الإجارة فإن سكنها من الشهر الثاني يوماً أو يومين لم يكن لكل واحد منهما أن يترك الإجارة إلى تمام الشهر إلا من عذر . لأن التراضي منهما بالعقد في الشهر الثاني يتم إذا سكنها يوماً أو يومين فيلزم العقد فيه بتراضيهما كما لزم في الشهر الأول ..... الخ ) .

(٥) انظر المبسوط ج١٣ ص ٦ : ( و على هذا لو باع صبرة حنطة كل قفيز منها بدرهم و لم يسم عدد الجملة إلا أن أبا حنيفة قال هناك العقد جائز في قفيز واحد فإنه إذا اشترى قفيزاً من الصبرة جاز بالإجماع فإن القفيزان لا تتفاوت بخلاف الغنم فإن على مبلغ الجملة بعد الافتراق لا ينقلب العقد ..... ) . و قال في موضع آخر : ( عند أبي حنيفة فإذا اشترى صبرة من حنطة كل قفيز بدرهم عند أبي حنيفة يجوز العقد في قفيز واحد و عندها يجوز للكل ... ) . ج٥ ص ١٧ .

(٦) " تعالى " ساقطة في ج .

(٧) انظر : تنمة الإبانة ج٧/ب/١٥٦ ، أ ، ب/١٥٨/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٥٨/خ . روضة الطالبين ج٥/١٩٧ . المغني و الشرح الكبير . تكملة المجموع ج١٥/١٩ .

## [ حكم الإجارة بعد هلاك أحد المتكاريين ]

قال الشافعي رضي الله عنه : و أي المتكاريين هلك قام ورثته <sup>(٢)</sup> مقامه <sup>(٣)</sup> .  
 قد ذكرنا أن الإجارة لا تبطل بموت أحد المتعاقدين . <sup>(٤)</sup> فإن كان / الميت هو المؤجر ، فإن كان  
 قد قبض الأجرة فقد برئ المستأجر منها ، و على الوارث تمكينه من استيفاء المنفعة إلى انقضاء المدة .  
 وإن لم يكن المؤجر قد قبضها ، فللوارث مطالبة المستأجر بها ، فإن كانت مؤجلة أو منجمة ، فهي إلى  
 أجلها و على <sup>(٥)</sup> نجومها ، لا تتعجل بموت مستحقها .  
 و إن كان الميت هو المستأجر ، فعلى المؤجر تمكين وارثه <sup>(٦)</sup> من استيفاء المنفعة . فإن كان قد  
 قبض الأجرة ، فلا مطالبة على الوارث . و إن لم يكن قبض و هي مؤجلة أو منجمة حلت لأن موت من  
 عليه الدين المؤجل يوجب حلوله ، و لا يوجب <sup>(٧)</sup> موت من هو له . <sup>(٨)</sup>

(١) في س : فصل .

(٢) في س : وارثه .

(٣) انظر الأم جـ ص ٣٠ . قال الشافعي رضي الله عنه : ( و إذا تكارى الرجل الدار من الرجل فالكراء لازم له  
 لا يفسخ بموت المكثري و لا المكري و لا بحال أبداً ما دامت الدار قائمة .... ) .

الأم جـ ٤/٣٠ ، ٣١ . روضة الطالبين جـ ٥/١٩٥ . مختصر المزني / ١٢٦ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ ، ب/٥٥/خ .

(٤) انظر ص ٢٥٨ البحث .

(٥) " على " ساقطة في س .

(٦) " مورث " زائدة في س .

(٧) في س : يوجه .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/١٩٥ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ ، ب/٥٥/خ .

## [ حكم تأجير العين المستأجرة بعد قبضها ]

إذا استأجر الرجل <sup>(١)</sup> داراً ثم أراد أن يؤجرها بعد قبضها ما بقي له من مدة إجارته ، نظر : فإن أجرها من غير مؤجرها جاز ، سواء أجرها بمثل الأجرة ، أو بأقل ، أو بأكثر ، أحدث فيها عمارة أو لم يحدث. <sup>(٢)</sup> وإن أجرها من مؤجرها ، ففي جواز الإجارة وجهان لنا <sup>(٣)</sup> على اختلاف أصحابنا في المنافع هل تحدث على ملك المؤجر <sup>(٤)</sup> أو على ملك المستأجر .

فأحد الوجهين : أنها تحدث على ملك المؤجر ، فعلى هذا لا يصح أن يستأجر ما أجره .

والوجه الثاني : أنها تحدث على ملك المستأجر ، فعلى هذا يجوز أن يؤجر من المؤجر ، وقد أشار الشافعي <sup>(٥)</sup> إلى هذا في كتاب الرهن .

وقال أبو حنيفة <sup>(٦)</sup> رضي الله عنه : إن أجرها من المؤجر بمثل <sup>(٧)</sup> الأجرة أو أكثر ، صح . وإن أجرها منه بأقل ، لم يجز بناء على أصله فيمن ابتاع سلعة ثم باعها على بائعها بأقل ، لم يجز .

قال : / وإن أجرها من غير مؤجرها بمثل الأجرة أو أقل ، جاز ، وإن أجرها بأكثر ، لم يجز إلا جـ/٢٧٤/ب أن يكون المستأجر قد أحدث فيها عمارة لتكون الزيادة في مقابلة عين ترى .

ودليلنا هو <sup>(٨)</sup> : أن من ملك الإجارة في حق نفسه لم تقدر <sup>(٩)</sup> عليه الأجرة ، كالمالك . ولأن كل قدر صح أن يؤجر به [ المؤجر ، صح أن يؤجر به ] <sup>(١٠)</sup> المستأجر كالمثل . ولأن كل حال جاز له <sup>(١١)</sup> العقد فيها <sup>(١٢)</sup> بقدر جاز له الزيادة عليه ، كما لو أحدث عمارة .

(١) " الرجل " ساقطة في س .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٥٨ ، أ/٥٩/خ . نهاية المحتاج جـ٢٦٨/٥ وحاشية أبي الضياء نور الدين الشيرازي القاهري جـ٢٦٨/٥ . روضة الطالبين جـ١٨٢/٥ . المهذب جـ٤١٠/١ . الأم جـ٣١/٤ . تكملة المجموع جـ٥٨/١٥ .

(٣) في س : بنا .

(٤) في س : المؤجر .

(٥) " الشافعي " ساقطة في س . وانظر الأم جـ١٥٥/٣ ، ١٥٦ .

(٦) انظر المبسوط جـ١٣٠/١٥ . رد المختار على الدر المختار جـ٩١/٦ .

(٧) في س : مثل .

(٨) " هو " ساقطة في جـ .

(٩) في س : تقدر .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في س .

(١١) " له " ساقطة في س .

(١٢) في س : منها .

ولأنها منفعة ملكها بعوض ، فصح أن يزِيل ملكه بأكثر من ذلك العوض ، كالزوج يجوز أن يخالِع بأكثر من الصداق . ولأنها معاوضة على ملك نفسه فيما لا تراعى <sup>(١)</sup> فيه المماثلة ، فوجب أن يكون تقدير العوض عليه <sup>(٢)</sup> كالبيع . <sup>(٣)</sup>

---

(١) في س : لا يراعى .

(٢) في جـ : إليه .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٥٨ ، أ/٥٩/خ .

نهاية المحتاج جـ ٥/٢٦٨ وحاشية أبي الضياء نور الدين الشيراملسي القاهري جـ ٥/٢٦٨ .

روضة الطالبين جـ ٥/١٨٢ .

المهذب جـ ١/٤١٠ .

الأم جـ ٤/٣١ .

تكملة المجموع جـ ١٥/٥٨ .



## [ حكم الإجارة قبل انقضاء المدة ]

فأما إذا أجر الرجل داره <sup>(١)</sup> ، ثم أراد المؤجر أن يؤجرها قبل انقضاء المدة و بعدها من الزمان ،  
فذلك ضربان :

أحدهما : أن يؤجرها <sup>(٢)</sup> من غير مستأجرها ، فهذا عقد باطل ، و إجارة <sup>(٣)</sup> فاسدة لمعنيين :  
أحدهما : أن يد المستأجر الأول حائلة تمنع <sup>(٤)</sup> يد <sup>(٥)</sup> المستأجر الثاني ، فبطل عقده لزوال يده .  
و الثاني : أن المعقود عليه إذا كان معيناً وكان قبضه متأخراً بطل العقد عليه ، كما لو شرط  
تأخير القبض من معين بعقد إجارة أو بيع . <sup>(٦)</sup>

والضرب الثاني : أن <sup>(٧)</sup> يؤجرها من مستأجرها . مثل أن يؤجره إياها سنة . ثم يؤجره سنة  
ثانية قبل مضي تلك السنة ، قال الشافعي <sup>(٨)</sup> رضي الله عنه : صح <sup>(٩)</sup> العقد لأن اليد له وليس لغيره يد  
تحول بينه وبين ما استأجره ، ولأن / سكناه في الستين متصل ، فصار القبض معجلاً ، كما لو جمع جـ/٢٧٥/أ  
بينهما في عقد .

وذهب بعض أصحابنا إلى خلاف ما نص عليه الشافعي رضي الله عنه : فأبطل الإجارة ، كما لو عقدت  
مع غير المستأجر ، وفيما ذكرناه فساد لقوله <sup>(١٠)</sup> ، وفرق بين المستأجر وغيره . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : عليه .

(٢) في جـ : يؤجر .

(٣) في س : وأجلده .

(٤) في س : يمنع .

(٥) " يد " ساقطة في س .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٥٨/خ . المهذب جـ١٠/١٠٠ . تكملة المجموع ٥٨/١٥ .

(٧) في س : إذ .

(٨) انظر المهذب جـ١٠/١٠٠ . تكملة المجموع جـ٥٩/١٥٠ ، ٦٠ .

(٩) في جـ : فسخ العقد .

(١٠) في جـ : فساد قوله .

(١١) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٥٨ ، أ/٥٩/خ .

تكملة المجموع جـ٥٨/١٥٠ ، ٥٩ ، ٦٠ .

وإذا أجر الرجل عبده ثم أعتقه ، صح <sup>(١)</sup> العتق والإجارة على لزومها إلى انقضاء المدة ، والأجرة للسيد دون العبد ، لأنه قد ملكها بعقده . وهل للعبد أن يرجع على سيده بأجرة مثله بعد عتقه ؟ على قولين :

أحدهما : يرجع بها ، لأنه قد فوت عليه بعقده ما قد ملكه من منافع نفسه بالعتق . فعلى هذا ، تكون نفقة العبد بعد عتقه على نفسه .

والقول الثاني : وهو الأصح <sup>(٢)</sup> : أنه لا رجوع له لاستحقاق <sup>(٣)</sup> ذلك عليه قبل عتقه . فعلى هذا ، في نفقته وجهان :

أحدهما : على سيده ، استيفاء لما تقدم من حكمي الإجارة والنفقة . <sup>(٤)</sup>

والوجه الثاني : في بيت المال من سهم المصالح ، لأن ذلك من جملتها .

ولكن لو <sup>(٥)</sup> أجر داراً ثم وقفها ، صح الوقف والإجارة بحالها ، ولم يرجع من وقعت عليه بشيء من أجرة مدة الإجارة قولاً واحداً . واختص الواقف بها إلى انقضاء المدة ، لأن الوقف مقصور الحكم على شروط واقفه بخلاف العتق .

وأما <sup>(٦)</sup> إذا أجر عبده ثم كاتبه ، فالكتابة باطلة لأنه <sup>(٧)</sup> لا يملك بها منافع نفسه لما تقدم من إجارته . <sup>(٨)</sup>

ولو كان قد ابتداء بكتابه / ثم أجره ، صحت الكتابة ، [ وبطلت الإجارة ] <sup>(٩)</sup> ، لأن السيد لا ج/٢٧٥/ب يملك منفعه بعد الكتابة . ولكن لو أجره ثم دبره ، أو دبره ثم أجره ، صح التدبير والإجارة جميعاً

(١) في س : يصح .

(٢) في ج : وهو الصحيح .

(٣) في س : باستحقاق .

(٤) انظر : نهاية المحتاج جـ ٣٢٣/٥ . المهذب جـ ١/٤١٤ . منهاج الطالبين جـ ٣/٨٦ . روضة الطالبين

جـ ٥/٢٥١ . شرح مختصر المزني جـ ٦/٦٨/أ/خ . تكملة المجموع جـ ١٥/٨٥ .

(٥) " ولو " في س ساقطة .

(٦) في س : فأما .

(٧) في س : لأنها .

(٨) انظر : منهاج الطالبين جـ ٣/٨٤ مع حاشيتنا قليوبي وعميرة . روضة الطالبين جـ ٥/٢٤٩ . تكملة المجموع

جـ ١٥/٨٥ .

(٩) ما بين القوسين ساقط في س .

بـخلاف الكتابة ، لأن السيد يملك منافع مدبره بتدبيره <sup>(١)</sup> ولا يملك منافع مكاتبه . <sup>(٢)</sup>  
ولو أجر أمته ثم صارت أم ولد له ، فالإجارة بحالها . وكذلك لو أجرها بعد أن صارت أم ولد له ،  
صحت الإجارة لأنه مالك لمنافعها . <sup>(٣)</sup>

---

(١) " بتدبيره " ساقطة في جـ .

(٢) انظر : روضة الطالبين حيث قال النووي : ( كتابة العبد المكْرَى جائزة عند ابن القطان ، باطلة عند ابن كج  
قلت : الثاني أقوى . والله أعلم . فإن جوزناها ، عاد الخلاف في الخيار وفي الرجوع على السيد ) جـ ٢٥٢/٥ .

(٣) انظر : نهاية المحتاج جـ ٣٢٣/٥ .

منهاج الطالبين مع حاشيتنا قليوبي وعميرة جـ ٨٦/٣ .

تكملة المجموع جـ ٨٥/١ .

وإذا استأجر الرجل داراً فوجد ماءً بئرها متغيراً قال أبو حنيفة <sup>(١)</sup> : إن استطاع الوضوء به فلا خيار للمستأجر .

وعندنا <sup>(٢)</sup> : أنه إن خالف معهود أبار تلك الناحية فله الخيار .

فإن كان معهودهم الشرب من آبارهم، فإذا كان تغييره يمنع <sup>(٣)</sup> من شربه ، فله الخيار ، وإن أمكن الوضوء به . وإن كان معهودهم أن لا يشربوا منها ، فلا خيار إلا أن لا يستطيع <sup>(٣)</sup> الوضوء منها .

ولو نقص ماء البئر ، فإن كان معهوداً في وقته فلا خيار ، وإن كان غير معهود في ذلك الوقت ، فإن كان مع نقصانه كافياً لما يحتاج <sup>(٤)</sup> إليه المستأجر من شرب أو طهور فلا خيار له ، وإن كان مقصراً <sup>(٥)</sup> فله الخيار .

فأما رحي الماء إذا تغير ماؤه فلا خيار لمستأجره ، لأنه لا يؤثر في عمله . ولو نقص ماؤه . فله الخيار إلا أن يكون معهوداً في وقته ، فلا خيار فيه . والله أعلم .

(١) تبين الحقائق ج ٥ / ١٤٣ . الاختيار ج ١ / ٦٢ .

(٢) انظر : تكملة المجموع ج ١٥ / ٧٥ .

(٣) في س : إلا أن يستطيع الوضوء .

(٤) " إليه " ساقطة في ج .

(٥) أي غير كافٍ لما يحتاج إليه المستأجر من شرب أو طهور .

پاچه  
حرى الإبل  
و خیرها

## [ مشروعية كرمي الإبل ونخيرها من البهائم ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

وكرمي الإبل جائز للمحامل<sup>(١)</sup> والزوامل<sup>(٢)</sup> والرحال<sup>(٣)</sup> وكذلك الدواب للسروج<sup>(٤)</sup> والأكف<sup>(٥)</sup> والحمولة<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

ذكر الشافعي رضي الله عنه<sup>(٨)</sup> في الإجازات ثلاثة كتب :

أحدها : إجازة الدور والأرضين . وقد مضى .<sup>(٩)</sup>

والثاني :<sup>(١٠)</sup> إجازة الإبل والبهائم وهو هذا .

والثالث : تضمين الأجراء ويأتي .

و إجازة البهائم جائزة لرواية أبي أمامة قال : قلت لابن عمر : إني رجل أكرى إبلي أفتجزئ عني من حجتي<sup>(١١)</sup> ؟ فقال : أأست تلي ، و تقف و ترمي ؟ قلت : بلى . قال ابن عمر : سأل رجل رسول الله

(١) المحامل : من حمل الشيء على ظهره ، والمحمل الذي يركب عليه ، وقيل شقان على البعير يحمل فيها ، فقلت حمل مَحْمَل على وزن مجلس وهو الهودج . انظر : مختار الصحاح ١٥٦ . لسان العرب ( حرف اللام - فصل الحاء ) جـ ١١/١٧٤، ١٨٢ . المصباح المنير جـ ١/١٥٢ .

(٢) الزوامل : من الزمل ، ويحتمل الرديف ويحتمل المتاع والطعام ولذلك سمي البعير نفسه زاملة ، يقال له زاملة لأنه يحمل متاع السفر . انظر : المصباح المنير جـ ١/٢٥٥ .

(٣) الرحال : من الرحل . وهو رحل البعير . والجمع الرحال ، و الرحل كل شئ يعد للرحيل من وعاء يعد للمتاع ومركب للبعير وجلس ورش . انظر : المصباح المنير جـ ١/٢٢٢ . مختار الصحاح / ٢٣٧ .

(٤) السروج : جمع سرج وهو معروف وهو رحل الدابة . وأسرجها : وضع عليها السرج .

انظر : لسان العرب ( حرف الجيم - فصل السين ) جـ ٢/٢٩٧ .

(٥) الأكف : جمع إكاف و الإكاف من المراكب شبه الرحال و الاقتاب ، وأكف الدابة : وضع عليها الإكاف والمراد به هنا أكف الحمير . انظر : لسان العرب جـ ٨ / ٩ . المصباح المنير جـ ١/١٧ .

(٦) الحمولة : جمعها أَحْمَال و حُمُول وهو ما يحمل على الظهر ونحوه . والْحُمُولَة بالفتح الإبل التي تحمل . وقد يستعمل في الفرس والبغل والحمار . وقيل هي الإبل العظام الأجسام التي يحمل عليها .

انظر : المصباح المنير جـ ١/١٥٢ . مختار الصحاح / ١٥٦ .

(٧) انظر : الأم جـ ٤/٣٥ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٦٩/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦٠/خ .

(٨) " رضي الله عنه " ساقطة في جـ .

(٩) سبق ذكره في الباب الذي قبله باب الإجازة ص ٢٩٠ .

(١٠) في س : إن إجازة و " إن " حرف زائدة في س .

(١١) في س : حجي .

صلى الله عليه و سلم عما سألتني عنه فلم يجبه حتى أنزل الله تعالى : ﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ﴾ (١) . (٢)

و قال تعالى : ﴿ و الخيل و البغال و الحمير لتركبوها ﴾ (٣) فكان على عموم الإباحة وكان (٤) في ركوبها بالملك و الإجارة . (٥)

و لأن النبي صلى الله عليه و سلم قد (٦) شاهد الناس على هذا فأقرهم عليه فصار شرعاً . (٧)  
و لأن الصحابة قد عملت به و لم يختلف فيه ، فصار إجماعاً . (٨)  
دليل القياس و لأن الضرورة داعية إليه ، و الحاجة باعثة عليه ، فكان مباحاً . (٩)

---

(١) سورة البقرة آية (١٩٨) . و هذا دليل الكتاب .

(٢) حديث أبي أمامة سبق تخريجه في أول كتاب الإجارة ص ٢٤١ .

(٣) سورة النحل آية (٨) .

(٤) " و كان " ساقط في جـ .

(٥) انظر البيان جـ ٥ / أ / ٢٣٤ / خ .

(٦) " قد ساقطة في سـ .

(٧) دليل السنة .

(٨) دليل الإجماع .

(٩) انظر : الأم جـ ٤ / ٣٥ .

البيان في فروع الشافعية جـ ٥ / أ / ٢٣٤ / خ .

المهذب جـ ١ / ٤٠١ .

روضة الطالبين جـ ٥ / ٢٠٠ - ٢٠١ .

نهاية المحتاج جـ ٥ / ٢٥٩ .

شرح مختصر المزني جـ ٦ / ب / ٦٠ / خ .

بحر المذهب جـ ٣ / ب / ١٦٩ / خ .

[ ما تجوز إجارته و ما لا تجوز إجارته من الحيوان ]

فإذا ثبت هذا فالحيوان ضربان :

منتفع به ، و غير منتفع به .

فما كان غير منتفع به ، لم تجز إجارته لعدم المنفعة التي يتوجه العقد إليها <sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup>

و <sup>(٣)</sup> ما كان منتفعاً به ، فعلى ضربين :

أحدهما : ما كانت منفعته أعياناً [ كالدر و النسل ، فإجارته لا تجوز ] <sup>(٤)</sup> ، كما لا يجوز في

النخل و الشجر . لأن الأعيان يمكن / العقد عليها <sup>(٥)</sup> بعد <sup>(٦)</sup> حدوثها ، فلم يجز قبله <sup>(٧)</sup> ، بخلاف منافع الآثار <sup>(٨)</sup> .

و الضرب الثاني : ما كانت منفعته آثاراً <sup>(٩)</sup> و هي على ضربين : بين ظهر و عمل .

فأما الظهر : فكالحيل و البغال و الحمير و الإبل و بعض البقر ، فإجارة ظهرها جائزة للركوب

و الحمولة على ما سيصفه .

و أما العمل : فكالحرث و إدارة الدواليب <sup>(١٠)</sup> و الاصطياد ، فإجارة عملها جائزة ، و سواء

فيه الآدميون و البهائم لإباحته منافعهم ، ما لم يكن حيواناً نجساً ، فإن كان نجساً كالكلب ينتفع به في

صيد أو حرث أو ماشية ، ففي جواز إجارته وجهان بناءً <sup>(١١)</sup> على اختلاف أصحابنا في منفعة الكلب :

هل هي مملوكة أو مستباحة <sup>(١٢)</sup> : <sup>(١٣)</sup>

(١) في س : عليها .

(٢) انظر : الجمل على شرح المنهاج ج٣/٥٣٧ . نهاية المحتاج ج٥/٢٦٧-٢٦٨ .

(٣) الواو : ساقطة في س .

(٤) ما بين القوسين مكرر في س .

(٥) " عليها " ساقطة في س .

(٦) في س : قبل .

(٧) في س : بعده .

(٨) في س : الإنسان .

(٩) في س : آباراً . و آثاراً جمع أثر والأثر بقية الشيء ، وأثر في الشيء : ترك فيه أثراً ، والآثار الأعلام ، والآثيرة

في الدواب : العظيمة الأثر في الأرض . انظر : لسان العرب ج٤/٥ .

(١٠) في س : الدواليب .

(١١) " بناءً " ساقطة في ج .

(١٢) في س : تقديم و تأخير .

(١٣) انظر : نهاية المحتاج ج٥/٢٦٧ - ٢٦٨ . الجمل على شرح المنهاج ج٣/٥٣٧ .



فأحد الوجهين : أنها مملوكة ، لجواز<sup>(١)</sup> التصرف فيها ، كالتصرف في منافع سائر المملوكات .  
فعلى هذا تجوز إجارته .

و الوجه الثاني : أنها مستباحة غير مملوكة . لأنها لما لم يصح تملك<sup>(٢)</sup> الرقبة و لا المعاوضة  
عليها ، لم يصح ذلك في منافعها التي هي تبع لها . فعلى هذا ، لا تجوز إجارته .<sup>(٣)</sup>

---

(١) في س : يجوز .

(٢) في ج : ملك .

(٣) انظر : الجمل على شرح المنهاج جـ ٥٣٧/٣ .

نهاية المحتاج جـ ٥/٢٦٧-٢٦٨ .

## ٢ / مسألة

جـ/٢٧٦/ب

س/٦٢/أ

### [ كراء البهائم و شروطها ]

قال الشافعي رضي الله عنه : و لا يجوز في ذلك مغيب <sup>(١)</sup> حتى يرى الراكبين وظرف <sup>(٢)</sup> الحمل و الوطاء و الظل <sup>(٣)</sup> إذا شرطه <sup>(٤)</sup> ، لأن ذلك يختلف فتباين <sup>(٥)</sup> و <sup>(٦)</sup> الحمولة بوزن معلوم في ظرف <sup>(٧)</sup> يرى . أو يكون إذا شرطت عرفت مثل غرائر حلبة . <sup>(٨)</sup>

فإن <sup>(٩)</sup> ذكر محملاً <sup>(١٠)</sup> أو مركباً أو زاملة بغير رؤية و لا صفة ، فهو مفسوخ للجهل بذلك .

و إن <sup>(١١)</sup> أكراه / محملاً و أراه إياه و قال معه معاليق ، أو قال ما يصلحه ، فالقياس <sup>(١٢)</sup> إنه فاسد <sup>(١٣)</sup> ، جـ/٢٧٧/أ و من الناس من يقول : له بقدر ما يراه الناس وسطاً . <sup>(١٤)</sup>

و هذا كما قال <sup>(١٥)</sup> : كراء <sup>(١٦)</sup> البهائم على ثلاثة أقسام :

أحدها : ما يكترى للركوب .

و الثاني : ما يكترى للحمولة .

و الثالث : ما يكترى للعمل . <sup>(١٧)</sup>

(٢) " ظرف " ساقطة في جـ .

(١) في س : معيب .

(٤) في س : شرط .

(٣) " الظل " ساقطة في س .

(٦) " في " زائدة في جـ .

(٥) في س : يتباين و الحمولة .

(٨) في جـ : غرائر جبلية .

(٧) في س : طرف .

(١٠) في س : عرف .

(٩) في جـ : فإذا .

(١١) في جـ : و إذا أكراه .

(١٢) القياس لغة : من قاس الشيء و يقيسه قياساً و قياساً إذا قدره على أمثاله ، و القياس المقدار ، و قايست بين شيئين إذا قادرت بينهما و منه قست الثوب بالذراع إذا قدرته به . انظر : لسان العرب جـ/١٨٧ .

و القياس شرعاً : إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت . انظر : شرح المنهاج جـ ٢/٦٣٤ . العدة في أصول الفقه جـ ١/١٧٤ . روضة الناظر و جنة المناظر ١٤٥ . المغني في أصول الفقه ٢٨٥ .

(١٣) الفاسد : الفساد و البطلان مترادفان فهما اسمان لمسمى واحد وهو ما كان مشروعاً بأصله ممنوعاً بوصفه كبيع مال الربا بجنسه متفاضلاً و نحوه . انظر : الأحكام جـ ١/١٨٧ . شرح المنهاج جـ ١/٧١ . المستصفى جـ ١/٩٥ . روضة الناظر و جنة المناظر ٣١ .

(١٤) انظر : الأم جـ ٤/٣٥ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦٠ / أ/٦١ / خ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٦٩ / أ/١٧٠ / خ . روضة الطالبين جـ ٥/٢٠٠ - ٢٠١ . المهذب جـ ١/٤٠٣٤٠٤ . نهاية المحتاج جـ ٥/٢٨٥ ، ٢٧٨ . تكملة المجموع جـ ١٥/٢٣ ، ٢٠ .

(١٥) أي الشافعي .

(١٦) في س : كرى .

(١٧) روضة الطالبين جـ ٥/٢٠٠ - ٢٠١ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٦٩ / أ/١٧٠ / خ . تكملة المجموع جـ ١٥/٢٢ .

فأما ما يكتزى للركوب فيحتاج إلى ثلاثة شروط :

أحدها : ذكر<sup>(١)</sup> جنس المركوب من : فرس ، أو بغل ، أو حمار ، أو بعير<sup>(٢)</sup> . لأن أغراض الناس فيها مختلفة لما فيها من الجمال و القبح ، و لأن و طاء ظهرها متباين ، و سيرها مختلف ، فإن لم يذكر جنس المركوب بطلت<sup>(٣)</sup> الإجارة .

فأما ما ذكر<sup>(٤)</sup> نوعه وصفته فلا يلزم لأن تأثير ذلك في القيم ، فإن<sup>(٥)</sup> أركبه حطباً أو فحمأً أو ضرعاً<sup>(٦)</sup> فذلك معيب ، فله الرد .

فأما صفة مشيه ، فإن كان مما لا يختلف<sup>(٧)</sup> مشي جنسه كالبعال و الحمير و الإبل لم يحتج إلى ذكره في العقد ، و إن كان مما يختلف مشيه كالخيل ، وُصِفَ مشي المركوب من مهلج أو قطوف ، فإن أخل بذلك احتمل وجهين :<sup>(٨)</sup>

أحدهما : صحة الإجارة ، و ركب الأغلب من خيل الناس .<sup>(٩)</sup>

و الثاني : بطلانها لما فيه من التباين و اختلاف الأغراض ، هذا فيما وصف بالعقد و لم يعين .

فأما ما عين بالعقد<sup>(١٠)</sup> فلا يحتاج إلى ذلك فيه ، فيصير المركوب معلوماً بأحد وجهين :

إما بالتعيين و الإشارة . و إما بالذكر و الصفة .

و يصح العقد فيهما و هما في صحة العقد على سواء و إن اختلفا في بعض / الأحكام . جـ/٢٧٧/ب

[ و الشرط الثاني : تعيين ]<sup>(١١)</sup> الراكب بالمشاهدة دون الصفة . فإن وصف الراكب من غير

تعيين و لا مشاهدة لم يجز لاختلاف حال الراكب في بدنه و حركاته التي لا تنضبط بالصفة .

س/٦٢/ب

(١) " ذكر " ساقطة في جـ ، س . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) " أو بعير " ساقطة في س .

(٣) في س : سقوط الإجارة .

(٤) في جـ : فأما ذكر .

(٥) في س : فإذا أركبه .

(٦) في جـ : طوعاً . و معنى الضرع : من ضرع إليه يضرع ضرعاً و ضراعة : خضع و ذلة ، فهو ضارع .

وتضرع : تذلل و تخشع . و الضريع : نبات أخضر متن خفيف يرمي به البحر و قيل هو ييس العرفج و الخلة ،

وقيل مادام رطباً فهو ضريع ، فإذا يبس فهو الشبرق . و هو مرعى سوء ل تعقد عليه السائمة شحماً و لا لحمأً .

انظر لسان العرب / كتاب العين - فصل الضاد جـ ٨ ص ٢٢١-٢٢٣ .

(٧) في س : مما يختلف مشيه . " لا " ساقطة في س .

(٨) تكملة المجموع جـ ١٥/٢٢ .

(٩) انظر : المهذب جـ ١/٤٠٣-٤٠٤ . بحر المذهب جـ ٣/أ/١٧٠/خ .

(١٠) في س : العقد . الباء ساقطة .

(١١) في جـ : و الشرط يعتبر .

فإن أراد بعد تعيينه بالعقد أن يبدل نفسه / بغيره ليركب في موضعه ، جاز <sup>(١)</sup> أن <sup>(٢)</sup> يستبدل <sup>(٣)</sup> س/٦٢/ب  
من <sup>(٤)</sup> كان مثله في الثقل و الحركة أو أخف جاز <sup>(٥)</sup> ، و لم يجز أن يستبدل بمن هو أثقل ، ولو أراد  
الجمال المكري أن يبدل البعير الذي وقع العقد عليه معيناً ، لم يجز بخلاف الراكب .  
و الفرق بينهما : أن حق الركوب <sup>(٦)</sup> للراكب ، فجاز أن يستوفيه بنفسه و بغيره . فصار وإن  
تعين في الاستحقاق غير معين في الاستيفاء ، و ليس كالبعير الذي قد <sup>(٧)</sup> تعين استيفاء الحق منه . <sup>(٨)</sup>  
و الشرط الثالث : ذكر ما يركب فيه من سرج ، أو قتب ، أو على زاملة ، أو في محمول ، لأنها  
تختلف على البهيمة و الراكب .  
فإن كان ذلك على سرج أو قتب أو زاملة ، صح أن يكون مشاهداً أو موصوفاً <sup>(٩)</sup> ، فيصير  
بكل واحد من هذين معلوماً .  
فإن لم يشاهده و لم يوصف ، صح إن <sup>(١٠)</sup> كان مشروطاً <sup>(١١)</sup> على الجمال ، و بطل إن كان <sup>(١٢)</sup>  
مشروطاً على الراكب . لأنه إذا كان مشروطاً على الجمال ، فهو مستأجر مع البعير ، [ فصح أن لا  
يوصف ، كما ] <sup>(١٣)</sup> يصح أن لا يوصف البعير . و إذا كان مشروطاً على الراكب ، فهو محمول  
بأجرة ، فلم يصح أن لا يوصف كما لا يصح أن لا يوصف كل محمول .  
فأما <sup>(١٤)</sup> المحمل ، فإن كان مشروطاً على الجمال صح ، / وإن <sup>(١٥)</sup> أشار إلى الجنس المعهود جـ/٢٧٨/أ

- 
- (١) في جـ : فإن .  
(٢) " أن " ساقطة في جـ .  
(٣) في جـ : استبدل .  
(٤) في جـ : بمن .  
(٥) في س : إذا خيف .  
(٦) في س : المركوب .  
(٧) " قد " ساقطة في س .  
(٨) انظر : بحر المذهب جـ ٣/أ ، ب/١٧٠/خ . المهذب جـ ١/٤٠٣-٤٠٤ . تكملة المجموع جـ ١٥/٢٢-٢٣  
شرح مختصر المزني جـ ٦/أ ، ب/٦١/خ .  
(٩) في جـ : موقوفاً .  
(١٠) في س : و إن .  
(١١) في س : شروطاً .  
(١٢) في س : يكون .  
(١٣) ما بين القوسين ساقط في س .  
(١٤) في س : و أما .  
(١٥) في س : إذا .

منها صح<sup>(١)</sup> أن لا يشاهد و لا يوصف . و إن كان مشروطاً على الراكب ، فلا بد أن يكون معلوماً  
بالمشاهدة . فأما بالصفة ، فلا يصير معلوماً لاختلافها مع السعة و الضيق ، بالثقل<sup>(٢)</sup> و الخفة ،  
لاختلاف أغراض الناس فيها و تباين مقاصدهم ، فلم يكن فيه عرف يقصد و لا صفة تضبط .<sup>(٣)</sup>  
و حكى عن أبي علي بن أبي هريرة أنه يصير معلوماً بالصفة ، و يصح العقد فيه ، كما يصح في  
المشاهدة .

و حكى عن إسحاق المروزي : أنها إن كانت من محامل بلد لا تختلف كالبغدادية جاز ، و إن  
كانت مختلفة كالخراسانية لم يجز . و كلا القولين يفسد بما ذكرناه .<sup>(٤)</sup>  
فإن شرط على الحمل ظلاً ، احتاج فيه إلى شرطين :  
أحدهما : أن يكون الظل معلوماً ، و العلم به قد يكون بالمشاهدة تارة ، و بالصفة أخرى ،  
بخلاف الحمل .

و الثاني : ذكر ارتفاعه و انخفاضه ، لاختلاف [ ذلك على ]<sup>(٥)</sup> البعير و الراكب .  
فأما المعاليق : فهي ما يتعلق على الحمل من توابعه<sup>(٦)</sup> و أدوات راحته : كالقربة ، والسطيحة ، و  
الزنبيل ، والقدر / و كذا المضربة و المخدة ، فإن شوهده ذلك مع الحمل ، أو وصف مع مشاهدة الحمل س/٦٣/أ  
صار بكلا الأمرين معلوماً ، و صح العقد . و إن أطلق ذكرها من<sup>(٧)</sup> غير مشاهدة و لا صفة ، فإن  
كانت معاليق الناس بذلك البلد مختلفة بطل العقد ، و إن كانت متقاربة ففيه قولان :  
أحدهما : و هو القياس بطلان الإجارة لأن<sup>(٨)</sup> المتماثل فيها متعذر .

(١) " صح " ساقطة في جـ ، س . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) في س : بالتثقل .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/أ، ب/٦١/خ . بحر المذهب جـ ٣/أ، ب/١٧٠/خ . نهاية المحتاج جـ ٥/٢٨٥-  
٢٨٧ . تكملة المجموع جـ ١٥/٢٢، ٢٣ .

(٤) انظر : بحر المذهب جـ ٣/أ، ب/١٧٠/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ، ب/٦١/خ . المذهب جـ ١/٤٠٤ .

(٥) ما بين القوسين ساقط في س .

(٦) " توابعه " ساقطة في جـ .

(٧) " من " ساقطة في س .

(٨) في س : فإن .

و القول الثاني : جوازها لضيق الأمر في / مشاهدتها<sup>(١)</sup> أو صفتها و أن العمل بإطلاقها جائز جـ/٢٧٨/ب  
وعرف الناس فيها مقصود .<sup>(٢)</sup>

---

(١) في س : بمشاهدتها .

(٢) انظر : بحر المذهب جـ٣/أ، ب/١٧٠/خ .

روضة الطالبين جـ٥/٢٠١ .

نهاية المحتاج جـ٥/٢٨٥-٢٨٧ .

شرح مختصر المزني جـ٦/أ، ب/٦١/خ .

المهذب جـ١/٤٠٤ .

الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٥٤٨ .

## [ ما يشترط لحرى الحمولة ]

و أما ما يكثرى للحمولة فيحتاج إلى شرط واحد و هو : أن يكون المتاع المحمول معلوماً ، و لا يحتاج إلى ذكر <sup>(١)</sup> جنس المركوب <sup>(٢)</sup> و صفته ، بخلاف الركوب ، لأن أغراض الناس في ركوبهم مختلفة. فمنهم : من يستقبح ركوب الحمير من الدواب ، و العراب من الإبل ، و لا يرضى إلا بركوب الخيل من الدواب و البخاتي من الإبل ، و منهم من لا يستقبح ذلك و يرضاه ، فاحتاج إلى ذكر جنس المركوب و الحمولة فالقصد منها إيصالها إلى البلد المقصود ، و ليس له [ غرض يصح ] <sup>(٣)</sup> في اختلاف ما يحمل عليه ، فلم يحتج إلى ذكر جنسه . و إذا كان الشرط المعتبر بعد ذكر البلد المقصود أن تكون <sup>(٤)</sup> الحمولة معلومة فقد تصير معلومة بواحد من أمرين هما : المشاهدة ، أو الصفة . <sup>(٥)</sup> فإن شاهد الحمولة ، صارت معلومة ، و إن لم يقف على قدرها <sup>(٦)</sup> و وزنها كما لو شاهد الصبرة المبيعة صح البيع ، و إن لم يعلم قدر كيلها . و فيه قول آخر : أنه لا تصح الإجارة حتى يكون <sup>(٧)</sup> معلوم القدر و الوزن عندهما مع المشاهدة ، فخرج من دفع الدراهم جزافاً في السلم <sup>(٨)</sup> : هل يصح أم لا ؟ على قولين : كذلك هذا لأن عقد الإجارة و السلم جميعاً غير منبرم بخلاف البيع و إن لم يشاهد الحمولة و وصفت ، صح . <sup>(٩)</sup>

(١) " ذكر " ساقطة في س .

(٢) في جـ : الركوب .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) في س : يكون .

(٥) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ب/١٧٠، أ/١٧١/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦١/خ . نهاية المحتاج

/٢٨٦-٢٨٧ . تكملة المجموع جـ ١٥/٢١-٢٢ .

(٦) في جـ : على قدر وزنها .

(٧) في جـ : تكون .

(٨) السلم سبق تعريفه ص ٥٩ .

(٩) انظر : نهاية المحتاج جـ ٥/٢٨٦ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦١/خ . المذهب جـ ١/٤٠٤ . الجمل على

شرح المنهاج جـ ٣/٥٤٧-٥٤٨ .

و احتاجت في الصفة إلى شرطين :

جـ/٢٧٩/أ

أحدهما : ذكر الجنس من قطن ، أو حديد ، أو حنطة ، / أو ثياب .

و الثاني : ذكر الوزن و إنه مائة رطل . و إن كان مكيلاً ، جاز أن يذكر قدره كيلاً كالبيع ،

و إن كان الوزن فيه أحوط ، و العرف فيه أكثر .

فلو كان المحمول زاداً <sup>(١)</sup> فذكر وزنه و لم يذكر أجناسه ، لم يجز لاختلاف كل جنس .

/ فإن ذكر كل جنس و قدره من كعك <sup>(٢)</sup> و دقيق و تمر و سويق جاز . <sup>(٣)</sup> ثم إن <sup>(٤)</sup> كان مما لا س/٦٣/ب

يستغني عن ظروف فلا بد من أن تكون الظروف معلومة ، إلا أن تكون <sup>(٥)</sup> داخلية في وزن المتاع

المحمول فيجوز أن تجهل ، و إن تميزت <sup>(٦)</sup> عنه فلا بد من العلم بها ، و قد يكون ذلك بالمشاهدة تارة ،

و بالصفة أخرى . <sup>(٧)</sup>

فإن <sup>(٨)</sup> أطلقها و لم يذكر الجنس لم يجز ، و إن ذكر الجنس من غير صفة ، فإن كان الجنس

مختلفاً لم يجز و إن كان الجنس متفقاً متقارباً كالغرائز الجبلية <sup>(٩)</sup> جاز . فإن <sup>(١٠)</sup> استأجره لحمل <sup>(١١)</sup> قطن ،

فأراد أن يحمل مكانه حديداً ، لم يجز لأن الحديد يجتمع <sup>(١٢)</sup> على جنب البعير فيضغطه ، و القطن يتجافى

عنه ، و هكذا لو استأجر لحمل حديد فأراد أن يحمل مكانه قطناً ، لم يجز لأن القطن لتجافيه تستقبله

الرياح فيشق على البعير ، و ليس كذلك الحديد لاجتماعه و صغره .

(١) في س : زاد .

(٢) في س : في كل كيل .

(٣) انظر : نهاية المحتاج جـ ٢٨٦/٥ . شرح مختصر المزني جـ ٦١/ب/٦١/خ . المهذب جـ ٤٠٤/١ . الجمل على

شرح المنهاج جـ ٥٤٧/٣ - ٥٤٨ .

(٤) في جـ : ثم كان مما لا يستغنى عنه ... . بسقوط إن .

(٥) في س : فإن تمزق ....

(٦) في س : يكون .

(٧) انظر : الجمل على شرح المنهاج جـ ٥٤٨/٣ - ٥٤٩ . نهاية المحتاج جـ ٢٨٦/٥ - ٢٨٧ . شرح مختصر المزني

جـ ٦١/ب/٦١ ، أ/٦٢/خ . تنمة الإبانة جـ ٧/أ ، ب/١٦٤/خ .

(٨) في س : و إن .

(٩) الغرائز الجبلية : هي الأوصاف التي طبع عليها الإنسان كالشهوة إلى الطعام و الشراب لا يطالب برفعها و لا

بإزالة ما غرز في الجملة منها . الموفقات جـ ١٠٨/٢ .

(١٠) في س : و كان .

(١١) يحمل .

(١٢) في جـ : مجمع .



و لكن لو استأجر حمل حنطة جاز أن يحمل غيرها من الحبوب التي <sup>(١)</sup> تقارب الحنطة كالشعير  
والعدس ، كما جاز في الركوب أن يبدل الراكب بمثله <sup>(٢)</sup> .  
و على هذا لو استأجر ليركب على سرج فركب عرياً لم يجوز . لأن ركوب البهيمة عرياً يضر <sup>(٣)</sup>  
بها . و لو استأجر ليركب عرياً فركب على سرج ، لم يجوز لأنه زيادة حولة لم يشترطها . <sup>(٤)</sup>

---

(١) في س : الذي .

(٢) في ج : مثله .

(٣) في س : مضر بها .

(٤) انظر : تنمة الإبانة جـ ٧/ب/١٦٣/خ .

الجميل على شرح المنهاج جـ ٣/٥٤٨-٥٤٩ .

نهاية المحتاج جـ ٥/٢٨٦-٢٨٧ .

بحر المذهب جـ ٣/أ/١٧٢/خ .

## [ ما يكتري للعمل يكون لأربعة أنواع ]

و أما ما يكتري للعمل ، فقد يكون <sup>(١)</sup> لأربعة <sup>(٢)</sup> أنواع من العمل . فإن شاء <sup>(٣)</sup> غيرها ، كان ملحقاً بأحدها .

فأحد أنواع <sup>(٤)</sup> العمل أن يستأجر لحرث الأرض ، فيعتبر في صحة الإجارة على ذلك ثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون جنس البهيمة المستأجرة للحرث معلوماً ، إما بالمشاهدة ، أو بالذكر من ثور أو بقرة أو جاموس أو بغل ، لأن عمل كل جنس منها مختلف <sup>(٥)</sup> .  
و الشرط الثاني : أن تكون ناحية الأرض المحروثة معلومة ، وإن لم تكن الأرض معلومة ، لأن النواحي قد تختلف أرضها <sup>(٦)</sup> في الصلابة والرخاوة .

والشرط الثالث : أن يكون العمل معلوماً والعلم به قد يكون من أحد <sup>(٧)</sup> وجهين :  
إما بتقدير العمل مع الجهل [ بالمدة كاشتراطه حرث عشرة أجزية ، فيصح مع الجهل بالمدة .  
وإما بتقدير المدة مع الجهل بقدر العمل كاشتراط حرث ] <sup>(٨)</sup> شهر ، فيصح مع الجهل بقدر العمل ، فيصير المعقود عليه بكل واحد من هذين معلوماً .

والنوع الثاني من أنواع العمل : أن يستأجر لذياب الزرع من / البر و الشعير ، فيحتاج <sup>(٩)</sup> إلى س/٦٤/أ شرطين :

أحدهما : ذكر جنس الزرع من بر أو شعير لاختلافه .

والثاني : العلم بقدر العمل . وقد يتقدر من أحد ثلاثة أوجه :

أحدهما : بمشاهدة الزرع ورؤيته ، فيصير / العمل معلوماً ، وتصح الإجارة عليه بهذين الشرطين ، ج/٢٨٠/أ

(١) في س : يكري .

(٢) في س : لأن معه .

(٣) في س : سد . و في ج : شد و الصواب ما أثبتناه .

(٤) في س : فأحد من أنواع .

(٥) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٧١/خ . المذهب ج٤/١/٤٠٤ . روضة الطالبين ج٥/٢٠٦-٢٠٧ .

(٦) في ج ، س : أرضوها . تكملة المجموع ج١٥/٢٤ .

(٧) في ج : قد يكون من وجهين .

(٨) ساقط في س .

(٩) " فيحتاج " مكررة في ج .

وإن لم يذكر جنس ما يدوس به من البهائم .<sup>(١)</sup>

والوجه الثاني: أن يقدر العمل بالباقيات<sup>(٢)</sup> والحزم ، فلا يصح لاختلاف ذلك في الصغر والكبر .  
والوجه الثالث<sup>(٣)</sup> : أن يقدر بالزمان ، كاشتراطه أن يدوس زرعه شهراً ، فيصح ويصير العمل بالزمان معلوماً .

ويحتاج صحة العقد مع الشرطين الماضيين إلى شرط ثالث وهو : ذكر جنس ما يدوس به من البهائم ، مع ذكر العدد ، لأن كل جنس من البهائم في الدياس أثراً يخالف<sup>(٤)</sup> غيره<sup>(٥)</sup> من الأجناس .<sup>(٦)</sup>  
والنوع الثالث من أنواع العمل : أن يستأجر لإدارة الدواليب ، فيعتبر صحة الإجارة فيه بثلاثة شروط :

أحدها : أن تكون البهيمة معلومة<sup>(٧)</sup> ، إما بالمشاهدة والتعيين ، وإما بذكر الجنس من بقرة أو بعير ، لأن عمل كل جنس يخالف<sup>(٨)</sup> غيره .

والثاني : تعيين<sup>(٩)</sup> الدولاب المدار ، ولا ينفع<sup>(١٠)</sup> فيه الصفة لأنها لا تضبطه<sup>(١١)</sup> ولا تقوم<sup>(١٢)</sup> مقام المشاهدة ، لاختلاف الدواليب بالصغر والكبر ، وخفة الخشب وثقله ، وضيق الكوز وسعته ، وكثرته وقلته فإن لم يشاهد الدولاب لم يجز .

والثالث : أن يكون قدر العمل معلوماً به<sup>(١٣)</sup> ، والعلم به متقدر<sup>(١٤)</sup> بالمدة ، ولا يتقدر بالعمل ،

---

(١) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٧١/خ . روضة الطالبين ج٥/٢٠٦-٢٠٧ . تكملة المجموع ج٥/٢٤/١٥ .

(٢) في س : بالباقيات . والباقيات جمع باقة والباقة من البقل : حزمة منه .

انظر : لسان العرب ( حرف القاف - فصل الباء ) ج١٠/٣١ . مختار الصحاح / ٦٩ .

(٣) في ج : والوجه أن يقدر .

(٤) " يخالف " ساقطة في س .

(٥) في ج : غير .

(٦) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٧١/خ . المذهب ج١/٤٠٤ . روضة الطالبين ج٥/٢٠٦-٢٠٧ . تكملة المجموع ج٥/٢٤/١٥ .

(٧) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٧١/خ . روضة الطالبين ج٥/٢٠٦ . تكملة المجموع ج٥/٢٤/١٥ .

(٨) في س : بخلاف غيره .

(٩) في ج : والثاني يعتبر .

(١٠) في س : ولا يقع فيها .

(١١) في س : لا تضبط .

(١٢) في س : يقوم .

(١٣) " به " زائدة في ج .

(١٤) في س : متقدر .

لأنه إذا قدر ذلك بسقي عشرة أجربة ، فقد يُروى بقليل<sup>(١)</sup> الماء ، وقد لا يروى إلا<sup>(٢)</sup> بكثيره ، فلا يصير تقدير العمل معلوماً ، فاحتيج إلى تقديره بالمدة فيستأجره لسقي<sup>(٣)</sup> / شهر ، فيصير العمل بالمدة جـ/ ٢٨٠/ب معلوماً<sup>(٤)</sup>.

فإن قيل فقد يخرج من المدة أوقات الاستراحة ، وزمان العلوفة ، فيصير العمل بذكر المدة مجهولاً؟

قيل : هذه أوقات استثنائها<sup>(٥)</sup> العرف والشرع ، فهي وإن لم تتقدر شرعاً تقدرت عرفاً ، وكان تفاوت العرف فيه يسيراً فعفي<sup>(٦)</sup> عنه لعدم الحرز منه .<sup>(٧)</sup>

والنوع الرابع من أنواع العمل : أن يستأجر لاصطياد صيد<sup>(٨)</sup> ، فيحتاج إلى ثلاثة شروط : أحدها : ذكر جنس الجارح من فهد أو نمر أو بازي أو صقر . وأما الكلب فعلى وجهين / س/ ٦٤/ب ذكرناهما<sup>(٩)</sup> .<sup>(١٠)</sup> ولو عين الجارح بالعقد كان أولى ، لاختلافهما في الضراوة والتعليم . وإن لم يعينه وأطلق ذكر الجنس بعد وصفه بالتعليم ، صح .

والشرط الثاني : ذكر ما يرسل عليه من الصيد من غزال ، أو ثعلب ، أو حمار وحشي ، لأن لكل صيد في<sup>(١١)</sup> ذلك أثراً في إتعاب<sup>(١٢)</sup> الجارح . فإن شرط جنساً فأرسله على غيره جاز إن كان مثله أو أقرب .<sup>(١٣)</sup> وإن كان أصعب ، صار متعدياً وضمن الجارح إن هلك ، وأجرة تعديه على ما سذكروه . والشرط الثالث : أن يكون العمل معلوم القدر ، ولا يتقدر ذلك إلا بالزمان ، كاشتراطه اصطياد شهر .

فأما تقديره بإعداد ما يصطاد فلا يصح ، لأنه قد يعين له الصيد وقد<sup>(١٤)</sup> لا يعين ، [ وقد يصيد إذا عين وقد لا يصيد ]<sup>(١٥)</sup> فهذا تفصيل ما يكثرى له البهائم من المنافع المألوفة .

(١) في س: تقليل الماء .

(٢) في جـ : فقد لا تروى بكثيره .

(٣) في س : بسقي شهر .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ/ ٢٠٦/٥ . تكملة المجموع جـ/ ٢٥/١٥ .

(٥) في س : استثنائها بها .

(٦) في جـ : يعفى عنه .

(٧) في س : لعدم التحرز . سقطت كلمة منه .

(٨) في س : صياد .

(٩) سبق ذكره ص ٣٠١ .

(١٠) انظر : المهذب جـ/ ٤٠٥/١ . تكملة المجموع جـ/ ٢٦/١٥ .

(١١) في س : من ذلك .

(١٢) في س : في إيعاب .

(١٣) المهذب : جـ/ ٤٠٥/١ .

(١٤) في جـ : سقط منها حرف قد . له الصيد ولا يعين .

(١٥) في س : ما بين القوسين ساقط .

## [ حكم آلة الركوب والحمولة إذا أطلق اشتراطها ]

فأما آلة الركوب و الحمولة إذا أطلق / اشتراطها على أحد المتعاقدين من المكري والمكثري ، جـ/٢٨١/أ  
 فينظر فيها : فما كان منها للتمكين من الركوب والحمل كالحوبة <sup>(١)</sup> و القتب <sup>(٢)</sup> و الإكاف <sup>(٣)</sup>  
 والخطام <sup>(٤)</sup> ، فكله على الجمال المكري ، لأن الركوب لا يمكن <sup>(٥)</sup> إلا به ، فكان <sup>(٦)</sup> من حقوق التمكين  
 اللازمة له <sup>(٧)</sup> . وما كان منها لتوطية الركوب كالحمل والوطاء والظل وما يعلق <sup>(٨)</sup> به الحمل <sup>(٩)</sup> على  
 ظهر البعير من بردعة زائدة ، فكل ذلك على الراكب المكثري . <sup>(١٠)</sup>  
 فأما الحبل الذي يُشد بين المحملين ليجمع بينهما ، ففيه لأصحابنا وجهان :  
 أحدهما : <sup>(١١)</sup> أنه على الجمال المكري ، لأنه من آلة التمكين .  
 والثاني : أنه على الراكب المكثري ، لأنه من آلة الحمل اللازمة له . <sup>(١٢)</sup>  
 فأما الحبل <sup>(١٣)</sup> الذي يشد به الحمل على البعير ، فعلى الجمال المكري باتفاق أصحابنا لأنه من  
 آلة التمكين . والله أعلم . <sup>(١٤)</sup>

- 
- (١) الحوبة : تطلق على الضخم من الجمال ، وقيل : الحوب زجر البعير ليمضي . وقيل هي كنانة عملت من جلد  
 بعير وفيها تسعون سهماً ، انظر : لسان العرب جـ ١ ص ٣٤٠-٣٤١ .
- (٢) القتب : إكاف البعير . وقيل هو الإكاف الصغير الذي قدر سنام البعير .
- انظر : لسان العرب جـ ١ / ٦٦٠ - ٦٦١ . المصباح المنير جـ ١ / ٤٨٩ .
- (٣) الإكاف : شبه الرحال والإقتاب . والجمع أكف وأكفة وهو للحمار معروف كالسرج للفرس وكالقتب للبعير  
 . انظر : المصباح المنير جـ ١ / ١٧ . لسان العرب جـ ٩ / ٨-٩ . ونهاية المحتاج وحاشية أبي الضياء جـ ٥ / ٢٩٧ .
- (٤) الخطام : والخطم الأنف . والخطم من كل دابة مقدم أنفها وفمها نحو البعير . والخطُم : جمع خطام وهو الحبل  
 الذي يقاد به البعير . انظر لسان العرب جـ ١٢ / ١٨٦ .
- (٥) في جـ : لا يملك .
- (٦) في س : وكان .
- (٧) " له " ساقطة في جـ .
- (٨) في س : وما يعلو به .
- (٩) في س : به الحمل مكررة .
- (١٠) انظر : بحر المذهب جـ ٣ / أ / ١٧٢ / خ . البيان جـ ٥ / ب / ٢٣٤ ، أ / ٢٣٥ / خ . تكملة المجموع جـ ١٥ / ٤٤ - ٤٥ .
- (١١) " أحدهما " ساقطة في س .
- (١٢) " له " ساقطة في س .
- (١٣) " فأما الحبل " ساقطة في س .
- (١٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ / ٢١٩ . بحر المذهب جـ ٣ / أ ، ب / ١٧٢ / خ .

## [ الحكم ما إذا اشترط سيراً معلوماً و أجره معلومة ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن اكترى إلى مكة فشرط سيراً معلوماً ، فهو أصح ، و إن لم يشترط ، فالذي أحفظ . أن السير معلوم على المراحل لأنها الأغلب <sup>(١)</sup> في سير الناس . كما أن له من الكراء الأغلب من نقد البلد ، و أيهما أراد المجاوزة أو <sup>(٢)</sup> التقصير لم يكن له . <sup>(٣)</sup> و هذا صحيح لأن السير لا يمكن أن يتصل ليلاً و نهاراً ، فلم يكن <sup>(٤)</sup> بد من وقت استراحة و وقت سير <sup>(٥)</sup> .

فإن شرطاً في عقد الإجارة / قدر سيرهما <sup>(٦)</sup> في كل مرحلة بفراسخ <sup>(٧)</sup> معلومة ، و في وقت من الزمان معلوم كأول النهار أو آخره ، أو أول الليل أو آخره ، أو طرفي النهار صح العقد و حملاً على شرطهما ، سواء وافقاً فيه عرف الناس أو خالفاه . كما لو شرطاً في الأجرة نقداً سميها ، صح به العقد سواء وافقاً فيه الأغلب من نقود الناس أو خالفاه . <sup>(٨)</sup> و إن لم يشترط سيراً معلوماً في زمان معلوم ، نظر : فإن كان سير الناس في طريقهم معلوماً بمنازل قد تقدرت لهم عرفاً و في زمان قد صار لهم ألفاً ، كمنازل طريق مكة في وقتنا و سير الحاج فيها في أوقات ثابتة ، صحت الإجارة مع إطلاق السير . و حملاً على عرف الناس [ في سيرهم قدراً و وقتاً ،

(١) في س : أغلب من .

(٢) في جـ : إلى التقصير .

(٣) انظر : الأم جـ ٤ / ٣٥ . روضة الطالبين جـ ٥ / ٢٠٣ . بحر المذهب جـ ٣ / ب / ١٧٢ / خ . البيان جـ ٥ / أ

٢٣٥ / خ . نهاية المحتاج جـ ٥ / ٢٨٦ . نهاية المطلب جـ ٧ / ب / ٣٠ / أ / ٣١ / خ .

(٤) في س : أو لم يكن .

(٥) في س : مسيرة .

(٦) في جـ : مسيرهما .

(٧) الفرسخ : من الفرسخة و هي السعة ، و هو ثلاثة أميال بالهاشمي و كذا في التهذيب في غلا نجس و عشرين غلوة و الجمع فراسخ . انظر : المصباح المنير جـ ٢ / ٤٦٨ .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ ص ٢٠٣ . بحر المذهب جـ ٣ / ب / ١٧٢ / خ .

و قال الروياني : ( قال أصحابنا إذا كان الطريق آمناً جاز تقدير السير فيها في كل يوم ووجب الوفاء به و أيهما أراد المجاوزة أو التقصير عنه لم يكن له . فإن قال أحدهما إني أقيم هذا اليوم ها هنا و أسير غداً و أطوي مقدار ما أقيمت لم يكن له . و إن أطلقا ذلك . فإن كانت منازل الناس فيه معلومة حمل عليها كما يحمل مطلق البيع على النقد المعروف في البلد و إن كان الطريق مخوفاً لم يجز شرطه . لأن السير ليس إلى اختيارهما ) .

و إن كان سير الناس [ <sup>(١)</sup> مختلفاً ، بطلت الإجارة كما أن إطلاق النقد في الأجرة يوجب حملها على الأغلب من نقد البلد ، فإن <sup>(٢)</sup> كان نقد الناس مختلفاً بطلت الإجارة . <sup>(٣)</sup> والله أعلم .

---

(١) ما بين القوسين مكرر في س .

(٢) في س : و إن .

(٣) انظر المراجع السابقة . و بحر المذهب جـ ٣ / ١ / ١٧٣ / خ .

و قال الروياني : ( قال أبو إسحاق هذا الذي ذكره الشافعي إنما قاله وقت كان للناس عرف و عادة يسرون فيها و لا يجاوزون ، فأما اليوم فلا عرف و لا عادة فإن ذكر قدر السير كل يوم جاز و إن لم يذكر بطل .  
و قال أبو حامد لا يحل أن يشترط السير الذي في وقتنا هذا لأن فيه حملاً على البهائم و لو شرط سير هذه العادة بطل العقد ) .

## [ اختلاف المتكاريين بعد استقرار المسير ]

إذا أراد أحد المتكاريين بعد استقرار المسير بينهما في قدره<sup>(١)</sup> و زمانه إما بالشرط أو بالعرف ، أن يخالف في زيادة أو نقص<sup>(٢)</sup> ، أو يخالف زمانه في تقديم أو تأخير ، لم يكن له ذلك<sup>(٣)</sup> و حمل من فارق الشرط أو العرف على ما التزمه<sup>(٤)</sup> شرطاً أو عرفاً . مثل أن تكون<sup>(٥)</sup> المرحلة خمسة<sup>(٦)</sup> فراسخ ، فأراد<sup>(٧)</sup> المكثري أن يستزيد<sup>(٨)</sup> ليعجل<sup>(٩)</sup> المسير ، أو أراد المكثري أن يُنقص لترفيه البعير .

أو كان في الليل فأراد المكثري أن يسير نهاراً ، أو كان في النهار فأراد المكثري أن يسير ليلاً ، لأن سير الليل أرفق للبعير و أشق على الراكب ، و سير النهار أرفق بالراكب و أشق على البعير ، لم يجز ، و حمل المخالف منهما حقه على<sup>(١٠)</sup> ما يستحقه بالشرط و العرف<sup>(١١)</sup> ، و هكذا لو طلب الجمال أن يخرج عن القافلة في مسيره طلباً<sup>(١٢)</sup> للكلاً أو السعة ، أو طلب ذلك الراكب لم يجز .<sup>(١٣)</sup>

(١) في س : بدوه .

(٢) في س : تقصير .

(٣) في س : ذلك له . تقديم و تأخير .

(٤) في س : التزما . بسقوط هاء الضمير .

(٥) في س : أن يكون .

(٦) في جـ ، س : خمس فراسخ . و الصواب ما أثبتناه .

(٧) في س : و أراد .

(٨) في س : أن يزيد .

(٩) في س : لتعجل .

(١٠) " على " ساقطة في س .

(١١) " و العرف " ساقطة في س .

(١٢) " طلباً " ساقطة في س .

(١٣) انظر : بحر المذهب جـ٣/أ/١٧٣/خ .

البيان جـ٥/أ/٢٣٥/خ .

الأم جـ٤/٣٥ .



## [ شرط العمال على الراحبة ]

فأما نزول الراكب للروح ليمشي تخفيفاً على البعير ، فإن شرطه الجمال على الراكب و كان معلوماً ، صح و لازم ، و جرى ذلك مجرى أوقات الإستراحة . فإن <sup>(١)</sup> لم يشترطه <sup>(٢)</sup> الجمال على الراكب ، فإن لم يكن للناس في سفرهم ذلك عرف للروح لم يجب على الراكب ، و كان له استدامة الركوب ما كانوا على السير ، و إن كان لهم عرف في الروح كعرفهم في طريق مكة ، ففيه وجهان : أحدهما : يجب على الراكب أن يمضي للروح اعتباراً بالعرف .  
و الثاني : لا يجب عليه تغليباً لحكم العقد . <sup>(٣)</sup>

(١) في جـ : و إن .

(٢) في س : يشترطه .

(٣) انظر : نهاية المطلب جـ٧/أ/٣١/خ .

البيان جـ٥/ب/٢٤٠/خ .

تكملة المجموع جـ٤٩/١٥ .

[ الحكم إذا تعاقبا على بعير معين أو غير معين ]

فأما إذا اكترى لنفسه أو لعبده عقبة <sup>(١)</sup> ليمشي وقتاً ويركب وقتاً ، فيمشي بقدر ما ركب ،

فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يشترك فيها اثنان فيستأجرا بعيراً ليتعاقباه <sup>(٢)</sup> ، وهذا جائز سواء كان على بعير

معين أو غير معين ، ثم يُحمل الشريكان في تعاقبهما على عرف الناس ، وهو : أن يركب <sup>(٣)</sup> أحدهما

سنة أميال ثم ينزل فيمشي حتى يركب / شريكه مثلها ، فإن تنازعا في الأسبق منهما بالركوب جاز أن ج/٢٨٢/ب

يقترعا ، لأنها في القسم الذي تدخله <sup>(٤)</sup> القرعة . <sup>(٥)</sup>

و الضرب الثاني : أن يكون مستأجر العقبة واحداً يركب في وقت ، ويمشي في وقت ، فلا

يخلو <sup>(٦)</sup> حال <sup>(٧)</sup> البعير من أحد أمرين :

إما أن يكون معيناً أو غير معين .

- فإن كان غير معين صحت الإجارة .

وقال الشافعي رضي الله عنه : وله عقبة على ما يعرف الناس ثم ينزل فيمشي بقدر ما

ركب ، ولا يتابع المشي فيقده ، ولا الركوب فيضر ببعيره . يعني : أنه يُحمل على عرف الناس في

الوقت <sup>(٨)</sup> ، في ركوبه ومشيه ، وهو ما ذكرناه من الأميال الستة . إلا أن يشترطاً أقل من ذلك أو

أكثر فيحملان <sup>(٩)</sup> على شرطهما . <sup>(١٠)</sup>

(١) عقبه : أي نوبة . وعاقبته في الراحلة إذا ركبت أنت مرة وركب هو مرة .

انظر : مختار الصحاح / ٤٤٣-٤٤٤ . المصباح المنير ج٢/٢٠٤ . المستعذب ج١/٤٠٧ .

(٢) يتعاقباه : أي يتناوباه فينزل هذا نوبة وهذا نوبة والليل والنهار يتعاقبان أي يجيء أحدهما بعقب الآخر .

انظر : مختار الصحاح / ٤٤٣-٤٤٤ . المصباح المنير ج٢/٢٠٤ . المستعذب ج١/٤٠٧ .

(٣) في س : أن يحمل . مشار إليها في الهامش ب .

(٤) في س : تدخلها .

(٥) انظر : الأم ج٤/٣٥ . المهذب ج١/٤٠٧ . بحر المذهب ج٣/ب/١٩٠ ، أ/١٩١/خ . البيان

ج٥/أ/٢٤٥/خ . تكملة المجموع ج٥/١٤٠ .

(٦) في س : يخلوا . وهذا خطأ إملائي . والألف لا توضع إلا أمام واو الجماعة .

(٧) " حال " ساقطة في س .

(٨) في س : في العقب .

(٩) في ج : فهو .

(١٠) انظر : الأم ج٤/٣٥ . بحر المذهب ج٣/أ/١٩١/خ . البيان ج٥/أ/٢٤٥/خ . تكملة المجموع

ج٥/١٤٠-٣٩ .

و إن كان البعير معيناً ، ففي صحة الإجارة عليها وجهان :  
أحدهما : صحيحة ، كالرواح الذي يجوز اشتراطه مع تعيين البعير .  
و الوجه الثاني : قاله المزني : و هو الأصح <sup>(١)</sup> ، أن الإجارة عليها باطلة لأن العقد فيها وقع  
على عين شرط فيها تأخير القبض ، و خالف اشتراط الرواح الذي هو يسر كالاستراحة . <sup>(٢)</sup>

---

- (١) في ج : أصح .  
(٢) انظر : بحر المذهب ج٣ / أ / ١٩١ / خ . تكملة المجموع ج٣٩ / ١٥ .  
و قال النووي : ( فإن أكرى ظهراً من رجلين يتعاقبان عليه أو أكثرى من رجل عقبة ليركب في بعض الطريق  
دون بعض جاز .  
و قال المزني : لا يجوز اكتراء العقبة إلا مضموناً لأنه يتأخر حق أحدهما عن العقد فلم يجز ...  
و المذهب الأول ، لأن استحقاق الاستيفاء مقارن للعقد ، و إنما يتأخر في القسمة و ذلك لا يمنع من صحة  
العقد... ) . تكملة المجموع ج٣٩ / ١٥ - ٤٠ . مختصر المزني مع الأم ص ١٢٧ .

## [ الحقرء، إبل بعينها و اشتراط حمولة بعينها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن <sup>(١)</sup> تكارى إبلأ بأعيانها ركبها ، و إن ذكر حمولة مضمونة و لم <sup>(٢)</sup> تكن بأعيانها ، ركب ما يحمله غير مضر به <sup>(٣)</sup> .

و هذا صحيح قد ذكرنا أن كرى الإبل معين ، ومضمون . فالمعين : أن يكثر <sup>(٤)</sup> بعيراً بعينه قد رآه ، فيوقع / العقد عليه وليس للراكب أن يستبدل به ، ولا للجمال إلا عن مراضاة . <sup>(٥)</sup> فإن ظهر بالبعير عيب من صعوبة ظهر ، أو خشونة سير ، كان له الخيار في المقام أو الفسخ ، كما يفسخ بظهور العيب في بيع الأعيان <sup>(٦)</sup> ، فإن <sup>(٧)</sup> هلك البعير بطلت الإجارة وصار كأنه دمار الدار وموت العبد ، فيكون على ما مضى .

وأما المضمون <sup>(٨)</sup> فهو : أن يكثر منه ركوب <sup>(٩)</sup> بعير لا بعينه ، أو حمولة مضمونة في ذمته ، ويختار أن يقول في العقد : بعيراً من الإبل السمان <sup>(١٠)</sup>

(١) في س : فإن .

(٢) في س : لم يكن . بسقوط الواو .

(٣) في س : مضمونة .

(٤) في س : يكثر .

(٥) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/١٧٣/خ . روضة الطالبين ج٥/٢٢٣ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٣/خ . المذهب ج١/٤٠٤ . تكملة المجموع ج١٥/٦٤ .

(٦) انظر : المذهب ج١/٤١٢ . ويقول الشيرازي : ( إذا اشترى ناقة أو شاة .... مصراة ولم يعلم بأنها مصراة ثم علم أنها مصراة فهو بالخيار بين أن يمسك وبين أن يرد ) المذهب ج١/٢٨٩ .

ويقول : ( ومن ملك عيناً وعلم بها عيباً لم يجز أن يبيعها متى يبين عيبها ... فإن لم يعلم بالعيب واشتراه ثم علم بالعيب فهو بالخيار بين أن يمسك وبين أن يرد لأنه بذل الثمن ليسلم له مبيع سليم ولم يسلم له ذلك فثبت له الرجوع بالثمن .... ) المذهب ج١/٢٩١ .

(٧) في س : فلو .

(٨) في ج : المضمونة .

(٩) في ج : ركوبه .

(١٠) السمان : من سمن . والسمن : نقيض الهزال . وسمن يسمن سمناً وسمانة والجمع سمان وسمنه : جعله سميناً أي أكثر لحمه وشحمه . انظر : مختار الصحاح باب السمين/٣١٥ . المصباح المنير كتاب السمين/ج١/٢٩٠ . لسان العرب ( حرف النون - فصل السمين ) ج١٣/٢١٨-٢٢٠ .

المشان <sup>(١)</sup> المذل <sup>(٢)</sup> تأكيداً .

فإن أغفله ، صح العقد . وعلى الجمال أن يحمله على بعير وطئ الظهر ، سهل السير . فإن أركبه بعيراً <sup>(٣)</sup> خشن <sup>(٤)</sup> الظهر صعب السير ، فله مطالبة الجمال بدله مما لا عيب في سيره ، كما يستبدل بالسلم <sup>(٥)</sup> المضمون إذا وجد به عيباً .

وهكذا لو مات البعير ، طالب بغيره . ولو أراد الراكب والبعير وطئ الظهر سهل السير ، أن يطالبه بأوطأ منه وأسهل ، لم يكن له كما لم يكن له في السلم إذا دفع إليه على صفته أن يطالب بما هو أجود .

فلو أراد الجمال أن يبدل البعير الذي قد استوطأه <sup>(٦)</sup> الراكب بغيره من الإبل الوطيئة ، فإن انزعج به الراكب أو استضر لم يكن له ، وإن لم ينزعج به جاز ، ولو لم يكن للراكب عليه اعتراض <sup>(٧)</sup> .

---

(١) المشان : من مشى يمشي مشياً ، و الماشية : الإبل و الغنم معروفة . و الجمع المواشي اسم يقع على الإبل والبقر و الغنم . و مشت مشاء : كثرت أولادها . و المشاء : النماء و أصل المشاء النماء و الكثرة و التناسل .

انظر : لسان العرب ( حرف الياء - فصل الميم ) ج ٢٨٢/١٥ .

و قيل المشان نوع من التمر و الرطب بل هو أطيب الرطب .

انظر : لسان العرب ( حرف النون - فصل الميم ) ج ٤٠٩/١٣ .

(٢) في ج : المذل .

المذل : من ذلل . و الذل : نقيض العز . و تذلل له أي خضع . و استذل البعير الصعب : أي نزع القراد عنه ليتذل فيأنس به و يذل . و الذل اللين و هو ضد الصعوبة ذل يذل ذلاً فهو ذلول يكون في الإنسان و الدابة .

انظر : لسان العرب ( حرف اللام - فصل الذال ) ج ٢٥٧/١١ - ٢٥٨ .

(٣) " بعيراً " ساقطة في س .

(٤) في س : أخشن .

(٥) : قال الشيرازي : ( إذا قبض المسلم فيه و وجد به عيباً فله أن يرده لأن إطلاق العقد يقتضي مبيعاً سليماً

فلا يلزمه قبول المعيب فإن رد ثبت له المطالبة بالسلم لأن أخذ المعيب عما في الذمة فإذا رده رجع إلى ماله في الذمة [ المذهب ج ٣٠٩/١ .

(٦) في س : شرطاً .

(٧) انظر : بحر المذهب ج ٣/أ/١٧٣/خ . روضة الطالبين ج ٥/٢٢٣ . شرح مختصر المزني ج ٦/ب/٦٣/خ .

المذهب ج ٤١٢/١ . تكملة المجموع ج ١٥/٦٤ .

## [ كيفية ركوب المرأة على البعير ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

ج/٢٨٣/ب

وعليه أن / يركب المرأة وينزلها عن البعير باركاً لأنه ركوب النساء .

اعلم أن القيام بالبعير المكرب<sup>(١)</sup> في قوده وتسيير ونزوله ورحيله مستحق على الجمال المكرب دون الراكب المكربي ، سواء وقع العقد على معين أو مضمون ، لما عليه من حقوق التمكين .  
وإذا كان كذلك ، فعليه إذا كان الراكب امرأة أن ينخ لها البعير إذا أرادت الركوب أو النزول ، لتركب وتنزل و البعير بارك<sup>(٢)</sup> سواء قدرت على الركوب والنزول ، مع قيام البعير أو لا ، لأنه المعهود من ركوب النساء فحملت عليه . ولأن في ركوبها والبعير قائم هتك<sup>(٣)</sup> وتبرج ، فمنع<sup>(٤)</sup> منه .<sup>(٥)</sup>

فأما الرجل فإن كان شيخاً أو مريضاً ، أو ثقیل البدن ، أو ممن لا يحسن ركوب البعير القائم ، فعليه أن ينخ / له البعير في ركوبه ونزوله كالمرأة ، وإن كان شاباً سريع النهضة يحسن ركوب البعير س/٦٦/ب القائم ، أوقف له البعير حتى يركبه<sup>(٦)</sup> ، و لم يلزمه أن ينخه له بخلاف المرأة و الشيخ .  
فإن كان على البعير ما يتعلق به لركوبه عليه تعلق به و ركب ، وإن لم يكن عليه<sup>(٧)</sup> شبك<sup>(٨)</sup> له الجمال بين أصابعه ليرقى عليها ، فيتمكن من ركوب البعير على ما جرى به العرف . والله أعلم .<sup>(٩)</sup>

(١) في س : المذكور .

(٢) في س : نازل .

(٣) في س : تهتك . و الصواب هتك . و الهتك حذف الستر عما وراءه و تهتك أي افتضح .

انظر : مختار الصحاح / ٦٩٠ . المصباح المنير ج٢/ ٦٢٢ .

(٤) في س : يمنع .

(٥) انظر : الأم ج٤/ ٣٥ . مختصر المزني / ١٢٧ . روضة الطالبين ج٥/ ٢٢١-٢٢٢ . بحر المذهب

ج٣/ب/١٧٣/خ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٢/خ . نهاية المحتاج ج٥/ ٢٩٨ . نهاية المطلب

ج٧/ب/٣١/خ . تكملة المجموع ج٥/ ٤٧ .

(٦) في س : يركب .

(٧) في س : سقط كلمة " عليه " .

(٨) في س : شبد .

(٩) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٧٣/خ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٢/خ . نهاية المطلب ج٧/ب/٣١/خ .

تكملة المجموع ج٥/ ٤٧ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و ينزل الرجل للصلاة و ينتظره حتى يصلها غير معجل له و لما لا بد له منه <sup>(٢)</sup> من الوضوء .

/ اعلم أن كل ما لا <sup>(٣)</sup> يقدر الراكب أن يفعله على البعير فعلى الجمال أن ينزله لأجله ، و ما جـ/٢٨٤/أ

قدر على فعله لم ينزله .

فمما لا يقدر على فعله راكباً ، كحاجته <sup>(٤)</sup> إلى الغائط و البول ، و كذلك الوضوء لمن لم يشترط محملاً و صلاة الفرض ، لأنه و إن قدر عليها راكباً <sup>(٥)</sup> فالشرع يمنعه من أدائها إلا نازلاً . فإذا نزل لذلك لم يكن له أن يتباطأ ، و لا للجمال أن يعجله ، و يمكنه قضاء حاجته و طهارته ، و من أداء صلاته بفروضها و سننها . و إن تناقل <sup>(٦)</sup> في الحاجة و تباطأ على العادة منع ، فإن كان طبعاً فيه و عادة له كان عيباً ، و الجمال بالخيار بين الصبر له على ذلك ، أو فسخ الإجارة .

و هكذا لو كان غير <sup>(٧)</sup> الركوب <sup>(٨)</sup> ، خيّر الجمال بين : المقام ، أو الفسخ . إلا أن يستبدل الراكب نفسه <sup>(٩)</sup> من لا يكون عسوفاً ، فلا خيار للجمال . فأما ما يمكن الراكب أن يفعله راكباً كالأكل و الشرب و صلاة النافلة ، [ فليس للجمال ، أن ينزله لذلك ، و سواء كانت النافلة ] من السنن الموظفات أو كانت تطوعاً ، لأن فعل الجميع على البعير جائز . <sup>(١٠)</sup>

(١) في س : فصل .

(٢) " له منه " ساقطة في جـ . " منه " ساقطة في س . و الصواب ما أثبتناه كما في مختصر المزني / ١٢٧ . و الأم ٤ / ٣٥ .

(٣) في س : كلما لم .

(٤) في جـ : حاجته .

(٥) " راكباً " ساقطة في س .

(٦) في س : شاكل .

(٧) " غير الركوب " ساقطة في س .

(٨) في س : الراكب .

(٩) في س : بنفسه .

(١٠) انظر : الأم جـ/٤/٣٥ . روضة الطالبين جـ/٥/٢٢١ . بحر المذهب جـ/٣/أ / ١٧٤/خ . نهاية الطلب جـ/٧/أ / ٣٢/خ . تكملة المجموع جـ/١٥/٤٥ .

## [ الإجارة المعينة و المضمونة ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لا يجوز أن يتكاري بعيراً بعينه إلى أجل معلوم إلا عند خروجه .<sup>(١)</sup>  
و هذا صحيح . و قد<sup>(٢)</sup> قدمنا<sup>(٣)</sup> أن إجارة الظهر للركوب أو الحمولة ضربان : معينة  
ومضمونة .<sup>(٤)</sup>

فإن كانت معينة على بعير بعينه ، جاز أن يتقدر ركوبه بالمدة فيستأجره / ليركبه من البصرة إلى جـ/٢٨٤/ب  
مكة ، فيصير للركوب<sup>(٥)</sup> معلوماً بكلّي الأمرين بالمدة و المسافة ، و تصح الإجارة عليه . فإن شرط في  
هذا العقد المعين أجلاً / ، جعل محلاً للقبض و التسليم كقوله : آجرتك هذا البعير لتركبه إلى مكة على  
س/٦٧/أ أن أسلمه إليك بعد شهر أو بعد يوم ، لم يجز ، و كان العقد فاسداً ، سواء قل الأجل أو كثر .<sup>(٦)</sup>  
و قال أبو حنيفة : يجوز<sup>(٧)</sup> العقد سواء قل الأجل أو كثر<sup>(٨)</sup> .  
و قال مالك : إن قل الأجل صح العقد ، و إن كثر فسد استدلالاً بأن قبض المنافع في الإجازات  
تأخر حكماً في المضمون و المعين ، فجاز أن يكون إقباض الرقبة متأخراً شرطاً في المضمون و المعين .<sup>(٩)</sup>  
و دليلنا هو : أن ما تعين بعقود المعاوضات لم يجز تأجيل قبضه كالبيع .  
و لأن عقود المنافع إذا تعينت رقابها بطلت بتأجيل إقباضها كالزوجة إذا شرط تأجيل تسليمها .  
و لأنه عقد على منفعة عين يتخلل بين<sup>(١٠)</sup> العقد و التسليم منفعة يستحقها غير العاقد ، فوجب<sup>(١١)</sup> أن  
يبطل العقد ، كالعقد<sup>(١٢)</sup> على امرأة ذات زوج .

(١) : مختصر المزني ص ١٢٧ . الأم جـ/٤/٣٥ .

(٢) " الواو " ساقطة في جـ .

(٣) انظر البحث صفحة ٣٢١ .

(٤) انظر : الأم جـ/٤/٣٥ . شرح مختصر المزني جـ/٦/ب/٦٢/خ . بحر المذهب جـ/٣/ب/٥٨ ، أ/٥٩/خ .

(٥) " للركوب " ساقطة في س .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني جـ/٦/ب/٦٢/خ . البيان جـ/٥/أ/٢٤٥ .

(٧) في س : يصح .

(٨) انظر : المبسوط جـ/١٦/٢٠-٢١ .

(٩) انظر : المدونة الكبرى جـ/٤/٤٨٧ .

(١٠) في س : به .

(١١) في س : وجب .

(١٢) " كالعقد " ساقطة في س .



فأما الجواب عن استدلالهم بأن المنافع يتأخر<sup>(١)</sup> قبضها<sup>(٢)</sup> حكماً فجاز أن يتأخر<sup>(٣)</sup> شرطاً ، فهو : أن قبض المنافع متعجل ، وإنما الاستيفاء متأخر لتعذر التعجيل فيه ، وليس كالرقبة التي لا يتعذر<sup>(٤)</sup> تعجيل قبضها . فإذا ثبت أن تأخير<sup>(٥)</sup> القبض بشرط<sup>(٦)</sup> لا يصح ، وإن<sup>(٧)</sup> / وقع العقد مطلقاً ثم تأخر جـ/ ٢٨٥/أ القبض فالعقد صحيح ، كالعين المبيعة إذا تأخر قبضها من غير شرط . والله تعالى أعلم .<sup>(٨)</sup>

(١) ، (٣) في س : تتأخر .

(٢) في س : فهما .

(٤) في س : لا يتقدر .

(٥) في جـ : تأخر .

(٦) في جـ : شرطه .

(٧) في س : فإن .

(٨) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/ أ ، ب/ ٦٤/ خ .

بحر المذهب جـ ٣/ أ / ٥٩/ خ .

## [ تقدير الركوب بالمدة و المسافة ]

فأما المضمون في الذمة فيجوز تقدير الركوب فيه بالمدة و المسافة ، كالمعين . و يجوز تعجيله وتأجيله ، بخلاف المعين ، لأن ما ضمن في الذمة لم يمتنع فيه تأجيل القبض كالسلم . فإن عقد حَالاً جاز أن تكون الأجرة فيه حَالَةً و مؤجلة ، و إن عقد مؤجلاً كاستئجار <sup>(١)</sup> مركوب <sup>(٢)</sup> بعير في ذمته يركبه إلى مكة بعد شهر من وقته لم يجوز تأجيل الأجرة فيه <sup>(٣)</sup> ، لأنها تصير ديناً بدين .

و هل يلزمه <sup>(٤)</sup> تعجيل قبضها قبل الافتراق أم لا ؟ على وجهين :

أحدهما : يلزم كالسلم المضمون ، فإن تفرقا قبل القبض بطل العقد .

و الوجه الثاني : لا يلزم ، و يجوز أن يتفرقا قبل القبض ، كما يجوز في العقد المعجل <sup>(٥)</sup> و إن كان مضموناً . <sup>(٦)</sup>

(١) في س : كاستئجاره .

(٢) في س : ركوب .

(٣) فيه ساقطة في جـ .

(٤) في جـ : و هل يلزم .

(٥) في س : المؤجل .

(٦) انظر : المهذب جـ ١/ ٤٠٦ .

نهاية المحتاج جـ ٥/ ٢٦٣ ، ٢٦٩ .

البيان جـ ٥/ ب/ ٢٤٣ ، أ/ ٢٤٤/ خ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

فإن مات البعير / رد الجمال ما أخذ من الكرى<sup>(١)</sup> بحساب ما بقي . وإن كانت الحمولة س/٦٧/ب مضمونة كان عليه أن يأتي بإبل غيرها .

قد ذكرنا<sup>(٢)</sup> أن موت البعير المكترى يوجب فسخ الإجارة . إن كان العقد معيناً ، ولا يوجب الفسخ إن كان العقد مضموناً . وإذا انفسخ في العقد<sup>(٣)</sup> المعين ، كان في حكم الدار إذا انهدمت ، والعبد إذا مات . وإذا لم ينفسخ في المضمون ، طوبى الجمال ببذله .<sup>(٤)</sup>

---

(١) في س : المكترى .

(٢) انظر ص .

(٣) " العقد " ساقطة في جـ .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/٢٢٣ .

الأم جـ ٤/٣٥ .

تكملة المجموع جـ ١٥/٨٣-٨٤ .

فأما إن لم يمت / البعير و لكن شرد البعير من راحته ، فإن لم يوجد فهو كما لو مات ، غير أنه جـ/٢٨٥/ب إن نسب شروء البعير إلى تفريط الراكب أو تعديه ضمنه ، و إن لم ينسب إلى تفريط الراكب <sup>(١)</sup> أو تعديه لم يضمه .

و إن وجد البعير بعد تقضي مدة المسير <sup>(٢)</sup> ، فإن نسب إلى تفريط الراكب فقد استوفاه <sup>(٣)</sup> حقه و لا رجوع عليه <sup>(٤)</sup> بالأجرة ، لأنها بالتفريط مضمونة عليه كالرقبة . و إن لم ينسب إلى تفريطه ، فهو غير مضمون عليه . ثم ينظر في عقد الإجارة . فإن كان الركوب <sup>(٥)</sup> فيه مقدراً بالمدة ، فإذا <sup>(٦)</sup> انقضت و البعير شارد بطلت الإجارة ، سواء كان البعير معيناً أو مضموناً ، لأن بانقضاء المدة يفوت العقود عليه ، كمن استأجر داراً شهراً فلم يقبضها حتى انقضى الشهر ، بطلت الإجارة . <sup>(٧)</sup> و إن كان الركوب مقدراً بالمسافة ، لم تبطل الإجارة لبقاء العقود عليه . و إن تأخر قبضه فصار كمن استؤجر لعمل فأخره <sup>(٨)</sup> ، لم تبطل الإجارة ، ثم الراكب بالخيار للضرر الداخل عليه بتأخير السير بين <sup>(٩)</sup> المقام أو الفسخ . <sup>(١٠)</sup>

(١) في س : إلى تفريطه أو تعديه . و سقوط كلمة الراكب .

(٢) في س : المشي .

(٣) في جـ : استوفاه .

(٤) في س : له .

(٥) فيه تقديم و تأخير .

(٦) في س : فإن .

(٧) " سواء كان البعير معيناً " ما بين القوسين زائد في س .

(٨) في س : فأجره .

(٩) في س : الشهرين .

(١٠) انظر : بحر المذهب ب/١٧٤/خ ، أ/١٧٥/خ .

تكملة المجموع جـ ٨١/١٥ .

## [ تعيين مدة الإجارة والشرط فيه ]

فأما إن غُصب البعير حتى انقضت مدة السير<sup>(١)</sup> ، فإن كان ذلك منسوباً إلى منع المكري منه فهو في الحكم ، كما لو شرد . وإن كان غصباً من أجنبي حال بين البعير وبين ربه وراكبه ، و صار ضامناً لرقبته وأجرة منافعه ، ففي العقد قولان : بناءً على اختلاف قوله في المبيع إذا استهلكه أجنبي قبل قبض مشتريه .

فأحد القولين : / أن البيع قد بطل ، ويرجع المشتري بالثمن .<sup>(٢)</sup>

و القول الثاني : أنه لا يبطل ، و المشتري بالخيار بين الفسخ و الرجوع على البائع<sup>(٣)</sup> بالثمن ، وبين المقام و الرجوع بقيمة المبيع على / مستهلكه .

كذلك الإجارة كالبيع على قولين :

أحدهما : أنها قد بطلت إن كان الركوب مقدراً بالمدة ، فهو<sup>(٤)</sup> على ما مضى من شروط البعير ، و هذا أصح القولين في البيع و الإجارة معاً .

و القول الثاني : أن الإجارة لا تبطل ، و هو فيها بالخيار . فإن<sup>(٥)</sup> كان الركوب مقدراً بالمدة ، كان خياره بين شيئين : بين المقام على الإجارة و الرجوع على الغاصب بأجرة المثل ، و بين الفسخ و الرجوع على المكثري<sup>(٦)</sup> بالأجرة المسماة ، و إن كان الركوب مقدراً بالمسافة ، كان خياره بين ثلاثة أشياء :

أحدها : الفسخ و الرجوع بالمسمى .

و الثاني : المقام و أخذ أجرة المثل من الغاصب و قد استوفى .

و الثالث : المقام و ركوب البعير ، و يرجع الجمال المالك على الغاصب بأجرة المثل ، فأى هذه

الثلاثة اختاره الراكب فهو له .<sup>(٧)</sup>

(١) في س : المسير .

(٢) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/١٧٥/خ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٤/خ . نهاية المحتاج ج٥/٣٢٠ .

تكملة المجموع ج٨١-٨٠/١٥٠ .

(٣) " على البائع " ساقطة في س .

(٤) " فهو " ساقطة في س .

(٥) في س : و إن .

(٦) في س : الكري .

(٧) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٤/خ . بحر المذهب ج٣/أ/١٥٧/خ . نهاية المحتاج ج٥/٣٢٠ .

تكملة المجموع ج٨١-٨٠/١٥٠ .

## [ اختلاف الجمال و الراكب في الرحلة ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن اختلف في الرحلة رُحِّلَ لا مكبوباً و لا مستلقياً <sup>(١)</sup> .

اختلف أصحابنا في هذه الرحلة :

فقال أبو علي بن أبي هريرة : تأويله أن يدعو الراكب إلى تقديم الحمل إلى مقدمة البعير ليكون أوطأ لركوبه ، و يدعو الجمال إلى تأخير الحمل إلى مؤخر البعير ، ليكون أسهل على البعير ، وإن شق على الراكب ، فلا يرجع إلى قول واحد منهما <sup>(٢)</sup> .

و يراعى عرف/ الناس فيه فيجعل الحمل وسطاً لا يقدم و لا يؤخر حتى لا ينكب و لا يستلقي . ج/٢٨٦/ب  
و حكى عن أبي إسحاق المروزي : أن <sup>(٣)</sup> تأويله أن يدعو الراكب إلى أن يوسع قيد الحمل المقدم حتى ينزل ، و يضيق قيد المؤخر حتى يعلو ، ليستلقي الراكب على ظهره <sup>(٤)</sup> فلا ينكب لما فيه من رفاهيته ، و يدعو الجمال إلى توسيع المؤخر لينزل ، و يضيق المقدم ليعلو لينكب الراكب على وجهه فيكون أرفه على البعير ليصير الحمل على عجزه فلا يقبل من واحد منهما . و يراعى عرف الناس فيه فيسوي بين قيد المقدم و المؤخر حتى لا ينكب و لا يستلقي .

و قال أبو علي الطبري : تأويله أن يدعو الراكب إلى تضيق قيدي الحمل ليعلو على ظهر البعير ، و يدعو الجمال إلى توسيعهما ليستوي <sup>(٥)</sup> على جنب البعير فيمنعا و يشد وسطاً لا عالياً و لا / س/٦٨/ب  
مستلقياً <sup>(٦)</sup> .

(١) مكبوباً و لا مستلقياً : مكبوباً : أي ملقى على وجهه . و مستلقياً : أي نام على ظهره . أي انكب على وجهه و استلقى على قفاه . انظر : المصباح المنير جـ ٢/ ٥٢٣ . لسان العرب جـ ١/ ٦٩٦ ، جـ ١٠/ ١٦٣ .

و في الفقه معناه و صورته في قول أبي إسحاق الكيوب أن يضيق قيد الحمل من مؤخر البعير و يوسع قيد الحمل من مقدم البعير . و المستلقي أن يوسع مؤخره و يضيق مقدمه . و المكبوب أسهل على الحمل و المستلقي أسهل على الراكب . انظر : النظم المستعذب في شرح غريب المذهب جـ ١/ ٤٠٩ .

(٢) انظر : الأم جـ ٤/ ٣٦ . مختصر المزني ١٢٧ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ ب/ ٦٤/ خ . روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٢٢ . بحر المذهب جـ ٣/ أ/ ١٧٦/ خ . نهاية المطلب جـ ٧/ أ/ ٣٣/ خ . تكملة المجموع جـ ٩/ ١٥ .

(٣) في س : " أن " ساقطة .

(٤) في س : على قفاه .

(٥) في جـ : ليستلقي .

(٦) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ أ/ ١٧٦/ خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ ب/ ٦٤/ خ . روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٢٢ . تكملة المجموع جـ ٩/ ٤٩ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و القياس أن يبدل ما يفنى من الزاد <sup>(١)</sup> ، وإن قيل : أن المعروف أن الزاد ينقص <sup>(٢)</sup> و لا يبدل، <sup>(٣)</sup> كان مذهباً .

قال المزني : الأول أقيسهما . <sup>(٤)</sup>

و صورتها : في مسافر اكترى من جمال حمل مائة رطل من زاد ليأكله في سفره ، ففني بالأكل أو فني بعضه ، فهل للمكترى أن يبدل ما فني <sup>(٥)</sup> من الزاد بمثله ، أم لا ؟ فيه <sup>(٦)</sup> قولان : أحدهما : له أن يبدل ما فني منه ، كما يبدل <sup>(٧)</sup> ما سرق منه ، و كما يبدل المتاع لو تلف بغيره <sup>(٨)</sup> ، و كما يحمل بدل الماء الذي يشربه ، و هذا اختيار المزني لأنه أقيس <sup>(٩)</sup> .

[ و القول الثاني : لا يبدل ما فني منه بالأكل / اعتباراً بالعرف المعهود فيه ، أن الزاد إذا <sup>(١٠)</sup> ج/٢٨٧/أ فني بالأكل لم يبدل ، فكان العرف فيه أولى أن يعتبر . و لأن <sup>(١١)</sup> أجره الزاد في العرف أقل من أجره المتاع ، لما استقرت به العادة من إبدال المتاع دون الزاد . <sup>(١٢)</sup>

و قال أبو إسحاق المروزي : إن كانت أسعار الزاد في المنازل متقاربة في الرخص و الغلاء ،

(١) في جـ : يبدل ما يفنا من الزاد ، و في س : أن يبدل ما يفنا . و في مختصر المزني ص ١٢٧ و القياس أن يبدل ما يبقى من الزاد . و الصواب ما أثبتناه . مختصر المزني / ١٢٧ .

(٢) في س : يتنقص .

(٣) " و لا يبدل " ساقطة في س .

(٤) انظر : مختصر المزني / ١٢٧ . روضة الطالبين ج ٥ / ٢٢٠ . بحر المذهب ج ٣ / ١٧٦ / أ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٦٤ / خ . الأم ج ٤ / ٣٦ . نهاية المطلب ج ٧ / أ / ٣٠ / خ . تكملة المجموع ج ١٥ / ٥٢ .

(٥) في س : ما فني به من .

(٦) " فيه " ساقطة في س .

(٧) في س : يبدل منه .

(٨) في س : لغيره .

(٩) " أقيس " ساقطة في س .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في س .

(١١) في س : لأن . الواو ساقطة .

(١٢) انظر : بحر المذهب ج ٣ / أ / ١٧٦ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / أ / ٦٥ / خ . نهاية المطلب ج ٧ / أ / ٣٠ / خ .

وكان انقطاعه مأموناً ، لم يكن له إبداله لأنه لا غرض له في حمل زاد إلى منزل يقدر فيه على مثله بمثل<sup>(١)</sup> ثمنه . وإن كان ينتقل إلى منازل تعلو فيها أثمان الزاد ، فيبدل ما فني منه ، لا يختلف القول فيه ، لأن العرف جار به والقياس دال عليه . والله أعلم .<sup>(٢)</sup>

---

(١) في س : و مثل ثمنه .

(٢) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ب/١٧٦/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٦٥/خ .

روضة الطالبين جـ ٥/٢٢٠ .

نهاية المطلب جـ ٧/أ/٣٠/خ .



قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن هرب الجمال فعلى الإمام أن يكرّى عليه من ماله .

و صورتها : في رجل اكرّى جملاً من جمال ليركبه إلى مكة ، أو يركبه إلى <sup>(١)</sup> مدة معلومة ، أو اكرّاه لحمولة ، فهرب <sup>(٢)</sup> الجمال ، فلا يخلو حال الجمل المكّري من أحد أمرين :

إما أن يخلفه مع الراكب ، أو يهرب به معه . <sup>(٣)</sup>

فإن خلفه مع الراكب ، فللراكب يستوفي حقه في ركوبه إلى مكة ، و الجمل لا يستغني في مدة الركوب عن خادم و علوفة ، و ذلك حق للراكب على الجمال ، فإن وجد الراكب حاكماً ، رفع أمره إليه حتى يحكم في مال الجمال إن وجد له مالاً بأجرة خادم و ثمن علوفه ، و إن لم يجد له مالاً اقترض عليه من أجنبي أو من الراكب ، قدر ما يصرفه في أجرة خادم و ثمن علوفه ، ليكون ذلك ديناً على الجمال يرجع به المقرض عليه متى / وجدته ، أو في ماله أين وجدته ، و الأولى أن يقدر الحاكم / أجرة الخادم و ثمن العلوفة ، ليسقط التنازع . فإن أنفق الراكب زيادة على تقدير الحاكم ، فهي تطوع لا يرجع بها على الجمال . و إن لم يقدر الحاكم أجرة الخادم و ثمن العلوفة لاختلاف ذلك باختلاف المنازل، جاز توسط الراكب فيها بالمعروف من غير سرف و لا تقصير . <sup>(٤)</sup>

فإن اختلف الراكب و الجمال في قدر النفقة ، ففيه لأصحابنا ثلاثة أوجه : قد <sup>(٥)</sup> أشار إليها الشافعي رضي الله عنه في كتاب الأم <sup>(٦)</sup> :

أحدها : أن القول فيه قول الراكب المنفق ، لأنه أمين .

و الوجه <sup>(٧)</sup> الثاني : أن القول قول الجمال لأنه غارم .

و الوجه الثالث : أنه يرجع فيه إلى عرف الناس و عاداتهم في علف مثلها ، فإذا وافق ذلك قول

(١) إلى " ساقطة في جـ .

(٢) في س : فهو رب الجمال .

(٣) انظر : بحر المذهب جـ ١٧٧/٣ خ . شرح مختصر الزني جـ ٦٥/ب خ . نهاية المطلب جـ ٧/ب/٣٣ خ . حاشيتا قليوبي وعميرة جـ ٨٥/٣ . منهاج الطالبين جـ ٨٥/٣ . تكملة المجموع جـ ٧٩/١٥ ، ٨١ .

(٤) في س : تقتير .

(٥) " قد " ساقطة في س .

(٦) : الأم جـ ٣٦/٤ .

(٧) في س و جـ : القول . و الصواب ما أثبتناه .

أحدهم فهو المعول<sup>(١)</sup> عليه ، سواء وافق قول الجمال أو الراكب أو خالفهما ، وهذا<sup>(٢)</sup> اختيار الشافعي رضي الله عنه .

و إن خالف قياس الأصول الموجبة لأحد المذهبين ، فقد يترك القياس إذا تفاحش إلى ما يكون عدلاً بين الناس .

فأما إن أنفق الراكب بغير حكم الحاكم و لا استئذانه ، فإن فعل ذلك مع القدرة على الحاكم كان متطوعاً لا يرجع بما أنفق . و إن فعل ذلك لتعذر<sup>(٣)</sup> الحاكم و عدمه ، فإن لم يشهد<sup>(٤)</sup> بالرجوع لم يرجع ،<sup>(٥)</sup> و إن أشهد أنه أنفق<sup>(٦)</sup> ليرجع ففي رجوعه وجهان :

أحدهما : لا يرجع ، لأنه يصير حاكماً لنفسه ليستوفي حقه بمال غيره ، و كما لا يرجع مستودع الدابة على ربها بضمن علوفتها .

و الوجه الثاني : يرجع بما أنفق ، / لأنه حق على غائب ، فجاز عند الضرورة أن يتوصل جـ/٢٨٨/أ صاحبه إليه بحسب المكنة . كما يجوز لصاحب الدين الممنوع أن يتوصل إلى أخذه من مال من هو عليه جهرأً وسراً ، بحكم و غير حكم . و خالف ذلك حال مستودع الدابة لتطوعه باستيادتها ، فصار متطوعاً بنفقتها ، فهذا حكم الجمال<sup>(٧)</sup> إذا هرب و خلف الجمل مع الراكب .<sup>(٨)</sup>

(١) في جـ ، س : المعمول . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) في س : هذا . بسقوط الواو .

(٣) في س : كتقده الحاكم .

(٤) في جـ : يُشاهد بالرجوع .

(٥) انظر : بحر المذهب جـ ٣/أ ، ب/١٧٧/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦٥/خ . الأم جـ ٤/٣٦ . نهاية المطلب جـ ٧/أ/٣٤/خ .

(٦) في س : ينفق ليرجع .

(٧) في س : الحاكم .

(٨) انظر : بحر المذهب جـ ٣/أ ، ب/١٧٧/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦٥ ، أ/٦٦/خ .

نهاية المحتاج جـ ٥/٣٢١ .

الأم جـ ٤/٣٦ .

نهاية المطلب جـ ٧/أ/٣٤/خ .

فأما <sup>(١)</sup> إذا هرب الجمال بالجمال معه ، فلا يخلو حال الإجارة من أن تكون معينة ، أو في الذمة . فإن كانت في الذمة : فإن الحاكم يستأجر على الجمال جملاً يحمل عليه الراكب ، ويكون ذلك في مال الجمال / إن كان موجوداً ، أو قرضاً عليه إن كان معدوماً . فلو دفع الحاكم المال إلى الراكب س/٦٩/ب ليكتري لنفسه ، لم يجوز كما لا يجوز لبائع السلم أن يدفع إلى مشتريه مالاً يشتري به بما <sup>(٢)</sup> أسلم فيه لأنه يصير مشترياً لنفسه <sup>(٣)</sup> بمال غيره ، <sup>(٤)</sup> كذلك لا يجوز أن يستأجر لنفسه بمال غيره فإن لم يجد الحاكم للجمال مالاً ولا مقرضاً ، نظر في الإجارة : فإن كانت على مدة تنقضي ، بطلت بالفوات ، وكانت الأجرة المسماة ديناً على الجمال يتبعه بها الراكب متى وجده ، أو <sup>(٥)</sup> وجد له مالاً . وإن كانت إلى بلد بعينه لم تبطل بالتأخير ، وكان الراكب بالخيار بين : الفسخ وإتباع الجمال بالأجرة ، وبين المقام على الإجارة وأخذ الجمال بها متى وجد .

وإن كانت الإجارة معينة على بعير بعينه ، لم يجوز للحاكم أن يستأجر على الجمال بعيراً غيره ، / جـ/٢٨٨/ب لأن ما تعين بالعقد لم يصح فيه البدل . كمن استأجر بعيراً بعينه فشرد ، لم يكن للمستأجر بدله وإذا كان كذلك ، نظر في الإجارة : فإن كانت على مدة مسماة بطلت بانقضائها ، وكان المسمى من الأجرة ديناً على الجمال إن قبضه ، وإن كانت إلى بلد بعينه ، لم تبطل بالتأخير ، وكان المستأجر بالخيار لاستضراره بالتأخير بين المقام والفسخ . والله التوفيق . <sup>(٦)</sup>

(١) في س : فإذا . بسقوط فأما .

(٢) في س : ما أسلم .

(٣) في س : إلى نفسه .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٤٥-٢٤٦ . بحر المذهب جـ٣/ب/١٧٦/خ . شرح مختصر المزني

جـ٦/أ/٦٥/خ . منهاج الطالبين مع حاشيتا قليوبي وعميرة جـ٣/٨٥ . نهاية المطلب جـ٧/أ ، ب/٣٣/خ .

(٥) " وحده أو " ساقطة في س .

(٦) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٢٣ .

بحر المذهب جـ٣/أ/١٧٧/خ .

شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٦٥/خ .

نهاية المطلب جـ٧/ب/٣٣/خ .

## [ مخالفة المستأجر للمؤجر فيما اتفقا عليه ]

و إذا استأجر الرجل بعيراً ليركبه ، فأراد أن يحمل عليه متاعاً بدلاً من ركوبه ، لم يجز لأن الراكب يتحرك بحركة البعير في مسيره متقدماً و متأخراً ، فصار بذلك أسهل على البعير من المتاع .  
و لو كان قد استأجره لحمل متاع ، فأراد أن يركب بدلاً من المتاع ، لم يجز أيضاً لأن المتاع يتفرق في جنبي البعير فصار بذلك أسهل على البعير من الراكب الذي يركب في موضع واحد من ظهره .

و لو استأجره و لم يسم ركوباً و لا حملاً ، كانت الإجارة باطلة ، و هكذا لو ذكر ركوباً و لم يعين راكمه ، أو ذكر حملاً و لم يذكر قدره ، أو ذكر قدره و لم يذكر جنسه ، بطلت الإجارة للجهل بها .<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٢٤ .

تكملة المجموع ج١٥/٢١ .

و إذا استأجر دابة ليركبها شهراً ، اعتبر في صحة إجارتها شرطان :

أحدهما : أن يذكر الناحية التي يركبها فيها <sup>(١)</sup> ، لأن الأرض / تختلف بالحزونة <sup>(٢)</sup> و السهولة ، س/٧٠/أ  
فإن أغفل ذكر الناحية بطلت الإجارة . <sup>(٣)</sup>

و الشرط الثاني : أن يذكر المكان الذي يسلمها فيه ، لأنه قد يركبها مسافراً إلى بلد / تكون ج/٢٨٩/أ  
مسافته شهراً ، فيكون <sup>(٤)</sup> تسليمه في ذلك البلد ، و قد يركبها ذاهباً و عائداً مدة شهر ، فيكون  
تسليمه في بلده .

و إذا كان كذلك <sup>(٥)</sup> مختلفاً مع إطلاق الشهر ، لم يكن بد من ذكر موضع التسليم ، فإن أغفله  
، بطلت الإجارة .

فلو استأجرها ليركبها مسافة شهر إلى مكة ، لم يجوز لأن ما تعذر <sup>(٦)</sup> العمل فيه لم يجوز اشتراط  
المدة فيه . و ما شرط فيه المدة لم يجوز تقدير العمل فيه ، لما ذكرنا قبل ذلك من التعليل <sup>(٧)</sup> . و كان بعض  
أصحابنا يبيح له لما فيه من زيادة التأكيد .

و كان أبو الفياض يقول : إن كان العمل ممكناً في تلك المدة صح ، و إن كان غير ممكن لم  
يصح ، و التعليل الماضي يفسد <sup>(٨)</sup> هذين المذهبين .

(١) في س : فيه .

(٢) في س : بالحزونة .

و معنى الحزونة : حزن حزناً من باب تعب . و الحزن : ما غلظ من الأرض و هو خلاف السهل . و الجمع  
حزون . و منها حزونة و الحزونة : الخشونة . و الحزن : الجبال الغلاظ .....

انظر : لسان العرب ( حرف النون - فصل الحاء ) ج١٣/١١١ ، ١١٣ . مختار الصحاح / ١٣٤ . المصباح المنير  
ج١/١٣٤ . القاموس المحيط ( باب النون - فصل الحاء ) ج٤/٢١٣ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٠٢ - ٢٠٣ .

(٤) في س : أو يكون .

(٥) " كذلك " ساقطة في س .

(٦) في س : ما تعد العمل .

(٧) انظر : البحث ص .

(٨) في س : لفسد .

[ حكم استئجار الدابة إلى بلد معين ]

و إذا استأجر الرجل <sup>(١)</sup> دابة <sup>(٢)</sup> ليركبها إلى بلد بعينه ، فأراد أن يركبها إلى غيره ، فإن شرط عليه تسليمها في ذلك البلد لم يجوز أن يركب إلى غيره .  
و إن لم يشرط عليه تسليمها في ذلك البلد لاستئجاره إياها ذاهباً و عائداً ، جاز أن يركبها إلى غير ذلك البلد إذا كان على مثل <sup>(٣)</sup> مسافته ، وكان طريقه مساوياً <sup>(٤)</sup> لطريقه في السهولة و الحزونة <sup>(٥)</sup> أو أسهل منه ، لم يجوز إن كان أبعد أو أحزن . و الله أعلم . <sup>(٦)</sup>

---

(١) " الرجل " ساقطة في س .

(٢) في س : الدابة .

(٣) " مثل " ساقطة في س .

(٤) في س : متساوياً .

(٥) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦ / أ / ٧٤ / خ .

## [ حكم استئجار اليهودي مسلماً عبداً أو حراً ]

إذا استأجر اليهودي عبداً مسلماً ، أو حراً مسلماً فإن كان على عمل مضمون في ذمته جاز .

قد كان علي عليه السلام <sup>(١)</sup> يستقي الماء لامرأة يهودية كل دلو بتمرة . <sup>(٢)</sup>

و إن كانت على خدمة تتعلق برقبته . ففي الإجارة قولان ، كما لو ابتاع/ اليهودي عبداً جـ/٢٨٩/ب

مسلماً :

أحدهما : أنها باطلة .

و الثاني : جائزة .

فإن نقلها المستأجر من نفسه إلى مسلم ، و إلا فسخها الحاكم . <sup>(٣)</sup>

(١) في س : علي كرم الله وجهه .

(٢) أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الرهون . باب الرجل يستقي كل دلو بتمرة و يشترط جلدته . جـ٨١٨/٢  
رقم ٢٤٤٦ . بلفظ : ( عن ابن عباس رضي الله عنه قال : أصاب نبي الله صلى الله عليه و سلم خصاصة . فبلغ ذلك علياً . فخرج يلتمس عملاً يصيب فيه شيئاً ليقبض به رسول الله صلى الله عليه و سلم . فأتى بستاناً لرجل من اليهود فاستقى له سبعة عشر دلواً . كل دلو بتمرة فخيره اليهودي من ثمره سبع عشرة عجوة فجاء بها إلى النبي صلى الله عليه و سلم .

و أخرجه البيهقي بنفس هذا اللفظ و فيه زيادة في السنن الكبرى . كتاب الإجارة باب جواز الإجارة جـ١١٥/٦ .  
و أخرجه الترمذي بلفظ آخر في صحيحه كتاب صفة القيامة و الرقائق و الورع . صحيح الترمذي جـ٥٥٦/٤  
رقم ٢٤٧٢ باب ٣٤ .

و في عارضة الأحوذ جـ٢٩٢/٩ . و قال أبو عيسى هذا حديث حسن غريب .

(٣) انظر : بحر المذهب جـ٣/ب/١٨٠/خ .

البيان جـ٥/ب/٢٢٨/خ .

تكملة المجموع جـ٧/١٥ .

## [ حكم استئجار المسلم أجيراً يهودياً أو نصرانياً ]

و إذا استأجر المسلم أجيراً فوجده يهودياً أو نصرانياً ، فهذا على ثلاثة أقسام :  
 أحدها : ما تبطل فيه الإجارة ، و هو ما كان اختلاف الدين مانعاً منه و هو نوعان :  
 أحدهما : ما منع منه حكماً كالحج فتبطل <sup>(١)</sup> / الإجارة فيه <sup>(٢)</sup> ، و إن حج لم يكن له أجره ، س/٧٠/ب  
 لأنه هو المفوت لعمل نفسه بما كتبه من كفره . <sup>(٣)</sup>  
 و النوع الثاني : ما مُنع منه حظراً ، مثل كُتب المصاحف ، لأن الكافر ممنوع من مس  
 المصحف ، فإن لم يعلم بحاله حتى كتبه فله أجره مثله دون المسمى ، لأن العمل المعقود عليه قد كمل  
 لمستأجره عن عقد حكم بفساده ، فهذا قسم <sup>(٤)</sup> و الله أعلم .  
 و القسم الثاني : ما تصح <sup>(٥)</sup> فيه الإجارة و لا خيار للمستأجر فيه ، و هو أعمال الصناعات  
 التي ليس فيها طاعة مقصودة ، كبناء دارٍ ، أو عمارة أرض ، أو رعي ماشية ، لأن هذه أعمال يستوي  
 فيها المسلم والكافر .  
 و <sup>(٦)</sup> القسم الثالث : ما لا يصح <sup>(٧)</sup> فيه الإجارة و يثبت فيه الخيار ، و هو ما كان من الأعمال  
 طاعة مقصودة كبناء المساجد و نحر الأضاحي . فإن كانت الإجارة معينة ، فللمستأجر الخيار في المقام  
 أو الفسخ ، لأن قيام المسلم به أعظم ثواباً . و إن كانت في الذمة ، قيل للأجير <sup>(٨)</sup> إذ استتيب فيها  
 مسلماً ، فلا خيار للمستأجر <sup>(٩)</sup> ، و إن <sup>(١٠)</sup> توليتها بنفسك فللمستأجر الخيار . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : فيبطل .

(٢) في س : فيه الإجارة . تقديم و تأخير .

(٣) انظر : بحر المذهب جـ٣/ب/١٨٠/خ .

(٤) القسم الأول من الأقسام الثلاثة .

(٥) في س : ما يصح .

(٦) " الواو " ساقطة في س .

(٧) في جـ : ما يصح .

(٨) في س : قبل الأجرة .

(٩) في س : للمسلم .

(١٠) " الواو " ساقطة في س .

(١١) انظر : بحر المذهب جـ٣/ب/١٨٠ ، أ/١٨١/خ .



## [ حكم إرضاع الطفل و حضنته ]

و إذا استأجر امرأة لرضاع طفل جاز ، إذا عرفت سنه مشاهدة أو خبراً ، و كان زمان رضاعه معلوماً ، فإن لم تشاهده ، و لا أخبرت <sup>(١)</sup> بسنه ، لم يجز لاختلاف شربه باختلاف سنه <sup>(٢)</sup> .  
ثم عليها أن تسقيه <sup>(٣)</sup> قدر ريئه <sup>(٤)</sup> ، و في أوقات حاجته . و إن كان ذلك مجهولاً ، فهي <sup>(٥)</sup> جهالة لا يمكن الاحتراز منها ، فعفي عنها .

فإن شرط عليها مع الرضاع حضانة الطفل و خدمته ، لزمته . و إن أغفلا <sup>(٦)</sup> ذلك ، ففي لزومه لها وجهان : من اختلاف أصحابنا في الحضانة : هل هو <sup>(٧)</sup> مقصودها الرضاع و الخدمة تبع <sup>(٨)</sup> ، أم الخدمة <sup>(٩)</sup> و الرضاع تبع ؟

فأحد الوجهين : أن الخدمة تبع للرضاع في الحضانة ، [ فعلى هذا تجبر على خدمته .  
و الثاني : أن الرضاع تبع <sup>(١٠)</sup> للخدمة ] <sup>(١١)</sup> فعلى هذا لا تجبر على خدمته و ليس على المرضعة أن تأتي إلى <sup>(١٢)</sup> الطفل فترضعه ، بل على ولي الطفل إذا أراد إرضاعه أن يحمله إليها ليرتضع <sup>(١٣)</sup> ، و لولي الطفل أن يمنعها من أكل ما يضر بلبنها <sup>(١٤)</sup> .

(١) في س : أخبر .

(٢) انظر : المذهب جـ ٤٠٥/١ . روضة الطالبين جـ ١٩٢/٥ . بحر المذهب جـ ٣/أ/١٨١/خ . البيان جـ ٥/ب/٢٣٧ ، أ/٢٣٨/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٦٦/خ .. نهاية المحتاج جـ ٥/٢٩٢ . تكملة المجموع جـ ٢٦/١٥ .

(٣) في س : تسقيها .

(٤) في س : نوبه .

(٥) في س : ففي .

(٦) في جـ : أغفل .

(٧) " هو " ساقطة في جـ .

(٨) " تبع " ساقطة في جـ .

(٩) في س : أم الرضاع و الخدمة .

(١٠) في س : تباع .

(١١) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(١٢) " إلى " ساقطة في س .

(١٣) في س : لترضع .

(١٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/٢٠٨ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٨٢/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٦٧/خ .

فإن كان الطفل لا يستمرئ لبنها لعله <sup>(١)</sup> في اللبن ، فهذا / عيب ، و للمستأجر الفسخ ، ولو س/٧١/أ كانت ذات زوج لم يمنع الزوج من وطئها ، فإن لم يعلم المستأجر أنها ذات زوج فله الفسخ ، و للزوج أن يمنع زوجته من إجارة نفسها مرضعاً . فإن أجرت نفسها ، فله الخيار في فسخ الإجارة عليها . وإذا سقت المرضعة الطفل من لبن غيرها ، فإن كانت الإجارة في الذمة فلها الأجرة ، وإن كانت معينة فلا أجرة لها ، وقال أهل العراق لها الأجرة . <sup>(٢)</sup>

ولو <sup>(٣)</sup> ماتت المرضعة بطلت الإجارة . ولو مات الطفل ففي بطلان / الإجارة قولان : ج/٢٩٠/ب أحدهما : قد بطلت .

والثاني : لا تبطل .

ويأتي المستأجر ببدله على ما سذكروه في <sup>(٤)</sup> الخلع .

وإذا ضاع حلي الطفل لم تضمنه . إن قيل : أن العوض للرضاع فالخدمة <sup>(٥)</sup> تبع . فإن <sup>(٦)</sup> قيل : أن العوض أجرة الخدمة والحفظ ، فهي كالأجير لا يضمن إن كان منفرداً ويضمن في أحد القولين إن كان مشتركاً . والله أعلم بالصواب . <sup>(٧)</sup>

(١) في س : لغلة .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٠٨ . بحر المذهب ج٣/ب/١٨٢/خ . البيان ج٥/أ/٢٣٨/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٦٧/خ . تكملة المجموع ج٨٢/١٥٥ .

(٣) في س : فلو .

(٤) يقول الماوردي في الحاوي في كتاب الخلع ج١٣/أ/٢١٢/خ : ( القسم الأول وهو أن يموت الولد في الحال قبل الرضاع والطعام فهل للأب أن يأتي بولد ترضعه بدلاً منه أم لا؟ على قولين .. أحدهما : يأتي ببدله . فعلى هذا يكون الخلع بحاله لا يبطل بموت الولد لأن غيره قد قام مقامه في الرضاع والنفقة . والقول الثاني : أنه لا يجوز أن يأتي ببدله فعلى هذا قد بطل الخلع في الرضاع .... ) ج٣/ب/٢١٢/خ . من النسخة ٨٢ / فقه شافعي .

(٥) في س : وللخدمة .

(٦) في س : وإن .

(٧) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/٨٨٣/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/أ/٦٧/خ .

روضة الطالبين ج٥/٢٤٤ - ٢٤٥ .

نهاية المحتاج ج٥/٢٩٢ .

تكملة المجموع ج٨٢/١٥٥ .

باب

تخصمين الأجراء

من الإجارة

ومن اختلاف أبي حنيفة

وابن أبي ليلى

قال الشافعي رضي الله عنه :

والأجراء كلهم سواء ، وما تلف في أيديهم من غير جنايتهم <sup>(٢)</sup> ، ففيه واحد من قولين : أحدهما : الضمان ، لأنه أخذ الأجرة .

والقول الآخر : لا ضمان إلا بالعدوان <sup>(٣)</sup> .

وقال المزني : هذا أولاهما به لأنه قطع بأن <sup>(٤)</sup> لا ضمان على الحجام يأمر <sup>(٥)</sup> الرجل أن يحجمه <sup>(٦)</sup> أو يختن غلامه أو يبيطر <sup>(٧)</sup> دابته .

وقد قال الشافعي رضي الله عنه : إذا ألقوا الضمان عن هؤلاء لزمهم <sup>(٨)</sup> إلقاؤه <sup>(٩)</sup> عن الصانع . قال وما علمت أنني سألت أحداً منهم ففرق بينهما .

وجملة الأجراء والصانع أنهم ضربان : منفرد ومشارك وحكمهما مختلف <sup>(١٠)</sup> .

وقول الشافعي رضي الله عنه : أن الأجراء كلهم سواء يعني به : الأجير المشترك ، مع اختلاف <sup>(١١)</sup> صنائعهم .

فأما الأجير المنفرد فهو : الذي يكون / عمله في يد مستأجره ، كرجل دعا صانعاً إلى منزله ج/٢٩١/أ ليصوغ له حلياً ، أو يخيط له ثوباً ، أو يخبز له خبزاً <sup>(١٢)</sup> ، أو يبيطر له فرساً <sup>(١٣)</sup> ،

(١) في ج : باب ما يضمن الأجراء .

(٢) في ج : جنابة ، وفي س : خيانتهم . والصواب ما أثبتناه .

(٣) انظر : الأم ج٤/٣٧ . مختصر المزني / ١٢٧ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٦٩/خ . المذهب ج١/٤١٥ .

بحر المذهب ج٣/ب/١٩٢/خ . نهاية المطلب ج٧/ب/٣٤/خ . تكملة المجموع ج١٥/٩٤ .

(٤) في س : بأنه .

(٥) في س : يأمره .

(٦) في س : يحجمه .

(٧) يبيطر : من بطر الشيء يبطره وبيطره بطراً ، فهو مبطور وبطير : شقه . والبطر : الشق وبه سمي البيطار يبطاراً والبطير والبيطر والبيطار ، والمبيطر معالج الدواب : وهو يبيطر الدواب أي يعالجها .

انظر لسان العرب ( حرف الراء - فصل الباء ) ج٤/٦٩، ٧٠ .

(٨) في س : لزمهم .

(٩) في س : القادة .

(١٠) في ج : يختلف .

(١١) في س : بقاء .

(١٢) في س : أو يجبر له جيراً .

(١٣) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/أ/٦٩/خ . المذهب ج١/٤١٥ . روضة الطالبين ج٥/٢٢٨ .

أو يَخْتَن له عبداً ، فينفرد الأجير بعمله في منزل المستأجر ، فهذا <sup>(١)</sup> أجير منفرد سواء حضر المستأجر / عمله أو لم يحضر . وهكذا لو حمل المستأجر ثوبه إلى دكان الأجير ليخيطه ، أو حمل إليه حليه س/٧١/ب ليصوغه ، وهو حاضر ويده على ماله ، فهذا أجير منفرد . وسواء كان في دكانه عمل لغيره ، أو لم يكن ، فهذان النوعان على سواء في حكم الأجير المنفرد . <sup>(٢)</sup>

وأما الأجير المشترك : فهو الذي يكون عمله في يد نفسه ، [ مشترك بين جماعة ، كصناع في دكان ، يحمل الناس إليه حليهم فيصرفون عنه فيعمل لجميعهم ، ولا ينفرد بأحدهم ، أو خياط أو صباغ ، صورته كذلك وهذا أجير مشترك ] <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

فأما <sup>(٥)</sup> الأجير <sup>(٦)</sup> الذي يكون عمله في يد نفسه منفرداً لمستأجر واحد ولا يشركه بغيره ، كصانع أو خياط يعمل في دكانه لرجل واحد ولا يعمل لغيره ، ومستأجره غائب عن عمله ، فقد اختلف أصحابنا : هل يكون حكمه حكم الأجير المنفرد ، أو حكم الأجير المشترك . <sup>(٧)</sup>

فحكى <sup>(٨)</sup> عن أبي إسحاق المروزي وهو مذهب البصريين : إنه في حكم الأجير المنفرد ، لاختصاصه بمستأجر واحد . <sup>(٩)</sup>

وقال أبو علي بن أبي هريرة : وهو <sup>(١٠)</sup> مذهب البغداديين : أنه في حكم الأجير المشترك ،

---

(١) في س : وهذا .

(٢) انظر : مختصر المزني / ١٢٧ . حاشية قيلوبي ج ٣ / ٨١ . روضة الطالبين ج ٥ / ٢٢٨ .

قال النووي : ( وأما المنفرد ، فلا يضمن على المذهب ، وقطع به جماعة ) .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٤) انظر روضة الطالبين ج ٥ / ٢٢٨ .

وقال النووي : ( أما المشترك ، فهل يضمن ما تلف في يده بلا تعد ولا تقصير ؟ فيه طريقان . أحدهما قولان :

أحدهما : يضمن كالمستعير والمستام . وأظهرهما : لا يضمن كعامل القراض . والثاني : لا يضمن قطعاً . )

(٥) "فأما إن كان" "إن كان" زائدة في ج .

(٦) "الأجير" ساقطة في ج .

(٧) انظر روضة الطالبين ج ٥ / ٢٢٨ .

(٨) في النسخة س : حكى .

(٩) انظر المذهب ج ١ ص ٤١٥ .

(١٠) في س : وهو في مذهب .

## لاختصاصه باليد والتصرف دون المستأجر .<sup>(١)</sup>

(١) انظر المذهب جـ ١/٤١٥ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ، ب/٦٩/خ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٩٢/خ . نهاية المطلب جـ ٧/ب/٣٤/خ . تكملة المجموع جـ ١٥/٩٤، ٩٥ .  
وقال النووي في روضة الطالبين جـ ٥/٢٢٨ : ( أما إذا لم يكن الأخير منفرداً باليد ، كما إذا قعد المستأجر عنده حتى عمل ، أو حمله إلى بيته ليعمل ، فالمذهب وبه قطع الجمهور : لاضمان ، لأن المال غير مسلم إليه حقيقة وإنما استعان به المالك ، كاستعانة بالوكيل وعن الإصطخري والطبري ، طرد القولين . )

## [ في تضييق الأجير المنفرد ]

و إذ <sup>(١)</sup> قد وضع ما <sup>(٢)</sup> ذكرنا من حال الأجير <sup>(٣)</sup> المنفرد و المشترك ، فسندكر / حكم <sup>(٤)</sup> كل جـ/٢٩١/ب واحد منهما .

أما المنفرد إذا تلف المال من يده <sup>(٥)</sup> ، فلا يخلو تلفه من أحد أمرين : <sup>(٦)</sup>  
إما أن يكون بجنايته و <sup>(٧)</sup> عدوانه [ أو لا .

فإن تلف بجنايته و عدوانه ] <sup>(٨)</sup> ، فعليه ضمانه ، و إن كان في يد مالكه . ألا ترى أن من جنى <sup>(٩)</sup> على دابة رجل و هو راكبها ، أو <sup>(١٠)</sup> على ثياب رجل هو لا بسها ، وجب عليه ضمانها ، كذلك هذا الأجير .

و إن تلف ذلك بغير جناية الأجير <sup>(١١)</sup> و لا عدوانه فلا ضمان عليه ، <sup>(١٢)</sup> لأن ما تلف في يد أربابه لم يضمن بغير جناية و لا عدوان .  
فإن اختلف رب المال و الأجير في العدوان ، فالقول قول الأجير <sup>(١٣)</sup> مع يمينه ، ما لم يعلم خلاف قوله لإنكاره وبراءة ذمته ، فلا ضمان عليه .

(١) في س : و إذا .

(٢) في س : بما ذكرنا .

(٣) في جـ : الأجراء .

(٤) " حكم " ساقطة في س .

(٥) " من يده " ساقطة في س . و في س : المال به . و هذا يدل على أن الناسخ فقيه لأنه إذا غير العبارة فهي تؤدي نفس المعنى . لأنه " المال به " أي بواسطته .

(٦) انظر : المذهب جـ/١/٤١٥ . روضة الطالبين جـ/٥/٢٢٨-٢٢٩ . نهاية المحتاج جـ/٥/٣٠٧-٣٠٨ . شرح مختصر المزني جـ/٦/ب/٦٩/خ .

(٧) في س : بجنايته أو عدوانه .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) في جـ : جنا .

(١٠) في جـ : و على .

(١١) " الأجير " ساقطة في جـ .

(١٢) انظر : روضة الطالبين جـ/٥/٢٢٨ . المذهب جـ/١/٤١٥ . نهاية المطلب جـ/٧/أ ، ب/٣٦/خ . شرح مختصر المزني جـ/٦/ب/٦٩/خ . بحر المذهب جـ/٣/أ ، ب/١٩٣/خ .

(١٣) انظر المذهب جـ/١ ص ٤١٦ . حيث قال الشيرازي : ( فإن اختلفا في التعدي في العين المستأجرة فادعاه ==

فأما <sup>(١)</sup> أجره الأجير ، فإن كان تلف ذلك قبل عمله فلا أجره له ، ثم يُنظر في الإجارة : فإن كانت معقودة على عين ذلك المال ، بطلت بتلفه . وإن كانت مطلقة ، لم تبطل ، واستعمله المستأجر في غيره ، وإن كان تلف ذلك / بعد عمله ، فله الأجرة ، لأن عمله إذا كان في يد المستأجر فقدس / ٧٢/أ حصل في قبضه فلزمه الأجرة ، و سواء كان التلف بعدوان الأجير أم لا ، إلا أنه إن تلف بعدوانه بعد العمل لزمه قيمته معمولاً . <sup>(٢)</sup>

و لو تلف قبل العمل ، لزمه قيمته غير معمول . فلو اختلف الأجير و رب المال في العمل ، فادعاه الأجير و أنكره المستأجر ، فالقول فيه قول المستأجر مع يمينه ما لم يُعلم خلاف قوله ، لأن الأصل أن لا عمل . فهذا حكم الأجير المنفرد . <sup>(٣)</sup>

---

== المؤجر و أنكره المستأجر فالقول قول المستأجر لأن الأصل عدم العدوان و البراءة من الضمان ) . و لكن الشيرازي لم يحقق له اليمين .

(١) في س : و أما .

(٢) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/١٩٤/خ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٢٨-٢٢٩ .

المذهب ج١/٤١٦ .

نهاية المحتاج ج٥/٣٠٧-٣٠٨ .

بحر المذهب ج٣/أ/١٩٤/خ .

الجمل على شرح المنهاج ج٣/٥٥٤ .



## [ تضمين الأجير المشترك ]

وأما <sup>(١)</sup> الأجير المشترك ، فإن تلف المال في يده بجنايته و عدوانه فعليه ضمانه ، لأن الأمانات تُضمن بالجنايات . وإن تلف بغير جنايته و لا عدوانه ففي وجوب ضمانه <sup>(٢)</sup> قولان : <sup>(٣)</sup> [ أحدهما : أنه ضامن و قبضه قبض ضمان <sup>(٤)</sup> ، و به قال : مالك <sup>(٥)</sup> ، و ابن أبي ليلى <sup>(٦)</sup> ، و أبو يوسف <sup>(٧)</sup> ، و محمد بن الحسن <sup>(٨)</sup> ، و روى نحوه عن عمر و علي <sup>(٩)</sup> رضي الله عنهما . و وجهه : ما روى خلاص بن عمرو <sup>(١٠)</sup> قال : كان علي عليه السلام يضمن الأجير و يقول هذا يصلح للناس . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : فأما .

(٢) في ج : جلسانه .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٢٨ . المهذب ج١/٤١٥ . بحر المذهب ج٣/أ ، ب/١٩٣/خ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٩ ، أ/٧٠/خ . نهاية المطلب ج٧/أ ، ل/٣٦/خ . نهاية المحتاج ج٥/٣٠٧ .

(٤) ما بين القوسين ساقط في س .

(٥) المدونة الكبرى : ( و قال لي مالك إنما ضمن الصناع ما دفع إليهم مما يستعملون على وجه الحاجة إلى أعمالهم و ليس ذلك على وجه الاختيار لهم و الأمانة و لو كان ذلك إلى أمانتهم هلكت أموال الناس و ضاعت مستعياً و لم يجدوا غيرهم و لا أحداً يعمل لهم تلك الأعمال غيرهم فضمنوا ذلك لمصلحة الناس ) . المدونة الكبرى ج٤/٣٨٧ ، ٣٨٨ .

(٦) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٢٨ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٩ ، أ/٧٠/خ . تكملة المجموع ج١٥/٩٥ .

(٧ ، ٨) انظر : المبسوط ج١٦/١٠ . نتائج الأفكار ج١٩/١٢٢ .

(٩) في ج : عن علي و عمر . تقديم و تأخير .

(١٠) خلاص بن عمرو الهجري البصري تابعي ثقة . كان أبواه صحابيان روى عن علي و ابن عباس و أبي هريرة و عائشة و غيرهم . انظر : تهذيب التهذيب ج٣ ص ١٧٦ .

(١١) و أشار إلى رأي علي رضي الله عنه الشيرازي في المهذب ج١ ص ٤١٥ . قال : ( أحدهما يجب عليه الضمان لما روى الشعبي عن أنس رضي الله عنه قال : استحملني رجل بضاعة فضاعت من بين متاعي فضمنها عمر بن الخطاب رضي الله عنه . و عن خلاص بن عمرو أن علياً رضي الله عنه كان يضمن الأجير . و عن جعفر بن محمد عن أبيه عن علي كرم الله وجهه أنه كان يضمن الصباغ و الصواغ و قال لا يصلح الناس إلا ذلك . ولأنه قبض العين لمنفعته من غير استحقاق فضمنها كالمستعير ) ج١/٤١٥ المهذب . و انظر تكملة المجموع ج١٥/٩٥ .

و الأثر عن علي : أخرجه البيهقي في سننه كتاب الإجارة باب ما جاء في تضمين الأجراء ج٦/١٢٢ . من طريق جعفر بن محمد عن أبيه عن علي أنه كان يضمن الصباغ و الصائغ و قال : لا يصلح للناس إلا ذاك .

و عن قتادة عن خلاص أن علياً كان يضمن الأجير . ( و قال البيهقي ) حديث جعفر عن أبيه مرسل . و أهل العلم بالحديث يضعفون أحاديث خلاص . ==

و لأنه تصرف في ملك غيره لمنفعة نفسه ، فوجب أن يكون من <sup>(١)</sup> ضمانه كالمستعير . و لأن الأجرة ترجع إليه ، فوجب أن يكون الضمان عليه كالمؤجر <sup>(٢)</sup> إذا أجر دابة فتلفت في يد مستأجرها كان الضمان على مؤجرها المستحق لأجرتها . كذلك الأجير يجب أن يكون عليه ضمان المال لأن الأجرة صائرة إليه ، فعلى هذا ، يكون كالعارية . وفي كيفية ضمانها وجهان :

أحدهما : يضمن قيمته وقت التلف .

و الثاني : أكثر ما كان قيمته من وقت القبض إلى وقت التلف .

و القول الثاني : أنه لا ضمان عليه ، و قبضه قبض أمانة . و به قال عطاء و طاوس ، و هذا

أصح القولين ، و اختاره المزني <sup>(٣)</sup> .

و قال أبو حنيفة <sup>(٤)</sup> : إن تلف بغير فعل الأجير لم يضمنه ، و إن تلف بفعله ضمنه ، سواء كان

فعله عدواناً أم لا .

فأما الأجرة فلا يستحقها الأجير . و إن عمل سواء ضمن أو لم يضمن لأن عمله تلف في يد

نفسه لا في يد مستأجره بخلاف المنفرد <sup>(٥)</sup> .

و الدليل : / على سقوط الضمان عنه و هو : أن الأصول موضوعة على أن من جـ/ ٢٩٢ بـ

أخذ مال غيره لمنفعة <sup>(٦)</sup> نفسه ضمنه ، كالمقترض <sup>(٧)</sup>

---

== و قال الشافعي و قد روي من وجه لا يثبت أهل الحديث مثله أن علي بن أبي طالب ضمن الغسال و الصباغ و قال لا يصلح الناس إلا ذلك . و يروى عن عمر تضمين بعض الصناع من وجه أضعف من هذا و لم نعلم واحداً منهما يثبت . و قد روي عن علي من وجه آخر أنه كان لا يضمن أحداً من الأجراء من وجه لا يثبت مثله .

انظر : السنن الكبرى جـ ٦ / ١٢٢ . الأم جـ ٤ / ٤١ .

(١) في س : فيكون ضمانه كالمستعير .

(٢) في س : كالمؤجر .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ١٢٧ . روضة الطالبين جـ ٥ ص ٢٢٨ . المهذب جـ ١ ص ٤١٥ . و قال : ( و هو قول المزني و هو الصحيح ) . تكملة المجموع جـ ١٥ ص ٩٥ .

(٤) انظر : المبسوط جـ ١٦ ص ٢٣ . قال السرخسي : ( قال رحمه الله و إذا استأجر أجيراً يعمل له في بيته عملاً مسمى ففرغ الأجير من العمل في بيت المستأجر و لم يصفه من يده حتى فسد العمل أو هلك و له الأجر ... في قول أبي حنيفة رحمه الله لا ضمان عليه لأنه أجير مشترك فلا يضمن ما هلك في يده بغير فعله ) ص ٢٤ .

و انظر : المبسوط جـ ١٦ ص ٩-١١ . نتاج الأفكار جـ ٩ ص ١٢٢ .

(٥) انظر المهذب جـ ١ ص ٤١٦ .

(٦) في جـ : لنفقته .

(٧) كالمقترض لأنه يجب على المستقرض رد المثل فيما له مثل لأن مقتضى القرض رد المثل و فيما لا مثل له وجهان أحدهما يجب عليه القيمة لأن مما ضمن بالمثل إذا كان له مثل ضمن بالقيمة إذا لم يكن له مثل كالتلفات ... ) . انظر المهذب جـ ١ / ٣١١ .

و المستعير <sup>(١)</sup> . و من أخذه <sup>(٢)</sup> لمنفعة مالكه لم يضمنه ، كالمودع <sup>(٣)</sup> . و من أخذه لمنفعة مشتركة بينه و بين مالكه كالمضارب <sup>(٤)</sup> و المرتهن <sup>(٥)</sup> . كذلك الأجير أخذ المال لمنفعة نفسه و منفعة مالكه ، فوجب أن لا يضمنه .

/ و لأن عقد الإجارة لما جعل يد المستأجر يد أمانة ، وجب أن يجعل يد الأجير يد أمانة ، و لأنه س/٧٢/ب لما كان أخذ الأجيرين و هو المنفرد مؤتمناً وجب أن يكون الأجير المشترك مؤتمناً <sup>(٦)</sup> .

---

(١) المستعير : ( لأنه ما لغيره أخذه لمنفعة نفسه لا على وجه الوثيقة فضمنها ... ) المذهب ج١/٣٧٠ .

(٢) في ج : أخذ . بحذف هاء الضمير من آخر الكلمة .

(٣) المودع : ( لأن الوديعة أمانة في يد المودع فإن تلف من غير تفريط لم تضمن ) . انظر المذهب ج١/٣٦٦ .

(٤) كالمضارب : ( و العامل أمين فيما في يده فإن تلف المال في يده من غير تفريط لم يضمن لأنه نائب عن رب المال في التصرف فلم يضمن من غير تفريط كالمودع ..... ) . المذهب ج١/٣٩٥ .

(٥) والمرتهن : ( وإن تلف الرهن في يد المرتهن من غير تفريط تلف من ضمان الراهن ولا يسقط من دينه شيء.... ) . المذهب ج١/٣٢٣ .

(٦) انظر روضة الطالبين ج٥/٢٢٨، ٢٣٢ .

المذهب ج١/٤١٥ .

بحر الذهب ج٣/أ، ب/١٩٣/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/ب/٦٩/أ/٧٠/خ .

نهاية المحتاج ج٥/٣٠٧-٣٠٨ .

نهاية المطلب ج٧/ب/٣٥/أ، ب/٣٦/خ .

فأما المزملي فإنه اختار سقوط الضمان ، وهو أصح القولين ، غير أنه تعلق بما لا حجة فيه ،  
وسنوضح<sup>(١)</sup> من حكم ما احتج به ما يدل على فساد حجته .  
فأول ما ذكره الحجام يحجم أو يختن فإن ظهرت منه جناية عن عمد أو خطأ فهو ضامن لما  
حدث بجنايته . وإن لم يظهر منه جناية فإن حجم أو ختن حراً فلا ضمان عليه<sup>(٢)</sup> سواء كان الحجام  
منفرداً أو مشتركاً ، لأن الحر في يد نفسه وليس عليه يد ، فصار المنفرد والمشارك معه على سواء .  
وإن حجم عبداً ، فإن كان مع سيده أو في منزل سيده ، فلا ضمان على الحجام . لأن يد  
سيده لم تزل عنه ، فلم يضمن إلا بالجناية . وإن لم يكن مع سيده ولا في منزله ، ففي وجوب الضمان  
قولان ، لأن الحجام أجير مشترك . والله أعلم .<sup>(٣)</sup>

(١) سنوضح بين من " بين " زائدة في س .

(٢) روضة الطالبين ج٥ ص ٢٢٩ . وقال النووي : ( قال الأصحاب : إذا حجمه أو ختنه فلتف ، إن كان  
المحجوم والمختون حراً فلا ضمان ، لأنه لا تثبت اليد عليه . وإن كان عبداً ، نظر في انفراد الحجام باليد وعدم  
انفراده وأنه أجير مشترك أم لا ؟ و حكمه ما سبق . والمذهب : أنه لا ضمان مطلقاً إذا لم يُفَرِّط ) .

(٣) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/١٩٣ / خ .

مختصر المزملي / ١٢٧ .

#### ٤ / فصل

ج/٢٩٢/ب

س/٧٢/ب

#### [ تضمين الراعي ]

و أما <sup>(١)</sup> الراعي ، فإن نسب إلى / التعدي بالرعي في مكان مسبع <sup>(٢)</sup> أو جذب <sup>(٣)</sup> أو <sup>(٤)</sup> ج/٢٩٣/أ مخوف <sup>(٥)</sup> ، فعليه الضمان . <sup>(٦)</sup>

و إن لم ينسب إلى التعدي ، نظر : فإن رعى في ملك مال <sup>(٧)</sup> المالك فهو منفرد و لا <sup>(٨)</sup> ضمان عليه . و إن رعى في غير ملكه <sup>(٩)</sup> لكن كان المالك معه ، فكذلك لا ضمان عليه <sup>(١٠)</sup> . و إن لم يكن معه المالك و لا رعى في مال <sup>(١١)</sup> المالك ، نظر :

فإن كان معه <sup>(١٢)</sup> غنم <sup>(١٣)</sup> جماعة فهو مشترك ، و في ضمانه قولان : و إن لم يكن معه سوى غنمه ، فعلى اختلاف أصحابنا : هل يكون في حكم المشترك أو المنفرد ؟ فمن جعله في حكم المنفرد أسقط الضمان عنه ، و من جعله كالمشترك خرج على قولين . <sup>(١٤)</sup>

---

(١) : أما التفصيلية أي تفصيل لما سبق و لكن لم يتقدم ما يقتضي تقصي الراعي أو لم تسبق مسألة الراعي حتى يقوم بتفصيلها الآن .

(٢) في س : مستع .

و معنى سبع : أي أرض مسبعة كثيرة السباع . انظر : المصباح المنير ج١/٢٦٤ . مختار الصحاح / ٢٨٣ .

(٣) في س : حذب . و معنى جوب : الجوبة من الأرض الدارة ، و هي المكان المنجاب الوطيء من الأرض القليل الشجر . سمي جوبة لانجياب الشجر عنها . انظر : لسان العرب ( فصل الباء - حرف الجيم ) ج١/٢٨٦ .

(٤) " أو " ساقطة في س .

(٥) مخوف : من خاف خوفاً و خيفة و مخافة و خفت الأمر يتعدى بنفسه فهو مخوف و طرق مخوف : لأن الناس خافوا منه . انظر : المصباح المنير ج١/١٨٤ .

(٦) انظر : مختصر المزني / ١٢٧ . روضة الطالبين ج٥/٢٢٩ . شرح مختصر المزني ج٦/١/٧١/خ . بحر المذهب ج٣/١/١٩٦/خ .

(٧) " مال " ساقطة في س .

(٨) في س : فلا .

(٩) في ج : ماله .

(١٠) " عليه " ساقطة في س .

(١١) " مال " ساقطة في س .

(١٢) في س : مع .

(١٣) في ج : غيره .

(١٤) انظر : مختصر المزني / ١٢٧ . شرح مختصر المزني ج٦/١/٧١/خ . بحر المذهب ج٣/١/١٩٦/خ .

وأما <sup>(١)</sup> البيطار <sup>(٢)</sup> فإن ظهر منه عدوان عمدته أو خطأه ضمن به ، وإن لم يظهر منه عدوان ، فإن كانت الدابة مع صاحبها أو في منزله لم يضمن ، وإن كانت مع البيطار في جملة غيرها فعلى قولين . وإن كانت معه مفردة وحدها ، فعلى اختلاف أصحابنا . <sup>(٣)</sup>

---

(١) في س : فأما .

(٢) البيطار : من البطر أي الشق وزناً ومعناً وفعله يبطر . انظر : المصباح المنير ج١/٥١ .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٢٩ .

نهاية المحتاج ج٥/٣٠٩ .

ج/٢٩٣/أ

٦ / فصل

س/٧٢/ب

### [ تضمين أجير الحراسة ]

و أما الأجير لحفظ<sup>(١)</sup> الدكان ، فيؤخذ ما فيه ، فلا ضمان عليه لأنه لا يد له على المال ، و لأن يد المالك عنه لم تنزل<sup>(٢)</sup> .

فأما الحمامي إن تلفت ثياب الناس عنده ، فقد اختلف أصحابنا فيما يأخذه من العوض : / هل س/٧٣/أ هو ثمن الماء ، أو أجره الحفظ و الدخول ؟ على وجهين : أحدهما : أنه ثمن الماء ، و يكون متطوعاً بحفظ الثياب ، و معيراً للسطل . فعلى هذا ، لا يضمن الثياب إن تلفت ، و له غرم السطل إن هلك .

و الوجه الثاني : أن ما<sup>(٣)</sup> يأخذه<sup>(٤)</sup> أجره الدخول و السطل و حفظ الثياب . / فعلى هذا ، لا ج/٢٩٣/ب غرم في السطل إن هلك ، و يكون في ضمان الثياب كالأجير المشترك . و هذا حكم الثياب فيما أخذه<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في س : يحفظ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٢٩ . إعانة الطالبين ج٣/١١٨ . حواشي الشرواني ج٦/١٨٠ . تحفة المحتاج ج٦/١٨٠ . هامش حواشي الشرواني : ( و قال ابن حجر الهيتمي في أجير لحفظ دكان مثلاً إذا أخذ غيره ما فيها فلا يضمن قطعاً . قال القفال : لأنه لم يسلم إليه المتاع و إنما هو بمنزلة حارس سكة سرق بعض بيوتها . قال الزركشي : و منه يعرف أن الخفير لا ضمان عليه ) .

(٣) " ما " ساقطة في س .

(٤) في س : أن يأخذه .

(٥) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٣٠ .

المهذب ج١/٤١٦ .

إعانة الطالبين ج٣/١١٨ .

تكملة المجموع ج١٥/١٠١ .

## [ تضمين الخباز ]

و أما الخباز إذا استؤجر لخبز [ في تنور ] <sup>(١)</sup> أو فرن <sup>(٢)</sup> ، فاحترق ، فإن نسب إلى العدوان في عمله من أخذ ثلاثة أوجه يظهر عدوانه فيها : <sup>(٣)</sup>  
 أحدها : أن يخبز في شدة حمأ التنور و التهابه .  
 و الثاني : أن يخبز في حال سكونه و بروده .  
 و الثالث : أن يطول مكث الخبز في التنور عن حده فيلزمه الضمان .  
 و إن لم يظهر منه عدوان بأحد هذه الوجوه ، فإن كان الخبز . مع المالك أو في منزله ، فلا ضمان على الخباز . و إن كان في يد الخباز مع غيره ، ففي ضمانه قولان . و إن كان مع الخباز منفرداً فعلى اختلاف أصحابنا ، فلم يكن فيما استشهد به المزني من ذلك دليل لما اختاره من سقوط الضمان. <sup>(٤)</sup>

- 
- (١) " في تنور " ساقطة في جـ و س . والتنور : هو الذي يخبز فيه ، وقوله تعالى ( وفار التنور ) قال على رضى الله عنه : هو وجه الأرض . انظر : مختار الصحاح ٧٩ .  
 (٢) الفرن : هو الذي يخبز عليه و هو غير التنور . المصباح المنير جـ ٢/٤٧١ . مختار الصحاح ٥٠١ .  
 (٣) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ ص ٢٢٩ . بحر المذهب جـ ٣/أ/١٩٥/مخطوط . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧٠/خ . إعانة الطالبين جـ ٣/١١٨ .  
 (٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/٢٢٩ .  
 تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ ٦/١٨٠ .  
 بحر المذهب جـ ٣/أ/١٩٥/خ .  
 شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧٠/خ .  
 إعانة الطالبين جـ ٣/١١٨ .  
 حواشي الشرواني جـ ٦/١٨٠ .



## [ تضمين الجمال أو الملاح ]

فأما إن استأجر الرجل حملاً أو ملاحاً لحمل متاع ، فهلك ، فإن ظهر منه تعد بالسير في مسلك مخوف أو زمان مخوف أو تقصير في آلة أو أعوان ضمن .<sup>(١)</sup> وإن لم يظهر منه تعد ولا تقصير فإن كان المالك معه لم يضمن . وإن لم يكن معه ، فإن حمل ذلك مع غيره فضمنه على قولين . وإن حمله مفرداً ، فعلى اختلاف أصحابنا .

و هكذا لو استأجر ملاحاً لمد<sup>(٢)</sup> السفينة فهلك في يده ، فإن نسب إلى تعد أو تفريط ضمن ، وإن لم ينسب إلى ذلك ، فإن كان الملاح حاضراً لم يضمن ، وإن كان غائباً فعلى اختلاف أصحابنا : جـ/٢٩٤/أ هل / يكون مفرداً أو مشتركاً ، وعلى قياس هذا يكون جميع نظائره . والله أعلم.<sup>(٣)</sup> .<sup>(٤)</sup>

(١) انظر : بحر المذهب جـ٣/ب/١٩٤/خ . نهاية المحتاج جـ٥/٣١١ .

(٢) في جـ : الملاح مداداً .

(٣) في س : " والله أعلم " ساقطة .

(٤) انظر : بحر المذهب جـ٣/ب/١٩٤/خ .

نهاية المحتاج جـ٥/٣١١ .

فأما الوكيل <sup>(١)</sup> ، فإن كان متطوعاً بالأجرة فلا أجرة ولا ضمان عليه [ إلا بالعدوان . وإن كان بأجرة فعلى ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون موكلاً في اقتضاء ديون ، فلا ضمان عليه <sup>(٢)</sup> فيما قبضه منها ، لأن العمل في الذي استؤجر عليه هو الاقتضاء وحده ، والقبض مأذون فيه . ألا ترى أنه يستحق أجرته إذا اقتضى ، وإن لم يقبض <sup>(٣)</sup> ؟ <sup>(٤)</sup>

/ و <sup>(٥)</sup> القسم الثاني : أن يوكل في بيع متاع ، فيكون أجيراً في البيع ، ومأذوناً له في قبض س/٧٣/ب الثمن ، فإن تلف الثمن لم يضمنه ، وإن تلف المتاع ، فإن كان منفرداً لم يضمنه ، وإن كان مشتركاً فعلى قولين <sup>(٦)</sup> .

و <sup>(٧)</sup> القسم الثالث : أن يُوكَل في شراء متاع فيكون أجيراً في الشراء مأذوناً له في قبض المتاع ، فإن تلف المتاع لم يضمنه ، وإن تلف الثمن فعلى قولين . <sup>(٨)</sup> والله أعلم .

(١) الوكالة لغة : التفويض والمراعاة . وتوكل على الله اعتمد عليه ووثق به ، والتوكل : إظهار العجز والاعتماد على غيرك . انظر المصباح المنير جـ٢/٦٧٠ . مختار الصحاح ٧٣٤/٧٣٤ .

الوكالة شرعاً : هي تفويض شخص أمره إلى آخر فيما يقبل النيابة . انظر إعانة الطالبين جـ٣/٨٤ . الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٤٠٠ .

(٢) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(٣) في جـ : يقتض .

(٤) انظر : المذهب جـ١/٣٦٤ . فتح المعين [ هامش إعانة الطالبين ] جـ٣/٩٥،٩٣ . إعانة الطالبين جـ٣/٩٢،٩١ . الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٤٠٥،٤٠٣ . بحر المذهب جـ٣/١٩٥/أ/خ .

(٥) في س : القسم الثاني . الواو ساقطة .

(٦) انظر : إعانة الطالبين جـ٣/٩١-٩٢ . الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٤٠٣-٤٠٥ .

(٧) في س : الواو ساقطة .

(٨) انظر : بحر المذهب جـ٣/أ/١٩٥ .

إعانة الطالبين جـ٣/٩١-٩٢ .

الجمل على شرح المنهاج جـ٣/٤٠٣، ٤٠٥ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن اكترى دابة فضربها أو كبحها <sup>(١)</sup> باللجام فماتت ، فإن كان ما فعله <sup>(٢)</sup> من ذلك تفعله <sup>(٣)</sup> العامة فلا شيء عليه . و إن فعل <sup>(٤)</sup> ما لا تفعله <sup>(٥)</sup> العامة ضمن . <sup>(٦)</sup>

و هذا كما قال : يجوز لمستأجر الدابة أن يضربها عند تقصير المسير ضرب <sup>(٧)</sup> استصلاح لا يخرج به عن عادة الناس ، و كذلك كبحها باللجام ، و ركضها بالرجل ، فإن فعل فتلفت ، لم يضمن إلا أن يتجاوز عرف الناس فيضمن . <sup>(٨)</sup>

و قال أبو حنيفة <sup>(٩)</sup> : ليس لمستأجر الدابة أن يضربها ما لم يأذن له المالك في ضربها ، فإن ضربها ضمن .

/ و الدليل على إباحة ضربها ، ما روي عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه قال : (( اضربوها جـ/٢٩٤/ب

(١) كبحها : أي ثنى رأسها و كفها كفاً عنيفاً . انظر الزاهر / ١٦٧ .

(٢) في س : ما فعل .

(٣) في جـ : يفعله .

(٤) في س : فعلها .

(٥) في جـ : يفعله .

(٦) مختصر المزني / ١٢٧ . و قال الشيرازي : ( إذا تلفت العين المستأجرة في يد المستأجر من غير فعله لم يلزمه الضمان لأنه عين قبضها ليستوفي منها ما ملكه فلم يضمنها بالقبض كالمرأة في يد الزوج و النخلة التي اشترى ثمرتها و إن تلفت بفعله نظرت فإن كان بغير عدوان كضرب الدابة و كبحها باللجام للاستصلاح لم يضمن لأنه هلك من فعل مستحق فلم يضمنه كما لو هلك تحت الحمل . و إن تلفت بعدوان كالضرب من غير حاجة لزمه الضمان لأنه جناية على مال الغير فلزمه ضمانه ) المذهب جـ ١ ص ٤١٥ . انظر : بحر المذهب جـ ٣/ب/١٩٥/مخطوط .

تكملة المجموع جـ ١٥ ص ٩٤ .

(٧) في س : ضربه .

(٨) انظر : المذهب جـ ١/٤١٥ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٩٥/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٧١/خ .

نهاية المحتاج جـ ٥/٣٠٩ . إعانة الطالبين جـ ٣/١١٨ . تكملة المجموع جـ ١٥/٩٤ .

(٩) قال السرخسي : ( و لكنه ضربها في السير أو كبحها في اللجام فعطبت فهو ضامن إلا أن يأذن له صاحبها في ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله ) . المبسوط جـ ١٥ ص ١٧٤ .

على العثار<sup>(١)</sup> و لا تضربوها على النفار<sup>(٢)</sup> ((<sup>(٣)</sup> يعني أنها في العثار ساهية فالضرب يوقظها ، و في النفار : تزداد بالضرب نفوراً ، فكان ذلك على عمومه .

و روى جابر بن عبد الله قال : سافرت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم فطلع بعيري ، فاشترى مني النبي صلى الله عليه و سلم و حملني إلى المدينة فكان يسوقه و أنا راكبه ، و إنه ليضربه بالعصا .<sup>(٤)</sup>

و لأن له أن يفعل ما يتوصل به إلى استيفاء حقه إذا كان معهوداً ، فإذا لم يتوصل إلى استيفاء المسير إلا بالضرب فذلك مباح . فعلى هذا ، فلا<sup>(٥)</sup> ضمان عليه قولاً واحداً إذا لم يتعد ، لأنه ليس بأجير و إنما هو مستأجر . و الله أعلم .<sup>(٦)</sup>

---

(١) العثار : من عثر يعثر عثراً و عثاراً و تعثر أي : كبا . و العثرة الزلة . و العثرة المرة من العثار في المشي و العثار و العاثور ما عثر به . انظر لسان العرب ( حرف الراء-فصل العين ) جـ ٤/٥٣٦ - ٥٣٩ .

(٢) النفار من نفر و نفر التفرق . نفرت الدابة تنفر و تنفر نفاراً و نفوراً . انظر لسان العرب ( حرف الراء-فصل النون ) جـ ٥/٢٢٥-٢٢٦ .

(٣) لم أجده .

(٤) حديث جابر : أخرجه البخاري في كتاب الجهاد باب من ضرب دابة غيره في الغزو . جـ ٢ ص ١٤٧ . و بلفظ آخر في كتاب البيوع . باب شراء الدواب و الحمير جـ ٢ ص ١٠ . و أخرجه أبو داود في كتاب البيوع باب في شرط في بيع رقم ٣٥٠٥ جـ ٣/٢٨٣ . و النسائي بألفاظ متعددة كتاب البيوع باب يكون فيه الشرط فيصح البيع و الشرط جـ ٧ ص ٢٩٧-٢٩٩ . و الترمذي في البيوع باب ما جاء في اشتراط ظهر الدابة عند البيع رقم ١٢٥٣ جـ ٥ ص ٥٥٤ . و قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

(٥) في جـ : لا ضمان عليه .

(٦) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ب/١٩٥/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٧١/خ .

نهاية المحتاج جـ ٥/٣٠٩ .

إعانة الطالبين جـ ٣/١١٨ .

تكملة المجموع جـ ١٥/٩٤ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

فأما الرّواض<sup>(١)</sup> فإن شأنهم استصلاح الدواب و حملها على السير<sup>(٢)</sup> ، و الحمل عليها بالضرب على أكثر مما يفعل<sup>(٣)</sup> الراكب غيرهم .<sup>(٤)</sup> فإن فعل من ذلك ما يراه الرواض صلاحاً بلا إعنات<sup>(٥)</sup> بَيّن لم يضمن ، وإن فعل خلاف ذلك فهو متعد<sup>(٦)</sup> ضمن<sup>(٧)</sup> .<sup>(٨)</sup>

اعلم أن ما يستبيحه الرائض من ضرب / الدابة [ فهو أكثر ما يستبيحه الراكب ، لأن الرائض س/٧٤/أ يحتاج إلى زيادة ضرب في تذليل الدابة ]<sup>(٩)</sup> ، و استصلاحها لا يحتاج الراكب<sup>(١٠)</sup> إليه ، لأن الدابة عند<sup>(١١)</sup> التذليل أنفر منها<sup>(١٢)</sup> عند<sup>(١٣)</sup> المسير .

فلو<sup>(١٤)</sup> تجاوز الراكب [ ضرب الركاب ]<sup>(١٥)</sup> إلى ضرب الرواض<sup>(١٦)</sup> ضمن لتعديه وإن لم يكن

(١) الرواض : من راض المهر يروض رياضاً و رياضةً فهو مروض . و ناقة مروضة و رَوْضَه أيضاً مشدداً للمبالغة . و فلان يراوض فلاناً على أمر كذا أي يداريه ليدخله فيه . و رضت الدابة رياضاً ذللتها فالفاعل رائض و هي مروضة . انظر : مختار الصحاح / ٢٦٣ . المصباح المنير جـ ١ / ٢٤٥ .

(٢) في جـ : المسير .

(٣) في جـ : يفعل .

(٤) " غيره " ساقطة في جـ .

(٥) في س : بلا اعتيات . و الاعنات : أن يحمل على الدابة ما لا تحتمله حتى يضرب بها ذلك ، و جملة معاني العنت : المشقة و الضرر ، و يقال : عنت الدابة عنتاً إذا ظلعت ظلماً ذا مشقة ، و أكمة عنوت : أي شاقة . الزاهر / ١٦٧ .

(٦) في س : متعدي .

(٧) في جـ : مضمن .

(٨) انظر : الأم جـ ٤ / ٣٧ . المهذب جـ ١ / ٤١٥ . روضة الطالين جـ ٥ / ٢٣٢ . بحر المذهب جـ ٣ / ١٩٦ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / ٧١ / خ .

(٩) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(١٠) إلا . و كلمة " الراكب " ساقطة في س .

(١١) في س : عن .

(١٢ ، ١٣) في س : عنها عن .

(١٤) في س : فإن تتحاذر .

(١٥) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٦) في جـ : الرايض .

الرائض فيه متعدياً<sup>(١)</sup> .

[ و إذا كان / كذلك ، فإن تجاوز الرائض عادة الرواض صار متعدياً ]<sup>(١)</sup> ، و لزمه الضمان<sup>(٢)</sup> جـ/٢٩٥/أ  
وإن لم يتجاوز عادة الرواض ، [ صار غير متعدياً و لا يلزمه الضمان ]<sup>(٣)</sup> .

فإن راضها في ملك صاحبها لم يضمن، و إن راضها في غير ملكه و لا معه ، ضمن<sup>(٤)</sup> . [ فإن  
راضها مع غيره ]<sup>(٥)</sup> ، ففي ضمانه قولان : و إن كان منفرداً بها فعلى اختلاف أصحابنا ، فصار  
الراكب بخلاف الرائض من وجهين :

أحدهما : قدر الضرب الذي يستبيحه كل واحد منهما .

و الثاني : الضمان . لأن الراكب مستأجر لا يلزمه الضمان إلا بالعدوان ، و الرائض أجير ،  
و في ضمانه إذا كان مشتركاً قولان . و الله أعلم .

---

(١) انظر : بحر المذهب جـ٣/أ/١٩٦/خ . شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٧١/خ . روضة الطالبين جـ٥/٢٣٢ .

(٢) ما بين القوسين مكرر في س .

(٢) " الضمان " ساقطة في جـ .

(٣) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(٤) " ضمن " ساقطة في س .

(٥) ما بين القوسين غير واضح في س .

و قال الروياني في بحر المذهب / أ / ١٩٦ / مخطوط : ( فإن كانت في يد صاحبها لا ضمان و إن كان منفرداً بها  
فعلى القولين . و الشافعي لم يبين أن هذا من مسائل القولين و أصحابنا ذكروا ما قلنا ) .  
و انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٧١/خ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و الراعي إذا فعل ما للرعاة فعله مما <sup>(١)</sup> فيه صلاح لم يضمن <sup>(٢)</sup> ، فإن فعل خلاف ذلك ضمن <sup>(٣)</sup> .  
قال المزني <sup>(٤)</sup> : و هذا نقض لأحد قولي بطرح الضمان كما وصفت و بالله التوفيق .  
قد ذكرنا حكم الراعي <sup>(٥)</sup> في انفراده و اشتراكه ، و أنه كغيره من الأجراء في وجوب الضمان  
عليه بالتعدي ، و سقوطه عنه بالانفراد <sup>(٦)</sup> . و اختلاف قولي في الاشتراك . و ليس تفريع الشافعي  
رضي الله عنه على أحد القولين إبطالاً للقول الآخر ، فيصح احتجاج المزني ، و إنما يدل على أنه أرجح  
القولين في نفسه ، و هذا صحيح من مذهبه ، بل قد قال الشافعي رضي الله عنه : لولا خوفي من جنابة  
الأجراء ، لقطعت القول بسقوط الضمان عنهم <sup>(٧)</sup> .

(١) في س : أن يفعلوا بما .

(٢) في س : يضمنه .

(٣) انظر : الأم جـ/٤/٣٧ . روضة الطالبين جـ/٥/٢٣٢ . بحر المذهب جـ/٣/أ/١٩٦/خ . شرح مختصر المزني  
جـ/٦/أ/٧١/خ .

(٤) انظر : مختصر المزني /١٢٧ . شرح مختصر المزني جـ/٦/أ/٧١/خ .

(٥) في جـ : الراعي . و قد سبق ذكر الراعي ص .

(٦) في س : في الانفراد .

(٧) انظر : روضة الطالبين جـ/٥/٢٣٢ .

بحر المذهب جـ/٣/أ/١٩٦/خ .

شرح مختصر المزني جـ/٦/أ/٧١/خ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

/ و لو اكترى حمل مكيله و ما زاد فبحسابه فهو في المكيلة جائز ، و في الزيادة فاسد و له أجره ج/٢٩٥/ب مثله .<sup>(١)</sup>

اعلم أن لتصوير هذه<sup>(٢)</sup> المسألة و حمل الجواب عليها مقدمة و هو في البيع و الإجارة سواء .

فإذا استأجر<sup>(٣)</sup> حمل صبرة إلى بلد / مسمى بمائة درهم ، و الصبرة مشاهدة ، و هما لا يعلمان مبلغ كيلها ، جاز كما لو قال : بعثتها بمائة . و لا يضر الجهل بتقسيط<sup>(٤)</sup> الأجرة على أجزاء الصبرة ، كما لا يؤثر في البيع ، لأن جملة الأجرة معلومة .

و لو قال : قد استأجرتك تحملها كل قفيز بدرهم ، جاز<sup>(٥)</sup> .

و إن جهلا في الحال مبلغ جميع الأجرة . لأن أجرة الأجزاء معلومة تقضي<sup>(٦)</sup> إلى العلم بجميع الأجرة . كما لو قال بعثتها كل قفيز بدرهم .

و لو قال : استأجرتك حمل هذه الصبرة قفيزاً منها بدرهم و ما زاد فبحسابه ، جاز أيضاً . لأنه قد<sup>(٧)</sup> عقد على الجملة<sup>(٨)</sup> . و ذكر أجرة قفيز<sup>(٩)</sup> منها تسعيراً لجميعها وتكون<sup>(١٠)</sup> في حكم المسألة الثانية ، و إن اختلف اللفظ فيها .

(١) انظر : الأم جـ ٤ / ٣٨ . شرح المنهج جـ ٣ / ٥٥٦ . مختصر المزني / ١٢٧ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / ب / ٧٢ / خ . بحر المذهب جـ ٣ / أ ، ب / ١٩٦ / خ . روضة الطالبين جـ ٥ / ٢٣٣ .

و قال النووي : ( فعليه أجرة المثل لما زاد على المشهور ، و في قول عليه أجرة المثل للجميع . و في قول يتخير بين المسمى و ما دخل الدابة من نقص و بين أجرة المثل ..... ) جـ ٥ / ٢٣ . نهاية المطلب جـ ٧ / ب / ٣٧ / خ .

(٢) في س : أن التصوير بهذه .

(٣) في س : فإن استأجره .

(٤) في س : بتقسط .

(٥) " جاز " ساقطة في س .

(٦) يقضي في س .

(٧) في س : " قد " ساقطة .

(٨) في س : على الأجرة .

(٩) في س : قفيزاً . و الصواب ما أثبتناه .

(١٠) في س : و يكون .



و هكذا لو قال مثل ذلك في البيع صح . وسواء أخرج الزيادة مخرج الشرط فقال : على أن ما زاد فبحسابه ، أو لم يقل ، فهذه ثلاث <sup>(١)</sup> مسائل لا يختلف الجواب فيها . <sup>(٢)</sup>

فأما مسألة الكتاب فقد قال الشافعي رضي الله عنه : ولو اكترى حمل مكيله و ما زاد فبحسابه فهو في المكيلة جائز و في الزيادة فاسد . فاختلف أصحابنا في صورتها : فقال أبو إسحاق المروزي و أبو علي بن أبي هريرة : صورتها : / أن يستأجره <sup>(٣)</sup> حمل عشرة أقفزة <sup>(٤)</sup> حاضرة ، بعشرة جـ/ ٢٩٦/أ دراهم ، و يحمل ما حضر <sup>(٥)</sup> بعد ذلك من طعام له غائب <sup>(٦)</sup> بحساب ذلك ، فتصح الإجارة . في <sup>(٧)</sup> العشرة الأقفزة الحاضرة و تبطل في الزيادة الغائبة ، لأنها قد تحضر أو لا <sup>(٨)</sup> تحضر ، و قد تقل <sup>(٩)</sup> وتكثر <sup>(١٠)</sup> . و هكذا في البيع أيضاً . [ و لو أخرج ذلك مخرج الشرط فقال : على أن تحمل ما زاد فبحسابه بطلت الإجارة في الحاضر و الغائب ] <sup>(١١)</sup> . <sup>(١٢)</sup>

و قال آخرون من أصحابنا : بل <sup>(١٣)</sup> صورتها : في صبرة حاضرة يعلم أن فيها عشرة أقفزة ويشك في الزيادة عليها ، فيستأجره <sup>(١٤)</sup> حمل العشرة الأقفزة المعلومة بعشرة دراهم و الزيادة المشكوك فيها بحساب ذلك ، فتصح <sup>(١٥)</sup> الإجارة في العشرة للعمل بها <sup>(١٦)</sup> ، و يبطل في الزيادة للشك فيها . لأن المعقود عليه شيء <sup>(١٧)</sup> وقع الشك في وجوده ، فبطل العقد فيه ، كما لو كان في منزله طعام

(١) في جـ ، س : ثلث . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ أ ، ب/ ١٩٦/ خ . تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ ٦/ ١٨٣-١٨٤ . حواشي الشرواني جـ ٦/ ١٨٣-١٨٤ . نهاية المحتاج جـ ٥/ ٣١٠-٣١١ . نهاية المطلب جـ ٧/ ب/ ٣٧/ خ .

(٣) في س : يستأجر . بحذف الضمير .

(٤) أقفزة : جمع قفيز ، و من مكيال أي ثمانية مكاليك عند أهل العراق ، القفيز من الأرض عشر الجريب أي قدر ١٤٤ ذراعاً ، و قفيز الطحان معروف . انظر : لسان العرب جـ ٥/ ٣٩٥ . مختار الصحاح صفحة ٥٤٦ . المصباح المنير جـ ٢/ ٥١١ .

(٥) في س : ما حمل .

(٦) في س : غلب .

(٧) في س : " الإجارة " زائدة .

(٨) في جـ : و لا .

(٩) في س : يقل .

(١٠) في س : و لا يكثر . لا الزائدة .

(١١) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٢) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ أ / ١٩٧/ خ . نهاية المطلب جـ ٦/ ب/ ٣٧/ خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ ب/ ٧١/ خ .

(١٣) " بل " ساقطة في س .

(١٤) في س : فيستأجر . الضمير مخذوف .

(١٥) في س : فيصح .

(١٦) في س : فيها .

(١٧) " شيء " ساقطة في س .

يشك في بقاءه أو أكل عياله له ، فاستأجر لحمه ، كان فاسداً .<sup>(١)</sup>

فعلى هذا ، لو جعل الإجارة في الزيادة المشكوك فيها شرطاً في العشرة المعلومة . فقال : على أن ما زاد فبحسابه<sup>(٢)</sup> ، / بطلت الإجارة في الجميع<sup>(٣)</sup> .

[ و قال آخرون من أصحابنا : بل<sup>(٤)</sup> صورتها : في صبرة حاضرة يعلم أنها تريد على عشرة أقفزة ، فيستأجر لعشرة أقفزة منها بعشرة دراهم ، و ما زاد فبحسابه ، فتبطل الإجارة في الزيادة .

و إن صحت في العشرة لأنها لم تدخل في العقد ، لأن الإجارة لم تعقد إلا<sup>(٥)</sup> على / جميع الصبرة جـ/ ٢٩٦/ب و إنما عقدت على عشرة أقفزة منها ، و أضيف إلى العقد زيادة لم تدخل فيه ، فلذلك لم يصح العقد فيها . ولو جعل الزيادة شرطاً في العقد فقال : على أن ما زاد فبحسابه ، بطلت الإجارة في الجميع ، و له إن حمل شيئاً أجرة مثله ، و هذه الطريقة في تصوير المسألة أشبه الطرق بلفظ الشافعي . و الله أعلم<sup>(٦)</sup> .<sup>(٧)</sup>

هنا كمل السفر التاسع<sup>(٨)</sup> و الحمد لله كثيراً و صلواته الدائمة على سيدنا محمد و آله و أصحابه . يتلوه في الذي بعده إن شاء الله . مسألة قال الشافعي : و لو حمل مكيله فوجدت زيادة فله أجرة ما حمل من الزيادة .

---

(١) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧١/خ . نهاية المطلب جـ ٦/ب/٣٧/خ . بحر المذهب جـ ٣/أ/١٩٧/خ .

(٢) " فبحسابه " من هنا ساقط في س إلى " عن أبي حنيفة و ابن أبي ليلى " . أي من جـ/ ٢٩٦/أ في الجزء التاسع إلى جـ/ ٧/ب في الجزء العاشر .

(٣) " في الجميع " ساقطة في س .

(٤) " بل " ساقطة في س .

(٥) " إلا " ساقطة في جـ ، س .

(٦) ما بين القوسين كله ساقط في س .

(٧) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ب/١٩٦ ، أ/ ١٩٧/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧١/خ .

روضة الطالبين جـ ٥/٢٣٣ .

تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ ٦/١٨٣-١٨٤ .

نهاية المطلب جـ ٧/ب/٣٧ ، أ/ ٣٨/خ .

(٨) أي آخر الجزء التاسع من كتاب الحاوي للماوردي .

بسم الله الرحمن الرحيم . صلى الله على سيدنا محمد و آله .

## ٦ / مسألة

ج/١/ب

[ حمل مكئلاً فوجد بها زيادة ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو حمل مكئلاً فوجدت زائدة ، فله أجرة ما حمل من الزيادة . فإن كان الحمل هو الكيال فلا كراء له في الزيادة ، ولصاحبه الخيار في أخذ الزيادة في موضعه أو يضمه قيمته ببلده .<sup>(١)</sup>

وصورتها : في رجل اكترى من جمال حمل عشرة أفقرة من صبرة طعام من البصرة إلى الكوفة بدينار ، فحملها ووجد قدرها بخلاف ما شرط ، ففي المسألة فصلان :<sup>(٢)</sup>

أحدهما : ذكره الشافعي رضي الله عنه وهو : أن يوجد ذلك زائداً .

والثاني : لم يذكره الشافعي رضي الله عنه وهو : أن يوجد ذلك ناقصاً .

فأما الفصل الأول : وهو أن يوجد الطعام زائداً على العشرة . فإن كانت الزيادة يسيرة قد

تكون بين المكايل ، فلا اعتبار بها ، وبأخذها رب الطعام ، ولا أجرة للحمال فيها . وإن كانت الزيادة كثيرة لا تكون بين المكايل ، مثل أن يكال العشرة فوجدت خمسة عشر قفيزاً ، فينظر في مكيال مثلها بالبصرة . فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون رب الطعام .

والثاني : أن يكون الجمال .

والثالث : أن يكون أجنبي .

فإن كان الكيال رب الطعام ، أخذ طعامه . ولزمه الأجرة المسماة في العشرة ، وأجرة المثل في

الزيادة .<sup>(٣)</sup>

فإن<sup>(٤)</sup> تلف البعير ، لم يخل أن يكون : مع / الجمال ، أو مع رب الطعام ، أو مع أجنبي .

ج/٢/أ

(١) انظر : مختصر المزني / ١٢٨ . بحر المذهب ج ٣ / ٣ / أ / ١٩٧ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٧١ / خ . نهاية المحتاج ج ٥ / ٣١١ . روضة الطالبين ج ٥ / ٢٣٤ - ٢٣٥ . شرح المنهج ج ٣ / ٥٥٧ . الجمل على شرح المنهج ج ٣ / ٥٥٦ - ٥٥٧ . نهاية المطلب ج ٧ / أ / ٣٨ / خ .

(٢) انظر : بحر المذهب ج ٣ / ٣ / أ / ١٩٧ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٧٢ / خ . نهاية المطلب ج ٧ / أ / ٣٨ / خ .

(٣) يوجد سقط لبعض الكلمات في النسخة ج . واستعنا ببعض مراجع الشافعية لتوضيحها كمختصر المزني / ١٢٨ . و شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٧١ / خ . بحر المذهب ج ٣ / أ / ١٩٧ / خ . و الحاوي المطبوع ج ٩ / ٢٦١ .

(٤) في س : ممن .

فإن كان مع رب الطعام ضمن<sup>(١)</sup> جميع قيمته ، لأنه قد جمع بين ضمان الجناية و العدوان .  
و إن كان مع الجمال فقد تفرد بضمان الجناية وحدها ، فلم يلزمه جميع القيمة بحدوث التلف  
من مباح ومحظور . و في قدر ما يلزمه قولان من اختلاف قوله في الجلال<sup>(٢)</sup> :  
أحدهما : يلزمه نصف القيمة .  
و الثاني : يلزمه ثلث القيمة . لأن الزيادة ثلث الجملة .  
و إن كان مع أجنبي نظر فيه : فإن ناب عن الجمال فهو كما لو كان بيد الجمال ، و إن ناب عن رب  
الطعام فهو كما لو كان بيد رب الطعام .<sup>(٣)</sup>

- 
- (١) " ضمن " ساقطة في جـ . و هي موجودة في شرح مختصر المزني و الصواب ما أثبتناه .  
(٢) مسألة الجلال ذكرها الطبري في شرح مختصر المزني حيث قال : ( و أصلها مسألة الجلال إذا قال له الإمام  
اجلده مائة فجلده مائة و واحدة فمات ) . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٧٢ / خ .  
(٣) انظر : بحر المذهب جـ ٣ / أ / ١٩٧ / خ .  
شرح مختصر المزني جـ ٦ / ب / ٧٢ / خ .  
تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ ٦ / ١٨٤ .  
حواشي الشرواني جـ ٦ / ١٨٤ .  
نهاية المحتاج جـ ٥ / ٣١١ .

## [ الحكم إن كان الكيال هو الجمال وحصلت زيادة في الكيل ]

و إن كان الكيال هو الجمال ، فلا أجرة له في الزيادة ، و يأخذ المسمى في العشرة ، و لا رجوع له بقدر البعير إن تلف ، سواء كان بيده أو بيد رب الطعام ، لأنه الجاني على ماله . ثم ينظر في الخمسة الزائدة . فلربها ، و الجمال فيها أربعة أحوال : <sup>(١)</sup>

- حال يتفقان على يأخذها ربها ، بالكوفة فيجوز . <sup>(٢)</sup>

- و حال يتفقان تضمين الجمال لها ليرد مثلها بالبصرة فيجوز . <sup>(٣)</sup>

- و حال يتفقان على ردها بعينها إلى البصرة . <sup>(٤)</sup>

- و حال يختلفان فيدعو ربها إلى ردها بعينها إلى البصرة ، و يدعو الجمال إلى تضمينها له ليرد مثلها بالبصرة ففيه وجهان : <sup>(٥)</sup>

أحدهما : و هو قول أبي إسحاق المروزي و أبي علي بن أبي هريرة أن القول / قول رب جـ/٢/ب الطعام و له أن يأخذ الحمال بردها إلى البصرة بعينها كالغاصب .

و الوجه الثاني : أن القول قول الجمال و يأخذ الزيادة مضمونة ليرد مثلها بالبصرة إلا أن يشاء رب الطعام أن يأخذها بالكوفة ، لأن الزيادة لما اتصلت فارقت حكم الغصب و صارت كالغرس . <sup>(٦)</sup> فإن كان المحمول مما لا مثل له من دقيق أو سويق لزم الجمال رد الزيادة بعينها إلى البصرة في الوجهين معاً . فلو هلك الطعام قبل وصوله إلى ربه ضمن الجمال الخمسة الزائدة لأنه صار متعدياً بها دون العشرة التي لا عدوان فيها .

فإن قيل : فهلا صار ضامناً لجميع ذلك لاختلاط ما تعدى فيه بغيره كمن تعدى في درهم من دراهم عنده و دفعه ثم رد الدرهم منها فاختلط بها صار ضامناً لجميعها . <sup>(٧)</sup>

(١) هذا الفصل من تقسيم الماوردي فقط و إن كان المزني صاحب المخطوط أدرج الكلام في بعضه .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني جـ/٦/أ ، ب/٧٢/خ . بحر المذهب جـ/٣/أ ، ب/١٩٧/خ . نهاية المحتاج جـ/٥/٣١١ .

روضة الطالبين جـ/٥/٢٣٤-٢٣٥ . الجمل على شرح المنهج و شرح المنهج جـ/٣/٥٥٧ . نهاية المطلب جـ/٧/أ

/٣٨/خ . حاشيتا قليوبي و عميرة جـ/٣/٨٢ . منهاج الطالبين جـ/٣/٨٢-٨٣ .

(٣) هذا هو الحال الأول .

(٤) هذا هو الحال الثاني .

(٥) هذا هو الحال الثالث .

(٦) هذا هو الحال الرابع .

(٧) انظر : بحر المذهب جـ/٣/ب/١٩٧ ، أ/١٩٨/خ .

(٨) انظر : شرح مختصر المزني جـ/٦/أ ، ب/٧٢/خ . بحر المذهب جـ/٣/أ ، ب/١٩٧/خ . نهاية المطلب جـ/٧/أ

/٣٨/خ . نهاية المحتاج جـ/٥/٣١١ . حاشيتا قليوبي و عميرة جـ/٣/٨٢ .

قيل : الفرق بينها : أن الدراهم لما تعين بالتعدي جاز إذا اختلط بغيره أن يصير ضامناً لغيره  
لجميعه ، والزيادة التي تعدى فيما من الطعام مشاعة فيها لم يتعد فيه فلم يضمن إلا السهم الشائع  
بالتعدي .

فلو اختلفا في الزيادة فادعاهما كل واحد من رب الطعام و الجمال فالقول فيها قول من يده  
عليها . فإن كانت في يد رب الطعام فالقول قوله مع يمينه ، وإن كانت في يد الجمال فالقول قوله مع  
يمينه . ويصير ضامناً لجميع الطعام إن هلك قبل وصوله إلى ربه . لأنه بادعاء الزيادة قد صار مقراً / جـ/ ٣/ أ  
بالتعدي في خلطها ، فعلى هذا لو اختلف مستأجر الدار و مالئها في قماشها فالقول قول المستأجر . ولو  
اختلفا في الأبواب فالقول قول المؤجر لأن يد المستأجر على القماش و يد المالك على الأبواب .<sup>(١)</sup>

---

(١) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/ أ / ٧٢/ خ .

بحر المذهب جـ ٣/ أ / ١٩٨/ خ .

نهاية المحتاج جـ ٥/ ٣١١ .

روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٣٤-٢٣٥ .

الجمال على شرح المنهاج جـ ٣/ ٥٥٦-٥٥٧ .

حاشيتا قليوبي و عميرة جـ ٣/ ٨٢ .

منهاج الطالبين جـ ٣/ ٨٢-٨٣ .

## [ الحكم إن كان الكيال أجنبياً وحصلت الزيادة في الكيل ]

و إن كان الكيال أجنبياً فلا يخلو حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون بعد كيل الطعام قد حمله على البعير و سار معه فيضمن الجمال ما كان يضمنه رب الطعام لو كان هو الكيال و أجره مثل الزيادة و قيمة البعير إن هلك . و يضمن لرب الطعام ما كان يضمنه الجمال لو كان هو الكيال من عوض الزيادة حتى يصل إليه و تحيره بين قبضها منه أو تضمينه إياها و أخذ مثلها منه ، فإن أراد رد عينها كان على الوجهين .<sup>(١)</sup>

و القسم الثاني : أن يكون بعد كيل الطعام قد حمله على البعير و لم يسر معه ، فيضمن لرب الطعام ما كان يضمنه لو سار معه . و يضمن للجمال أجره الزيادة ، و في قدر ما يضمنه من قيمة البعير إن تلف قولان على ما مضى .

و القسم الثالث : أن يكيل الطعام و لا يحمله و لا يسير معه ، فلا يضمن للجمال شيئاً ، لا من أجره الزيادة و لا من قيمة البعير ، لأنه لم يفعل في الجمل ما يتعلق به ضمان .

و أما ضمان الطعام لربه ، فإن كان عند كيله لم يخرج من حرزه فلا ضمان عليه لرب الطعام أيضاً ، لأن يد مالكة / لم تزل عنه بفعله ، و إن أخرجه من حرزه ضمنه بالغرم إن تلف ، فلم يضمنه بالرد إلى البلد الذي حمل منه ، لأن غيره حمله . فهذا حكم الزيادة .<sup>(٢)</sup>

(١) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٣٥ . حاشيتا قليوبي و عميرة ج٣/٨٢-٨٣ . منهاج الطالبين ج٣/٨٢-٨٣ . نهاية المحتاج ج٥/٣١١ . حواشي الشرواني ج٦/١٨٤ . مغني المحتاج ج٣/٤٧٩ . شرح مختصر المزني ج٦/٧٢/أ . نهاية المطلب ج٧/أ ، ب/٣٨/خ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج٥/٢٣٥ .

حواشي الشرواني ج٦/١٨٤-١٨٥ . المهذب ج١/٤٧٩ .

شرح مختصر المزني ج٦/٧٢/أ ، ب/٣٨/خ .

نهاية المطلب ج٧/أ ، ب/٣٨/خ .

تمتة الإبانة ج٧/ب/١٩١/خ .

[ حكمه النقصان ]

و أما النقصان ، فإن كان يسيراً قد يكون مثله بين المكايل فلا اعتبار به ، و يأخذه ربه ناقصاً ،  
و لا رجوع له بغرم النقص ، و لا بأجرته .  
و إن كان النقصان كثيراً مثل أن يوجد العشرة الأقفزة سبعة ، فلا يخلو حال ربه و الجمال من  
أربعة أقسام :

أحدها : أن يتفقا على أنه نقصان لم يحمل .

و الثاني : أن يتفقا على أنه نقصان قد هلك بعد أن حمل .

و الثالث : أن يدعي ربه أنه نقصان لم يحمل ، و يدعي الجمال أنه نقصان قد هلك بعد أن حمل .

و الرابع : أن يدعي ربه أنه نقصان قد هلك بعد أن حمل ، و يدعي الجمال أنه نقصان لم يحمل .

فأما القسم الأول : و هو أن يتفقا على أنه نقصان لم يحمل له ، فينظر في الكيال : فإن كان هو  
الجمال أو أجنبي ، فأجرة النقصان مضمونة على الجمال ، و ربه بالخيار بين : أن يأخذها منه فتتفسخ  
الإجارة في النقصان ، و بين أن يأخذها بحملها فتكون الإجارة باقية فيه .

و إن كان الكيال هو رب الطعام ، نظر : فإن قصد بذلك مسامحة الجمال فلا رجوع له على  
الجمال بحمل النقصان و لا بأجرته . و إن قال : سهوت ، فله الرجوع بما شاء من حمل النقصان أو  
أجرته . فإن اختلفا ، / فادعى الجمال أن رب الطعام قصد بالنقصان المسامحة ، و ادعى رب الطعام أنه  
فعل ذلك سهواً ، فالقول فيه قول رب الطعام مع يمينه ، لأن قصده لا يعرف إلا من جهته .<sup>(١)</sup>

و أما القسم الثاني<sup>(٢)</sup> : و هو أن يتفقا على أنه نقصان قد هلك بعد أن حمل ، فلا يخلو أن  
يهلك ذلك بتعدي الجمال أو غير تعديه . فإن هلك بتعدي الجمال ، فهو ضامن له ، و له الأجرة إن  
كان منفرداً ، و لا أجرة له فيما هلك إن كان مشتركاً .<sup>(٣)</sup>

(١) حكم الزيادة ما مر في الفصلين السابقين في المزني و الأم جعل كلام للنقصان و كلام للزيادة و ليس تحته  
فصول . انظر الأم جـ ٣٨/٤ . و الماوردي هو فقط جعل فصل للزيادة و فصل للنقصان و جعل للنقصان أقسام  
تحت فصول . و ترك القسم الأول بدون فصل و عنوان الثاني و الثالث و الرابع بكلمة فصل و الأفضل جعلها  
أقسام بدون فصول .

(٢) انظر : مغني المحتاج جـ ٤٧٩/٣ . روضة الطالبين جـ ٢٣٥/٥ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧٣/خ . تمة  
الإبانة جـ ٧/ب/١٩٠/خ .

(٣) هنا جعل القسم فصلاً و الأجدد أن يجعله قسماً بدل فصل .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٢٣٥/٥ . حواشي الشرواني جـ ١٨٥/٦ . مغني المحتاج جـ ٤٧٩/٣ . تمة الإبانة  
جـ ٧/ب/١٩٠/خ .



و إن هلك بغير تعديه ، نظر في الطعام : فإن كان مع ربه أو معه ، ومع الجمال ، فلا ضمان على الجمال و له الأجرة . و إن كان مع الجمال وحده ، فهو الأجير المشترك ، لا أجرة له في نقصان ، وهل له عليه ضمانه أم لا ؟ على قولين . و ليس لرب الطعام أن يكلفه حمل النقصان لأنه قد حمّله .<sup>(١)</sup> و أما القسم الثالث<sup>(٢)</sup> : و هو أن يدعي ربه أنه نقصان لم يحمل ، و يدعي الجمال أنه نقصان قد هلك بعد أن حمل ، فالقول فيه قول ربه مع يمينه أنه لم يحمل لأنه منكر لما يدعيه الجمال من الحمل ، ثم هو بالخيار بين : أن يرجع بأجرة النقصان ، أو بحمله .

و أما القسم الرابع : و هو أن يدعي ربه أنه نقصان قد هلك بعد أن حُمِّل ليرجع على الجمال بغرمه و يدعي الجمال أنه نقصان لم يحمل .

فالقول / فيه قول الجمال مع يمينه لأنه منكر لما يدعيه رب الطعام من الغرم ، و لا رجوع لرب جـ/٤/ب الطعام عليه بأجرة و لا حمل ، لأنه بادعاء<sup>(٣)</sup> التلف مقرراً باستيفاء<sup>(٤)</sup> حقه من الحمل . و الله أعلم .<sup>(٥)</sup>

---

(١) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٣٥ . حواشي الشرواني جـ٦/١٨٥ . مغني المحتاج جـ٣/٤٧٩ . تنمة الإبانة جـ٧/ب/١٩٠/خ .

(٢) هو كتب فصل و هي أقسام مندرجة تحت فصل واحد .

(٣ ، ٤) يجعل الألف الممدودة مقصورة .

(٥) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٣٥ .

حواشي الشرواني جـ٦/١٨٥ .

تحفة المحتاج بشرح المنهاج جـ٦/١٨٥ .

مغني المحتاج جـ٣/٤٧٩ .

تنمة الإبانة جـ٧/ب/١٩٠/خ .

## [ حكم تضييق معلم الكتاب و الأحميين ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و معلم الكتاب و الأدميين مخالف لراعي البهائم و صناع الأعمال ، لأن الأدميين يؤدبون<sup>(١)</sup> بالكلام فيتعلمون ، و ليس هكذا مؤدب<sup>(٢)</sup> البهائم . فإذا ضرب أحداً من الأدميين لاستصلاح المضروب أو غير استصلاحه فتلّف ، كانت ديتة على عاقلته و الكفارة في ماله . و هذا كما قال .<sup>(٣)</sup> يجوز لمعلم الصبيان أن يؤدّبهم بالضرب استصلاحاً لهم . و هكذا الأب في ولده ، و الزوج عند نشوز امرأته . فإن تعدى أحد هؤلاء في الضرب إلى أن خرج فيه إلى حد التلّف ، فهو قاتل عمداً يجب عليه القود<sup>(٤)</sup> ، إلا الوالد في ولده<sup>(٥)</sup> فتلزمه الدية دون القود . و لم يتجاوز ، و أخذ الاستصلاح فحدث منه التلّف فلا قود ، لأنه خطأ شبه العمد ، و الضارب ضامن لدية المضروب على عاقلته ، و الكفارة في ماله .

و قال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> : إذا ضرب المعلم الصبي بأمر أبيه لم يضمن ، و لو ضربه الأب بنفسه ضمن .

(١) في ج : مؤدبون .

(٢) في ج : تردب .

(٣) انظر : مختصر المزني ١٢٨/ . شرح مختصر المزني ج٦/ ١/ ٧١/ خ . حواشي الشرواني مع تحفة المحتاج ج٦/ ١٨٠ . بحر المذهب ج٣/ ب/ ١٩٨/ خ .

(٤) القود : القصاص . و أقاد القاتل بالقتيل . قتله به . يقال أقاده السلطان من أخيه . و هو قتل النفس بالنفس .

انظر : مختار الصحاح ٥٥٥/ . المصباح المنير ج٢/ ٥١٩ . لسان العرب (حرف الدال-فصل القاف) ج٣/ ٣٧٢ .

(٥) قوله صلى الله عليه و سلم (( لا يقاد الوالد بالولد )) . أخرجه الترمذي في صحيحه . كتاب الديات . باب ما جاء في الرجل يقتل ابنه يقاد منه أم لا . رقم ١٤٠٠-١٤٠١ . ج٤/ ١٢ .

و أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الديات . باب لا يقاد الوالد بولده . رقم ٢٦٦١-٢٦٦٢ . ج٢/ ٨٨٨ .

(٦) يقول السرخسي في المبسوط ج١٦/ ١٣ : ( و هنا الضرب عند التعليم غير متعارف و إنما الضرب عند سوء الأدب يكون ذلك ليس من التعليم في شيء فالعقد المعقود على التعليم لا يثبت الإذن في الضرب فلهذا يكون ضامناً إلا أن يأذن له فيه نصاً . و كذلك إن سلم ابنه في عمل إلى رجل فإن ضربه بغير إذن الأب فلا إشكال في أنه يكون ضامناً و إن ضربه بإذن الأب و لو كان الأب هو الذي ضربه بنفسه فمات كان ضامناً في قول أبي حنيفة رحمه الله . و لا ضمان عليه في قول أبي يوسف و محمد رحمهما الله . و هما يدعيان المناقضة على أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسألة . فيقولان إذا كان الأستاذ لا يضمن باعتبار إذن الأب فكيف يكون الأب ضامناً إذا ضربه بنفسه . و لكن أبو حنيفة يقول ضرب الأستاذ لمنفعة الصبي لا لمنفعة نفسه فلا يوجب الضمان عليه إذا كان يأذن وليه فأما ضرب الأب إياه لمنفعة نفسه فإنه بغير سوء أدب ولده فيتقيد بشرط السلامة كضرب الزوج زوجته لما كان لمنفعة نفسه يقيد بشرط السلامة ) .

و قال أبو يوسف و محمد<sup>(١)</sup> : الأب لا يضمن ، و المعلم يضمن .  
و هذا أولى من قول أبي حنيفة ، و إن كان كلا القولين فاسداً لاتفاقهم على أن الزوج يضمن جـ/٥/أ  
ما حدث / من استصلاح زوجته بالضرب المباح ، كذلك الأب و المعلم .  
فإن قيل : فلم ضمن من هو مباح الضرب ، و ما حدث عن المباح هدر كالرئيس<sup>(٢)</sup> لا يضمن  
الدابة إذا ضربها ؟

قيل : المباح من ضرب الآدميين في استصلاحهم ما لم يفض إلى التلف ، فإذا أفضى إلى التلف .  
صار مباح . و الفرق بينه و بين راض البهائم ما ذكره الشافعي أن الآدميين قد يؤدبون بالكلام فكان  
له إلى استصلاحهم سبيل بغير الضرب ، فلذلك لزم الضمان . إن حدث من ضربهم تلف . و البهائم لا  
سبيل إلى استصلاحها إلا بالضرب ، فلم يجد الراض إلى تركه سبيلاً فلم يضمن .<sup>(٣)</sup>

---

(١) انظر : المبسوط جـ ١٦/ ١٣ .

(٢) في جـ : الرأىض .

(٣) انظر : بحر المذهب جـ ٣/ب/ ١٩٨ ، أ/ ١٩٩/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/ ٧١/خ .

## [ التعزير و حكم تضمين المتجاوز فيه ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و التعزير <sup>(١)</sup> ليس بحد فيجوز بكل حال ، و قد يجوز تركه ، و لا يأثم من تركه . الفصل .  
و هذا كما قال . تعزير الإمام لمستحق التعزير مباح و ليس بواجب ، فإن حدث عنه تلف كان  
مضموناً . <sup>(٢)</sup>

و قال أبو حنيفة <sup>(٣)</sup> : التعزير واجب لا يضمن ما حدث عنه ، لقوله صلى الله عليه و سلم :  
( ( جنب المؤمن حمي ) ) <sup>(٤)</sup> فلم يجز استباحة ما حظر منه بما ليس بواجب ، قال : و لأنه انتهاك عرض  
محظور ، فافتضى أن يكون واجباً كالحدود .

و دليلنا : عفو النبي صلى الله عليه و سلم عن كثير <sup>(٥)</sup> من مستحقه و لم يعف عن واجب من  
الحدود . و قال حين سئل العفو عن حدٍ ( ( لا عفا الله عني إن عفوت ) ) <sup>(٦)</sup> .

(١) التعزير لغة : التأديب و منه التعزير الذي هو الضرب دون الحد .

انظر : مختار الصحاح ٤٢٩/ . المصباح المنير ج٢/ ٤٠٧ .

التعزير شرعاً : تأديب على ذنب لا حد فيه و لا كفارة غالباً .

انظر : القاموس الفقهي/ ٢٥٠ . مغني المحتاج ج٤/ ٢٣٨ .

(٢) انظر : مختصر المزني/ ١٢٨ . شرح مختصر المزني ج٦/ ب/ ٧١/ خ . المهذب ج١/ ٤١٥ . بحر المذهب

ج٣/ ب/ ١٩٨ . تنمة الإبانة ج٧/ ب/ ١٩٠/ خ . روضة الطالبين ج٥ / ٢٢٩ .

(٣) انظر : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج٥/ ١٣٧ . رد المحتار ج٦/ ٦٥-٦٨ .

(٤) أخرجه البخاري تعليقاً في كتاب الحدود . باب ظهر المؤمن حمي إلا في حد أو حق ج٤ ص ١٧٢ . وقال ابن

حجر في فتح الباري ج٢٥/ ٢٢١ : محمي معصوم من الإيذاء أي لا يضرب و لا يذل إلا على سبيل الحد والتعزير

تأديباً . و هذه الترجمة لفظ حديث أخرجه أبو الشيخ في كتاب السرقة من طريق محمد بن عبد العزيز بن عمر الزهري

عن هشام عن عروة عن أبيه عن عائشة قالت : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : ( ( ظهور المسلمين حمي إلا في

حدود الله ) ) و في محمد بن عبد العزيز ضعف .

و أخرجه الطبراني من حديث عصمة بن مالك الخطمي بلفظ ( ( ظهر المؤمن حمي إلا بحقه ) ) و في سننه الفضل وهو

ضعيف . انظر : عمدة القارئ ج٢٥/ ٢٧٤ . و قال المعيني شيخ البخاري : هو محمد بن عبد الله الذهلي .

(٥) لقوله صلى الله عليه و سلم : ( ( تعافوا الحدود فيما بينكم فما بلغني من حد فقد وجب ) )

أخرجه أبو داود في سننه كتاب الحدود . باب العفو عن الحدود ما لم يبلغ السلطان . رقم ٤٣٧ . ج٤/ ٦٣٣ .

(٦) أخرجه أبو داود في سننه في كتاب الحدود . باب في الحد يشفع فيه . حديث المرأة المخزومية التي سرقت . رقم

٤٣٧٣ ج٤/ ١٣٢-١٣٣ . و انظر بذل المجهود ج١٧/ ٣١٢ . و أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب الحدود . باب

الشفاعة في الحدود . ج٢/ ٨٥١ . رقم ٢٥٤٧ ، ٢٥٤٨ .

فمما عفا عنه من التعزير أنه أتى وقد حظر الغلول<sup>(١)</sup> / برجل قد غل من الغنيمة فلم يعزره<sup>(٢)</sup>. ج/٥/ب  
 وقال له رجل وهو يقسم الصدقات : اعدل يا رسول الله ، فتمعر وجهه<sup>(٣)</sup> وقال :  
 ((ثكلتك<sup>(٤)</sup> أمك إذا لم أعدل فمن يعدل )) . ولم يعزره<sup>(٥)</sup> . وفيه أنزل الله سبحانه : ﴿ وَمِنْهُمْ مَنْ يَلْمِزُكَ فِي الصَّدَقَاتِ ﴾ الآية<sup>(٦)</sup>.

و تنازع الزبير بن العوام و رجل من الأنصار شرباً<sup>(٧)</sup> فقال النبي صلى الله عليه وسلم :

(١) الغلول : من الغل و الغليل : الغش و العداوة و الضغن و الحقد و الحسد . قال تعالى : ﴿ وَ نَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غُلٍّ ﴾ . سورة الأعراف آية ٤٣ . و غل يغل غلولاً و أغل : خلن لأنه أخذ شيء في الخفاء .  
 انظر لسان العرب ( حرف اللام - فصل الغين ) جـ ١١/٤٩٩-٥٠١ .

(٢) عن عبد الله بن عمرو قال : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أصاب غنيمة أمر بلالاً فنادى الناس فيجيئون بغنائمهم ، فيخمسه و يقسمه ، فجاء رجل بعد ذلك بزمام من شعر فقال : يا رسول الله ، هذا فيما كنا أصبناه من الغنيمة ، فقال (( أسمعت بلالاً ينادي )) ثلاثاً . قال : نعم ، فقال (( ما منعك أن تجيء به )) فاعتذر إليه فقال : (( كن أنت تجيء به يوم القيامة فلن أقبله عنك )) . أخرجه أبو داود في كتاب الجهاد باب في الغلول إذا كان يسيراً يتركه الإمام و لا يحرق رحله . رقم ٢٧١٢ . جـ ٦٨/٣ .

(٣) فتمعر وجهه : أي تغير و علته صفرة . انظر لسان العرب ( حرف الراء - فصل الميم ) جـ ١٨١/٥ .

(٤) ثكلتك : من ثكل : فقدان المرأة ولدها و الثكل الموت و الهلاك و الثكل بالتحريك : فقدان الحبيب وفي الحديث ثكلتك أمك أي فقدتك ، الثكل : فقدان الولد كأنه دعا عليه بالموت لسوء فعله أو قوله . والموت يعم كل أحد فإذا هذا الدعاء عليه كلا دعاء أو أراد إذا كنت هكذا فالموت خير لك لئلا تزداد سوءاً . ويجوز أن يكون من الألفاظ التي تجري على ألسنة العرب ولا يراد بها الداء . كقولهم تربت يداك وقاتلك الله .

انظر مختار الصحاح ٨٥/ . المصباح المنير : جـ ٨٣/١ ، لسان العرب جـ ١١/٨٨-٨٩ .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب المرتدين . باب من ترك قتال الخوارج للتألف وأن لا ينفر الناس عنه بلفظ (ويلك من يعدل إذا لم أعدل) . جـ ١٩٨/٤ . وأخرجه مسلم في كتاب الزكاة من حديث جابر : بلفظ : (( ويلك إذا لم أعدل فمن يعدل ؟ فقال عمر : دعني يا رسول الله أضرب عنقه ..... )) . أخرجه ابن ماجه في باب ذكر الخوارج حديث / ١٧٢ جـ ٦١/١ و في الزوائد إسناده صحيح . و البيهقي في سننه في كتاب الدلائل جـ ١٨٦/٥ .

(٦) سورة التوبة آية (٥٨) . و تفسير الطبري جـ ١٠/١٥٦ ، ١٥٧ .

(٧) شرباً : شرب الماء وغيره ، الشرب بالفتح مصدر وبالضم والكسر اسمان . والشرب بالكسر الحظ من الماء . انظر : لسان العرب ( حرف الباء - فصل الألف ) جـ ١/٤٨٧-٤٨٨ . مختار الصحاح جـ ١/٣٠٨ . المصباح المنير / ٣٣٣ .

((اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك )) فقال الأنصاري : إنه ابن عمك .<sup>(١)</sup> فنسبه إلى الميل و التحيف ، فلم يعزره . وفيه أنزل الله سبحانه و تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ الآية<sup>(٢)</sup> . ففارق بعفوه عن التعزير ما حظره من العفو عند الحدود . فدل على افتراقهما في الوجوب . ولأنه ضرب غير محدود الطرفين ، فلم يكن واجباً كضرب المعلم و الزوج . و أما الجواب عن قوله صلى الله عليه و سلم : (( جنب المؤمن حمى )) فهو أن الاستدلال به على إسقاط الوجوب أصح ، لأنه أبلغ في حمى جنبه من وجوبه . و أما القياس فباطل بضرب الزوج ، ثم المعنى في الحد : أنه لما لم يصح العفو عنه وجب .<sup>(٣)</sup>

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه كتاب التفسير . تفسير سورة النساء جـ ٣ / ١٢٠ . و في كتاب المساقاة باب سكر الأنهار . جـ ٢ / ٥١ . و مسلم في الفضائل ٢٣٥٧ . و أبو داود ٣٦٣٧ . و الترمذي ١٣٦٣ . و النسائي ٢٤٥ / ٨ . و ابن ماجه ١٥ / ٢٤٨٠ . و البيهقي ٦ / ١٥٣ . و أحمد ٤ / ٥-٤ .

(٢) سورة النساء آية (٦٥) .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦ / ب / ٧١ / خ .

المهذب جـ ١ / ٤١٥ .

بحر المذهب جـ ٣ / ب / ١٩٨ / خ .

روضة الطالبين جـ ٥ / ١٢٩ .

## ١ / فصل

### [ حكم التلف الحادث عن التعزير ]

ج/٥/ب

فإذا ثبت أن التعزير ليس بواجب فحدث عنه التلف فالإمام ضامن له <sup>(١)</sup> .  
و قال مالك <sup>(٢)</sup> ، و أبو حنيفة <sup>(٣)</sup> : لا ضمان ، استدلالاً بأن زواج الإمام غير مضمونة عليه كالحدود .

و دليلنا : ما روي أن عمر رضي الله عنه بعث إلى امرأة في شيء بلغه عنها رسولاً فأسقطت .  
فقال لعثمان وعبد الرحمن : ما تقولان؟ فقالا : / لا شيء عليك ، وإنما أنت مؤدب . فأقبل على علي عليه السلام فقال : ما تقول ؟ فقال : إن كانا ما اجتهدا فقد غشا ، و إن كان قد اجتهدا فقد أخطأ . عليك الدية ، فقال : عزمت عليك لا تبرح حتى تضرب بها على قومك . يعني : على قريش لأنهم عاقلته . <sup>(٤)</sup>  
و روي عن علي عليه السلام أنه قال : ما أجد أقيم عليه الحد فيموت فأجد في نفسي منه شيئاً الحق قتله إلا شارب الخمر <sup>(٥)</sup> ، فإنه رأي رأيناه بعد رسول الله صلى الله عليه و سلم فمن مات منه فديته على عاقلة الإمام ، أو قال في بيت المال . يعني : فيما زاد على الأربعين <sup>(٦)</sup> . الذي رآه للمصلحة اختياراً ، و تلك الزيادة تعزير .

و لأنه ضرب غير محدود الطرفين على فعل متقدم ، فوجب أن يتعلق به الضمان عند التلف كضرب الزوج و المعلم ، و لا يدخل عليه من دفع انساناً عن نفسه أو ماله ، لأنه على فعل متقدم . <sup>(٧)</sup>

(١) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/ب/٧١/خ . بحر المذهب ج٣/أ/١٩٩/خ . تنمة الإبانة ج٧/ب/١٩٠/خ .

(٢) انظر : بداية المجتهد ج٢ ص ١٧٤ - ١٧٦ .

(٣) انظر تبين الحقائق ج٣ ص ٢١١ .

(٤) أخرجه البيهقي في سننه كتاب الأشربة و الحد فيها . باب الشارب يضرب زيادة على الأربعين فيموت في الزيادة و الذي يموت في غير حد واجب فيما يعاقب به ج٨/٣٢٢ . بلفظ : ( قال الشافعي رضي الله عنه : وبلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه أرسل إلى امرأة ففرغت فأجهضت ذا بطنها . فاستشار علياً رضي الله عنه فأشار عليه أن يديه فأمر عمر علياً رضي الله عنهما . فقال : عزمت عليك لتقسمنها على قومك . )

و انظر : مصنف عبد الرزاق ج٩/٤٥٨ . المحلى لابن حزم ج١١/٢٤ . كنز العمال ج٧/٣٠٠/رقم ٣٤٨٥ . مسند عمر لابن كثير / ٢١٥ . شرح منتهى الإرادات ج٣/٣٠٥ . فقه عمر بن الخطاب ج٢/٧٧-٧٨ .

(٥) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب الحدود . باب حد الخمر . ج٥/١٢٦ بلفظ : ( عن عمر بن سعيد عن علي قال : ما كنت أقيم على أحد حذاً فيموت فيه فأجد في نفسي إلا صاحب الخمر ، لأنه إن مات و دِيته لأن الرسول صلى الله عليه و سلم لم يسئته ) . و أخرجه البيهقي في سننه كتاب الأشربة و الحد فيها . باب الشاب يضرب زيادة على الأربعين فيموت في الزيادة و الذي يموت في غير حد واجب فيما يعاقب به . ج٨/٣/٢١ .

(٦) الأربعين : لأن السوط مشقوق نصفين .

(٧) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/ب/٧١/خ .

فأما الحدود الواجبة ، فلا يتعلق بها ضمان لما عليه من استيفائها ، و أن الضمان يمنع الإقدام عليها .  
فإذا ثبت وجود الضمان من التعزير ، فإن تكون الدية على قولين :  
أحدهما : على عاقلة الإمام . لحديث عمر ، وقوله لعلي : (( عزمت عليك لا تبرح حتى  
تضربها على قومك )) فعلى هذا تكون الكفارة في ماله .<sup>(١)</sup>  
و القول الثاني : أن الدية في بيت المال ، لأنه نائب فيه عن كافة المسلمين ، فاقضى أن يكون  
ما حدث عنه من الضمان في بيت مالهم . فعلى هذا ، في الكفارة وجهان :  
أحدهما : في بيت المال أيضاً .

ج/٦/ب

و الثاني : / في ماله .

و يكون تأويل فعل عمر في تحصيله الدية لعاقلته : أنه لم يكن في بيت المال مال فعاد إلى عاقلته ،  
كما أن من وجبت الدية على عاقلته إذا عدموا جعلت في بيت المال ، والله أعلم .<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر شرح مختصر المزني ج٦/ب/٧١/خ .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/ب/٧١/خ .

بحر المذهب ج٣/أ/١٩٩/خ .



## [ حكم تضمين الخياط إذا خالفه ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو اختلفا في ثوب . فقال ربه أمرتك أن تقطعه قميصاً و قال الخياط بل قباء .

فقال الشافعي رضي الله عنه بعد أن وصف قول ابن أبي ليلى أن القول قول الخياط لاجتماعهما على القطع . <sup>(١)</sup> وقول أبي حنيفة <sup>(٢)</sup> أن القول قول رب الثوب كما لو دفعه إلى رجل فقال : رهن ، وقال ربه : وديعة .

قال الشافعي رضي الله عنه : ولعل من حجته أن يقول : أنهما اجتماعاً على أنه أمره بالقطع . <sup>(٣)</sup> فلم يعمل له عمله ، كما لو استأجره على حمل إجارة فقال : قد حملته ، لم يكن ذلك له إلا بإقرار صاحبه . وهذا أشبه القولين ، وكلاهما مدخول . <sup>(٤)</sup> قال المزني : إلى آخر الفصل من كلامه .

وصورة هذه المسألة : في رجل دفع إلى خياط ثوباً فقطعه الخياط قباءً <sup>(٥)</sup> ، ثم اختلف ربه والخياط ، فقال رب الثوب : أمرتك أن تقطعه قميصاً فتعديت بقطعه قباءً ، فعليك الضمان .

(١) انظر : مختصر المزني ص ١٢٨ . بحر المذهب ج٣/أ/١٩٩/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٧٣/خ . الأم ج٤٠ ص ٤٠ . مغني المحتاج ج٣/٤٧٩ . روضة الطالبين ج٥/٢٣٦ . المذهب ج١/٤١٧ . حواشي الشرواني ج٦/١٨٥-١٨٦ . الجمل على شرح المنهج والشرح المذكور ج٣/٥٥٧ . تنمية الإبانة ج٧/أ/١٨٣/خ .

(٢) قال السرخسي : (ولو اختلف القصار ورب الثوب في مقدار الأجرة . فإن لم يكن أخذ في العمل تحالفاً وتراد لأن الإجارة نوع بيع وقد ورد النص بالتحالف عند اختلاف المتبايعين في البديل فيعم ذلك أنواع البيوع ثم التحالف مشروع لدفع الضرر عن كل واحد منهما بطريق الفسخ حتى يعود إليه رأس ماله وعقد الإجارة محتمل للفسخ قبل إقامة العمل كالبيع فلهذا يجب التحالف بينهما . وإن كان قد فرغ من العمل فالقول قول رب الثوب لأنه لا تصور للفسخ بعد الفراغ من العمل فلا معنى للتحالف بينهما ولكن القصار يدعى زيادة في حقه ورب الثوب منكر لذلك فالقول قوله مع يمينه وهذا ظاهر على أصل أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله) ج٥ ص ٩٥ وهذا كلام الشيخين أبي حنيفة وأبي يوسف يقضي أن القول قول رب الثوب . والمارودي ينسب القول لأبي حنيفة فيما هو لأبي حنيفة وأبي يوسف ولم يخالف إلا محمد بن الحسن .

(٣) انظر : مختصر المزني ص ١٢٨ . مغني المحتاج ج٣/٤٨٠ . المذهب ج١/٤١٧ . حواشي الشرواني ج٦/١٨٥ .

(٤) سبق بيان معناها ص ٣٨٢ .

(٥) قباء : والقباء ممدود من الثياب : الذي يلبس مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه ، والجمع أقبية . وقبي ثوبه : قطع منه قباء . وتَقَبَّى قَبَاءً : لبسه وتَقَبَّى : لبس قباءة .

انظر : لسان العرب ( باب الواو والياء - فصل القاف ) . ج٥ ص ١٦٨ .

وقال الخياط : بل أنت أمرتني أن أقطعه قباءً ، فلا ضمان علي ، ولي الأجرة .  
فإن كان لأحدهما بينة على ما يدعيه عمل عليها ، وحكم بموجبها . وإن لم يكن لواحد منهما  
بينة ، فهي مسألة الكتاب .<sup>(١)</sup> وقد ذكرها الشافعي في كتاب اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى ، وحكى  
مذهب ابن أبي ليلى ، أن القول قول الخياط .<sup>(٢)</sup> /ومذهب أبي حنيفة : أن القول قول رب الثوب .<sup>(٣)</sup> جـ/٧/أ  
قال : وهذا أشبه القولين . وكلاهما مدخول ، فنقل المزني ذلك إلى مختصره هذا ، وحكى في  
جامعه الكبير قولاً ثالثاً : أنهما يتحالفان .<sup>(٤)</sup>

وقال الشافعي : في كتاب الأجير والمستأجر : إذا دفع إليه ثوباً ليصبغه أحمر ، فقال الصباغ :  
بل أخضر ، أنهما يتحالفان . فهذا نقل ما حكاه الشافعي رضي الله عنه . وقال : من هذا الاختلاف .  
و اختلف أصحابنا في ذلك على ثلاثة طرق :

أحدها : وهي طريقة ابن سريج ، و أبي إسحاق المروزي ، و ابن علي بن أبي هريرة ، و أبي  
حامد الاسفرايني<sup>(٥)</sup> أن المسألة على قولين :

أحدهما : أن القول قول الخياط ، و هو مذهب ابن أبي ليلى .

و الثاني : أن القول قول رب الثوب ، و هو مذهب أبي حنيفة .<sup>(٦)</sup>

و حملوا قول الشافعي رضي الله عنه : " و كلاهما مدخول " بمعنى محتمل لا يُقطع بصحته ، لما  
يعترضه من الشبه التي لا يخلو منها قول مجتهد ، ثم مال إلى ترجيح أحدهما لقوته على الآخر ، و هو  
قول أبي حنيفة : أن القول قول رب الثوب و اختاره المزني .

و الطريقة الثانية : لأصحابنا ، و لعلها طريقة أبي الطيب بن سلمة و أبي حفص بن الوكيل  
أن المسألة على ثلاثة أقاويل على ما حكاه المزني في جامعه الكبير ، منها هذان القولان ، و الثالث أنهما  
يتحالفان .<sup>(٧)</sup>

(١) انظر : مختصر المزني ص ١٢٨ . مغني المحتاج جـ ٣/ ٤٨٠ . المهذب جـ ١/ ٤١٧ . حواشي الشرواني جـ ٦/ ١٨٥ .

(٢) انظر : الأم جـ ٤ ص ٣٩ . مختصر المزني ص ١٢٨ . شرح مختصر المزني أ/ ٧٣/ خ . بحر المذهب ب/ ٢٠٠/ خ . مغني  
المحتاج جـ ٣/ ٤٧٩ . روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٣٦ . المهذب جـ ١/ ٤١٧ . تبين الحقائق جـ ٥/ ١٣٤-١٣٥ .

(٣) انظر : المبسوط جـ ١/ ٩٥ . تبين الحقائق جـ ٥/ ١٣٤ ، ١٣٥ .

(٤) انظر : مغني المحتاج جـ ٣/ ٤٨٠ . روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٣٦ . حواشي الشرواني جـ ٦/ ١٨٥ .

(٥) في جـ : الودودي . و هذا خطأ . و الصواب ما أثبتناه . انظر شرح مختصر المزني جـ ٦/ ب/ ٧٣/ خ .

(٦) انظر : تبين الحقائق جـ ٥/ ١٣٤ . روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٣٦ . المهذب جـ ١/ ٤١٧ .

(٧) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٣٦ . حواشي الشرواني جـ ٦/ ١٨٥ . تنمية الإبانة جـ ٧/ أ/ ١٨٣/ خ .

و الطريقة الثالثة : و هي طريقة المتأخرين من أصحابنا ، أن المسألة على قول واحد : أنهما

يتحالفان لأنه ، و إن ذكر قول /<sup>(٢)</sup> أبي حنيفة<sup>(٣)</sup> و ابن أبي ليلى<sup>(٤)</sup> ، فقد رغب عنهما بقوله : س/٧٥/أ  
/وكلا<sup>(٥)</sup> القولين مدخول ، ثم أمسك عن التصريح بمذهبه في هذا الموضع اكتفاءً بما تقرر<sup>(٦)</sup> من مذهبه  
في اختلاف المتعاقدين من<sup>(٧)</sup> التحالف<sup>(٨)</sup> ، و ما صرح به<sup>(٩)</sup> في كتاب الأجير و المستأجر .<sup>(١٠)</sup>

(٢) من هنا تبدأ النسخة س بعد سقوط عدد من اللوحات .

(٣) انظر : تبين الحقائق جـ ١٣٤/٥ . المبسوط جـ ٩٥/١٥ .

(٤) انظر : المذهب جـ ٤١٧/١ . روضة الطالبين جـ ٢٣٦/٥ . بحر المذهب جـ ٣/أ/١٩٩/خ . شرح مختصر

المزني جـ ٦/أ/٧٣/خ . حواشي الشرواني جـ ١٨٥/٦ .

(٥) في جـ : كلى .

(٦) في س : بما تعذر .

(٧) " من " ساقطة في س .

(٨) " التحالف " ساقطة في س .

(٩) " به " ساقطة في جـ .

(١٠) انظر : مغني المحتاج جـ ٤٧٩/٣ - ٤٨٠ .

روضة الطالبين جـ ٢٣٦/٥ .

المذهب جـ ٤١٧/١ .

بحر المذهب جـ ٣/أ/١٩٩/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٧٣/خ .

حواشي الشرواني جـ ١٨٥/٦ .

تتمة الإبانة جـ ٧/أ/١٨٣/خ .

## [ وجه تسمين الخياط محمد ابن أبي ليلي ]

فإذا قيل : بمذهب ابن أبي ليلي أن القول قول الخياط ، فوجهه في المصالح شيان :  
أحدهما : أن العادة جارية بأن الخياط يعمل في الثوب ما أذن له فيه و لا يقصد خلافه .  
و إن جرى غير ذلك فنادر ، فصارت العادة مصدقة لقول الخياط دون رب الثوب .  
و الثاني : أن الخياط لما صدق على الإذن المبيح <sup>(١)</sup> لتصرفه صار مؤتمناً ، فلم يقبل ادعاء رب  
الثوب عليه . <sup>(٢)</sup> فيما <sup>(٣)</sup> يوجب غرمًا ، لما في ذلك من الإفضاء إلى أن لا يشاء <sup>(٤)</sup> مستأجر أن يثبت  
غرمًا و يسقط أجرا إلا إن <sup>(٥)</sup> ادعى خلافاً . و هذا يُدخل على الناس ضرراً ، فحسم . فعلى هذا يحلف  
الخياط بالله سبحانه <sup>(٦)</sup> و تعالى لقد أمره أن يقطعه قباء ، و لا غرم عليه .

و اختلف أصحابنا : هل له الأجرة أم لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : و هو قول أبي إسحاق المروزي : أنه لا أجرة له لأن قوله : إنما قبل في سقوط الغرم  
لأنه منكر ، و لم يقبل قوله في الأجرة لأنه فيها مدعي <sup>(٧)</sup> .  
فعلى هذا ، إن كانت الخيوط لرب الثوب ، لم يكن للخياط نقض الخياطة لأنها آثار مستهلكة ،  
و يصير الثوب قباء مخيطاً لربه . و إن كانت الخيوط للخياط ، فله استرجاعها و ضمان ما نقص الثوب  
بأخذها ، إلا أن يتراضيا على دفع قيمتها .

و الوجه الثاني : و هو قول أبي علي بن أبي هريرة / و طائفة : أن له الأجرة لأنه قد صار  
محكوماً بقبول قوله في الإذن .

فعلى هذا اختلفوا هل يستحق المسمى ، أو أجرة المثل ؟ على وجهين :  
أحدهما : المسمى من الأجرة بتحقيق ما حكم به من قبول قوله .  
و الثاني : أجرة المثل لأن <sup>(٨)</sup> لا يصير مقبول القول في العقد . <sup>(٩)</sup>

(١) في ج : المسح ليصرفه .

(٢) انظر : تنمة الإبانة ج٧/أ/١٨٣/خ . تبين الحقائق ج٥/١٣٤-١٣٥ . حاشية الشليبي ج٥/١٣٤-١٣٥ .  
مع تبين الحقائق . إعانة الطالبين ج٣/١١٩ . الجمل ج٣/٥٥٧ . بحر المذهب ج٣/أ، ب/١٩٩/خ .

(٣) في س : أن يوجب .

(٤) في س : لا يسا مستأجران .

(٥) " إن " ساقطة في ج .

(٦) في ج : بالله تعالى .

(٧) في ج : فيها مدع .

(٨) في س : لأنه .

(٩) انظر : تنمة الإبانة ج٧/أ، ب/١٨٣/خ . بحر المذهب ج٣/أ، ب/٢٠٠/خ .

## [ وجه تسمين رب الثوب على قول أبي حنيفة ]

و إذا قيل بمذهب أبي حنيفة<sup>(١)</sup> : إن القول قول رب الثوب ، فوجهه في القياس ، شيان : أحدهما : أنه اختلاف في ملك أحدهما ، فكان القول فيه قول المالك . كما لو قال : صاحب الثوب : دفعته إليك وديعة . وقال صاحب اليد : / بل دفعته إلي رهناً ، فالقول فيه قول [ المالك س/٧٥/ب كذلك هذا ]<sup>(٢)</sup> .

[ والثاني : أنهما ]<sup>(٣)</sup> لو كانا<sup>(٤)</sup> <sup>(٥)</sup> اختلفا في أصل<sup>(٦)</sup> الإذن ، كان<sup>(٧)</sup> القول فيه قول رب الثوب دون الخياط ، لأن كل<sup>(٨)</sup> من قبل قوله في الإذن قبل قوله في وصفه ذلك الإذن ، كالوكيل إذا ادعى على موكله الإذن في بيع دار فأنكر ، فالقول قول الموكل . ولو ادعى أنه أذن له في بيعها بمائة وقال بل بثمانين فالقول قول الموكل . كذلك الخياط ورب<sup>(٩)</sup> الثوب يجب أن يرجع فيه إلى رب الثوب في صفة الإذن ، كما يرجع إليه في أصل الإذن . وهذا يدفع<sup>(١٠)</sup> قول من اعتبر المصالح<sup>(١١)</sup> . فعلى هذا ، يحلف رب الثوب بالله سبحانه وتعالى ما أمره بقطعه قباء ، نقياً لما ادعاه الخياط ، ولا يحلف لإثبات ما ادعاه من الإذن في [ القميص ، بخلاف الخياط الذي يكون يمينه لا ثبات ما ادعاه من الإذن ]<sup>(١٢)</sup> في القباء . لأن كل واحد منهما يحلف على ما يطالب به ، فالخياط يطالب بالأجرة ، فيحلف على ما ادعى / من الإذن في القباء ، وتبعه<sup>(١٣)</sup> وسقوط الضمان<sup>(١٤)</sup> .

(١) انظر : تبين الحقائق شرح كنز الدقائق ج٥/١٤٢-١٤٣ . و شرح الشلبي بهامش تبين الحقائق ج٥/١٤٢ .

المبسوط ج١٦/١٠-١١ . نتائج الأفكار ج٩/١٢٢-١٢٣ .

(٢) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٤) " لو كانوا " زائدة في س و ساقطة في ج . و الصواب ما أثبتناه ؟

(٥) " لو " ساقطة في ج . و في ج العبارة [ وجب إذا اختلفا ] .

(٦) في ج : صفة .

(٧) في ج : أن يكون .

(٨) " كل " ساقطة في ج .

(٩) في س : دون .

(١٠) في س : و هل يدفع .

(١١) انظر : تنمة الإبانة ج٧/أ ، ب/١٨٣/خ . بحر المذهب ج٣/أ ، ب/١٩٩ ، أ ، ب/٢٠٠/خ .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في ج .

(١٣) في س : في بيعه و سقوط .

(١٤) انظر : تنمة الإبانة ج٧/أ ، ب/١٨٣/خ . بحر المذهب ج٣/أ ، ب/٢٠٠/خ .

و رب الثوب يطالب بما جناه الخياط ، و ينكر الأجرة ، فيحلف على ما يطالب به من جنابة الخياط .

و قال بعض أصحابنا : ينبغي أن يحلف <sup>(١)</sup> حلف كل واحد منهما على النفي و الإثبات ، فيحلف الخياط بالله ما أمره أن يقطعه قميصاً و لقد أمره أن يقطعه قباء و يحكم له بما ذكرنا .  
و إذا جعل القول قول رب الثوب ، حلف بالله تعالى <sup>(٢)</sup> أنه ما أمره أن يقطعه قباء ، و لقد أمره أن يقطعه قميصاً ، و هذا غير صحيح ، لأن اليمين الجامعة للنفي و الإثبات إنما تكون عند التحالف الذي يصير كل واحد منهما فيه منكراً و مدعياً ، فاحتاج أن يجمع بين النفي لما أنكره ، و الإثبات لما ادعاه ، و ليس كذلك ها هنا . <sup>(٣)</sup>

و إذا صح ما ذكرنا من أن يمين الخياط على الإثبات ، و يمين رب الثوب على النفي ، و حلف رب الثوب على هذا القول فلا أجرة للخياط لتعديه في الخياطة ، و له استرجاع الخيوط <sup>(٤)</sup> إن كانت له ، و ليس له استرجاعها إن كانت لرب الثوب ، ثم على الخياط الضمان و فيما يضمنه ثلاثة أقاويل :  
أحدها : يضمن ما بين قيمته قباءً / و قميصاً . لأن قطع القميص مأذون فيه . فعلى هذا ، س/٧٦/أ  
إن كانت قيمته قباء مثل قيمته قميصاً أو أكثر ، فلا غرم عليه .

و القول الثاني : و هو اختيار أبي إسحاق المروزي : أنه يغرم ما بين قيمته ثوباً صحيحاً و ما بين قيمته قباء ، لأنه بالعدول عن القميص متعدياً في ثوب صحيح .

و القول الثالث : و هو اختيار أبي علي بن أبي هريرة أن ما صلح من القباء للقميص لم يضمنه ، و ما لم يصلح / للقميص ضمن ما بين قيمته صحيحاً و مقطوعاً ، لاختصاص ذلك بالتعدي . <sup>(٥)</sup> ج/٩/أ

(١) في س : يكفي أن يحلف .

(٢) " تعالى " ساقطة في س .

(٣) انظر : تنمة الإبانة جـ ٧/أ ، ب/١٨٣/خ . بحر المذهب جـ ٣/أ ، ب/٢٠٠ .

(٤) أي له المثل أو ثمن المثل من الخيوط لأنها سوف تخرج تالفة لا تصلح للاستعمال .

(٥) انظر : تنمة الإبانة جـ ٧/أ ، ب/١٨٣/خ .

بحر المذهب جـ ٣/أ ، ب/٢٠٠ ، أ/٢٠١/خ .

## [ وجه القول بتحالفهما ]

و إذ قيل بالصحيح من مذهب الشافعي رضي الله عنه : أنهما يتحالفان ، <sup>(١)</sup> : فوجهه شيان : أحدهما : أن اختلافهما في صفة العقد مع اتفاقهما على أصله ، فاقضى أن يتحالفا كالبيع ، لأن كل واحد منهما يصير منكراً و مدعياً .

و الثاني : أنه لما كان لو اختلفا و الثوب صحيح ، فقال ربه : استأجرتك لتخيطة قميصاً . وقال الخياط : بل استأجرتني لأخيطة قباء لم يعمل على قول واحد منهما و تحالفا عليه . لا يختلف قول الشافعي رضي الله عنه فيه ، وجب إذا اختلفا بعد قطع الثوب أن يتحالفا عليه . لأن ما أوجب التحالف مع بقائه على حاله ، أوجب التحالف مع تغير أحواله .

فعلى هذا ، يحلف كل واحد منهما على النفي والإثبات ، و هل يقتصر كل واحد منهما على يمين واحدة تجمع بين النفي والإثبات ، أو على يمينين : أحدهما للنفي ، و الأخرى للإثبات ؟ على وجهين :

فإذا تحالفا سقط الغرم عن الخياط بيمينه ، و سقطت الأجرة عن رب الثوب بيمينه . <sup>(٢)</sup> فإن حلف أحدهما و نكل الآخر ، قضى للتحالف منهما على الناكل ، فإن كان الحالف هو الخياط قضى له بالأجرة و سقوط الغرم . و إن كان الحالف هو رب الثوب ، قضى له بالغرم على ما مضى و سقوط الأجرة . <sup>(٣)</sup>

(١) و يقول الروياني : في بحر المذهب : ( و قول التحالف لا يصح لأن الاختلاف وقع في الإذن لا في الأجرة والغرم فكان القول قول الآذن فإذا قلنا القول قول رب الثوب فإنه يحلف ما أمره بقطعه قباء ، و لا يحلف لإثبات ما ادعاه من إذنه في القميص . و قال بعض أصحابنا ينبغي أن يحلف على النفي و الإثبات فيقول ما أمرته أن يقطعه قباء و لقد أمرته أن يقطعه قميصاً و هذا غير صحيح لأن اليمين على النفي و الإثبات بالجمع إنما يكون عند التحالف الذي يصير كل واحد منهما فيه منكراً و مدعياً و لا يؤخذها هنا ، و لأن الغرم و سقوط الأجرة يتعلق بعدم الإذن خاصة فلا يحتاج إلى إثبات ما أمر له ، فإذا حلف رب الثوب لا أجرة للخياط و له استرجاع الخيوط إن كانت له و ليس له استرجاعها إن كانت لرب الثوب .... ) ج ٣ / أ / ٢٠٠ / خ . بحر المذهب .

(٢) انظر : مختصر المزني ١٢٨ . بحر المذهب ج ٣ / أ / ٢٠٠ / خ . شرح مختصر المزني أ ٧٣ / خ . مغني المحتاج ج ٣ / ٤٧٩ - ٤٨٠ . المهذب ج ١ / ٤١٦ . حواشي الشرواني ج ٦ / ١٨٥ . الجمل على شرح المنهاج ج ٣ / ٥٥٧ . شرح المنهج مع الجمل ج ٣ / ٥٥٧ . تنمة الإبانة ج ٧ / أ / ١٨٤ / خ . حاشيتا قليوبي و عميرة مع شرح منهاج الطالبين ج ٣ / ٨٣ .

(٣) انظر : المهذب ج ١ / ٤١٦ . حواشي الشرواني ج ٦ / ١٨٥ . إعانة الطالبين ج ٣ / ١١٩ . الجمل على شرح المنهاج ج ٣ / ٥٥٧ . تنمة الإبانة ج ٧ / أ ، ب / ١٨٤ / خ . حاشيتا قليوبي و عميرة ج ٣ / ٨٣ . منهاج الطالبين ج ٣ / ٨٣ .

## [ حكم تضمين الخياط في الاستفهام و الشرط ]

فلو قال رجل لخياط : إن كان يكفيني هذا الثوب قميصاً فاقطعه ، فقطعه ، فلم يكفه كان ضامناً .

و لو قال : أيكفيني هذا الثوب قميصاً ؟ فقال : نعم . قال : فاقطعه ، فقطعه ، فلم يكفه ، لم يضمن . و الفرق / بينهما أن اللفظ الأول شرط و الثاني استفهام .<sup>(١)</sup>

(١) انظر : بحر المذهب ج٣/أ/٢٠٠/خ .

مغني المحتاج ج٣/٤٨٠ .

المهذب ج١/٤١٧ .

إعانة الطالبين ج٣/١١٩ .

الجمال على شرح المنهاج ج٣/٥٥٧ .

شرح المنهج مع الجمل ج٣/٥٥٧ .

تتمة الإبانة ج٧/ب/١٨٤ ، أ/١٨٥/خ .

حاشيتا قليوبي و عميرة ج٣/٨٣ .



قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو اكترى دابة فحبسها قدر المسير ، فلا شيء عليه . فإن حبسها / أكثر من ذلك ضمن . <sup>(١)</sup> س/٧٦/ب  
و صورتها : في رجل استأجر دابة ليركبها شهراً ، أو ليركبها من البصرة إلى الكوفة ، <sup>(٢)</sup>  
[فأمسكها شهراً أو قدر مسيره من البصرة إلى الكوفة من غير أن يركبها ] <sup>(٣)</sup> فهذا على ضربين :  
أحدهما : أن يفعل ذلك لعذر مانع من ركوبها .

و الثاني : أن يفعل ذلك لغير عذر ، [ فإن فعل ذلك لغير عذر ] <sup>(٤)</sup> فقد استوفى ما استحقه  
بالإجارة و إن لم يركب ، و ضمن جميع الأجرة .

و قال أبو حنيفة : لا أجرة عليه إذا أمسكها و لم يركبها ، إلا أن يركبها متوجهاً إلى سفره ، ثم  
يرجع فيمسكها مقيماً ، فتلزمه الأجرة . <sup>(٥)</sup>

و هذا خطأ . لاتفاقنا و إياه على أن من استأجر داراً فتسلمها <sup>(٦)</sup> و لم يسكنها مدة إجارته فيها ،  
فقد استوفى حقه و عليه الأجرة ، وكذا <sup>(٧)</sup> الدابة ، لأن السكن و الركوب حق له و ليس بحق عليه .  
ولأنه قد فوت منافعها على المؤجر ، سواء <sup>(٨)</sup> كان بركوب أو غير ركوب .

فلو تلفت الدابة بيده مع انقضاء المدة لم يضمن ، لأنها لو تلفت مع الركوب المضر لم يضمن .  
فلأن <sup>(٩)</sup> يضمن مع الكف عن الركوب أولى . و إن أمسك عن ركوبها لعذر ، فهو على ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن يكون لعذر يعود إلى الدابة .

و الثاني : أن يكون لعذر يعود إلى المستأجر .

(١) انظر : مختصر المزني ص ١٢٨ . بحر المذهب ج ٣ / أ / ٢٠١ / خ . شرح مختصر المزني أ / ٧٤ / خ . روضة  
الطالبين ج ٥ / ٢٢٧ . المذهب ج ١ / ٤١٥ .

(٢) " من غير أن يركبها " مكررة في ج . قبل ما بين القوسين .

(٣) ما بين القوسين ساقط في س .

(٤) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٥) انظر : المبسوط ج ١٥ / ١٧٦ .

(٦) في س : أو تسلمها .

(٧) في س : فكذا .

(٨) في ج : و سواء .

(٩) في س : فكيف بأن لا يضمن .

و الثالث : أن يكون لعذر في الطريق .<sup>(١)</sup>

فإن كان العذر عائداً إلى المستأجر لمرض حابس أو أمر عائق ، فقد استوفى حقه و عليه الأجرة . جـ / ١٠ / أ  
لأن له أن يستوفي ذلك بنفسه و بغيره ، فلم يكن عجزه عن استيفاء ذلك بنفسه مانعاً من استيفائه بغيره .  
و إن كان العذر عائداً إلى الدابة لمرضها ، فلا أجرة على المستأجر لأنه ممنوع من استيفاء حقه  
بنفسه وبغيره . ثم ينظر في الإجارة فإن كانت على مدة قد انقضت فقد بطلت ، و إن كانت إلى مسافة  
معلومة فهي بحالها .

و إن كان العذر في الطريق من جذب أو خوف ، فهو كما لو كان لعذر في الدابة ، لكون  
العذر<sup>(٢)</sup> في الحالين من غير المستأجر ، فصار ممنوعاً من استيفاء حقه .<sup>(٣)</sup>

---

(١) انظر : بحر المذهب جـ ٣ / أ / ٢٠١ / خ . شرح مختصر المزني أ ، ب / ٧٤ / خ . روضة الطالبين جـ ٥ / ٢٧ / خ .

(٢) في جـ : المنع .

(٣) انظر : مختصر المزني / ١٢٨ .

بحر المذهب جـ ٣ / أ / ٢٠١ / خ .

شرح مختصر المزني أ / ٧٤ / خ .

روضة الطالبين جـ ٥ / ٢٢٧ .

[ حكم الإمساك لعذر أو لغير عذر بعد انقضاء مدته ]

و لو كان المستأجر بعد انقضاء مدته أمسكها بيده<sup>(١)</sup> شهراً . فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون إمساكها لعذر مانع من الرد ، فلا ضمان عليه / في الرقبة ، ولا أجره عليه س/٧٧/أ فيما بعد المدة .<sup>(٢)</sup>

والضرب الثاني : أن يمسكها لغير عذر ، فلا يخلو حاله من أربعة أقسام :

أحدها : أن يطالبه المؤجر بها فيمنعه منها ، فهذا غاصب<sup>(٣)</sup> عليه أجره المثل في مدة حبسها وضمانها إن تلفت .

القسم الثاني : أن يطالبه المؤجر بها فيستنظره فيها<sup>(٤)</sup> ، فينظره بها<sup>(٥)</sup> مختاراً<sup>(٦)</sup> . فهذا في حكم المستعير<sup>(٧)</sup> يضمن الرقبة ضمان العارية<sup>(٨)</sup> ، ولا يضمن الأجرة .

والقسم الثالث : أن يبذلها المستأجر فلا<sup>(٩)</sup> يقبلها المؤجر . فهذا في حكم الوديعة<sup>(١٠)</sup> ، لا يضمن

(١) في جـ : مدة شهر .

(٢) انظر المذهب جـ ٤١٥/١ . بحر المذهب جـ ٢٠١/٣/أ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٧٤/خ . روضة الطالبين جـ ٢٢٧/٥ .

(٣) سبق تعريفه ص ٩١ .

(٤) " فيها " ساقطة في س .

(٥) " بها " ساقطة في جـ .

(٦) في س : مختار .

(٧) في س : المعير .

(٨) العارية لغة : من عرا عرواً أو اعتراه ، كلاهما : غشيه طالباً معروفاً . وعروته أعروه إذا ألمت به وأتيته طالباً فهو معرو . وفلان تعروه الأضياف وتعزّيه أي تغشاه . أي قصده لطلب رفته . انظر : لسان العرب ( كتاب الألف المقصورة - حرف العين ) عرا جـ ٤٤/١٥ وما بعدها . المصباح المنير جـ ٤٠٦/٢ . مختار الصحاح ٤٢٦ . العارية شرعاً : إباحة منفعة ما يحل الانتفاع به مع بقاء عينه . انظر : القاموس الفقهي ٢٦٧/٢ . و تعريف آخر : العارية : هي اسم لما يعار و للعقد المتضمن لإباحة الانتفاع به مع بقاء عينه ليرده . نهاية المحتاج جـ ٤٠٦/٥ . (٨) في س : و لا .

(٩) الوديعة لغة : واحدة الودائع وهي ما استودع و المستودع المكان الذي تجعل فيه الوديعة . يقال استودعته وديعة إذا استحفظته إياها . و جمعها ودائع . انظر : لسان العرب ( كتاب العين - حرف الواو ) ودع جـ ٣٨٦-٣٨٧ . المصباح المنير جـ ٦٥٣/٢ . مختار الصحاح ٧١٤-٧١٥ .

الوديعة شرعاً : العقد المقتضي للاستحفاظ ( الإيداع ) أو العين المستحفظة . انظر : القاموس الفقهي ٣٧٦/٢ .

الرقبة ولا الأجرة إلا أن يركبها فيصير متعدياً ، فيضمن<sup>(١)</sup> الأمرين والله أعلم .

والقسم الرابع : / أن لا يكون من المستأجر رد ولا من المؤجر طلب ، فمذهب الشافعي : أن جـ/ ١٠/ ب  
على المستأجر عند انقضاء<sup>(٢)</sup> الإجارة أن يخلي بين المؤجر وبينها ، وليس عليه ردها بنفسه كالوديعة .  
فعلى هذا ، لا يضمن الرقبة ولا الأجرة ما لم يكن من المؤجر طلب ، ومن المستأجر منع ، ولا وجه لمن  
خرج من أصحابنا في الإجارة من الرهن .<sup>(٣)</sup>

وجه<sup>(٤)</sup> آخر : أن الرد واجب على المستأجر ، لأن الرهن يتغلب<sup>(٥)</sup> فيه نفع المرتهن ، فجاز أن  
يكون وجوب رده على وجهين .<sup>(٦)</sup> وفي الإجارة يستويان ، فاختص بها المالك لحق الملك .  
فعلى هذا الوجه المخرج ، يكون المستأجر عند امتناعه من الرد بعد تقضي<sup>(٧)</sup> مدته غاصباً  
يضمن الرقبة والأجرة .

فلو<sup>(٨)</sup> اختلفا ، فقال المؤجر : حبستها مانعاً لها ، فعليك الأجرة والضمان . وقال المستأجر :  
بل بذلتها لك<sup>(٩)</sup> فتركها عليّ ، فلا أجرة عليّ ولا ضمان . فالقول قول المستأجر مع يمينه في ضمان

---

(١) في جـ : يضمن .

(٢) في س : نقيضي . وفي جـ : تقضي .

(٣) الرهن لغة : من رهن الشيء يرهن رهوناً : ثبت و دام فهو رهن . و رهنته المتاع بالدين رهوناً حبسته به  
وجمعه رهون أو رهان . و المرتهن الذي يأخذ الرهن و الرهن ما وضع عند إنسان مما ينوب مناب ما أخذ منه .  
انظر : لسان العرب ( كتاب النون - حرف الراء ) رهن جـ ١٣/ ١٨٨ .

مختار الصحاح / ٢٦٠ .

المصباح المنير جـ ١/ ٢٤٢ .

الرهن شرعاً : جعل عين مال وثيقة بدين يستوفى منها عند تعذر وفائه . انظر : الجمل جـ ٣/ ٥٦٢ . مغني المحتاج  
جـ ٢/ ١٦٦ .

(٤) في جـ ، س : وجهاً . و الصواب ما أثبتناه .

(٥) في جـ : تنقلب ، و في س : ينقلب .

(٦) انظر : المهذب جـ ١/ ٤١٥ .

روضة الطالبين جـ ٥/ ٢٢٧ .

بحر المذهب جـ ٣/ أ ، ب / ٢٠١ / خ .

(٧) في س : " بعد " ساقطة . يقضي .

(٨) في س : فقد .

(٩) في س : " لك " ساقطة .

الرقبة أنه ما <sup>(١)</sup> حبسها مانعاً ، و لا غُرم عليه .  
و أما الأجرة ، فإن قيل بالصحيح <sup>(٢)</sup> من مذهب الشافعي : أن حق الرد مختص <sup>(٣)</sup> بالمؤجر ،  
فالقول فيه قول المستأجر أيضاً كالضمان . لأن الأصل براءة ذمته منهما .  
و إن قيل بالوجه الآخر <sup>(٤)</sup> المخرّج : أن حق الرد على المستأجر ، فالقول فيه قول المؤجر مع  
يمينه ما لم يظهر تأدية <sup>(٥)</sup> حقه من الرد . <sup>(٦)</sup>

---

(١) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/٢٠١ ، أ/٢٠٢/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ ، ب/٧٤/خ . روضة الطالبين  
ج٥/٢٢٧ . المذهب ج١/٤١٥ .

(٢) في س : فالصحيح .

(٣) في س : يختص .

(٤) في ج : " الآخر " ساقطة .

(٥) في س : بانه .

(٦) انظر : بحر المذهب ج٣/ب/٢٠١ ، أ/٢٠٢/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/أ ، ب/٧٤/خ .

روضة الطالبين ج٥/٢٢٧ .

المذهب ج١/٤١٥ .

## [ حكم تجاوز الراحب المكان المتفق عليه ]

وإذا استأجر دابة ليركبها / من البصرة إلى بلد مسمى ، فلما وصل إليه أراد أن يسير عليها س/٧٧/ب  
راكباً إلى منزله من <sup>(١)</sup> ذلك البلد ، نظر في <sup>(٢)</sup> ذلك البلد : فإن كان صغيراً / تتقارب أقطاره <sup>(٣)</sup> ، جاز جـ/١١/أ  
أن يركبها إلى منزله ، كما لو نزل في طريقه منزلاً جاز أن ينزل حيث شاء من أول المنزل وآخره .  
وإن كان البلد واسعاً متباعد الأقطار <sup>(٤)</sup> ، فليس له إذا وصل إلى البلد أن يركبها إلى منزله إلا بشرط . <sup>(٥)</sup>  
وقال أبو حنيفة <sup>(٦)</sup> : له أن يستديم ركوبها إلى منزله بغير شرط . فإن نزل في موضع من البلد  
ثم قال : أخطأت منزلي من <sup>(٧)</sup> غيره ، لم يكن له أن يركبها إلى منزله .  
وهذا خطأ ، لأنه <sup>(٨)</sup> لو كان ذلك حقاً <sup>(٩)</sup> [ لو لم ينزل لكان حقاً ] <sup>(١٠)</sup> ، ولو نزل فلو شرط  
المستأجر أن يركبها إلى منزله من <sup>(١١)</sup> البلد . فإن كان المؤجر عارفاً <sup>(١٢)</sup> بمكان منزله من البلد ، أو <sup>(١٣)</sup>  
لم يعرفه فسماه له <sup>(١٤)</sup> ، جاز . وإن لم يعرفه ولا سمي <sup>(١٥)</sup> له فالإجارة فاسدة . <sup>(١٦)</sup>

(١ ، ٢) في س : إلى

(٣) في س : يقارب أنظاره .

(٤) في س : الأنظار .

(٥) انظر : تنمة الإبانة جـ٧/أ/١٨٩/خ . الأم جـ٤/٣٩ . تكملة المجموع جـ١٥/٩٤ .

(٦) انظر المبسوط جـ١٥/١٧١ . وقال السرخسي : ( وإن تكاثرها من بلد إلى الكوفة ليركبها فله أن يبلغ عليها  
منزله بالكوفة استحساناً وكذلك لو استأجرها ليحمل متاعاً فإن حط المتاع في ناحية من الكوفة وقال هذا منزلي  
فإذا هو أخطأ فأراد أن يحمله ثانية إلى منزله فليس له ذلك لأن المستحق بالعرف قد انتهى حين حط رحله وقال  
هذا منزلي فبعد ذلك هو مدعي في قوله قد أخطأت فلا يقبل قوله ) المبسوط جـ١٥/١٧١ .

(٧) في س : في .

(٨) " لأنه " ساقطة في س .

(٩) في س : حقاً له .

(١٠) في س : ما بين القوسين ساقط .

(١١) في س : في .

(١٢) في س : عارياً .

(١٣) " أو " ساقطة في س .

(١٤) " له " ساقطة في س .

(١٥) في س : سما .

(١٦) انظر : تنمة الإبانة جـ٧/أ/١٨٩/خ . الأم جـ٤/٣٩ . تكملة المجموع جـ١٥/٩٤ .

[ حكم استئجار الدابة إلى مكة أو للحج ]

و إذا استأجر بعيراً إلى مكة ، لم يكن له إذا وصل إليها أن يحج عليه .  
و لو استأجره ليحج عليه ، كان له بعد وصوله إلى مكة أن يركبه إلى منى ، ثم إلى <sup>(١)</sup> عرفة .  
ثم يركبه من عرفة إلى مزدلفة ، ثم إلى منى ، ثم من منى إلى مكة لطواف الإفاضة ، ثم اختلف أصحابنا  
هل له أن يركبه من مكة عائداً إلى منى ليبيت بها و يرمي أم لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : له ذلك لأنه من بقايا الحج .  
و الثاني : ليس له ذلك لإحلاله من الحج . <sup>(٢)</sup>

---

(١) في س : " إلى " ساقطة .

(٢) انظر : الأم جـ ٤ / ٣٩ .

تنمة الإبانة جـ ٧ / أ / ١٨٩ / خ .

## ٤ / فصل

جـ/٧٧/ب

س/١١/أ

[ تعادل رجلان على بعير فارتدفتا ثالثاً معهما بإذنهما أو بغير إذنهما ]

و إذا تعادل رجلان على بعير استأجره ، فارتدفت معهما ثالث ركب بغير أمرهما ، لزمه أجره المثل للملكه دون مستأجره<sup>(١)</sup> ، و لزمه<sup>(٢)</sup> ضمان البعير / إن تلف .<sup>(٣)</sup>  
و في قدر ما يلزمه من قيمته ثلاثة مذاهب :

جـ/١١/ب

أحدها : النصف اعتباراً بجنس الإباحة و الحظر .

و الثاني : الثلث اعتباراً بأعدادهم دون وزنهم ، و هو قول أبي حنيفة<sup>(٤)</sup> ، لأن الرجال لا يوزنون .

و الثالث : بقدر ثقله من ثقل الجماعة<sup>(٥)</sup> تقسيطاً على وزنهم ، لأن الرجال لا يوزنون فيما لا

س/٧٨/أ

يعتبر فيه الثقل و الخفة و الحمل<sup>(٦)</sup> مما يعتبر ذلك فيه بتقسيط<sup>(٧)</sup> / الأجرة عليه ، فجاز أن يوزنوا ، وإن كانوا رجالاً .<sup>(٨)</sup>

و لو كان الراكبان أذنا للرديف أن يركب معهما ، ضمنوا<sup>(٩)</sup> جميعاً ، أعني : المستأجرين

والرديف ، البعير إن تلف لتعدي الراكبين بالإذن ، و تعدي الرديف بالركوب ، و رب البعير بالخيار في

الرجوع على أيهم شاء ، فإن رجع على الرديف رجع عليه بما ذكرنا من المذاهب الثلاثة ، و إن رجع على

أحد الراكبين ، نظر : فإن كان البعير مع الجمال ففي قدر ما يضمنه ثلاثة مذاهب كالرديف ، ويرجع بها

الغارم على الرديف بعد غرمها . و إن كان البعير معهما دون الجمال ، ضمنا<sup>(١٠)</sup> جميع القيمة<sup>(١١)</sup> في

البعير<sup>(١٢)</sup> ، و إن لم<sup>(١٣)</sup> يرجع الغارم منهما على الرديف بعد عزمهما ألا يقدر ما كان يلزم الرديف منهما

على المذاهب الثلاثة . و الله أعلم .<sup>(١٤)</sup>

(١) في س : مستأجره .

(٢) في س : و يلزمه .

(٣) انظر : روضة الطالبين جـ/٥/٢٣٥ . المهذب جـ/١/٤١٥ . تكملة المجموع جـ/١٥/٩٤-٩٥ .

(٤) انظر : تبين الحقائق جـ/٥/١٣٤ - ١٣٥ . شرح فتح القدير جـ/٩ ص ١٢٢ ، ١٢٥ .

(٥) في ج : الحمالة .

(٦) في س : و الحمل .

(٧) في ج ، س : يقسط .

(٨) انظر : المهذب جـ/١/٤١٥ . تكملة المجموع جـ/١٥/٩٤-٩٥ .

(٩) في ج : ضمنا .

(١٠) في ج : ضمنها .

(١١) في س : قيمته .

(١٢) في س " في البعير " ساقطة .

(١٣) في س : و لم يرجع .

(١٤) انظر : روضة الطالبين جـ/٥/٢٣٦ . المهذب جـ/١/٤١٥ .



[ محد جواز المعقود عليه معقوداً به ]

و إذا استأجر طحاناً ليطحن له عشرة أقفزة بقفيز منها مطحوناً ، لم يجوز لأنه جعل المعقود عليه معقوداً به . و قد روى النبي صلى الله عليه وسلم : (( أنه نهى عن قفيز الطحان ))<sup>(١)</sup> . يعني به : ما أكثره<sup>(٢)</sup> .

و لكن لو استأجره / لطحن عشرة<sup>(٣)</sup> أقفزة بالقفيز العاشر منها ، جاز لأنه جعل تسعة أعشاره معقوداً عليه ، و عشره معقوداً به و الله أعلم .<sup>(٤)</sup>

(١) حديث أبي سعيد : أخرجه الدارقطني ج٣/٤٧ .

(٢) في س : ما ذكرناه .

(٣) في ج : تسعه .

(٤) انظر : نهاية المطلب للجويني ج٧/ب/٣٨/خ .

إعانة الطالبين ج٣/١١١ .

حاشيتا قليوبي و عميرة ج٣/٦٩ .

ومنهاج الطالبين ج٣/٦٩ .

الجمال على شرح المنهاج ج٣/٥٣٤ .

## [ الحكم إذا علمت الأجرة أو لم تعلم ]

و إذا دفع الرجل ثوبه <sup>(١)</sup> إلى غسال فغسله ، أو إلى قصار فقصره ، أو إلى خياط فخاطه ، فلا يخلو <sup>(٢)</sup> حاله من ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يذكر له أجرة معلومة .

و الثاني : أن يذكر له أجرة مجهولة <sup>(٣)</sup> .

و الثالث : أن لا يذكر له <sup>(٤)</sup> أجرة .

فإن ذكر له أجرة معلومة كقوله : اغسل هذا الثوب بدرهم ، فهذه إجارة صحيحة ، وللغسال الدرهم المسمى <sup>(٥)</sup> .

و إن ذكر له أجرة مجهولة ، كقوله : اغسله لأرضيك ، أو لأقطعك ، أو لأعطيك ما شئت ، فهذه إجارة فاسدة ، وللغسال أجرة مثله ، لأنه لم يبذل عمله إلا في مقابلة عوض .

و إن لم يذكر له أجرة معلومة و لا مجهولة ، مثل أن يعطيه لغسال ليغسله من غير أن يذكر له أجراً صحيحاً و لا فاسداً <sup>(٦)</sup> .

قال الشافعي رضي الله عنه : لا <sup>(٧)</sup> أجرة له ، لأنه صار باذلاً لعمله من <sup>(٨)</sup> غير بدل فلم يستحق عليه أجراً ، كما لو بذل طعامه على غير بدل لم يستحق <sup>(٩)</sup> عليه ثمناً .

و لأنه لو قال : أسكني دارك شهراً ، / فأسكنه لم يستحق عليه أجراً ، فكذلك إذا قال : اغسل س/٧٨/ب ثوبي فغسله .

و قال أبو إبراهيم المزني : له الأجرة ، لأن رب الثوب قد صار مستهلكاً لعمله في ملكه فصار

(١) في س : ثوباً .

(٢) في س : يخلوا .

(٣) في ج : معلومة .

(٤) " له " ساقطة في س .

(٥) انظر : المهذب ج١/٤١٧-٤١٨ . الجمل على شرح المنهج ج٣/٥٣٤-٥٣٥ . حاشية قليوبي و عميرة ج٣/٦٨-٦٩ . و منهاج الطالبين ج٣/٦٨-٦٩ . إعانة الطالبين ج٣/١١٠-١١١ . تكملة المجموع ج١٥/٣٢-٣٣ .

(٦) انظر : المهذب ج١/٤١٧-٤١٨ . الجمل ج٣/٥٣٤-٥٣٥ .

(٧) في ج ، س : ولا . الواو زائدة لذا أسقطناها .

(٨) في ج : على .

(٩) في ج : لما .

كالغاصب و هذا يفسد باذل الطعام و دافع الدار .<sup>(١)</sup>

و قال أبو إسحاق المروزي : إن كان رب الثوب سأل الغسال مبتدئاً فقال : اغسل ثوبي هذا ،  
/ فله الأجرة ، و إن كان الغسال طلبه مبتدئاً<sup>(٢)</sup> من ربه فقال : أعطني ثوبك لأغسله ، فلا أجرة له . جـ/١٢/ب  
و قال أبو العباس بن سريج : إن كان الغسال معروفاً أن يغسل بأجرة فله الأجرة . و إن كان  
غير معروف بذلك فلا أجرة له .

و كل هذه المذاهب فاسدة ببازل الطعام و دافع الدار ، حيث لم يقع<sup>(٣)</sup> الفرق بين أن يكون  
سائلاً ومسؤولاً و معروفاً بالمعاوضة ، و غير معروف .<sup>(٤)</sup>

---

(١) انظر : مختصر المزني / ١٢٨ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧٢ ، أ/٧٣/خ . المذهب جـ ١/٤١٧-٤١٨ .

الجمل جـ ٣/٥٣٤-٥٣٥ . إعانة الطالبين جـ ٣/١١٠-١١١ . تكملة المجموع جـ ١٥/٣٢-٣٣ .

(٢) في جـ ، س : مبتدئاً . و الصواب ما أثبتناه .

(٣) في س : لم يصح .

(٤) انظر : المذهب جـ ١/٤١٧-٤١٨ .

الجمل جـ ٣/٥٣٤-٥٣٥ .

إعانة الطالبين جـ ٣/١١٠-١١١ .

تكملة المجموع جـ ١٥/٣٢-٣٣ .

## [ حكم من ركب في سفينة ملاح بإذن أو بغير إذن ]

فأما إذا نزل رجل في سفينة ملاح من غير إذنه ، فحمله فيها إلى بلده ، فله أجره مثله لأن الراكب صار مستهلكاً لمنفعة موضعه من السفينة على مالكها ، فضمن الأجرة ، وهكذا الجمال .  
وإن نزل فيها عن إذنه من غير عَوْض ، فمذهب الشافعي رضي الله عنه : لا أجره له ، وعلى قول المزني له الأجرة .<sup>(١)</sup>

و على قول أبي إسحاق : إن ابتداء الراكب فسأله فله الأجرة ، وإن [ ابتداء الملاح فطلبه فلا أجره له ] .<sup>(٢)</sup>

و على قول ابن سريج : إن كان الملاح معروفاً أن يحمل بأجر<sup>(٣)</sup> فله الأجرة وإن كان غير معروف بذلك فلا أجره له .

و هكذا لو دخل حماماً بغير إذن فعليه الأجرة ، وإن دخله بإذن فعلى ما ذكرنا من الاختلاف .  
و لو أخذ من شارب<sup>(٤)</sup> ماءً من غير طلب فعليه ثمنه ، وإن أخذه بطلب فعلى ما ذكرنا من الاختلاف .<sup>(٥)</sup>

(١) انظر : المهذب جـ١/٤١٧-٤١٨ . حاشية قليوبي جـ٣/٦٨ . إعانة الطالبين جـ٣/١٢٠ . تكملة المجموع جـ١٥/١١٢ .

(٢) في س : " و إن ابتداء الملاح فطلبه فله الأجرة " .

(٣) في جـ : بأجرة .

(٤) شارب أي سقاء .

(٥) انظر : المهذب جـ١/٤١٧-٤١٨ .

إعانة الطالبين جـ٣/١٢٠ .

حاشية قليوبي جـ٣/٦٨ .

تكملة المجموع جـ١٥/١١٢ .

جـ/١٢/ب

## ٨ / فصل

سـ/٧٨/ب

### [ مخالفة المستأجر للمؤجر في لبس القميص ]

و إذا استأجر قميصاً ليلبسه فأتزر به ، ضمن لتعديه لأن لبسه أصون . و لو ألقاه على كتفه <sup>(١)</sup>  
مرتدياً به ، لم يضمن بالتعدي ، لأن ذلك أصون ،  
و هل يضمن / بالتفريط ، أم لا ؟ على وجهين :  
أحدهما : يضمن ، لأن لبسه أحرز .  
و الوجه الثاني : لا يضمن ، لأن ذلك أصون . <sup>(٢)</sup>

جـ/١٣/أ

---

(١) في جـ : عنقه .

(٢) انظر : روضة الطالبين جـ٥/٢٢٥ .

المهذب جـ١/٤٠٩ .

نهاية المطلب جـ٧/أ ، ب/٤١/خ .

إيضاح الفتاوى جـ٢/أ/٥٣/خ .

تتمة الإبانة جـ٧/أ ، ب/١٥١/خ .

ج/١٣/أ

س/٧٨/ب

## ٩ / فصل

### [ حكم تعدي المستأجر في لبس التميص ]

و لو استأجر قميصاً ليلبسه فنام فيه ، نظر : فإن نام فيه ليلاً ، فقد تعدى و عليه / الضمان  
وإن نام فيه نهائراً للقائلة<sup>(١)</sup> ، لم يتعد و لا ضمان عليه ، لأن العادة لم تجر بنوم الناس ليلاً في لباس  
نهارهم ، و جرت به العادة في نوم نهارهم .<sup>(٢)</sup>

---

(١) القائلة : الظهيرة . يقال أتانا عند القائلة ، و قد تكون بمعنى القيلولة أيضاً و هي النوم في الظهيرة . القائلة :  
نصف النهار . انظر : لسان العرب ( حرف اللام ، فصل القاف ج ١١ / ٥٧٧ . القاموس المحيط ( فصل القاف -  
باب اللام ) ج ٤ / ٤٢ .

(٢) انظر : روضة الطالبين ج ٥ / ٢٢٥ .

المهذب ج ١ / ٤٠٩ .

نهاية المطلب ج ٧ / أ ، ب / ٤١ / خ .

إيضاح الفتاوى ج ٢ / أ / ٥٣ / خ .

تتمة الإبانة ج ٧ / ب / ١٥١ / خ .

## [ حكم استئجار حائكاً ليعمل له بنصفه الأجر ]

و إذا استأجر حائكاً لينسج له ثوباً على أن <sup>(١)</sup> أجرته نصف قيمته <sup>(٢)</sup> ، كانت الإجارة <sup>(٣)</sup> فاسدة للجهل بمبلغ قيمته . فإن نسجه فله أجره مثله ، و لا تؤخذ <sup>(٤)</sup> قبل عمله بنسجه ، لأن فساد الإجارة يمنع <sup>(٥)</sup> من لزومها .

فلو قال : إن نسجته في الحف <sup>(٦)</sup> فأجرتك ديناراً <sup>(٧)</sup> ، و إن نسجته في الساذج <sup>(٨)</sup> فأجرتك نصف دينار ، فالإجارة فاسدة . لأنها لم تعقد على [ أحد الأمرين ] <sup>(٩)</sup> ، و له في كلا الأمرين من نساجته أجره مثله ، ما لم ينه عنه . <sup>(١٠)</sup>

(١) له " زائدة في س .

(٢) في س : قيمتها .

(٣) في جـ : يؤخذ .

(٤) في جـ ، س : الأجرة . و الصواب ما أثبتناه .

(٥) في جـ : تمنع . و في س : لمنع .

(٦) في س : الحف .

و الحف : المنسج . الحفة المنوال و هو الخشبة التي يلف عليها الحائك الثوب . و الحف : القصبة التي تحيء و تذهب .

انظر : لسان العرب ( حرف الفاء - فصل الحاء ) جـ ٩ ص ٥١ .

(٧) في جـ : دينار .

(٨) الساذج : من سذج : حجة ساذجة و ساذجة بالفتح أي غير بالغة . قال ابن سيده : أزاها غير عريية . إنما يستعملها أهل الكلام فيما ليس ببرهان قاطع . و قد يستعمل في غير الكلام و البرهان ، و عسى أن يكون أصلها سادة فعربت كما اعتيد ..... انظر : لسان العرب ( حرف الجيم - فصل السين ) سذج جـ ٢/٢٩٧ .

(٩) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(١٠) انظر : المهذب جـ ١/٤١٧ .

الجميل جـ ٣/٥٣٤ .

حاشيتا قليوبي و عميرة جـ ٣/٦٨-٦٩ .

إعانة الطالبين جـ ٣/١١٠ .

تكملة المجموع جـ ١٥/٣٢ .

## [ إجارة الحمام ]

و إذا أجر الرجل حماماً بالنصف من كسبه ، فسدت الإجارة للجهل بها . و لو أجره بأجرة معلومة صحت ، و كانت العمارة على المؤجر ، و مؤونة الخطب و الوقود على المستأجر ، لأن العمارة من حقوق التمكين فاخص بها المؤجر . فلو شرطت على المستأجر بطلت الإجارة .<sup>(١)</sup> و مؤونة<sup>(٢)</sup> الخطب و الوقود من حقوق الاستيفاء ، فاخص بها المستأجر . فلو شرطت على المؤجر بطلت الإجارة . و قد يشترط<sup>(٣)</sup> الناس في وقتنا هذا<sup>(٤)</sup> في إجارة الحمامات ثلاثة شروط ، كل واحد منها يُفسد/ جـ/١٣/ب العقد.

أحدها : أن يشترط<sup>(٥)</sup> على المستأجر ما احتاج الحمام إليه من بياض و سواد ، لينفرد المؤجر بما احتاج إليه من هدم و بناء ، و هذا يبطل الإجارة .  
و الثاني : أن يشترط<sup>(٦)</sup> على المستأجر تعجيل سلف لا يقع به القصاص ، ليرد عليه عند انقضاء المدة إن لم يستأجر ثانيه ، و هذا يبطل الإجارة .  
[ و الثالث : أن يشترط المؤجر دخول الحمام هو و عياله بغير أجرة ، و هذا يبطل الإجارة ]<sup>(٧)</sup>.  
فلو صحت هذه<sup>(٨)</sup> الإجارة لخلوها من هذه<sup>(٩)</sup> الشروط الفاسدة فقل<sup>(١٠)</sup> دخول الناس إليه ، فهذا على ثلاثة أضرب :  
أحدها : أن يكون الأمر يعود إلى المؤجر من خراب الحمام و شعثه<sup>(١١)</sup> ، فعلى المؤجر عمارة<sup>(١٢)</sup>

(١) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/١٧٦-١٧٧ . بحر المذهب جـ ٣/ب/١٨٧، أ، ب/١٨٨/خ . تكملة المجموع جـ ١٥/٣٢-٣٣ .

(٢) في س : مونة .

(٣) في جـ : يشترط .

(٤) " هذا " ساقطة في س .

(٥) في جـ : يشترط .

(٦) في جـ ، س : يشترط .

(٧) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(٨) " هذه " ساقطة في جـ .

(٩) " هذه " ساقطة في س .

(١٠) في س : قبل .

(١١) في جـ : و منفعتة . غير واضحة .

(١٢) في جـ : عمل .



ما خرب ، و إصلاح ما شعث . و لا يؤخذ به جبراً ، فإن بادر إلى عمارته ، فلا خيار للمستأجر ، و إن لم يبادر إلى عمارته ، فالمستأجر بالخيار بين المقام و<sup>(١)</sup> الفسخ .

/ و الضرب الثاني : أن يكون الأمر يعود إلى المستأجر من قلة الحطب و الماء و مراعاة الوقود س/٧٩/ب فلا خيار للمستأجر لاختصاصه بالتزام ذلك إن شاء .

و الضرب الثالث : أن لا ينسب ذلك إلى واحد منهما ، فذلك ضربان : أحدهما : أن يكون لمانع منه نفسه<sup>(٢)</sup> لحادثة ، أو لخراب الناحية ، فهذا عيب ، و للمستأجر الخيار .

و الضرب الثاني : أن يكون لرغبة عنه لحدوث ما هو أعمر منه ، فهذا ليس بعيب ، و لا خيار للمستأجر.<sup>(٣)</sup>

---

(١) في جـ : أو الفسخ .

(٢) في جـ : لفتنة حادثه .

(٣) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/ ٢١٠ .

بحر المذهب جـ ٣/ب/١٨٨، أ، ب/١٨٩/خ .

## [ حكم إجارة دور مكة ]

إجارة دور مكة جائزة و منع مالك <sup>(١)</sup> و أبو حنيفة <sup>(٢)</sup> من إجارتها . استدلالاً بما روي عن النبي صلى الله عليه و سلم : أنه قال في دور مكة إنها سوائب <sup>(٣)</sup> .

وروي الأعمش <sup>(٤)</sup> عن مجاهد <sup>(٥)</sup> قال قال رسول الله صلى الله عليه / وسلم : (( إن مكة حرمها الله لا يحل بيع رباعها ولا أجور بيوتها )) <sup>(٦)</sup> .

(١) انظر : المنتقى ج٥ ص ١٦ .

(٢) انظر : تبين الحقائق ج٦ ص ٢٩ .

(٣) سوائب : من سيب الشيء تركه يسب حيث شاء و تسيب الدواب ، هو إرسالها تذهب و تحي حيث شاءت . و كان الرجل إذا أعتق عبداً و قال : هو سائبة ، فقد عتق ، و قال ابن الأثير الصدقة و السائبة ليومهما ، أي يراد بها ثواب يوم القيامة أن من أعتق سائبة و تصدق بصدقة ، فلا يرجع إلى الانتفاع بشيء منها بعد ذلك في الدنيا . انظر : لسان العرب حرف الباء - فصل السين ج١ ص ٤٧٧ - ٤٧٩ .

و في الهامش : رباع مكة دورها السوائب : أي غير المملوكة لأهلها بل المتروكة لله ليتنفع بها المحتاج إليها . (أسكن) أي غيره بلا إجارة .

و الحديث أخرجه ابن ماجه في سننه كتاب المناسك رقم / ٣١٠٧ ج٢ ص ١٠٣٧ . من حديث علقمة بن فضلة قال : توفي رسول الله و أبو بكر و عمر ، و ما تدعى رباع مكة إلا السوائب . و من احتاج سكن و من استغنى (أسكن) و في الزوائد .... الحديث ضعيف .

و أخرجه البيهقي في سننه كتاب البيوع باب ما جاء في بيع دور مكة و كرائها و جريان الإرث فيها ج٦ / ٣٥ . (٤) الأعمش : هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم أبو محمد الكوفي الأعمش يقال أصله من طبرستان ولد بالكوفة . روى عن أنس و عبد الله بن أبي أوفى و زيد بن وهب و عامر الشعبي و إبراهيم النخعي و مجاهد بن جبر و غيرهم خلق كثير . و روى عنه الحكم بن عتبة و أبو إسحاق السبيعي و هو من شيوخه و أبو شهاب وغيرهم . كان محدث أهل الكوفة في زمانه . و قال العجلي : كان ثقة ثبتاً في الحديث . توفي سنة ١٤٥ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٣٧٦ ج٤ / ٢٢٢ .

(٥) مجاهد بن جبر : أبو الحاج المكي مولى بني مخزوم . تابعي مفسر من أهل مكة . قال الذهبي : شيخ القراء والمفسرين أخذ التفسير عن ابن عباس و روى عن عائشة رضي الله عنهما و سلمى بن مخلد و خلق كثير . وحدث عنه عكرمة و عطاء بن أبي رباح و قتادة و الحكيم بن عتبة و أيوب و خلق كثير . توفي سنة ١٠٤ هـ . انظر : طبقات المفسرين ترجمة ٦٠٧ ج٢ / ٣٠٥ . الأعلام ج٦ / ١٦١ . حلية الأولياء ترجمة / ٢٤٣ ج٣ / ٢٧٩ . البداية و النهاية ج٩ / ٢٢٤ .

(٦) أخرجه البيهقي في سننه كتاب البيوع ج٥ / ٣٥ . عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله صلى الله عليه و سلم : (( مكة مناخ لا يباع رباعها ولا تواجر بيوتها )) و روى عن مجاهد عن عبد الله بن عمرو مرفوعاً ببعض معناه . و الأثر أخرجه البيهقي في البيوع ج٦ / ٣٤ .

والدليل على جواز إجارتها ما قدمناه من الدليل على جواز بيعها من قوله صلى الله عليه وسلم حين دخل مكة وقد قيل له هلا نزلت في دورك ، فقال : [ وهل ترك لنا عقيل من ريع <sup>(١)</sup> ] ، فلو لا جواز بيعها ما أمضى بيع عقيل وجعل مشتريها منه أحق بها منه .

وقد اشترى عمر بن الخطاب رضي الله عنه : داراً بمكة بأربعة آلاف درهم <sup>(٢)</sup> فلم ينكر شراؤه أحد فصار كالإجماع ، ولأن الله سبحانه <sup>(٣)</sup> وتعالى أضاف إليهم دورهم فقال تعالى : ﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم <sup>(٤)</sup> ﴾ <sup>(٥)</sup> . فاقترضت هذه الإضافة بقاء <sup>(٦)</sup> ملكهم عليها . وإذا ثبت بما ذكرنا ملكها وجواز بيعها دل ذلك على جواز إجارتها ، لأن ما جاز بيعه <sup>(٧)</sup> من الدور جازت إجارتها كسائر البلاد . ولأنه لو لم يملك رقابها ويستحق سكنها لما جاز لأحد أن يستوطن بها داراً ولا سهم الناس عليها لاستوائهم فيها ، فأما ما استدلوا به من الخبرين فقد قدمنا الجواب <sup>(٨)</sup> عنهما في البيوع .

---

(١) أخرجه البخاري في الحج باب توريث دور مكة وبيعها وشرائها جـ ٢٧٧/١ . وفي فتح الباري جـ ٢٤٠/٧ - ١٤١ رقم / ١٥٨٨ .

و مسلم في الحج باب النزول بمكة للحاج و توريث دورها جـ ١٠٨/٤ .

و أبو داود في كتاب الفرائض باب هل يورث المسلم الكافر رقم / ٢٩١٠ جـ ٣ ص ١٢٥ .

عن أسامة بن زيد أنه قال : يا رسول الله تنزل في دارك بمكة قال : (( وهل ترك لنا عقيل من دار أو دور )) . قال : و كان عقيل ورث أبا طالب هو و طالب و لم يرثه جعفر و لا علي لأنهما كانا مسلمين و كان عقيل و طالب كافرين من أجل ذلك كان عمر بن الخطاب رضي الله عنه يقول : لا يرث المؤمن الكافر .

السنن الكبرى للبيهقي كتاب البيوع جـ ٣٤/٦ . و ابن ماجه في كتاب الفرائض باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك رقم / ٢٧٣٠ جـ ٢ ص ٩١٢ .

(٢) في جـ : دينار .

(٣) في جـ : " سبحانه " ساقطة .

(٤) ﴿ وأموالهم ﴾ ساقطة في س .

(٥) سورة الحشر آية ( ٨ ) .

(٦) في س : بما ملكتم عليها .

(٧) في س : ما جاز في بيعه من الدار وجازت .

(٨) الجواب عن الخبر الأول أن ابن ماجه أخرجه و قال في الزوائد الحديث ضعيف و قال الماوردي : و أما قول علقمة أن بيوت مكة كانت تدعى السوائب ، فالسائبة لا حكم لها عندنا ، و قد أبطلها الله تعالى في كتابه على أنه لا يجوز أن يكون قال ذلك لكثرة الوقوف بها .

الحاوي الكبير جـ ٦ ص ٤٧٤ ، ٤٧٥ .

[ الإجارة لكتابة المصحف ]

تجوز الإجارة على كتب المصاحف<sup>(١)</sup> . و منع منها بعض العراقيين و أهل المدينة .  
و دليلنا هو : أن ما أبيح من الأعمال المعلومة جاز لمن يتعين الفرض عليه أن يعتاض عنه ،  
كالإجارة على كتب الفقه و الحديث .<sup>(٢)</sup>

---

(١) في س : المصحف .

(٢) انظر : تنمة الإبانة ج٧/أ، ب/١٤٩، أ/١٥١/خ .

المغني و الشرح الكبير ج٦/٣٧ .

بحر المذهب ج٣/أ/١٨٥/خ .

تكملة المجموع ج١٥/٣٠ .

[ إجارة المشاع من الشريك و غيره ]

إجارة المشاع تجوز من الشريك و غيره .<sup>(١)</sup>

جـ/١٤/ب

/ و قال أبو حنيفة<sup>(٢)</sup> : تجوز من الشريك ، و لا تجوز / من غيره .

س/٨٠/أ

و فيما قدمناه من الدليل على رهن المشاع دليل على إجارته ، و لأن كل عقد صح مع

الشريك صح مع غيره كالبيع .<sup>(٣)</sup>

(١) تنمة الإبانة جـ٧/أ/١٥١/خ .

(٢) انظر : تبين الحقائق جـ٥/١٢٥ . حاشية الشيخ شهاب الدين أحمد الشلي جـ٥/١٢٥ . نتائج الأفكار

جـ٩/٩٨ . مع شرح العناية على الهداية جـ٩/٩٨ . و حاشية المحقق سعد الله بن عيسى جـ٩/٩٨ .

(٣) انظر : نهاية المحتاج جـ٤/٢٣٤ .

مختصر المزني / ٩٩ .

و انظر الحاوي الكبير جـ٧ ص ١٠٦ . حيث قال الماوردي : ( و دليلنا هو : أن كل ما جاز بيعه جاز رهنه

كالمجوز . فإن قيل : فالخلاف في صحة قبضه لا في صحة عقده ، قلنا : كلما صح أن يكون مقبوضاً في البيع ،

صح أن يكون مقبوضاً في الرهن كالمجوز ) .

## [ إجارة الحفائر و البناء ]

في إجارة الحفائر <sup>(١)</sup> و البناء . و هذا الفصل <sup>(٢)</sup> مشتمل <sup>(٣)</sup> على مسألتين :  
[ أحدهما : في حفائر الأبار <sup>(٤)</sup> .

و الأخرى : في البناء . <sup>(٥)</sup> ]

فأما حفائر <sup>(٦)</sup> الأبار ، فعلى ضربين :

أحدهما : أن يعقد الإجارة فيه على مدة معلومة . كرجل استأجر أجيراً عشرة أيام لحفر بئر <sup>(٧)</sup> ،  
على أن أجرة كل يوم درهم ، فيصح و إن لم يذكر عمق البئر . و دورها <sup>(٨)</sup> ، إذا أشار إلى الأرض التي  
يحفر فيها ، فتكون <sup>(٩)</sup> أجرته في اليوم الأخير من عمله كأجرته في اليوم الأول . و هكذا لو استأجره  
عشرة أيام بعشرة دراهم ، كان قسط كل يوم من عمله درهماً ، يستوي فيه اليوم الأول في حفر أعلى  
البئر و اليوم الأخير <sup>(١٠)</sup> في حفر أسفلها ، و هذا مما ليس يختلف الفقهاء فيه . <sup>(١١)</sup>

و الضرب الثاني : أن يكون عقد الإجارة على حفر مقدّر بالعمل دون المدة ، كرجل استأجر  
أجيراً ليحفر له بئراً في عمق و دور معلومين <sup>(١٢)</sup> بعشرة دراهم ، فيصح مضموناً و معيناً . <sup>(١٣)</sup>  
و قال قوم : لا يصح هذا العقد لأمرين :

أحدهما : أن باطن الأرض قد يختلف بالصلابة و الرخاوة ، فتختلف <sup>(١٤)</sup> أجرته باختلاف

(١) في س : الحفاز .

(٢) " الفصل " ساقط في س .

(٣) في س : يشتمل .

(٤) في ج ، س : خيار الأبار . و الصواب ما أثبتناه .

(٥) في س : ما بين القوسين ساقط .

(٦) في س : حفار .

(٧) في س : يحفر على بير .

(٨) دورها : أي دوارنها بمعنى قطرها .

(٩) في ج : و تكون .

(١٠) في س : و اليوم الأخير في حفر الثر . مكررة .

(١١) انظر : روضة الطالبين ج ٥ / ١٩٢ - ١٩٣ . المهذب ج ١ / ٤٠٥ . بحر المذهب ج ٣ / ب / ١٧٧ ، أ ، ب / ١٧٨ / خ .

(١٢) في ج : دور معلوم .

(١٣) انظر : روضة الطالبين ج ٥ / ١٩٢ - ١٩٣ . المهذب ج ١ / ٤٠٥ . بحر المذهب ج ٣ / ب / ١٧٧ ، أ / ١٧٨ / خ .

(١٤) في س : فيجب له .

صلايته و رخاوته ، و ذلك لا يعلم إلا / بعد مشاهدة ذلك .

و الثاني : أن ما يخرج من تراب <sup>(١)</sup> البئر غير معلوم . فصار العمل بهذين مجهولاً فبطلت به <sup>(٢)</sup> الإجارة حتى تكون <sup>(٣)</sup> معقودة على الأيام <sup>(٤)</sup> .

و هذا قول شد قائله عن الكافة ، و خالف فيه الجماعة . لأن عقد الإجارة على أعمال معلومة <sup>(٥)</sup> كعقدها على أيام معلومة في الجواز و الصحة . ألا ترى أن سائر الصنائع يصح <sup>(٦)</sup> فيها الأمران على ما وصفنا <sup>(٧)</sup> ، فهكذا حفر الآبار يصح فيه الأمران . فإن قدر بالأيام كان العقد على معلوم . <sup>(٨)</sup> و إن قدر بالعمل كان <sup>(٩)</sup> عمقاً و دوراً فهو على معلوم ، فاقضى أن يكون <sup>(١٠)</sup> الأمران في الصحة على سواء .

و قولهم أن باطن الأرض قد يختلف فهو : و إن كان مختلفاً ، فقد عرف أهل الخبرة باطن كل تربة بالعرف و العادة ، فصار باطنها بمشاهدة الظاهر معلوماً كالمشاهد : و إن جاز أن يكون الأمر بخلافه ، كما يصير باطن الصبرة <sup>(١١)</sup> من الطعام معلوماً <sup>(١٢)</sup> بمشاهدة <sup>(١٣)</sup> / الظاهر <sup>(١٤)</sup> ، فيصح فيه البيع . س/٨٠/ب  
و إن جاز أن يكون متغيراً لأنه وإن <sup>(١٥)</sup> وجد نقصاً و تغيراً فيصح <sup>(١٦)</sup> ، فكذا الإجارة .

(١) في س : من راب .

(٢) في ج : فيه .

(٣) في س : يكون .

(٤) في س : الإمام .

(٥) في س : عمل معلومة .

(٦) في س : الصنائع يصح .

(٧) في ج : يجوز .

(٨) انظر : روضة الطالبين ج٥/١٩٢-١٩٣ .

(٩) في س : " كان " ساقطة .

(١٠) في س : أن يكون .

(١١) في س : البصرة .

و الصبرة من الطعام جمعها صُبْرٌ . و اشترت الشيء صيرة أي بلا كيل و لا وزن .

انظر : مختار الصحاح / كتاب الصاد . ج١/٣٣١ .

(١٢) في س : معلوم .

(١٣) في س : المشاهدة .

(١٤) في س : بالظاهر .

(١٥) في ج : " و إن " ساقطة .

(١٦) في ج : فسخ .

وقولهم إن التراب مجهول<sup>(١)</sup> القدر فخطأ ، لأن ما تقدر<sup>(٢)</sup> حفره بالعمق والدور ، تقدر ترابه<sup>(٣)</sup> وصارت البئر مكيلاً<sup>(٤)</sup> لترابها المحفور . ألا ترى أنه لو أخرج تراب ما استؤجر<sup>(٥)</sup> على حفره فانهار التراب فيها وعاد إليها ، لم<sup>(٦)</sup> يلزمه إخراج ثانياً<sup>(٧)</sup> ، لأن ما استحق عليه من إخراج التراب قد وافاه<sup>(٨)</sup>.

---

(١) في س : إن الإجارة مجهولة القدر .

(٢) في س : يقدر .

(٣) في جـ : و الدور ترابه . سقط و يقدر . و في س : و يقدر برأيه . و الصواب ما أثبتناه .

(٤) في س : مكيلاً .

(٥) في س : استأجر .

(٦) في جـ : لا يلزمه .

(٧) في س : " ثانية " ساقطة .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥ / ١٩٢ - ١٩٣ .

المهذب جـ ١ / ٤٠٥ .

بحر المذهب جـ ٣ / ب / ١٧٧ ، أ / ١٧٨ / خ .



فإذا تقرر جواز الإجارة على حفر بئر معلومة في <sup>(١)</sup> العمق و الدور بأجرة <sup>(٢)</sup> مساة <sup>(٣)</sup> ، فعلى الأجير أن يحفر ما استؤجر عليه ، و يأخذ ما سمي له <sup>(٤)</sup> . <sup>(٥)</sup> فإن حفر بعضها ثم مات ، أو ظهرت صخرة لا يقدر على حفرها ، فقد اختلف الفقهاء في قدر ما يستحقه من أجرتها بماذا يكون معتبراً . فذهب الشافعي : إلى أن يقوم أجرة ما حفر و أجرة ما ترك <sup>(٦)</sup> ، ثم تقسط الأجرة <sup>(٧)</sup> المسماة عليها ، فما قابل الحفور فهو القدر الذي يستحقه ، و لا يتقسط على عدد الأذرع لاختلاف ما بين العلو و السفلى . <sup>(٨)</sup>

مثاله : أن يُستأجر على حفر عشرة <sup>(٩)</sup> أذرع في دور معلوم بثلاثين <sup>(١٠)</sup> درهماً ، فيحفر خمسة <sup>(١١)</sup> أذرع و يترك خمساً ، فيقال : كم يساوي أجرة الخمس المحفورة ؟ <sup>(١٢)</sup> فإن قيل : خمسة دراهم ، قيل : و كم تساوي أجرة الخمس المتروكة ؟ فإن قيل : خمسة عشر درهماً ، جمعها و جعلت كل خمسة سهماً ، فيكون جميع السهام أربعة ، ثم قسمت الثلاثين التي هي الأجرة المسماة على أربعة أسهم ، يخرج للسهم الواحد سبعة دراهم و نصف ، و هو الذي يستحقه بالخمس المحفورة . فإن قيل : تساوي أجرة الخمس المحفورة عشرة و تساوي أجرة الخمس المتروكة خمس عشر درهماً <sup>(١٣)</sup> جعلت كل خمسة دراهم سهماً .

(١) " في " ساقطة في ج .

(٢) في س : و أجرة .

(٣) في س : المسماة .

(٤) في س : " بعضها " . و هي سقطة في ج .

(٥) انظر : تنمة الإبانة ج٧/ب/١٨٠ ، أ/١٨١/خ . تنمة الإبانة ج٧/أ/١٥٤/خ . المذهب ج١٤/١ . بحر

المذهب ج٣/أ ، ب/١٧٨ . تكملة المجموع ج١٥/٩٦-٩٧ .

(٦) في س : ما ترك به . " به " زائدة .

(٧) في س : يقسط أجرة .

(٨) انظر : تنمة الإبانة ج٧/ب/١٨٠ ، أ/١٨١/خ . المذهب ج١٤/١ . بحر المذهب ج٣/أ ، ب/١٧٨ .

(٩) في س : " عشرة " ساقطة . تكملة المجموع ج١٥/٩٦-٩٧ .

(١٠) في س : في س : ثلاثين .

(١١) في ج : خمس .

(١٢) انظر : بحر المذهب ج٣/أ ، ب/١٧٨/خ .

(١٣) في س : خمس عشر درهماً .

فتكون السهام كلها خمسة ، ثم قسمت الثلاثين المسماة على خمسة أسهم يخرج لكل سهم ستة دراهم فيستحق بالخمسة المحفورة اثني عشر درهماً ، لأن قسط ما حفر سهمان فإن قيل تساوي أجره الخمسة المحفورة عشرة دراهم ، و أجره الخمسة <sup>(١)</sup> المتروكة خمسين درهماً ، جعلت كل عشرة سهماً فتكون السهام كلها ستة ، ثم قسمت الثلاثين عليها يخرج لكل سهم خمسة دراهم و هو الذي يستحقه بالخمسة المحفورة لأن قسط عمله سهم واحد ثم على هذه المبرة .

فهذا <sup>(٢)</sup> مذهب <sup>(٣)</sup> الشافعي ، و هو قياس أصوله فيما لا يتساوي أجزاؤه . <sup>(٤)</sup>

---

(١) في س : الخمس .

(٢) في ج : و هذا .

(٣) في ج : و مذاهب .

(٤) انظر : المذهب ج ١/٤١٤ .

بحر المذهب ج ٣/أ ، ب/١٧٨/خ .

تكملة المجموع ج ١٥/٩٤-٩٧ .

## [ رأي أبي حنيفة في تضاعف الأذرع ]

و قال أبو حنيفة : تضاعف <sup>(١)</sup> الأذرع <sup>(٢)</sup> العقود عليها بعدد مسافتها ، ثم تقسم الأجرة على ما اجتمع منها ، فما <sup>(٣)</sup> خرج لكل ذراع فهو قدر أجرته . <sup>(٤)</sup>

مثاله : أن يستأجر على حفر خمسة <sup>(٥)</sup> أذرع بخمسة عشر درهماً ، فيجعل الذراع الأولى ذراعاً واحداً ، لأن نقل ترابها من ذراع واحد . ويجعل الذراع الثانية ، ذراعين لأن نقل ترابها من ذراعين ، ويجعل الذراع الثالثة من ثلاث <sup>(٦)</sup> أذرع لأن نقل ترابها من ثلاث <sup>(٧)</sup> أذرع ، ويجعل الذراع الرابعة أربع <sup>(٨)</sup> أذرع لأن نقل ترابها من أربعة <sup>(٩)</sup> أذرع ، ويجعل الذراع الخامسة خمسة <sup>(١٠)</sup> أذرع ، لأن نقل ترابها من خمسة <sup>(١١)</sup> أذرع ، ثم يجمع <sup>(١٢)</sup> ذراعاً و ذراعين و ثلاثاً و أربعاً و خمساً ، فتكون <sup>(١٣)</sup> خمسة عشرة ذراعاً و هي مسافة ما استؤجر عليه من الأذرع الخمس ، ثم يُقسم الأجرة المسماة عليها و هي خمسة عشر ، درهماً يكون قسط كل ذراع درهماً ، فإن حفر ذراعاً واحداً استحق درهماً واحداً . ثم إن حفر ذراعين استحق ثلاثة دراهم ، لأن الأولى ذراع ، و الثانية ذراعان ، صاروا ثلاثة . و إن حفر ثلاثة أذرع استحق ستة دراهم ، لأن الأولى ذراع ، و الثانية ذراعان ، و الثالثة ثلاث ، فصار الجميع ستاً . فإن حفر أربع أذرع استحق عشرة دراهم ، لأن الأولى ذراع ، و الثانية ذراعان ، و الثالثة ثلاثة ، والرابعة أربع ، صار الجميع عشراً فهذا مذهب أبي حنيفة لأن مسافة الأذرع إذا ضوعفت فاقضى أن تكون الأجرة على مبلغ عددها مقسطة . <sup>(١٤)</sup>

(١) في س : يضاعف .

(٢) في س : للأذرع .

(٣) في س : ثم .

(٤) انظر : المبسوط ج١٦/٤٧-٤٨ .

(٥) في س : خمس .

(٦ ، ٧) في س : من ثلاثة .

(٨) في ج : أربعة .

(٩) في س : أربع .

(١٠ ، ١١) في ج : خمس .

(١٢) في ج : يجعل .

(١٣) في س : فيكون .

(١٤) انظر : المبسوط ج١٦/٤٧-٤٨ .

## [ رأي بعض محققي الشافعية ]

و قال بعض محققي أصحابنا في الفقه : و مجوديههم <sup>(١)</sup> في الحساب بمذهب توسط فيه بين مذهبي <sup>(٢)</sup> الشافعي و أبو حنيفة ، لأن مذهب الشافعي رضي الله عنه و إن كان في القياس مُطرداً و على الأصول <sup>(٣)</sup> مستمراً فإن فيه إطاراد لعمل <sup>(٤)</sup> يصح فيه و ينحصر به <sup>(٥)</sup> . <sup>(٦)</sup> و مذهب أبي حنيفة ، و إن كان في العمل مطرداً و في الحساب صحيحاً فإن فيه حكماً يفسد في القياس و يبطل على الأصول .

و ذلك أن حفر الآبار يشتمل <sup>(٧)</sup> على : حفر ، و نقل التراب <sup>(٨)</sup> ، فالحفر يتمثل في الأذرع كلها ، وليس في حفر الذراع [ الأخير عمل يزيد على حفر الذراع ] <sup>(٩)</sup> الأولى ، فلم يجوز أن يفاضل بين أجورها لتساوي العمل فيها ، فصار مذهب أبي حنيفة من هذا الوجه فاسداً . فأما <sup>(١٠)</sup> نقل التراب المحفور فإنه يختلف باختلاف المسافة ، و يتضاعف <sup>(١١)</sup> بإعداد الأذرع . لأن مسافة الذراع الثانية مثل <sup>(١٢)</sup> مسافة الذراع <sup>(١٣)</sup> الأولى ، و مسافة الثالثة ثلاثة أمثالها ، و مسافة الرابعة أربعة أمثالها ، و مسافة العشرة <sup>(١٤)</sup> عشرة أمثالها <sup>(١٥)</sup> . و مسافة النقل محفورة باختلاف الأذرع ، فلم يجوز أن يعدل عن تقسيط الأجرة عليها و تحقيق المستحق فيها <sup>(١٦)</sup> إلى تقويم معمول أو متروك .

(١) في ج ، س : غير واضحة .

(٢) في س : بمذهب .

(٣) في س : كان في القياس الأصول مطرداً و على القياس مستمراً . تقديم و تأخير .

(٤) في ج : إطاراح لعمل .

(٥) في ج : منه .

(٦) انظر : بحر المذهب ج ٣ / أ ، ب / ١٧٩ / خ .

(٧) في ج : حفاير الإبارات تشتمل .

(٨) في ج : تراب .

(٩) في س : ما بين القوسين ساقط .

(١٠) في س : و أما .

(١١) في س : يتباعد .

(١٢) في س : مثلاً .

(١٣) في س : الأذرع .

(١٤) في ج : العاشرة .

(١٥) في ج : لم يجوز .

(١٦) في ج : بها .

يستعمل فيه غلبة الظن في تقسيط الأجرة عليهما ، فصار في مذهب الشافعي رضي الله عنه من هذا الوجه إيراد<sup>(١)</sup> لعمل هو أصح تحقيقاً وأخصر تقسماً .

و إذا كان كذلك وجب أن تقسط الأجرة المسماة على الحفر و النقل ، فما قابل الحفر قسم على أعداد الأذرع من غير تفاضل ، لأن العمل في جميعها متماثل . و ما قابل النقل قسمة على ما تنتهي إليه مسافة الأذرع ، لأن العمل فيها متضاعف متفاضل .

فإن قيل : لا يجوز أن يفصل بين أجرة [ الحفر و النقل ، لأن أحدهما تبع للآخر ]<sup>(٢)</sup> . قيل :

هذا فاسد من وجهين :

أحدهما : أنه ليس جعل النقل تبعاً للحفر بأولى من جعل الحفر تبعاً للنقل ، و إذا لم يتميز التابع من المتبوع صار كل واحد منهما مقصوداً .

و الثاني : أن ما كان تبعاً لغيره من العقد لم يجز أن يفرد بالعقد ، و قد ثبت أنه لو استأجر على الحفر أجيراً لا ينقل ، و على النقل أجيراً لا يحفر ، صح ،<sup>(٣)</sup> فلم يكن الجمع بينهما في العقد بمانع من تميزهما في الحكم .<sup>(٤)</sup>

---

(١) في ج ، س : إطراح . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) في س : النقل و الحفر لأن تبع أحدهما للآخر . تقديم و تأخير .

(٣) " فالعمل عليه مقدمة و هو أنك " زائدة في ج .

(٤) انظر : بحر المذهب ج ٣ / أ ، ب / ١٧٩ / خ .

فإذا صح ذلك العمل<sup>(١)</sup> ، فللعمل عليه مقدمة وهي : أنك إذا أردت أن تعلم مبلغ مسافة نقل التراب من عشرة<sup>(٢)</sup> أذرع ، وشق عليك أن تجمع من الواحد إلى العشرة على الولاء<sup>(٣)</sup> ، فإنه المختصر: أن تزيد<sup>(٤)</sup> على العشرة واحداً ، لكي<sup>(٥)</sup> يكون أحد عشر ، ثم تضربها في نصف العشرة تكون خمسة وخمسين ، [ وإن شئت ضربت نصف أحد عشر في عشرين ]<sup>(٦)</sup> يكون خمسة وخمسين وهو مبلغ العدد المجموع من واحد إلى عشرة على الولاء .

والعلة في ذلك ما ذكره شجاع بن نصر : أن الواحد والعشرة تكن<sup>(٧)</sup> أحد عشر ، والاثنان والتسعة / يكون أحد عشر ، والثلاثة والثمانية أحد عشر ، والأربعة والسبعة أحد عشر ، والخمسة والستة أحد عشر ، فيعلم أن الذي معك من جملة أعداد العشر خمس مرات أحد عشرة ، فلذلك ضربت نصف العشرة وهو خمسة في أحد عشر .

فعلى هذا إذا أردت أن تجمع من واحد إلى خمسة عشر على الولاء ، فزد الواحد على خمسة عشر تكن مائة وعشرين ، وإن شئت ضربت نصف ستة عشر في خمسة وعشرين<sup>(٨)</sup> يكن مائة وعشرين ، وإن شئت ضربت نصف ستة عشر في خمسة عشر تكن مائة وعشرين ، ثم<sup>(٩)</sup> على هذا القياس .<sup>(١٠)</sup>

(١) في ج : " العمل " ساقطة .

(٢) في ج : عشر .

(٣) الولاء : من التابع . و توالى الشيء : تابع . و المولاة المتابعة . و افعل هذه الأشياء على الولاء أي متابعة . و توالى الأخبار تابعت .

انظر : لسان العرب ( حرف الياء - فصل الواو ) جـ ٤١٢/١٥ . المصباح المنير جـ ٦٧٢/٢ كتاب الواو .

(٤) في س : يزيد .

(٥) في س : " لكي " ساقطة . و في ج : لكن . و الصواب ما أثبتناه .

(٦) في ج : و إن تضرب نصف أحد عشر في عشرة تكن .

(٧) في س : يكون . و في ج : تكون . و الصواب ما أثبتناه .

(٨) في ج : خمسة عشر .

(٩) في س : " ثم " ساقطة .

(١٠) انظر : بحر المذهب جـ ٣/أ ، ب/١٧٩/خ .

فإذا تقرر هذه المقدمة ، صرنا إلى العمل . فإذا قيل : رجل استؤجر على حفر بئر عمقها <sup>(١)</sup> خمسة <sup>(٢)</sup> أذرع في دور معلوم بعشرين / درهماً .

فإنه <sup>(٣)</sup> يقال <sup>(٤)</sup> : كم تساوي أجرة [ الحفر ؟ فإذا قيل : خمسة دراهم ] <sup>(٥)</sup> ، قيل <sup>(٦)</sup> : و كم <sup>(٧)</sup> ج/١٨/أ  
تساوي أجرة النقل ؟ فإذا قيل : [ خمسة عشرة درهماً ، فليس في ذلك محاباة . <sup>(٨)</sup> فأما إن <sup>(٩)</sup> جعل  
أجرة الحفر التي <sup>(١٠)</sup> هي خمسة ، مقسومة <sup>(١١)</sup> على عدد الأذرع الخمس بالسوية ، لأنه ليس لبعضها  
على بعض في الحفر فضل <sup>(١٢)</sup> ، فيكون قسط كل ذراع بالحفر وحده درهماً واحداً . ثم أجعل أجرة  
النقل التي هي خمسة عشر درهماً مقسومة على مبلغ مسافة الأذرع الخمس و هو خمس عشر ذراعاً <sup>(١٣)</sup> ،  
لأنه ذراع وذراعان <sup>(١٤)</sup> و ثلاث و أربع و خمس ، و إن شئت <sup>(١٥)</sup> أن تعمله بالحساب <sup>(١٦)</sup> المختصر ،  
زدت على الخمسة واحداً تكن ستة ، ثم ضربتها <sup>(١٧)</sup> في نصف الخمسة تكن خمسة عشر .

(١) " في " زائدة في س .

(٢) في ج : خمس .

(٣) " فإنه " ساقطة في س .

(٤) في س : فيقال .

(٥) ما بين القوسين ساقط في س .

(٦) " فإذا " زائدة في س .

(٧) " و كم " الواو ساقطة في س .

(٨) انظر : بحر المذهب ج٣/أ ، ب/١٧٩/خ .

(٩) " إن " ساقطة في ج ، س .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في س .

(١١) في س : معدودة .

(١٢) في س : فصل . كلمة كبيرة و كأنها تدل على أنها فصل مستقل بذاته و هي ليس كذلك بل المراد بها الفضل .

(١٣) في س : درهماً .

(١٤) " ذراعان " ساقطة .

(١٥) في ج : " و إن شئت " مكررة .

(١٦) في ج : بالباب .

(١٧) في س : تضربها .

أو <sup>(١)</sup> ضربت نصف الستة في خمسة تكن خمسة عشر ، و هي مبلغ مسافة النقل من خمسة <sup>(٢)</sup> أذرع ، فإذا قسمت عليها قُسطت من الأجرة و هي خمسة عشر درهماً ، كان أجر كل ذراع درهماً .  
فإذا حفر و نقل ذراعاً واحداً استحق درهمين ، لأن له بالحفر درهماً ، و بالنقل درهماً . و لو حفر و نقل ذراعين ، استحق خمسة دراهم ، لأن له بحفر ذراعين درهمين ، و نقل ذراعين ثلاثة دراهم ، لأن الأول ذراع ، و الثانية ذراعان .

و لو حفر و نقل ثلاثة أذرع ، استحق تسعة دراهم ، لأن له بحفر الأذرع الثلاث ثلاثة دراهم ، و له بالنقل / من ثلاث أذرع مسافة ست أذرع ستة دراهم .

ج ١٨/ب

س ٨٢/ب

و لو حفر و نقل أربعة أذرع ، استحق أربعة عشر درهماً . / لأن له بحفر الأذرع الأربع أربعة <sup>(٣)</sup> دراهم ، و له بالنقل من أربعة من أربعة <sup>(٤)</sup> أذرع مسافة عشرة أذرع عشرة دراهم .  
فلو استؤجر على حفر بئر عمقها خمسة عشر <sup>(٥)</sup> ذراعاً في دور معلوم بمائة و خمسين درهماً ، قيل كم تساوي أجرة الحفر بالنقل ؟ <sup>(٦)</sup>

فإن قيل : عشرون درهماً ، قيل : و كم تساوي أجرة النقل بلا حفر ؟ فإن قيل : ثمانون درهماً ، ففي الأجرة محاباة ، فاجمع أجرة الحفر و النقل تكن مائة درهم . فاجعل <sup>(٧)</sup> كل عشرين سهماً ، يكن <sup>(٨)</sup> خمسة أسهم : كل <sup>(٩)</sup> سهم منها للحفر ، و أربعة أسهم للنقل . ثم أقسم الأجرة المسماة و هي مائة و خمسون درهماً على خمسة أسهم ، يكن قسط <sup>(١٠)</sup> كل سهم منها ثلاثين درهماً ، [ فيجعل أجرة الحفر وحده ثلاثون درهماً ، لأن قسط الحفر سهم واحد <sup>(١١)</sup> ] ، و يجعل أجرة النقل وحده مائة و عشرون درهماً ، لأن قسط النقل أربعة أسهم . ثم أقسم أجرة الحفر و هي ثلاثون درهماً على عدد <sup>(١٢)</sup> الأذرع و هي خمسة عشر ذراعاً ، تكن <sup>(١٣)</sup> أجرة كل ذراع درهمين ، و أقسم أجرة النقل و هي

(١) في ج : و ضربت .

(٢) في ج : خمس .

(٣ ، ٤) في س : أرع .

(٥) في ج : خمس عشرة .

(٦) انظر : بحر المذهب ج ٣/أ ، ب/١٧٩/خ .

(٧) في ج : و أجمل .

(٨) في س : " يكن " ساقطة .

(٩) في ج : " كل " ساقطة .

(١٠) في س " قسط " ساقطة .

(١١) في س : ما بين القوسين ساقط .

(١٢) في ج ، س : أعداد . و الصواب ما أثبتناه .

(١٣) في س : يكن .



و هي مائة و عشرون درهماً على مسافة خمسة <sup>(١)</sup> عشرة ذراعاً ، و هي مائة و عشرون ذراعاً . لأنك إن <sup>(٢)</sup> زدت على خمسة عشر واحداً ، ثم ضربت نصفها في خمسة عشر ، كان مائة و عشرين ، فتكون <sup>(٣)</sup> / أجرة نقل كل ذراع واحدة درهماً واحداً .

جـ/١٩/أ

فإذا حفر و عاد <sup>(٤)</sup> و نقل خمس <sup>(٥)</sup> أذرع <sup>(٦)</sup> استحق بالحفر وحده عشرة دراهم ، كان له بكل ذراع درهمان <sup>(٧)</sup> . و استحق بالنقل وحده خمسة عشر درهماً . لأن مسافة خمسة أذرع خمسة عشر ذراعاً ، له بكل ذراع درهم ، فيصير جميع ما يستحقه بالحفر و النقل خمسة و عشرين درهماً . و لو حفر و نقل عشرة أذرع ، استحق بالحفر وحده عشرين درهماً ، لأن له بكل ذراع درهمين ، و استحق بالنقل وحده خمسة و خمسين درهماً . لأن مسافة عشر أذرع خمس وعشرون <sup>(٨)</sup> ذراعاً له بكل <sup>(٩)</sup> ذراع درهم ، فيصير ما يستحقه بالحفر و النقل خمسة و سبعين درهماً . ثم على هذا القياس . <sup>(١٠)</sup>

(١) في جـ : خمس .

(٢) في جـ : إذا .

(٣) في س : فيكون .

(٤) " و عاد " ساقطة في س .

(٥) في س : خمسة .

(٦) في س : الأذرع .

(٧) في س : درهمين .

(٨) في س : خمس و خمسون .

(٩) في س : لكل ذراع .

(١٠) انظر : بحر المذهب جـ ٣ / أ ، ب / ١٧٩ / خ .

و أما البناء فالإجارة عليه <sup>(١)</sup> ضربان :

أحدهما : [ أن تكون معقودة على الأيام ، فيصح <sup>(٢)</sup> فيساوي أجور الأيام مما سمي لها من سفلى البناء و علوه ] <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

[ و الضرب الثاني ] <sup>(٥)</sup> : أن يكون معقود على بناء مقدر بالعمل ، فتصح إذا اجتمع في العقد شرطان :

أحدهما : أن يكون البناء معلوم القدر في الطول و العرض و العلو .

و الشرط الثاني : أن تكون آلة <sup>(٦)</sup> البناء موصوفة من حجر أو آجر أو لبن بخص أو طين ، فإن أغفل ذلك ، لم يجز لاختلاف العمل باختلافه .

و لو شرط الآلة على الأجير لم يجز ، وإن وصفها ، لأنه يصير عقدين من إجارة و بيع في عقد .

فإذا عقدت <sup>(٧)</sup> الإجارة باجتماع هذين الشرطين صحت بوفاق من خالف في إجارة الآبار ، ويؤخذ <sup>(٨)</sup> الأجير بتمام البناء . فإن بنى بعضه ثم قطعه عن إتمامه قاطع ، و أراد أجرة ما عمل ، فلا يخلو حال البناء من أحد أمرين :

- إما أن يكون متماثل المساحة في علوه و سفله كالمنار و السواري ، فيكون حكمها كحكم الآبار على ما مضى من المذاهب الثلاثة .

- و إما أن يكون مختلف المساحة كالمخروطات يُقَوَّم <sup>(٩)</sup> المعمول و المتروك ، ثم تقسط <sup>(١٠)</sup> الأجرة عليهما ، فما قابل المعمول منها فهو حق الأجير فيما عمل . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : عنه .

(٢) " فيصح " زائدة في س .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٤) انظر : تنمة الإبانة جـ٧/أ/١٥٤/خ . تكملة المجموع جـ٣٠/١٥٥ .

(٥) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٦) في س : له .

(٧) في ج : عقد .

(٨) في ج : تؤخذ .

(٩) في ج : فيقوم .

(١٠) في س : يقسط .

(١١) انظر : تنمة الإبانة جـ٧/أ/١٥٤/خ . تكملة المجموع جـ٣٠/١٥٥ .

كتاب

المزارعة

مختصر من كتاب المزارعة

من الجامع وكري الأرض

و الشريعة في الزرع

و ما دخل فيه من كتاب

أبي حنيفة و ابن أبي ليلى

و غير ذلك

# ١ / مسألة

## [ أحلة مشروعية المزارعة ]

ج/١٩/ب

س/٨٣/أ

قال الشافعي رضي الله عنه :

أخبرنا سفيان <sup>(١)</sup> بن عيينة <sup>(٢)</sup> قال : سمعت عمرو بن دينار <sup>(٣)</sup> يقول : سمعت ابن عمر <sup>(٤)</sup> رضي الله عنه يقول : كنا نخابر ولا نرى بذلك بأساً ، حتى أخبرنا رافع بن خديج <sup>(٥)</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عنها . فتركناها لقول رافع . <sup>(٦)</sup>

قال الشافعي رضي الله عنه : والمخابرة <sup>(٧)</sup> استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها . فدللت <sup>(٨)</sup> سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في نهيه عن المخابرة على أن لا تجوز المزارعة على / الثلث ولا على الربع ولا جزءاً من الأجزاء لأنه مجهول . ولا يجوز الكراء إلا معلوماً . <sup>(٩)</sup>

ج/٢٠/أ

(١) في ج : سفير . وفي س : سفير . وفي مختصر المزني سفيان وهو الصواب .

(٢) سفيان بن عيينة : بن أبي عمران ميمون الهلالي أبو محمد الكوفي سكن مكة وقيل أن أباه عيينة هو المكّي أبا عمران . روى عن عبد الملك ابن عمير وأبي إسحاق السبيعي وزباد بن علاقة والأسود بن قيس وأبي حازم ابن دينار وسليمان التيمي وعبد الله بن دينار وعمرو بن دينار والزهري والعلاء بن عبد الرحمن وغيرهم . وروى عنه الشافعي وعبد الله بن وهب وعبد الرزاق وأحمد بن حنبل... وغيرهم . كان إمام في الحديث . توفي سنة ١٩٨ هـ . انظر تهذيب التهذيب ج٤/١١٧-١١٩/رقم ٢٠٥ . الأعلام ج٣/١٥٩ . تاريخ بغداد ج٩/١٧٤ .

(٣) عمرو بن دينار : المكّي أبو محمد الأثرم مولى ابن باذان أجد الأعلام . روى عن ابن عمر وابن عباس وجابر بن عبد الله وابن الزبير وابن شريح ..... وغيرهم . وروى عنه أيوم وشعبة وسفيان بن عيينة وقتادة وغيرهم . وكان ثقة ثبت . توفي سنة ١٢٦ هـ .

انظر تهذيب التهذيب ترجمة ٤٥، ج٨/٢٩ . الجرح والتعديل م ٣/ج٦/٢٣١ .  
(٤) سبق ترجمته ص ٩ .

(٥) رافع بن خديج : بن رافع بن عدي بن يزيد جشم بن حارثة بن الحارث بن الخزرج بن عمر بن مالك بن الأوس الأنصاري الحارثي . روى عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن عمه طهير بن رافع . وروى عنه ابنه عبد الرحمن وابنه رفاعة وثابت بن أنس وسعيد بن المسيب وسليمان بن يسار ونافع مولى ابن عمر وعبد الله بن عمرو وغيرهم . توفي سنة ٧٤ وقيلب سنة ٥٩ والله أعلم .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع باب كراء الأرض ج٢/١٩ . وأخرجه البيهقي في سننه كتاب المزارعة . ج٦/١٢٨ . وأخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع باب المزارعة رقم ٣٣٨٩ . ج٣/٢٥٧ بلفظ آخر .  
(٧) المخابرة : لغة سبق تعريفها ص ١٦٦ .

(٨) في س : قدلت .

(٩) انظر : مختصر المزني / ١٢٨ . شرح مختصر المزني أ/٧٧/خ . نهاية المحتاج ج٥/٢٤٥ . تممة الإبانة ج٨/ب/١/خ . روضة الطالبين ج٥/١٦٨ . تكملة المجموع ج١٤/٤٢٠-٤٢٢ .

وهذا كما قال : المخابرة هي المزارعة ، / وهي كما وصفها الشافعي رضي الله عنه : أنها س/ ٨٣/ ب  
استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها .<sup>(١)</sup>

واختلف<sup>(٢)</sup> أصحابنا<sup>(٣)</sup> في تسميتها بالمخابرة على قولين ، ذكرهما ابن قتيبة<sup>(٤)</sup> :  
أحدهما : أنها مأخوذة من معاملة خير حين أقرهم<sup>(٥)</sup> رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال  
: (( خابروهم أي عاملوهم على خير ))<sup>(٦) (٧)</sup> .

والقول الثاني : أنها مأخوذة من الخبرة ، وهي النصيب . قال عروة بن الورد<sup>(٨)</sup> :  
إذا ما جعلت الشاة للقوم خبرة<sup>(٩)</sup> فشأنك أي ذاهب لشؤون

الخبرة أن يشتري الشاة<sup>(١٠)</sup> جماعة فيقتسمونها<sup>(١١)</sup> .<sup>(١٢)</sup>  
وإذا<sup>(١٣)</sup> كانت المخابرة هي استكراء الأرض لزراعتها ببعض ما يخرج منها ، فهي على ضربين :

---

(١) انظر شرح مختصر المزني جـ ٦/ أ/ ٧٧/ خ . مغني المحتاج جـ ٣/ ٤٣٧ . نهاية المحتاج جـ ٥/ ٢٤٥ . تنمة الإبانة  
جـ ٨/ ب/ ١/ خ . تكملة المجموع جـ ١٤/ ٤٢٠ .

(٢) هناك من قال أنها : ( مشتقة من الخبار وهي الأرض اللينة وقيل اشتقاقها من الخبر وهو الإكار . يقال خابرتة  
مخابرة وأكرهه مواكرة )

انظر البيان جـ ٥/ أ/ ٢٢٣/ خ . تنمة الإبانة جـ ٨/ أ/ ٢/ خ . لسان العرب جـ ٤/ ٢٢٨ .  
(٣) في س : الناس .

(٤) ابن قتيبة : هو عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري البغدادي النحوي . صاحب المصنفات استقل ببغداد وسمع بها  
الحديث على إسحاق بن راهويه و طبقته . و ألف مؤلفات كثيرة منها : كتاب المعارف ، أدب الكاتب ، مشكل  
القرآن و الحديث ، غريب القرآن و الحديث ، عيون الأخبار ، إصلاح الغلط ، الأنوار . وغيرها توفي سنة ٢٧٦ هـ .  
انظر : البداية و النهاية جـ ١١ ص ٤٧ - ٤٩ و ص ٥٧

(٥) في جـ : أمرهم .

(٦) انظر البحث ص ١٤٣ .

(٧) انظر لسان العرب جـ ٤/ ٢٢٨ .

(٨) عروة بن الورد بن زيد العبسي . من شعراء الجاهلية وفرسانها . يلقب بعروة الصعاليك . توفي سنة ٣٠٠ ق. هـ . انظر  
الأعلام جـ ٤/ ٢٢٧ .

(٩) الخبرة : الشاة يشتريها القوم بأثمان مختلفة ثم يفتسمونها فيسهمون كل واحد منهم على قدر ما نقد . وشاة خبيرة  
: مقتسمة ، والخبرة بالضم : النصيب تأخذه من لحم أو سمك .

انظر لسان العرب ( حرف الراء - فصل الخاء ) جـ ٤/ ٢٩ .

(١٠) في جـ : يشري كرا .

(١١) في جـ : فيقسموها .

(١٢) انظر : لسان العرب جـ ٤/ ٢٩٩ . القاموس المحيط جـ ٢/ ١٧ .

(١٣) إذا . الواو ساقطة في جـ .

ضرب<sup>(١)</sup> : أجمع الفقهاء على فساده . وضرب اختلفوا فيه<sup>(٢)</sup> .

فأما الضرب الذي<sup>(٣)</sup> أجمعوا على فساده ، فهو : أن تكون حصة كل واحد منهما من زرع الأرض مفردة عن حصة صاحبه ، مثل أن يقول : قد زارعتك على هذه الأرض على أن<sup>(٤)</sup> ما زرعت من هرف<sup>(٥)</sup> كان لي وما زرعت من أقل كان لك أو على ما ينبت<sup>(٦)</sup> من الماذيانات<sup>(٧)</sup> كان<sup>(٨)</sup> لي وما نبت على السواقي والجداول كان لك ، أو على ما سقي بالسماء<sup>(٩)</sup> فهو لي ، وما سقي<sup>(١٠)</sup> بالرشا فهو لك . فهذه مزارعة باطلة .

اتفق / الفقهاء على فساده : لرواية سعيد بن المسيب<sup>(١١)</sup> ، عن سعد<sup>(١٢)</sup> قال : كنا نكري جـ/٢٠/ب الأرض بما على السواقي وما سقي بالماء منها<sup>(١٣)</sup> .<sup>(١٤)</sup>

(١) في س: أحدهما .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٧٧/خ . تكملة المجموع جـ٤٢٠/١٤٤ .

(٣) في س: والضرب الثاني .

(٤) أن ساقطة في س .

(٥) هرف: الهرف ابتداء النبات . و أهرفت النخلة أي عجلت إتياءها . انظر : لسان العرب ( حرف الفاء - فصل

الهاء ) . هرف جـ٣٤٧/٩ . القاموس المحيط ( فصل الهاء - حرف الفاء ) جـ٢٠٧/٣ .

(٦) في جـ : نبت .

(٧) الماذيانات : هي مسایل الماء وقيل ماينبت حول السواقي . وهي لفظة معربة ليست بعربية . وقال ابن الأثير: هي

جمع ماذيان وهو النهر الكبير . انظر هامش صحيح مسلم: جـ٢٠/٢ . وفي هامش سنن أبو داود جـ٢٥٨/٣ .

(٨) " كان " ساقط في س .

(٩) في س: ما يبنى بالنما .

(١٠) في س: ما يبقى .

(١١) سعيد بن المسيب : بن حزن بن أبي وهب بن مخزوم القرشي . أبو محمد سيد التابعين و أحد الفقهاء السبعة

بالمدينة جمع بين الحديث و الفقه و الزهد و الورع . روى عن عمر و عثمان و علي و سعد بن أبي وقاص و أبي هريرة

و ابن عباس و غيرهم . و روى عنه ابنه محمد و سالم بن عبد الله بن عمرو الزهري و قتادة و شريك و سعد بن إبراهيم

و عمرو بن حر .... و غيرهم . توفي سنة ٩٤ هـ . و عمره ٨١ سنة . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة

٨٩٤/٣/٤٨٠ . البداية و النهاية جـ٩٩/٩-١٠١ . حلية الأولياء جـ١٦١/٢ . الأعلام جـ١٥٥/٣ .

(١٢) " سعد " ساقطة في س . و هو : سعد بن أبي وقاص : اسمه مالك بن أهيب و يقال وهيب أبو إسحاق . أسلم

قديماً و هاجر قبل الرسول صلى الله عليه و سلم . و هو أول من رمى بسهم في سبيل الله ، شهد بدرأً والمشاهد كلها

. روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عن خولة بنت حكيم . و عنه أولاده و عائشة أم المؤمنين و ابن عباس و ابن

عمرة جابر و غيرهم . مات سنة ٥٥ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٩٠١ جـ٤٨٣/٣ .

(١٣) " منها " ساقطة في س .

(١٤) انظر : مختصر المزني ١٢٨ . شرح مختصر المزني جـ٦/أ/٧٧/خ . تمة الإبانة جـ٨/ب/١/خ . إعانة الطالبين

جـ١٢٧/٣ . المهذب جـ٤٠٠/١-٤٠١ .

فنهانا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك و أمرنا أن نكرىها بذهب أو ورق .<sup>(١)</sup>  
و لأن تميز ما لكل واحد منهما يمنع<sup>(٢)</sup> من إلحاقه بالمساقاة المشاعة ، و يخرج بالجهالة عن حكم  
الإجارة الجائزة فصار باطلاً .

---

- (١) أخرجه البيهقي في سننه الكبرى . كتاب المزارعة ج٦/١٣١ .  
و أخرجه أبو داود في سننه . كتاب البيوع باب المزارعة . رقم / ٣٣٩١ ج٣/١٥٨ .  
و النسائي . باب النهي عن كراء الأرض بالثلث و الربع . ج٧/٤١ . من طريق سعيد بن المسيب عن سعد بن  
أبي وقاص . ج٧/٤١ .  
و أخرجه الدارمي ج٢/٢٧١ .  
و أحمد في مسنده ج١/١٨٢ .  
(٢) في س : لمنع .

## [ اختلاف الفقهاء في المزارعة والمخابرة ]

و أما الضرب الذي اختلف الفقهاء فيه فهو : أن يزارعه على أرضه ليكون العمل على الأجير و الأرض لربها ، و البذر منهما أو من أحدهما بحسب شرطهما ، على أن ما أخرج الله تعالى من زرع كان بينهما على سهم معلوم من نصف أو ثلث أو ربع ، ليأخذ الزارع <sup>(١)</sup> سهمه بعمله ، و يأخذ رب الأرض سهمه <sup>(٢)</sup> بأرضه ، فهذه هي المخابرة . <sup>(٣)</sup>

و المزارعة التي <sup>(٤)</sup> اختلف / الفقهاء فيها على ثلاثة مذاهب :

أحدها : و هو مذهب الشافعي رضي الله عنه : أنها باطلة ، سواء شرط البذر على الزارع أو على رب الأرض .

و به قال من الصحابة : عبد الله ابن عمر ، وجابر بن عبد الله <sup>(٦)</sup> ، ورافع بن خديج <sup>(٧)</sup> رضي الله عنهم . و من التابعين : سعيد بن جبير <sup>(٨)</sup> ،

(١) في س : الزراع .

(٢) في س : سهم .

(٣) انظر : البيان جـ٥ / أ / ٢٢٣ / خ . نهاية المطلب جـ٧ / أ / ٤٦ / خ . شرح مختصر المزني جـ٦ / أ / ٧٧ / خ . روضة الطالبين جـ٥ / ١٦٨ . تمة الإبانة جـ٨ / ب / ١ / خ . تكملة المجموع جـ١٤ / ٤٢١ .

(٤) في س : الذي .

(٦) جابر بن عبد الله : بن عمرو بن حرام بن ثعلبة الخزرجي السلمي أبو عبد الله و يقال أبو عبد الرحمن . روى عن النبي صلى الله عليه و سلم كثيراً من الأحاديث . و روى عنه أولاده عبد الرحمن و محمد و سعيد بن المسيب و عمرو بن دينار و غيرهم . غزا مع النبي تسع عشرة عزوة و لم يشهد بدرأ و لا أحد . كانت له حلقة في المسجد النبوي في أواخر أيامه . توي سنة ٧٢ و قيل ٧٣ و قيل ٧٧ هـ . انظر : تهذيب التهذيب . ترجمة ٦٧ / جـ٢ / ٤٢ ، ٤٣ . الإصابة ٢١٤ / ١ . البداية و النهاية ٢٢ / ١ . مشايخ بلخ من الحنفية ٨٦٨ / ٢ . شذرات الذهب ٨٤ / ١ .

(٧) رافع بن خديج سبق ترجمته ص .

(٨) سعيد بن جبير الأسدي الوالي أبو محمد . تابعي و حبشي الأصل . روى عن ابن عباس و ابن الزبير و ابن عران و ابن معقل و عدي بن حاتم و أبي سعيد الخدري و أبي هريرة و أبي موسى الأشعري . و عنه ابنه عبد الملك و عبد الله و يعلى بن حكيم و آدم . توفي سنة ٩٥ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ١٤ جـ٤ ص ١١ . حلية الأولياء ترجمة ٢٧٥ جـ٤ ص ٢٧٢ . الأعلام جـ٤ ص ١١ .



و عكرمة<sup>(١)</sup> .<sup>(٢)</sup>

و من الفقهاء : الشافعي<sup>(٣)</sup> و مالك<sup>(٤)</sup> و أبو حنيفة<sup>(٥)</sup> رضي الله عنهم .

و المذهب الثاني : أنها جائزة ، سواء شرط البذر على الزارع أو على رب الأرض ، و به قال :  
من الصحابة علي بن أبي طالب<sup>(٦)</sup> ، و عمار بن ياسر<sup>(٧)</sup> و عبد الله بن مسعود<sup>(٨)</sup> ، و سعد بن أبي  
وقاص<sup>(٩)</sup> و معاذ بن جبل<sup>(١٠)</sup> رضي الله عنهم .

/ و من التابعين : سعيد بن المسيب<sup>(١١)</sup> ، و محمد بن سيرين<sup>(١٢)</sup> ، جـ/٢١/أ

(١) عكرمة مولى ابن عباس و هو عكرمة البربري أبو عبد الله المدني أصله من البربر . روى عن مولاه عبد الله بن  
عباس و علي بن أبي طالب و عبد الله بن عمر و غيرهم . و روى عنه جلة من التابعين منهم طاوس و عطاء بن أبي  
رباح و مجاهد و الشعبي و أجمع عامة أهل العلم بالحديث على الاحتجاج بحديثه . توفي سنة ١٠٧ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٤٧٥ جـ ٧ ص ٢٦٣ . حلية الأولياء ترجمة ٢٤٥ جـ ٣ ص ٣٢٦ .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٧٧/خ . البيان جـ ٥/أ/٢٢٣/خ . روضة الطالبين جـ ٥/١٦٨ . تكملة  
المجموع جـ ١٤/٤٢١ .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٧٧/خ . البيان جـ ٥/أ/٢٢٣/خ . روضة الطالبين جـ ٥/١٦٨ . تكملة  
المجموع جـ ١٤/٤٢١ .

(٤) انظر : الكافي في فقه أهل المدينة المالكي /٣٧٧-٣٧٩ . المدونة الكبرى جـ ٤/٥٥٢ . الشرح الصغير  
جـ ٢/١٧٨-١٨٩ . بلغة السالكين جـ ٢/١٧٨-١٨٩ . الفواكه الديواني جـ ٢/١٨٢-١٨٣ .

(٥) انظر : المبسوط جـ ٢٣/١١-١٢ . بدائع الصنائع جـ ٦/٢٧٨ . تبين الحقائق شرح كنز الدقائق جـ ٥/٢٧٨ .  
و أبو حنيفة سبق ترجمته ص ٢٩ .

(٦) انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب /ترجمة ٣٣٥ جـ ٨/١٨٦ . الجرح و التعديل ترجمة ١٩٧٤ جـ ٣/٣٥٧ .

(٧) عمار بن ياسر بن مالك . مولى بني مخزوم . و أسلم عمار و أبوه و أمه قديماً و كانوا ممن عذب في الله . روى  
عن النبي صلى الله عليه و سلم . و عنه ابنه محمد و ابن عباس و أبو موسى الأشعري .... توفي سنة ٣٧ هـ و هو ابن  
٩٣ سنة . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٦٦٤ جـ ٧ ص ٤٠٩ .

(٨) عبد الله بن مسعود انظر ترجمته في : تهذيب التهذيب ترجمة ٤٢ جـ ٦/٢٨ . البداية و النهاية جـ ٧/١٦٢ .  
الإصابة ترجمة ٤٩٥٤ جـ ٢/٣٦٨ . الباعث الحثيث /١٨٧ .

(٩) سعد بن أبي وقاص سبق ترجمته ص ٤١٤ .

(١٠) معاذ بن جبل بن عمرو بن أوس الأنصاري الخزرجي أبو عبد الرحمن المدني . أسلم و هو ابن ثمانين سنة .  
شهد بدرأ و العقبة و المشاهد . و روى عن النبي صلى الله عليه و سلم و عنه ابن عباس و أبو موسى الأشعري و ابن  
عمرو و غيرهم . مات سنة ١٧ أو ١٨ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ٣٤٧ جـ ١٠ ص ١٨٧ .

(١١) سبق ترجمته ص ٤٢٧ .

(١٢) محمد بن سيرين هو : محمد بن سيرين الأنصاري . مولاهم أبو بكر بن أبي عمرة البصري إمام وقته كان ذا  
ورع و أمانة و حيلة تابعي من أشرف الكتاب . مولده و وفاته في البصرة روى الحديث واشتهر بالورع و تعبير ==

وعبد الرحمن بن أبي ليلى <sup>(١)</sup> . <sup>(٢)</sup>

ومن الفقهاء : سفيان الثوري <sup>(٣)</sup> وأبو يوسف <sup>(٤)</sup> ومحمد <sup>(٥)</sup> . <sup>(٦)</sup>

والمذهب الثالث : أنه إن شرط البذر على صاحب الأرض لم يجز ، وإن شرطه على الزارع جاز. <sup>(٧)</sup> وهو مذهب أحمد بن حنبل <sup>(٨)</sup> وإسحاق بن راهويه <sup>(٩)</sup> .

واستدل من أجاز ذلك : برواية عبيد الله بن عمر ، عن نافع <sup>(١٠)</sup> ، عن ابن عمر رضي الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم : (( عامل أهل خير على شطر <sup>(١١)</sup> ما يخرج من تمر وزرع )) . <sup>(١٢)</sup>

---

== الرؤيا . وكان أبوه مولى لأنس ينسب له كتاب تعبير الرؤيا ومنتخب الكلام في تفسير الأحلام . روى عن مولاه أنس بن مالك وزيد بن ثابت والحسن بن علي . وروى عنه الشعبي وثابت وأشعث بن عبد الملك ومالك بن دينار وجمع غيرهم . توفي سنة ١١٠ هـ . انظر تهذيب التهذيب ترجمة ٣٣٦/ج٩-٢١٤ . حلية الأولياء ترجمة ١٩٣/ج٢-٢٦٣ . الأعلام ج٥/٢٥ . البداية والنهاية ج٩/٢٦٧، ٢٧٤ .

(١) عبد الرحمن بن أبي ليلى : سبق ترجمته ص .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/أ/٧٧/خ . تنمة الإبانة ج٨/ب/٢/خ . روضة الطالبين ج٥/١٦٨ . تكملة المجموع ج١٤/٤٢١ .

(٣) سفيان الثوري : سفيان بن سعد بن مسروق الثوري من مصر أبو عبد الله أمير المؤمنين في الحديث كان سيد أهل زمانه في علوم الدين والتقوى . ولد في الكوفة عام ٩٧ هـ ونشأ بها وسكن مكة والمدينة وانتقل إلى البصرة فمات فيها مستخفياً عام ١٦١ هـ . له من الكتب الجامع الكبير والجامع الصغير في الحديث وكتاب في الفرائض . انظر : شذرات الذهب ج١/٥٢٠ . الأعلام ج٣/١٥٨ . مشايخ بلخ من الحنفية ج٢/٨٧٢ . الطبقات الكبرى لابن سعد ج٦/٢٥٧ .

(٤) أبو يوسف سبق ترجمته ص ٤٦ .

(٥) محمد سبق ترجمته ص ٣٨ .

(٦) انظر : بدائع الصنائع ج٦/١٧٥ . تبين الحقائق ج٥/٢٧٨ .

(٧) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/أ/٧٧/خ . تنمة الإبانة ج٨/ب/١/خ . روضة الطالبين ج٥/١٦٨ .

(٨) وفيما حققت من الحاوي تكاد تكون المرة الوحيدة والله أعلم التي ذكر المارودي فيها رأي الحنابلة . انظر : كشف القناع : ج٣/٥٤٢ - ٥٤٣ . المغني والشرح الكبير : ج٥/٥٨١، ٥٨٢ . المبدع في شرح المقنع ج٥/٥٩ .

(٩) إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم بن مصر الحنظلي أبو يعقوب المروزي ابن راهوية أحد أئمة الدين وأعلام المسلمين . توفي سنة ٢٦٤ هـ .

انظر : طبقات الشافعية الكبرى ج١/٢٣٢ . تهذيب التهذيب ترجمة ٤٠٨/ج١-٢١٦ .

(١٠) نافع أبو عبد الله المدني مولى ابن عمر . من أئمة التابعين أجمعوا على توثيقه . توفي بالمدينة سنة ١١٧ هـ وقيل ١١٩ هـ .

انظر : وفيات الأعيان ٣٦٨/٥ . تهذيب التهذيب ترجمة /ج١٠-٤١٢ . شذرات الذهب ١٥٤/١ .

(١١) "من" زائدة في س .

(١٢) سبق تخريجه ص ١٤٣ .

و روى سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار قال : قلت لطاوس<sup>(١)</sup> يا أبا<sup>(٢)</sup> عبد الرحمن لو تركت المخابرة ، فإنهم يزعمون أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عنها . فقال : يا عمرو أخبرني أعلمهم ابن عباس أنه لم ينه عنه و لكن قال : (( لأن يمنح<sup>(٣)</sup> أحدكم أخاه خير له من أن يأخذ عليها خراجاً<sup>(٤)</sup> معلوماً ))<sup>(٥)</sup> .

و روى عروة بن الزبير<sup>(٦)</sup> ، عن زيد بن ثابت<sup>(٧)</sup> ، قال : رحم الله رافع ابن خديج أنا أعلم بهذا الحديث منه .

---

(١) طاوس اليماني : هو بن كيسان اليمان أبو عبد الرحمن الحميري من أبناء الفرس و قيل اسمه ذكوان و لقبه طاوس . من أكابر التابعين تفقهاً في الدين و رواية للحديث روى عن العبادلة الأربعة و أبي هريرة و عائشة و زيد بن ثابت و غيرهم . و روى عنه الزهري و مجاهد و ابنه عبد الله و غيرهم .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٧٨٤/ج٤-٤٥٣ . طبقات المفسرين ترجمة ٢١١/ج١-٢١٦ . البداية و النهاية ج٩-٢٢٣ .

(٢) في ج ، س : يابا عبد الرحمن .

(٣) في س : لن يمسح .

(٤) في ج : خراجاً .

(٥) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب البيوع باب المزارعة ج٢-٤٦-٤٧ .

و أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب البيوع . باب الأرض تمنع ج٥-٢٥ .

و أخرجه أحمد في مسنده في مسند عبد الله بن العباس رقم ٢٥٤١، ٢٠٨٧ . ج٣-٣٤٧/ج٤-١٨٥ .

و أخرجه أبو داود في سننه . كتاب البيوع باب المزارعة رقم ٣٣٨٩ ج٢-٢٥٧ . بلفظ عن عمرو بن دينار قال : سمعت ابن عمر يقول : ما كنا نرى بالمزارعة بأساً ، حتى سمعت رافع بن خديج يقول إن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عنها ، فذكرته لطاوس ، فقال : قال لي ابن عباس إن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينه عنها و لكن قال : (( لأن يمنح أحدكم أرضه خير من أن يأخذ عليها خراجاً معلوماً )) .

و أخرجه النسائي ج٧-٣٦ . ابن ماجه ٢٤٥٦ . و البيهقي ج٦-١٣٣ . و البغوي ٢١٨٠ .

(٦) عروة بن الزبير : و يكنى بأبي عبد الله أحد الفقهاء السبعة بالمدينة تابعي جليل . انتقل إلى البصرة ثم إلى مصر فتزوج و أقام بها سبع سنين . روى عن أبيه الزبير و أخيه عبد الله و غيرهم . و روى عنه الزهري و سليمان بن يسار و آخرون . توفي سنة ٩١ و قيل ٩٢ و قيل ٩٣ هـ . بالمدينة .

انظر : تهذيب التهذيب ١٨٠/٧ . تهذيب الأسماء و اللغات ٣٣١/١ . البداية و النهاية ١٠١/٩ . تذكرة الحفاظ ٦٢/١ . حلية الأولياء ١٧٦/٢٠ .

(٧) زيد بن ثابت : بن الضحاك بن زيد بن النجار الأنصاري الخزرجي من أكابر الصحابة قدم المدينة و عمره إحدى عشرة سنة . استصغره النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر فرده ، شهد أحداً و ما بعدها . كان كاتب الوحي لرسول الله صلى الله عليه وسلم و أحد الذين جمعوا القرآن في عهد النبي صلى الله عليه وسلم . و هو الذي كتبه لأبي بكر ثم لعثمان . اختلفوا في وفاته قيل سنة ٥١ و قيل ٥٥ هـ و قيل غير ذلك . ==

يعني ما رواه من النهي عن المخابرة . قال زيد : أتى رسول الله صلى الله عليه و سلم رجلاً من الأنصار و كانا <sup>(١)</sup> قد اقتتلا . فقال النبي صلى الله عليه و سلم : (( إن كان هذا شأنكما فلا تكروا المزارع )) <sup>(٢)</sup> .

قالوا : و لأن المعاملة على الأصول ببعض نمائها <sup>(٣)</sup> يجوز <sup>(٤)</sup> ، كالمساقاة على النخل ، و المضاربة بالمال ، و كذلك <sup>(٥)</sup> المخابرة على الأرض .

س/٨٤/ب

ج/٢١/ب

قالوا : و لأنه لما جازت / المخابرة إذا اقترنت بالمساقاة جازت بانفرادها .  
و الدليل على فسادها مع ما رواه الشافعي رضي الله عنه / في صدر الباب عن ابن عمر ، رواية الشافعي رضي الله عنه عن سفيان ، عن ابن خديج <sup>(٦)</sup> ، عن عطاء عن جابر قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن المخابرة . <sup>(٧)</sup> و المخابرة : كراء الأرض بالثلث و الربع .

---

== انظر : تهذيب التهذيب جـ ٣/٣٩٩ . أخبار القضاة ١/١٠٧ . سير أعلام النبلاء ٢/٤٢٦ . أسد الغاب ٢/١٢٦ . تجريد أسماء الصحابة ١/١٩٧ . طبقات ابن سعد ٢/٣٥٨ . المعارف / ٢٦٠ . البداية و النهاية .  
(١) في س : فكانا .

(٢) أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع . باب المزارعة رقم ٣٣٨٩ جـ ٣/٢٥٧ . بلفظ : ( قال زيد بن ثابت : يغفر الله لرافع بن خديج . أنا و الله أعلم بالحديث منه ، إنما أتاه رجلاً من الأنصار ، ثم اتفقا : قد اقتتلا فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : إن كان هذا شأنكم فلا تكروا المزارع ) .  
و أخرجه البيهقي في سننه الكبرى كتاب المزارعة . باب من أباح المزارعة بجزء معلوم مشاع . و حمل النهي عنها على التنزيه أو على ما لو تضمن العقد شرطاً فاسداً . جـ ٦/١٣٤ .  
قال البيهقي : قال زيد بن ثابت و ابن عباس رضي الله عنهما كأنهما أنكروا و الله أعلم بإطلاق النهي عن كراء المزارع و عني ابن عباس بما لم ينه عنه من ذلك كراءها بالذهب و الفضة و بما لا غرر فيه ، و قد قيد بعض الرواة عن رافع الأنواع التي وقع النهي عنها و بين علة النهي و هي ما يخشى على الزرع من الهلاك و ذلك غرر في العوض يوجب فساد العقد و إن كان ابن عباس عني بما لم ينه عنه كراءها ببعض ما يخرج منها فقد روينا عن سمع نهيه عنه فالحكم له دونه و قد روينا عن زيد بن ثابت ما يوافق رواية رافع بن خديج و غيره فدل أن ما أنكروه غير ما أثبتته . و الله أعلم .

(٣) في س : نمائها .

(٤) " يجوز " ساقطة في س .

(٥) في س : فكذلك .

(٦) في جـ ، س : خريج .

(٧) أخرجه البخاري في كتاب المساقاة . باب الرجل يكون له ممر إذ شرب في حائط أو نخل جـ ٥٥/٥٥ .

و أخرجه مسلم في كتاب البيوع بـ كراء الأرض جـ ١٩/١٩ . و في صحيح مسلم بشرح النووي كتاب البيوع باب كراء الأرض جـ ١٠/١٩٩ . و أخرجه البيهقي في سننه جـ ٥/٣٠١ / ٣٠٤ . ==

و روى يعلى بن حكيم<sup>(١)</sup> عن سليمان بن يسار<sup>(٢)</sup> ، و أبي<sup>(٣)</sup> رافع بن خديج قال : كنا نخابر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و أن بعض عمومتي أتاني فقال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن أمرٍ كان لنا نافعاً ، و طوعية الله و رسوله أنفع لنا و لأنفع ، قال<sup>(٤)</sup> : فقلنا و ما ذلك يا رسول الله<sup>(٥)</sup> . قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : (( من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه و لا يكار بها بثلث و لا ربع و لا طعام مسمى ))<sup>(٦)</sup> .

== وأخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع باب في المخابرة ٣٤٠٤-٣٤٠٧. و قد جاء بألفاظ متعددة ج-٢٦٢/٣ :

٣٤٠٤- ( عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة و المزبنة و المخابرة و المعاومة ... ) .

٣٤٠٥- ( عن جابر بن عبد الله قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المزبنة و المحاقلة و عن التتنيا إلا أن يعلم . ) .

٣٤٠٦- ( عن جابر بن عبد الله قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من لم يذر المخابرة فليأذن بحرب من الله و رسوله ) .

٣٤٠٧- ( عن زيد بن ثابت قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المخابرة . قلت و ما المخابرة ؟ قال : أن تأخذ الأرض بنصف أو ثلث أو ربع ) .

و كذلك رواه مسلم بألفاظ متعددة عن جابر بن عبد الله و البيهقي ج-٣٠١/٥-٣٠٤ .

(١) يعلى بن حكيم : الثقفى مولاهم المكي سكن البصرة . روى عن سعيد بن جبيرة و عكرمة و سليمان بن يسار مولى ابن عمر و غيرهم و عنه يحيى بن أبي كثير و سعيد بن أبي عروبة و أيوب الخيتازي و ابن جريج و آخرون . قال أحمد و ابن معين و أبو زرعة و النسائي ثقة . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٧٧٤/ ج-١١/٤٠١ .

(٢) سليمان بن يسار الهلالي : أبو أيوب و يقال أبو عبد الرحمن و يقال أبو عبد الله المدني مولى ميموني و يقال كان مكاتباً لأم سلمة . روى عن ميمونة و أم سلمة و عائشة و فاطمة بنت قيس و زيد بن ثابت و ابن عباس و ابن عمر و جابر و غيرهم كثير . و عنه روى عمرو بن دينار و عبد الله بن دينار و عبد الله بن الحكم و الزهري و مكحول و يعلى بن حكيم و جماعة . أحد الفقهاء السبعة أهل فقه و صلاح و فضل . قيل توفي سنة ٩٤ و قيل ١٠٠ و قيل ١٠٩ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب رقم ٣٨١ ج-٢٢٨/٤ . تقريب التهذيب ٣٣١/١ . الكشف مشاهير علماء الأمصار ٦٤/ . شذرات الذهب ١٣٤/١ . تهذيب الأسماء و اللغات ٢٣٤/١ .

(٣) في جـ : أن رافع .

(٤) في س : مال .

(٥) " يا رسول الله " ساقطة في جـ .

(٦) أخرجه مسلم في صحيحه . كتاب البيوع باب كراء الأرض ج-٢٣/٥ . ==

و روى ابن خيثم<sup>(١)</sup> : عن أبي الزبير<sup>(٢)</sup> عن جابر بن عبد الله<sup>(٣)</sup> رضي الله عنه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : من لم يذر المخابرة فليؤذن بحرب من الله ورسوله .<sup>(٤)</sup>  
و لأن الأصول التي تصح إجارتها و لا تصح المعاملة عليها ببعض كسبها<sup>(٥)</sup> ، و كذا الأرض لما جازت إجارتها لم تجز المخابرة عليها .  
فهذه دلائل<sup>(٦)</sup> الفريقين في صحة المخابرة و فسادها ، و لما اقترن بدلائل<sup>(٧)</sup> الصحة ، عمل أهل الأمصار مع الضرورة الماسة إليها ، و كان<sup>(٨)</sup> ما عارضها محتملاً أن يكون جارياً على ما فسر<sup>(٩)</sup> زيد بن ثابت . و قال عبد الله بن عباس<sup>(١٠)</sup> : كان صحة المخابرة أولى من فسادها ، مع شهادة الأصول لها في المساقاة و المضاربة .<sup>(١١)</sup>

- 
- == و أخرجه أبو داود في سننه كتاب البيوع . باب في التشديد في ذلك رقم ٣٣٩٥ ج ٣/٢٥٩-٢٦٠ .  
و البيهقي في كتاب البيوع . باب بيان المنهي عنه و أنه مقصور على كراء الأرض ببعض ما يخرج منها دون غيره مما يجوز أن يكون عوضاً في البيوع ج ٦/١٣١ .  
(١) في ج ، س : أبو خيثم . و الصواب ما أثبتناه كما جاء في البيهقي .  
ابن خيثم هو عبد الله بن عثمان بن خثيم القارئ المكي أبو عثمان حليف بني زهرة . روى عن أبي الطفيل و أبي الزبير و سعيد بن جبير و مجاهد و نافع مولى ابن عمر و جماعة . و عنه ابن جريج و معمر و حماد بن سلمة و حفص و غيرهم . قال النسائي ثقة و ذكره ابن حبان في الثقات . مات سنة ١٣٢ .  
انظر : تهذيب التهذيب ترجمة رقم ٥٣٦/٥/٣١٤ .  
(٢) أبو الزبير : هو محمد بن مسلم بن تدرس الأسدي مولاهم أبو الزبير المكي . روى عن العبادلة الأربعة و عن عائشة و جابر و غيرهم . و روى عنه أبو خيثم و عطاء و الزهري و جمع غيرهم . قال النسائي عنه ثقة صدوق و ذكره ابن حبان في الثقات مات سنة ١٢٦ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٧٢٧/ج ٩/٤٤٢ .  
(٣) " بن عبد الله " ساقطة في س . و سبق ترجمة جابر بن عبد الله ص ٣٦١ .  
(٤) أخرجه أبو داود في سننه . كتاب البيوع باب في المخابرة رقم ٣٤٠٦ ج ٣/٢٦٢ .  
و أخرجه البيهقي في سننه كتاب البيوع . باب ما جاء في النهي عن المخابرة و المزارعة ج ٦/١٢٨ .  
و صححه الحاكم ج ٢ / ٢٨٥ - ٢٨٦ و وافقه الذهبي .  
(٥) في س : كشفها .  
(٦ ، ٧) بدلائل .  
(٨) في ج : و كان .  
(٩) من النهي عن كراء المزارع .  
(١٠) انظر صحيح مسلم ج ٥/٢٥ .  
(١١) انظر : البيان ج ٥/أ/٢٢٣/خ . شرح مختصر المزني ج ٦/أ/ب/٧٧/خ . روضة الطالبين ج ٥/١٦٨ .  
تتمة الإبانة ج ٨/ب/١/خ . نهاية المطلب ج ٧/أ/٤٦/خ . تكملة المجموع ج ١٤/٤٢١ .

## [ حكم المخابرة عند من قاتل بالجواز و من قاتل بالفساد ]

فإن قيل : بجواز المخابرة ، حملاً فيها على ما شرطاه من بذر و سهم .

و إن قيل : / بفسادها ، فالزرع لصاحب البذر . فإن كان البذر لمالك الأرض فالزرع له ،  
وعليه للعامل أجره مثل ما عمله <sup>(١)</sup> ، و بقرة و آله ، لأنه بذل ذلك في مقابلة عوض فوته عليه فساد  
العقد فرجع بقيمته .

و إن كان البذر للزارع ، فالزرع <sup>(٢)</sup> له و عليه <sup>(٣)</sup> لرب الأرض أجره مثل أرضه ، لأنه بذلها في  
مقابلة عوض فوته عليه فساد العقد فرجع بقيمته .

و إن كان البذر لهما ، فالزرع بينهما ، <sup>(٤)</sup> / وعلى رب الأرض للعامل نصف أجره عمله ،  
وبقره و آله ، و على العامل لرب الأرض نصف أجره أرضه <sup>(٥)</sup> .

قال الشافعي رضي الله عنه : فلو اشترك <sup>(٦)</sup> أربعة في زراعة الأرض ، و كانت <sup>(٧)</sup> الأرض  
لأحدهم ، و البذر للآخر <sup>(٨)</sup> ، و الآلة للآخر <sup>(٩)</sup> ، و من الرابع العمل ، على أن الزرع بينهم <sup>(١٠)</sup>  
أرباعاً . كان الزرع لصاحب البذر و عليه أجره المثل لشركائه <sup>(١١)</sup> .

(١) في جـ : " ما " ساقطة .

(٢) في س : " فالزرع ساقطة .

(٣) في س : " و عليه " ساقطة .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني أ ، ب/٧٨،٧٧/خ . تممة الإبانة جـ/٨/أ/٢/خ . و نهاية المطلب

جـ/٧/أ،ب/٤٦/خ . البيان في فروع الشافعية جـ/٥/أ،ب/٢٢٣/خ . روضة الطالبين جـ/٥/١٦٩ .

(٥) في س : لزمته .

(٦) في س : أشرك .

(٧) في جـ : فكانت .

(٨) في س : لآخر .

(٩) في جـ : لآخر .

(١٠) في س : بينهما .

(١١) في جـ ، س : لشركائه .



و قد روى الأوزاعي<sup>(١)</sup> عن واصل بن أبي جميلة<sup>(٢)</sup> ، عن مجاهد قال : اشترك أربعة رهط على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في زرع . فقال أحدهم : قبلي الأرض ، وقال الآخر قبلي البذر ، وقال الآخر قبلي العمل ، وقال الآخر قبلي الفدان<sup>(٣)</sup> . فلما استحصد الزرع صاروا إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فجعل الزرع لصاحب البذر ، وألغى صاحب الأرض ، وجعل لصاحب الفدان شيئاً معلوماً ، و لصاحب العمل درهماً كل يوم .<sup>(٤)</sup>

---

(١) الأوزاعي : عبد الرحمن بن عمرو بن محمد أبو عمرو . إمام الديار الشامية في الفقه و الزهد ولد في بعلبك عام ٨٨ هـ نشأ في البقاع و سكن بيروت توفي بها عام ١٥٧ هـ . عرض عليه القضاء فامتنع و ساد أهل دمشق في زمانه و سائر البلاد في الفقه و الحديث و المغزي و قد أدرك خلقاً كثيراً من التابعين و غيرهم و روى عنه جماعات كمالك بن أنس و الثوري و الزهري و أثنوا عليه الأئمة و أجمعوا على عدالته و أمانته . له كتاب السنن في الفقه و المسائل ، و يقدر ما سئل عنه بسبعين ألف مسألة أجاب عليها كلها . توفي سنة ١٥٧ هـ .

انظر : البداية و النهاية ج١٠/١١٥ . حلية الأولياء ج٦/١٣٥ . الأعلام للزركلي ج٤/٩٤ .

(٢) واصل بن أبي جميلة : هو واصل بن أبي جميل الشامي أبو بكر السلاماني . روى عن عطاء و طاوس و مجاهد و الحسن البصري و مكحول . و عنه روى الأوزاعي و عمرو بن موسى . قال البخاري روى عنه الأوزاعي أحاديث مرسله . ذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ١٧٦ ج ١١ / ١٠٢ .

(٣) الفدان : بالثقل آلة الحرث و يطلق على الثورين يحرث عليهما في قران و جمعه فدادين و قد يخفف فيجمع على أفدنة و فدان .

انظر : مختار الصحاح / باب الفاء / ٤٩٤ . المصباح المنير : كتاب الفاء / ج٢/٤٦٥ .

(٤) انظر : المغني و الشرح الكبير ج ٥ ص ٥٩٣ ، ٥٩٤ .



و لمن قال بفساد المخابرة ثلاثة وجوه يتوصل بكل واحد منها إلى صحة الشركة في الزرع <sup>(١)</sup> :

أحدها : / أن يشتركا <sup>(٢)</sup> في منفعة الأرض ، إما بملك رقبتها ، أو بإجارتها ، أو استعارتها ، أو ج/٢٢/ب تكون <sup>(٣)</sup> لأحدهما ، فيؤجر صاحبه ، أو لغيره نصفها مشاعاً فتصيره منفعة الأرض لهما ، ثم يشتركان في البذر والعمل فيصير الزرع بينهما <sup>(٤)</sup> .

و الوجه الثاني : أن يقول صاحب الأرض للعامل : قد أجرتك نصف أرضي مشاعاً سنة بدينار ، و استأجرت نصف عملي و نصف عمل ما قد شاهدته من بقرك <sup>(٥)</sup> و آلتك سنة بدينار ، ثم يقع <sup>(٦)</sup> القصاص أو الإبراء ، و <sup>(٧)</sup> يخرجان البذر بينهما ، فيصيران شريكين في الزرع <sup>(٨)</sup> .

و الوجه الثالث : أن يقول صاحب الأرض للعامل : قد أجرتك نصف أرضي مشاعاً سنة بنصف عملي ، و نصف عمل ما قد شاهدته من بقرك <sup>(٩)</sup> و آلتك سنة ، فيصير كل واحد منهما مستأجراً لنصف ما لصاحبه سنة بنصف ما للآخر <sup>(١٠)</sup> سنة . أو <sup>(١١)</sup> يعقدان ذلك سنين معلومة ثم يخرجان البذر بينهما ، فيصيران <sup>(١٢)</sup> شريكين في الأرض و البذر و العمل فيصير الزرع بينهما .

فإن <sup>(١٣)</sup> / أراد أن يكون لصاحب الأرض الثلث و للعامل الثلثان . قال صاحب الأرض : قد س/٨٥/ب

(١) في س : الشرع .

(٢) : أي صاحب الأرض و العامل .

(٣) في س : يكون .

(٤) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/ ١٦٩ . البيان جـ ٥/ ب/ ٢٢٣/ خ . تمة الإبانة جـ ٨٨/ أ ، ب/ ٢/ خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ أ / ٧٨/ خ .

(٥) في س : من ثورك .

(٦) في س : ثم يصع .

(٧) في س : أو يخرجان .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/ ١٦٩ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ أ / ٧٨/ خ .

(٩) في س : ثورك .

(١٠) في س : بنصف الآخر .

(١١) في ج : و يعقدان .

(١٢) في س : فيصير .

(١٣) " فإن " مكررة في س .

أجرتك ثلثي أرضي<sup>(١)</sup> بثلث عملك ، و يخرج صاحب الأرض ثلث البذر ، فيصير ثلث الزرع لصاحب<sup>(٢)</sup> الأرض ، وثلثاه للعامل .

و لو أراد أن يكون لرب الأرض ثلثا<sup>(٣)</sup> الزرع . و للعامل الثلث ، قال رب الأرض : قد أجرتك ثلث أرض بثلثي عملك ، و يخرج ثلثي البذر ، فيصير لرب الأرض ثلثا الزرع ، و للعامل الثلث .

و إن أراد أن / يكون من رب الأرض الزرع بينهما ، قال رب الأرض : قد استأجرت نصف عملك بنصف هذا البذر ، و نصف منفعة هذه<sup>(٤)</sup> الأرض ، فيصير الزرع بينهما نصفين .  
و إن أراد<sup>(٥)</sup> أن يكون البذر من العامل . قال رب الأرض : قد أجرتك نصف أرضي بنصف عملك ، و نصف هذا البذر ، فيصير الزرع بينهما نصفين .

و<sup>(٦)</sup> قال أبو حامد الاسفراييني<sup>(٧)</sup> : إذا عقدا على الوجه الذي يكون البذر فيه من أحدهما ، فهو بيع وإجارة ، فيخرج على قولين . و ليس الأمر فيه على ما قاله ، بل هو عقد إجارة محضة و الأجرة فيها نصف البذر و نصف العمل . فيصح<sup>(٨)</sup> قولاً واحداً . [ و بالله التوفيق ]<sup>(٩)</sup> .<sup>(١٠)</sup>

(١) في س : أرضك بثلثي عملك .

(٢) في س : لرب الأرض .

(٣) في س : ثلثي الزرع .

(٤) في س : في هذه الأرض . " في " زائدة في س .

(٥) في س : و إن كان أراد أن يكون . " كان " زائدة في س .

(٦) " و " ساقطة في س .

(٧) سبق ترجمته ص ٢١ .

(٨) في س : فتصح .

(٩) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٠) انظر : روضة الطالبين ج٥/١٦٩-١٧٠ . البيان ج٥/ب/٢٢٣/خ . تنمة الإبانة ج٨/ب/٢/خ . شرح

مختصر المزني ج٦/أ/٧٨/خ .

## [ حكم كراء الأرض بالذهب و الورق و بما يخرج منها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و يجوز كراء الأرض بالذهب و الورق و بما ينبت من الأرض أو على صفة ، كما يجوز كراء المنازل و إجارة العبيد .

و هذا صحيح .<sup>(١)</sup> وقد اختلف الناس في إجارة الأرضين على ثلاثة مذاهب :

أحدها : ما ذهب<sup>(٢)</sup> إليه الحسن البصري<sup>(٣)</sup> ، و طاوس اليماني<sup>(٤)</sup> : إلى أن إجارة الأرضين باطلة لا تجوز بحال .

والمذهب الثاني<sup>(٥)</sup> : ما قاله مالك بن أنس<sup>(٦)</sup> : أن إجارتها جائزة بالذهب و الورق ، ولا تجوز بالبر ، و الشعير ، ولا بما ينبت من الأرض .

والمذهب الثالث : ما قاله الشافعي<sup>(٧)</sup> رضي الله عنه و أبو حنيفة<sup>(٨)</sup> و جماعة الفقهاء<sup>(٩)</sup>

(١) انظر مختصر المزني ص ١٢٨ . شرح مختصر المزني ج٦/ أ/ ٧٨/ خ . روضة الطالبين ج٥/ ٢٥٦ . نهاية المطالب ج٧/ ب/ ٤٦/ خ . تكملة المجموع ج١٤٠/ ٤٢٠ .

(٢) في س : ذهب . بسقوط ما .

(٣) الحسن البصري : هو الحسن بن يسار البصري أبو سعيد مولى الأنصار و أمه خيرة مولاة أم سلمى كان فصيحا ، رأى علياً و طلحة و عائشة . و كان جامعاً للعلم و العمل عالماً رفيقاً فقيهاً ثقة عابداً زاهداً ، روى عن أبي كعب و سعيد بن عباد و عمر بن الخطاب و لم يدركهم . و عنه يزيد بن أبي مريم و قتادة و آخرون . توفي سنة ١١٠ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٤٨٨ . ج٢ ، ص ٢٦٣ . حلية الأولياء ترجمة ١٦٩ ، ج٢ ص ١٣١ . البداية و النهاية ج٩ ، ص ٢٦٦ .

(٤) " اليماني " ساقطة في ج ، سبق ذكر ترجمته ص ٤٣٢ البحث .

(٥) في ج : و الوجه الثاني .

(٦) انظر : المدونة الكبرى ج٤/ ٥٤٣-٥٤٦ . باب في اكتراء الأرض بالطعام و العلف و ما بعدها . الفواكه الديواني ج٢/ ١٨٢-١٨٣ . المنتقى ج٥/ ١٤٤-١٤٥ .

(٧) انظر : نهاية المطلب ج٧/ ب/ ٤٦/ خ . شرح مختصر المزني ج٦/ أ/ ٧٨/ خ . روضة الطالبين ج٥/ ٢٥٦ . تكملة المجموع ج١٤٠/ ٤٢٠ .

(٨) انظر المبسوط ج٢٣/ ١٥ .

(٩) انظر : فتح الباري ج١٠/ ٩٢ . و قال ابن حجر : ( قوله باب كراء الأرض بالذهب و الفضة ، كأنه أراد بهذه الترجمة الإشارة إلى أن النهي الوارد عن كراء الأرض المحمول على ما إذا اكريت بشيء مجهول و هو قول ==

أنها <sup>(١)</sup> تجوز <sup>(٢)</sup> بكل معلوم من ذهب أو ورق أو عرض ، أو بما ينبت من الأرض من بر أو شعير أو غيره.

و استدل الحسن و طاوس على المنع من إجارتها بحديث رواه ابن شهاب <sup>(٣)</sup> : عن سالم بن عبد الله <sup>(٤)</sup> ، أن ابن عمر كان يكره أرضه / ، حتى بلغه أن رافع بن خديج الأنصاري كان ينهى عن كراء الأرض ، فلقبه عبد الله فقال : يا ابن خديج ماذا تحدث عن رسول الله صلى الله عليه و سلم في س/ ٨٦/أ كراء الأرض . فقال رافع لعبد الله بن عمر : سمعت عمي و كانا قد شهدا بدرا يحدثان أهل الدار ، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن كراء الأرض . فقال عبد الله : و الله لقد كنت أعلم في عهد رسول الله صلى الله عليه و سلم أن الأرض تكرى ، ثم خشى <sup>(٥)</sup> عبد الله أن يكون رسول الله صلى الله عليه و سلم أحدث في ذلك شيئاً لم يكن يعلمه <sup>(٦)</sup> فترك كراء الأرض . <sup>(٧)</sup>

== الجمهور ، أو بشيء مما يخرج منها و لو كان معلوماً ، و ليس المراد النهي عن كرائها بالذهب أو الفضة .... و قد أطلق ابن المنذر أن الصحابة أجمعوا على جواز كراء الأرض بالذهب و الفضة و نقل ابن بطال اتفاق فقهاء الأمصار عليه ... ) . و قال العيني في فتح الباري ج ١٢/ ١٨٤ : ( و قال ابن بطال قد ثبت عن رافع مرفوعاً أن كراء الأرض بالنقدين جائز و هو خاص يقضي على العام الذي فيه النهي عن كراء الأرض بغير استثناء ذهب و لا فضة و الزائد من الأخبار أولى أن يؤخذ به لثلاث تتعارض الأخبار فيسقط شيء منها ) و انظر المغني و الشرح الكبير ج ٥/ ٥٩-٥٩٦ .

(١) " أنها " ساقطة في س .

(٢) في س : يجوز .

(٣) ابن شهاب الزهري : هو محمد بن مسلم بن عبد الله بن عبيد الله بن مهاجر بن الحارث بن زهرة بن كلاب بن مرة القرشي الزهري . الفقيه أبو بكر الحافظ المدني أحد الأئمة الأعلام و عالم الحجاز و الشام روى عن عبد الله بن عمر بن الخطاب و عبد الله بن جعفر و ربيعة بن عباد و سالم بن عبد الله و سعيد بن المسيب وغيرهم . و روى عنه عطاء بن أبي رباح و أبو الزبير المكي و عمرو بن دينار و غيرهم و هو أول من دون الحديث توفي سنة ١٢٥ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٧٣٢/ ج ٩/ ٤٤٥ . أعلام النبلاء ج ٥/ ٣٢٦ . طبقات الفقهاء للشيرازي ٤٧/ . الجرح و التعديل ج ٨/ ٧١ . البداية و النهاية ٩/ ٣٤٠ .

(٤) سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدوي أبو عمر و يقال أبو عبد الله المدني الفقيه . روى عن أبيه و أبي هريرة و أبي رافع و أبي أيوب و عنه ابنه أبو بكر و أبو بكر بن محمد و الزهري (ابن شهاب) و غيرهم . وقال أحمد بن حنبل و إسحاق بن راهويه أصح الأسانيد الزهري عن سالم عن أبيه . كان ثقة كثير الحديث . توفي سنة ١٠٦ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٨٠٧/ ج ٣/ ٤٣٦ .

(٥) في س : حيتي .

(٦) في ج : عمله .

(٧) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الوكالة باب ما كان من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم يواسي بعضهم بعضاً في الزراعة و الثمرة ج ٢/ ٤٩ . ==

و روى ابن المبارك <sup>(١)</sup> عن سعيد بن أبي شجاع <sup>(٢)</sup> عن عيسى بن سهل <sup>(٣)</sup> عن رافع بن خديج قال <sup>(٤)</sup> :  
 إني ليتيم <sup>(٥)</sup> في حجر رافع ، و حججت معه فجاءه أخي عمران بن سهل فقال : أكرينا أرضنا فلاناً <sup>(٦)</sup>  
 بمائتي درهم ، فقال : دعه فإن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن كراء الأرض .  
 / [ قال و لأنه كما لم يجز إجارة النخل و الشجر لكونهما أصلاً لكل ثمر ، فكذلك في الأرض ] <sup>(٧)</sup>  
 لأنها تجمع الأصل و الفرع . <sup>(٨)</sup>

== و أخرجه مسلم في كتاب البيوع . باب كراء الأرض جـ ٢٢/٥ ، ٢٣ .

و أخرجه البيهقي في سننه كتاب المزارعة باب ما جاء في النهي عن كراء الأرض جـ ١٢٩/٦ .

(١) ابن المبارك : هو عبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي . أحد الأئمة . روى عن سليمان التميمي  
 وسعد بن سعيد الأنصاري و أبي شجاع سعيد بن يزيد و غيرهم . و عنه النوري و أبو إسحاق الفزاري و الحكم  
 وغيرهم . كان فقيهاً عالماً عابداً زاهداً شاعراً قد جمع بينهم . مات سنة ١٨١ هـ .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٦٥٧ / جـ ٣٨٢/٥ .

(٢) في س : سعيد بن المبارك . و الصواب ما أثبتناه . كما جاء في ترجمته : هو سعيد بن يزيد الحميري القنباني  
 أبو شجاع الاسكندراني . روى عن خالد بن أبي عمران و الحارث بن يزيد و عيسى بن سهل بن رافع بن خديج  
 و غيرهم . و عنه الليث و ابن المبارك . قال أحمد و ابن معين و أبو زرعة و النسائي ثقة . مات بالاسكندرية سنة  
 ١٥٤ هـ . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ١٧١ / جـ ١٠١/٤ .

(٣) في ج : عتاد بن سهل . و في س : عازر بن سهل . و الصواب ما أثبتناه . كما جاء في ترجمته : عيسى بن  
 سهل بن رافع بن خديج الأنصاري الحارث المدني نزيل الاسكندرية و يقال عثمان بن سهل و هو وهم روى عن  
 جده رافع و عنه أبو شجاع سعيد بن يزيد . ذكره ابن حبان في الثقات .

انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٣٩٢ / جـ ٢١٢/٨ .

(٤) " قال " ساقطة في س .

(٥) في س : اسم .

(٦) في ج : فلان .

(٧) ما بين القوسين مكرر في س .

(٨) انظر : مختصر المزني / ١٢٨ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/٧٨/خ .

نهاية المطلب جـ ٧/ب/٤٦/خ .

[ أحلة المالكية <sup>(١)</sup> ]

و استدل مالك على أن إجارتها بالطعام و ما ينبت من الأرض بأنه لا يجوز <sup>(٢)</sup> ، بحديث سليمان بن يسار ، عن رافع بن خديج عن بعض عمومته : أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها أخاه ، و لا يكاريتها بثلث و لا بربع و لا بطعام مسمى . <sup>(٣)</sup>

و روى طارق بن عبد الرحمن <sup>(٤)</sup> عن سعيد بن المسيب عن <sup>(٥)</sup> رافع بن خديج قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن المحاقلة و المزبنة . <sup>(٦)</sup> و قال : إنما يزرع / ثلاثة <sup>(٧)</sup> رجل له أرض فهو <sup>(٨)</sup> يزرعها ، و رجل مَنَحَ أرضاً ، فهو يزرع ما مَنَحَ ، و رجل استكرى أرضاً بذهب أو فضة . و لأن استكراء الأرض ببعض ما يخرج منها باطل ، كالمخابرة . <sup>(٩)</sup>

و دليلنا على مالك : رواية الأوزاعي <sup>(١٠)</sup> ، عن حنظلة بن قيس الأنصاري <sup>(١١)</sup> قال : سألت رافع بن خديج عن <sup>(١٢)</sup> كرى الأرض بالذهب و الورق ، فقال : لا بأس بها ، إنما كان الناس يؤاجرون على

(١) و أحياناً يأتي بالاستدلال ببعض المذاهب يجعله فصلاً مستقلاً و الآخر لا يجعله فصل مستقلاً .

(٢) انظر : موطأ مالك جـ ٢ / ٧١١ . المدونة الكبرى جـ ٤ / ٥٥٢ المتقى جـ ٥ / ١٤٤ . الفواكه الديوانية جـ ٢ / ١٨٢١٨٣ .

(٣) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع باب كراء الأرض بالطعام جـ ٥ / ٢٣ .

(٤) طارق بن عبد الرحمن البجلي الأحمسي الكوفي . روى عن عبد الله بن أبي أوفى و سعيد بن المسيب و زيد بن وهب و غيرهم . و عنه إسماعيل بن أبي خالد و الثوري و ابن المبارك و وكيع و غيرهم . قال ابن معين والعجلي ثقة و قال أبو حاتم لا بأس به يكتب الحديث و قال النسائي ليس به بأس و ذكره ابن حبان في كتاب الثقات . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ٨ / جـ ٥ / ٥ .

(٥) سبق ترجمته ص ١٤٣ .

(٦) أخرجه البخاري في كتاب البيوع باب بيع المزبنة جـ ٢ / ٢١ .

و أخرجه مسلم في صحيحه كتاب البيوع باب النهي عن المحاقلة و المزبنة جـ ٥ / ١٧ .

(٧) في س : ثلثه .

(٨) في س : و هو .

(٩) انظر : المتقى جـ ٥ / ١٤٤ .

(١٠) سبق ترجمته ص ٤٢٣ .

(١١) حنظلة بن عمرو بن حنظلة بن قيس الزرقى الأنصاري المدني . روى عن أبي حنيفة يعقوب بن مجاهد . و عنه إسحاق بن راهويه و هشام بن عمار المكي و غيرهم . قال أبو حاتم صدوق و ذكره ابن حبان في الثقات . انظر : تهذيب التهذيب ترجمة ١١٤ / جـ ٣ / ٦٣ .

(١٢) في س : ما بين القوسين مكرر .

عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بما على الماذيانات في إقبال الجداول ، وأشياء من الزرع ،  
[فيهلك هذا] <sup>(١)</sup> / ويسلم هذا ، ولم يكن للناس كراء إلا هذا <sup>(٢)</sup> ، فلذلك زجر عنه ، فأما <sup>(٣)</sup> شيء س/٨٦/ب  
مضمون معلوم فلا بأس به . فكان هذا على عمومه . مع شبهه <sup>(٤)</sup> على معنى النهي ، فصار هذا تفسيراً  
لما أجمله من النهي .

و لأن ما صح أن يؤاجر [ بالذهب والورق صح أن يؤاجر ] <sup>(٥)</sup> بالبر و الشعير كالدور و العقار . و لأن  
ما صح [ أن يؤاجر به الدور و العقار ، صح ] <sup>(٦)</sup> أن يؤاجر به الأرضون كالذهب و الورق . <sup>(٧)</sup>  
فأما الجواب عما استدل به الحسن من حديثي رافع في النهي عن كراء الأرض ، فمحمول على  
ما فسره في هذا الحديث من كرائها <sup>(٨)</sup> بما على الماذيانات ، لأن الرواية عن رافع مختلفة .  
و أما الجواب عن جمعه بين الأرض و بين النخل و الشجر فهو : أن المستفاد من النخل أعيان ،  
و من الأرض آثار .

و أما الجواب عما استدل به مالك من حديثي رافع فهو : ما ذكرناه و نهي عن إجارتها بطعام  
مسمى يعني : من الأرض المؤجرة .

و أما الجواب عن قياسه على المخابرة فهو : أن العوض / في المخابرة لا يثبت في الذمة ، و في ج/٢٤/ب  
الإجارة يثبت في الذمة . و الله أعلم .

---

(١) أخرجه مسلم في كتاب البيوع باب كراء الأرض . بلفظ : ( عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن حدثني حنظلة  
بن قيس الأنصاري قال سألت رافع بن خديج عن كراء الأرض بالذهب و الورق فقال لا بأس به إنما كان الناس  
يؤاجرون على عهد النبي صلى الله عليه وسلم على الماذيانات و إقبال الجداول و أشياء من الزرع فيهلك هذا  
ويسلم هذا و يسلم هذا و يهلك هذا فلم يكن للناس كراء إلا هذا فلذلك زجر عنه . فأما شيء معلوم مضمون  
فلا بأس به . شرح صحيح مسلم للنووي ج ١٠ ص ٢٠٦ .

و أخرجه النسائي ج ٧ / ٤٣ . و أبو داود / ٣٣٩٢ . و البيهقي ج ٦ / ١٣٢ .

(٢) في ج : العقار .

(٣) في س : فاشي .

(٤) في س : تنبيهه .

(٥) ما بين القوسين ساقط في س .

(٦) ما بين القوسين ساقط في س .

(٧) انظر : شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٧٧ / خ .

(٨) في س ، ج : كرائها .

## [ لا يجوز كراء الأرض إلا على سنة معروفة ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لا يجوز الكراء إلا على سنة معروفة .<sup>(١)</sup>

قد مضى<sup>(٢)</sup> الكلام في مدة<sup>(٣)</sup> الإجارة ، و أن لا بد أن تكون معلومة ، و أنها تجوز سنة ، و في جوازها [سنتين قولان . فإذا استأجر أرضاً للزراعة سنة]<sup>(٤)</sup> ، فعلى أربعة أقسام :  
أحدها : أن يشترط سنة هلالية ، فتصح ، و يكون العقد على اثني عشر شهراً بالأهلة ،  
تحتسب بكل<sup>(٥)</sup> شهر ما بين الهلالين ، كاملاً كان أو ناقصاً . و يكون عدد<sup>(٦)</sup> السنة الهلالية ثلاثمائة و  
أربعة وخمسين يوماً ، و هذا أخص الآجال بالشرع . قال تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ  
لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ ﴾ .<sup>(٧)</sup>

و القسم الثاني : أن يشترط سنة عديدة فيصح . و يكون العقد على ثلاثمائة و ستين يوماً  
كاملة<sup>(٨)</sup> ، لأن عدد الشهور<sup>(٩)</sup> مستوفياً بكماله<sup>(١٠)</sup> .

القسم الثالث : أن يشترط سنة شمسية ، و هي ثلاثمائة و خمسة و ستون يوماً و ربع يوم ، فقد  
اختلف أصحابنا في صحة الإجارة فهذا الأجل على وجهين :  
أحدهما : يصح للعلم بالمدة فيها .

/ و الثاني : باطلة ، لأنها مقدرة بحساب يُنسأ فيه أيام ، و قد حرم الله تعالى النسيء بقوله س/٨٧/أ  
تعالى : ﴿ إِنَّمَا النِّسْيُ زِيَادَةٌ فِي الْكُفْرِ ﴾ .<sup>(١١)</sup>

(١) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/ب/٤٦/خ . تنمة الإبانة جـ ٨/ب/٣/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٧٨/خ .

(٢) انظر البحث صفحة ٢٨٤ .

(٣) في س : هذه .

(٤) ما بين القوسين ساقط في س .

(٥) في س : لكل .

(٦) في جـ : قدر .

(٧) سورة البقرة آية (٢١٩) .

(٨) " كاملة " ساقطة في جـ .

(٩) في جـ : الشهر .

(١٠) في جـ : على كماله .

(١١) سورة التوبة آية (٣٧) .



و القسم الرابع : أن يطلق ذكر السنة ، فلا يشترطها هلالية ، و لا عددية ، و لا شمسية ، فتصح الإجارة حملاً على السنة الهلالية لأنه الزمان <sup>(١)</sup> المقدر في الآجال الشرعية . <sup>(٢)</sup> و الله أعلم .

---

(١) في س : لأن الميقات .

(٢) انظر : نهاية المطلب ج٧/ب/٤٦ ، أ/٤٧/خ .

تتمة الإبانة ج٨/ب/٣ ، أ/٤/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/ب/٧٨/خ .

## [ إذا اشترط زرع غلة شتاء أو صيف ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إذا تكارى الرجل الأرض ذات الماء من العين أو النهر ، أ و نيلاً <sup>(١)</sup> ، أو عثرياً <sup>(٢)</sup> ، أو غيلاً <sup>(٣)</sup> أو <sup>(٤)</sup> الآبار ، على أن يزرعها غلة شتاء و صيف <sup>(٥)</sup> ، فزرعها <sup>(٦)</sup> إحدى الغلتين و الماء قائم ، ثم نصب <sup>(٧)</sup> الماء ، فذهب قبل الغلة الثانية <sup>(٨)</sup> ، فأراد رد الأرض لذهاب الماء عنها ، فذلك له ، و يكون عليه من الكراء بحصة ما زرع إن كان الثلث أو أكثر أو أقل ، و سقطت عنه حصة ما بقي <sup>(٩)</sup> لأنه لا صلاح للزرع إلا به .

و هذا كما قال <sup>(١٠)</sup> إذا استأجر أرضاً ، فلا بد من ذكر ما قد استأجرها له ، من زرع أو غرس <sup>(١١)</sup> أو بناء . فإن أغفل ذكر ما يستأجرها له بطلت الإجارة [ لاختلافه ، ثم لا يذكر ذلك بلفظ الشرط ، بل يقول : لتزرعها فإن أخرجها مخرج الشرط ، فقال : على أن تزرعها بطلت الإجارة ] <sup>(١٢)</sup> ، لأنه إذا جعله شرطاً لزمه ، و المستأجر <sup>(١٣)</sup> لا يلزمه استيفاء المنفعة ، و إنما هذا <sup>(١٤)</sup> إذا أمكن منها مخير بين استيفائها أو تركها . <sup>(١٥)</sup>

(١) " نيلاً " ساقطة في س .

(٢) عثرياً : من العثري وهو ما سقي من النخل سحاً . وقال الجوهري العثري الزرع لا يسقيه إلا ماء المطر . انظر : المصباح المنير / كتاب العين ج ٢ / ٣٩٣ .

(٣) غيلاً : من الغيل وهو الماء الجاري على وجه الأرض وفي الحديث : (( ما سقي بافيل ففيه العشر )) .

انظر : المصباح المنير / كتاب الغين ج ٢ / ٤٦٠ . مختار الصحاح باب الغين ٤٨٧ .

(٤) في س : و الآبار . بسقوط الألف .

(٥) في س : و صيف .

(٦) في ج : فيزرعها .

(٧) في ج : قايم فيصب .

(٨) في ج : النائية .

(٩) في س : ما يبقى .

(١٠) في ج : قال .

(١١) في س : من غرس أو زرع . تقديم و تأخير .

(١٢) ما بين القوسين ساقط في ج .

(١٣) لزمه المستأجر . الواو ساقطة في س .

(١٤) في ج : إنما هو .

(١٥) انظر : تنمة الإبانة ج ٨ / ب / ٥ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / أ / ٧٩ / خ . مختصر الزني ص ١٢٨ .

ألا ترى أن من استأجر داراً للسكنى كان مخيراً بين سكنها وتركها . فإن شرط عليه سكنها في العقد قيل <sup>(١)</sup> فيه ، على أن يسكنها بطلت الإجارة ؟  
و إذا استأجر أرضاً سنة ليزرعها غلة شتاء أو <sup>(٢)</sup> صيف ، فلا بد أن يكون لهما وقت العقد ماءاً <sup>(٣)</sup> قائماً يسقي به الزرع من عين أو نهر أو نيل أو عشراً <sup>(٤)</sup> ، وهو : الماء المجتمع في أصول الجبال ، أو على رؤوسها أو غيلاً ، وهو : السيح الجاري ، سمي سيحاً : لأنه يسبح في الأرض أو غللاً وهو : الماء بين الشجر .

و إنما افتقر عقد الإجارة عليها إلى وجود الماء كزرعها <sup>(٥)</sup> . لأن الزرع <sup>(٦)</sup> لا ينبت في دار جـ/٢٥/ب جاري العادة <sup>(٧)</sup> إلا بما يسقيه ، فلزم / أن يكون لها ما يمكن معه استيفاء المنفعة منها . لأن على <sup>(٨)</sup> س/٨٧/ب المؤجر تمكين المستأجر / من استيفاء المنفعة فبطلت الإجارة .  
و هكذا لو كان سقى زرعها بعلاً أو عدياً ، و البعل ما شرب بعروقه ، و العذي ما سقته <sup>(٩)</sup> السماء ، فهي كالأرض التي لا ماء لها ، <sup>(١٠)</sup> لأنه غير قائم <sup>(١١)</sup> فيها ، وقد تكون <sup>(١٢)</sup> و لا يكون ، و لا يصح إيجارها للزرع .

فإذا استأجرها ولها ماء قائم <sup>(١٣)</sup> ، فزرعها إحدى الغلتين ، ثم نضب الماء أو نقص أو ملح وتعذر عليه لأجل ذلك زرع الغلة الثانية ، نظر : فإن توصل المؤجر إلى إعادة الماء بحفر نهر ، أو بئر <sup>(١٤)</sup> ، أو استنباض <sup>(١٥)</sup> عين ، فالإجارة بحالها و لا خيار للمستأجر فيها . و إن تعذر عليه إعادة الماء ، أو <sup>(١٦)</sup>

(١) في جـ : فقليل فيه .

(٢) في جـ : شتاء و صيفاً .

(٣) في جـ : ما قايم .

(٤) في س : أو غبرياً .

(٥) في جـ : الماء لزرعها .

(٦) في س : لأن ينبت .

(٧) في س : العلاء .

(٨) في س : منها لأن على المؤجر .

(٩) في س : ما سقيه .

(١٠) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨ / أ / ٦ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٧٩ / خ .

(١١) في س : لأنه قايم فيها . " غير " محذوفة .

(١٢) في جـ : يكون .

(١٣) في س : قايم . و في جـ : قائم .

(١٤) " أو " بئر " ساقطة في جـ .

(١٥) في س : استنباط .

(١٦) في س : و أمكنه .

أمكنه فلم يفعل ، لم يجبر عليه كما لا يجبر على بناء الدار إذا انهدمت ، ولا يجبر البائع على مداواة العبد المبيع إذا ظهر به مرض . ثم للمستأجر الخيار مع بقاء العقد بين المقام عليه أو الفسخ لما حدث من النقص بتعذر التمكين<sup>(١)</sup> .

فإن قيل : فهلا بطلت الإجارة بانقطاع الماء عنها<sup>(٢)</sup> ، كما لو انهدمت الدار ، أو مات العبد . قيل الفرق بينهما : أن الأرض المستأجرة باقية مع انقطاع الماء عنها ، والدار تالفة بانهدامها ، وكذلك العبد بموته ، فلم تبطل الإجارة بانقطاع الماء عن الأرض ، وإن بطلت بانهدام الدار وموت العبد ، واستحق المستأجر الخيار للنقص الداخل عليه ، فإن أقام ، فعليه الأجرة المسماة ، وإن فسخ فله فسخ الإجارة<sup>(٣)</sup> فيما بقي من المدة ، وفي جواز فسخها / فيما مضى وجهان :<sup>(٤)</sup>

أحدهما : ليس له ذلك ، لأنه قد صار<sup>(٥)</sup> مستهلكاً لما مضى من المدة باستيفائها<sup>(٦)</sup> ومن استهلك معقوداً عليه لم يستحق خيار في فسخه . فعلى هذا ، يقيم على ما مضى من مدته بحصته من الأجر ، ويرجع لباقي المدة بحصته إلى الأجرة .

والوجه الثاني : له الخيار في فسخ ما مضى ، كما كان له الخيار في فسخ ما بقي . لأنها صفقة ، فلم يفترق حكمها في الخيار . فعلى هذا ، إن فسخ<sup>(٧)</sup> الجميع رجع بالمسمى ، وكان عليه أجرة المثل فيما مضى . وإن أقام على ما مضى ، وفسخ فيما بقي ، لزمه من<sup>(٨)</sup> الأجرة بقسط ما مضى ، ويرجع منها / بقسط ما بقي ، وقد خرج قول آخر : أنه يقيم على ما مضى بكل الأجرة ، وإلا فسخ وهذا<sup>(٩)</sup> ليس بصحيح .

فإذا<sup>(١٠)</sup> أراد أن يرجع بحصة ما بقي ، لم يقسط ذلك على المدة ، وإنما يقسط على أجرة المثل . فإذا كان الماضي من المدة نصفها ، لم يرجع بنصف الأجرة ، وقيل كم تساوي أجرة مثل المدة الماضية ؟ فإذا قيل : عشرون ديناراً ، قيل : وكم تساوي أجرة مثل المدة الباقية ؟ فإذا قيل عشرة<sup>(١١)</sup> دنانير ،

(١) في س : يتعذر التمكين .

(٢) " عنها " ساقطة في ج .

(٣) في س : الأجرة .

(٤) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨ / أ ، ب / ٩ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ ، ب / ٧٩ / خ .

(٥) في س : صاراً .

(٦) في ج ، س : استيفائها .

(٧) في ج : فسخ في الجميع .

(٨) " من " ساقطة في ج .

(٩) في ج : " وهذا " ساقطة .

(١٠) في س : وإذا .

(١١) " عشرة " ساقطة في س .

رجع بثلث الأجرة .

و لو كان أجرة ما مضى عشرة ، و أجرة ما بقي عشرون ، رجع بثلثي الأجرة لأنه قد تختلف  
أجرة مثل المدتين ، فلم يجوز أن يقسط على أعدادها ، و لزم أن يقسط على أجور أمثالها .<sup>(١)</sup> و الله  
أعلم .

---

(١) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/أ ، ب ٧٩/خ .

تتمة الإبانة ج٨/أ ، ب ٩/خ .

[ كراء الأرض لمدة تزيد أو تنقص عن حصاد الزرع ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إذا تكارها سنة فزرعها ، فانقضت السنة و الزرع فيها [ لم يبلغ أن يحصد ، / فإن كانت السنة يمكنه أن يزرع فيها ] <sup>(١)</sup> زرعاً يحصد قلبها ، فالكراء <sup>(٢)</sup> جائز و ليس لرب الأرض أن يثبت زرعها <sup>(٣)</sup> ، و عليه أن ينقله عن الأرض ، إلا أن يشاء رب الأرض تركه ، و إذا شرط <sup>(٤)</sup> أن يزرعها صنفاً من الزرع <sup>(٥)</sup> يستحصد أو يستقصل <sup>(٦)</sup> قبل السنة ، فأخره <sup>(٧)</sup> إلى وقت من السنة ، فانقضت السنة قبل بلوغه ، فكذلك أيضاً . و إن تكارى مدة أقل من سنة ، و شرط أن يزرعها شيئاً بعينه <sup>(٨)</sup> و يتركه حتى يحصد ، فكان يعلم أنه لا يمكنه أن يستحصد في مثل هذه <sup>(٩)</sup> المدة التي تكارها <sup>(١٠)</sup> ، فالكراء فاسد من قبل أن <sup>(١١)</sup> يثبت بينهما شرطاً <sup>(١٢)</sup> لهما .

و لما <sup>(١٣)</sup> أثبت على رب الأرض أن يبقى زرعها فيها بعد انقضاء المدة ، أبطلت شرط الزارع أن يتركه حتى يستحصد ، و إن <sup>(١٤)</sup> أثبت له زرعها حتى يستحصد ، أبطلت شرط رب الأرض ، فكان هذا كراء فاسداً ، و لرب الأرض كراء مثل أرضه إذا زرع ، و عليه تركه حتى يستحصد . <sup>(١٥)</sup>

(١) في س : ما بين القوسين ساقط .

(٢) في س : و الكرى .

(٣) " بزرعه " في س .

(٤) في ج : و إذا شرط و إذا أن يزرعها .

(٥) " من الزرع " في س : ساقط .

(٦) في س : يستنصل .

(٧) في س : و أخره .

(٨) في س : بعينها .

(٩) " هذه " في س ساقطة .

(١٠) في س : يكارها .

(١١) في س : قبل أنه أثبت .

(١٢) في ج : شرطهما .

(١٣) في ج ، س : و لم . و الصواب ما أثبتناه .

(١٤) في س : إن أثبت .

(١٥) انظر : تنمة الإبانة ج٨/أ ، ب/٧/خ . مختصر المزني ص ١٢٨ ، ١٢٩ . شرح مختصر المزني ج ٦/أ ،

ب/٧٩/خ . تكملة المجموع ج ١٥/٦٦-٦٧ .

و صورة هذه المسألة : أن يستأجر الرجل أرضاً مدة معلومة ليزرعها زرعاً موصوفاً ، فزرعها  
ثم انقضت المدة قبل استحصاد زرعها ، فلا يخلو حال المدة من ثلاثة أقسام :

أحدهما : أن يعلم أن ذلك الزرع يستحصد في مثلها .

و الثاني : أن يعلم أنه لا يستحصد في مثلها .

و الثالث : أن يقع الشك فيه .<sup>(١)</sup>

فأما القسم الأول : و هو أن<sup>(٢)</sup> يعلم بجاري<sup>(٣)</sup> العادة . أن مثل ذلك الزرع يستحصد في مثل

س/٨٨/ب

تلك المدة ، / فانقضت المدة قبل استحصاده ، فلا يخلو ذلك من ثلاثة أقسام :

ج/٢٧/أ

أحدها<sup>(٤)</sup> : / أن يكون تأخير استحصاده لعدوله عن الجنس الذي شرطه إلى غيره ، مثل أن

يستأجر خمسة أشهر لزراع الباقلاء فيزرعها براً ، فتتقضي<sup>(٥)</sup> المدة و البر غير مستحصد ، فهذا يؤخذ  
بقلع زرع قبل استحصاده . لأنه بعدوله عن الباقلاء<sup>(٦)</sup> إلى البر يصير متعدياً ، فلم يستحق استيفاء  
زرع تعدى فيه .

فإن تراضيا<sup>(٧)</sup> المؤجر و المستأجر على تركه إلى أوان حصاده بأجرة المثل فيما زاد على المدة أقر

وإن رضي المستأجر و أبي<sup>(٨)</sup> المؤجر ، أو رضي المؤجر و امتنع<sup>(٩)</sup> المستأجر من بذل أجرة المثل ، قلع .

و القسم الثاني<sup>(١٠)</sup> : أن يكون تأخير استحصاده لتأخير بذره<sup>(١١)</sup> من غير عدول عن جنسه ،

فهذا مفرط ، و يؤخذ بقلع زرع قبل استحصاده ، لأن تفريطه<sup>(١٢)</sup> لا يلزم غيره . فإن بذل أجرة مثل  
المدة الزائدة<sup>(١٣)</sup> و رضي المؤجر بقبولها ، ترك و إلا قلع .

(١) انظر : تنمة الإبانة ج٨/أ ، ب/٧/خ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٧٩/خ . تكملة المجموع ج٦٦/١٥-

٦٧ .

(٢) " أن " ساقطة في س .

(٣) في س : مجاري .

(٤) : هذا القسم الأول من القسم الأول في المسألة ( أن يعلم ذلك الزرع يحصد في مثلها ) .

(٥) في س : سقضي .

(٦) في ج ، س : الباقلي .

(٧) في ج : تراضى .

(٨) في س : و أتى .

(٩) في ج : و أبا .

(١٠) : هذا القسم الثاني من القسم الأول في المسألة ( أن يعلم ذلك الزرع يحصد ... ) .

(١١) في س : بذله .

(١٢) في س : لأنه تفريط .

(١٣) في ج ، س : الزائدة .

القسم الثالث<sup>(١)</sup> : أن يكون تأخير استحصاده لأمر سماوي ، من استدامة برد<sup>(٢)</sup> ، أو تأخير مطر ، أو دوام ثلج ، ففيه وجهان :

أحدهما : يترك إلى وقت استحصاده ، لأنه لم يكن للمستأجر عدوان ولا تفريط . فإذا ترك إلى وقت الحصاد ، ضمن المستأجر أجرة مثل المدة الزائدة على عقده .

و الوجه الثاني : أنه يؤخذ بقلع زرعه<sup>(٣)</sup> ولا يترك ، لأنه قد كان يقدر على الاستظهار لنفسه في استزادة المدة خوفاً من حادث سماء ، فلما لم يستظهر صار مفراطاً<sup>(٤)</sup> .

و أما القسم الثاني<sup>(٥)</sup> من أقسام الأصل : وهو أن يعلم بجاري العادة . أن مثل ذلك الزرع / لا يحصد في مثل تلك المدة ، مثل : أن يستأجرها لزرع<sup>(٦)</sup> أربعة أشهر يزرع<sup>(٧)</sup> من بر أو شعير ، فهذا على ثلاثة أقسام :

أحدها<sup>(٨)</sup> : أن يشترط قلعه عند تقضي المدة . فهذه إجارة جائزة ، لأنه قد يريد زرعه قصيلاً<sup>(٩)</sup> ولا يريد حباً ، فإذا انقضت المدة ، أخذ بقلع زرعه<sup>(١٠)</sup> وقطعه .

و القسم الثاني : أن يشترط تركه إلى وقت حصاده ، فهذه<sup>(١١)</sup> إجارة فاسدة ، لأن اشتراط استيفاء الزرع بعد مدة الإجارة ينافي موجبها ، فبطلت . ثم للزرع<sup>(١٢)</sup> استيفاء زرعه إلى وقت حصاده . / وإن بطلت الإجارة ، فلا<sup>(١٣)</sup> يؤخذ بقلع زرعه لأنه زرع عن إذن اشترط فيه الترك ، وعليه أجرة المثل .

والفرق بين هذه المسألة في استيفاء الزرع مع فساد الإجارة ، وبين أن يؤخذ بقلعه فيما تقدم من الأقسام مع صحة الإجارة . أن الإجارة إذا بطلت روعي الإذن دون المدة ، وإذا صحت روعيت المدة<sup>(١٤)</sup> .

(١) هذا القسم الثالث من القسم الأول في المسألة ( أن يعلم ... ) .

(٢) في س : برد مطر .

(٣) " زرعه " ساقطة في ج .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٧٩ / خ . تكملة المجموع ج ٥ / ٦٧ .

(٥) في ج : " فصل " زائدة . وهذا هو القسم الثاني من المسألة ( أن يعلم أنه لا يستحصد في مثلها ) .

(٦) " لزرع " ساقطة في ج .

(٧) في ج : ليزرع .

(٨) : هذا هو القسم الأول من القسم الثاني من المسألة .

(٩) قصيلاً :

(١٠) في س : بقلعه وقطعه .

(١١) في س : وهذه .

(١٢) في ج : للزرع .

(١٣) في ج : ولا .

(١٤) انظر : نهاية المطلب ج ٧ / أ / ٤٩ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / أ / ٨٠ / خ . تكملة المجموع ج ٥ / ٦٧ .



و القسم (١) الثالث (٢) : من هذه الأقسام : أن يطلق العقد فلا يشترط فيه قلعاً و لا تركاً ، فقد اختلف أصحابنا : هل إطلاقه يقتضي القلع ، أو الترك ؟ على وجهين :

أحدهما : و هو قول أبي إسحاق المروزي : أنه يقتضي القلع اعتباراً بموجب العقد ، فعلى هذا ، الإجارة صحيحة ، و يؤخذ المستأجر بقلع زرعه عند تقضي المدة . (٣)

و الوجه الثاني : و هو ظاهر كلام الشافعي رضي الله عنه : أن الإطلاق يقتضي (٤) الترك إلى

أوان الحصاد اعتباراً بالعرف فيه ، كما أن ما لم يبد صلاحه من الثمار يقتضي (٥) إطلاق بيعه للترك / إلى وقت الحصاد (٦) اعتباراً بالعرف فيه ، فعلى هذا ، تكون الإجارة فاسدة ، و يكون للمستأجر ترك زرعه إلى وقت حصاده ، و عليه أجرة المثل كما لو شرط الترك . (٧)

و أما القسم الثالث (٨) : من أقسام الأصل ، و هو أن يقع الشك في تلك المدة : هل يستحصد

الزراع فيها كأنه استأجرها خمسة أشهر لزرعها (٩) البر أو الشعير ؟ فقد (١٠) يجوز أن يستحصد الزرع في هذه المدة في بعض البلاد و بعض السنين ، و يجوز أن لا يستحصد ، فيكون حكم هذا القسم حكم ما علم أنه لا يستحصد فيه ، و يكون حكم هذا القسم حكم ما علم أنه لا يستحصد فيه . على ما مضى إسقاطاً للشك و اعتباراً باليقين . (١١) و الله أعلم .

---

(١) في س : و أما القسم الثاني .

(٢) : هذا القسم الثالث من القسم الثاني من أقسام الأصل ( أن يعلم أنه لا يستحق في مثلها ) .

(٣) انظر : نهاية المطلب جـ ٧ / أ / ٤٩ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٨٠ / خ . تكملة المجموع جـ ٦٨ / ١٥ .

(٤ ، ٥) في جـ : تقتضي .

(٦) الحصرام . غير واضحة في جـ ، س . و في س : وقت الصرام . و الصواب ما أثبتناه .

(٧) انظر : نهاية المطلب جـ ٧ / أ / ٤٩ / خ . تكملة المجموع جـ ٦٨ / ١٥ .

(٨) هذا هو القسم الثالث من التقسيم الأول .

(٩) في جـ : لزرع .

(١٠) في س : و قد .

(١١) انظر : نهاية المطلب جـ ٧ / أ / ٤٩ / خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٨٠ / خ .

تكملة المجموع جـ ٦٨ / ١٥ .

## [ كراء الأرض التي لا ماء لها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إذا تكارى الأرض التي لا ماء لها ، إنما تسقى بنطف سماء أو سيل إن جاء ، فلا يصح كراؤها<sup>(١)</sup> إلا على أن يكره إياها أرضاً بيضاء لا ماء لها يصنع بها المكثري ما شاء في سنته ، إلا أنه لا يبني و لا يغرس ، فإذا وقع على هذا صح ذلك عنه و لزمه<sup>(٢)</sup> ، زرع أو لم يزرع . و إن أكراه إياها على أن يزرعها و لم يقل أرضاً بيضاء لا ماء لها ، و هما يعلمان أنها لا تزرع إلا بمطر أو سيل يحدث ، فالكراء فاسد .

و هذا صحيح<sup>(٣)</sup> . قد ذكرنا<sup>(٤)</sup> : أن إجارة الأرض / للزرع<sup>(٥)</sup> لا تجوز<sup>(٦)</sup> إلا أن يكون لها ماء<sup>(٧)</sup> قائم يغتذي به الزرع .

فإذا كانت الأرض بيضاء لا ماء لها ، و إنما تسقى بما يحدث من نطف سماء من مطر أو طل ، أو بحدوث سيل من زيادة وادي<sup>(٨)</sup> أو نهر ، / فلا تصح إيجارها للزرع إلا أن يقول : أجرتها على أنها أرض بيضاء لا ماء لها ، لتصنع بها ما شئت<sup>(٩)</sup> . على أن لا تبني و لا تغرس<sup>(١٠)</sup> ، لأنه إذا لم يشترط<sup>(١١)</sup> هذا ، و قد استأجرها للزرع ، توهم المستأجر أن المؤجر ملتزم بحفر بئر أو نهر<sup>(١٢)</sup> لما عليه من حقوق التمكين ، وذلك غير لازم له<sup>(١٣)</sup> ، فلم يكن بد من شرط ينفي هذا التوهم ، و يزيل هذا الاحتمال .

و إذا كان هكذا فلا يخلو حال العقد من ثلاثة أقسام :

(١) في س : كراها .

(٢) في جـ : صح الكراء عن مكريه .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ ، ب / ٨٠ / خ . مختصر المزني ص ١٢٩ .

(٤) انظر البحث ص .

(٥) في س : للزراعة .

(٦) " لا تجوز " ساقطة في جـ .

(٧) " ماء " ساقطة في س .

(٨) في جـ : من زيادة أو نهر .

(٩) " ما شئت " في جـ ساقطة .

(١٠) في جـ : لا يبني و لا يغرس .

(١١) في جـ : يشترط .

(١٢) في جـ : نهر أو بئر . تقديم و تأخير .

(١٣) " له " ساقطة في س .

أحدها : أن يشترط أن لا ماء لها . فالإجارة صحيحة على ما وصفنا ، و للمستأجر أن يزرعها  
و لا يغرسها ، و يحفر فيها للزرع بئراً<sup>(١)</sup> إن شاء ، و عليه طمها عند انقضاء المدة .<sup>(٢)</sup>  
و القسم الثاني<sup>(٣)</sup> : أن يشترط أن لها<sup>(٤)</sup> ماء . و هو ما يحدث من سيل أو مطر ، فالإجارة  
باطلة لأن السيل و المطر قد يحدث ، و قد لا يحدث .  
و القسم الثالث<sup>(٥)</sup> : أن يطلق العقد ، فلا يشترط أنها<sup>(٦)</sup> بيضاء لا ماء ، لها و لا يشترط أن لها  
ما يحدث ، فلا يخلو حال الأرض من أمرين :  
أحدهما : أن تكون رخوة يمكن<sup>(٧)</sup> حفر بئر فيها ، أو شق نهر إليها ، فالإجارة باطلة لما فيها  
من احتمال التزام المؤجر لذلك .  
و الثاني : أن تكون صلبة لا يمكن من حفر بئر فيها و لا شق نهر إليها ، كأراضي الجبال ، ففيه  
وجهان حكاهما أبو إسحاق المروزي :  
أحدهما : و هو اختياره أن إجارتها مع عدم الشرط و إطلاق العقد جائزة ، لأن استحالة ذلك  
منها يغني<sup>(٨)</sup> عن الشرط ، و يقوم مقامه .  
و الوجه الثاني : أن إجارتها مع الإطلاق باطلة ما لم<sup>(٩)</sup> / يقتزن بها شرط ، لأنه مع استحالة جـ/٢٩/أ  
حفرها قد يجوز أن ينصرف إلى زرعها بما يحدث من سيل أو سماء .<sup>(١٠)</sup>

(١) في س : للزرع إن شاء . " بئراً " ساقطة في س .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/أ ، ب/٨٠/خ .

(٣) في س : القسم الثاني . الواو محذوفة .

(٤) " أن " ساقطة في جـ .

(٥) في س : الواو محذوفة .

(٦) في س : بها .

(٧) في س : فإن حفر بير فيها .

(٨) في س : يعني .

(٩) " ما لم " ساقطة في س .

(١٠) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٨٠/خ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن <sup>(١)</sup> كانت الأرض ذات نهر مثل النيل <sup>(٢)</sup> وغيره مما يعلو الأرض الماء ، على أن يزرعها زرعاً لا يصلح إلا بأن تروى بالنيل ، لا بئر لها و لا شرب غيره فالكري فاسد . <sup>(٣)</sup>

س/٩٠/أ

و صورتها : في أرض على نهر تعلو <sup>(٤)</sup> على ماء النهر <sup>(٥)</sup> ، فلا يقدر على / سقيها إلا بأن يزيد <sup>(٦)</sup> ماء ذلك حتى يعلو <sup>(٧)</sup> فيسقيها كأرض النيل و الفرات و ما انحدر من أرض دجلة ، فهذا على ضربين : أحدهما : أن يؤجرها عند زيادة الماء و علوه ، و إمكان سقي الأرض به . فالإجارة جائزة لوجود الماء و إمكان الزرع ، و ليس ما يخاف من حدوث <sup>(٨)</sup> نقصانه بمانع من صحة الإجارة لأمرين : أحدهما : أن ما يظن من حدوث الأسباب المفسدة للعقد لا تمنع في الحال من صحته ، كموت العبد ، وانهدام الدار .

و الثاني : أن حدوث النقصان إنما يكون عرفاً بعد اكتفاء الأرض و ارتواء الزرع ، فلم يكن له تأثير .

و الضرب الثاني <sup>(٩)</sup> : أن يؤجرها عند نقصان الماء و قبل زيادته ، فالإجارة باطلة لأمرين :

أحدهما : أن زرعها بعد العقد غير ممكن ، فصار استيفاء المنفعة متعذراً .

و الثاني : أن حدوث الزيادة مظنون قد يحدث و قد <sup>(١٠)</sup> لا يحدث ، و قد يحدث منها ما يكفي و ما لا يكفي ، فلهذين بطلت الإجارة . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : إن .

(٢) في س : السيل .

(٣) مختصر المزني ص ١٢٩ .

(٤) في ج : يعلو .

(٥) في ج : البير .

(٦) في ج : يدير .

(٧) في س : يعلوا .

(٨) في ج : من صدور .

(٩) في س : و القسم الثاني .

(١٠) " و قد " ساقطة في س .

(١١) انظر : تنمة الإبانة ج٨/ب/٩/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/ب/٨٠/خ .

ج/٢٩/أ

## ١ / فصل

س/٩٠/أ

### [ حكم أرض البصرة ذات المد و الجزر ]

فأما أرض البصرة ذات المد<sup>(١)</sup> و الجزر<sup>(٢)</sup> ، فإجارتها للزرع جائزة في وقت المد و الجزر . لأنه معتاد لا يتغير المد عن وقته ، و لا الجزر عن<sup>(٣)</sup> وقته ، على حسب أيام الشهور ، و أحوال القمر<sup>(٤)</sup> لا تختلف عادته و لا يختلف وقته .<sup>(٥)</sup>

---

(١) المد : السيل إذا زاد . انظر مختار الصحاح مادة مدّ ص ٢٥٨ .

(٢) الجزر : ضد المد و هو الرجوع إلى الخلف . انظر مختار الصحاح مادة جزر ص ٤٤ .

(٣) في س : في وقته .

(٤) في س : العمر .

(٥) انظر : تنمة الإبانة ج٨/أ/٨/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/ب/٨٠/خ .

[ حكم أرض الجبال التي استقر الماء فيها ]

فإذا <sup>(١)</sup> كانت أرض من أراضي الجبال ، قد استقرت فيها نداوة المطر حين يمكن زرعها به من غير مطر يأتي ، ولا سيل يحدث ، جاز أن يؤاجر <sup>(٢)</sup> للزراع .  
وإن لم يكن له ماء مشاهد ، لأن زرعها على حالها هذه <sup>(٣)</sup> ممكن ، فصارت كالأرض ذات الماء. <sup>(٤)</sup>

---

(١) في س: وإذا .

(٢) في ج: أن تؤاجر .

(٣) "هذه" مكررة في ج .

(٤) انظر : تنمة الإبانة ج٨/أ/٨/خ .

شرح مختصر المزني ج٦/أ/٨١/خ .

ج/٢٩/ب  
س/٩٠/أ

## ٨ / مسألة

[ كراء الأرض والماء قائم عليها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

وإن تكاراها والماء قائم عليها وقد ينحسر لا محالة في وقت يمكن فيه الزرع ، فالكراء جائز ،  
وإن كان قد ينحسر ولا ينحسر ، كرهت الكراء إلا بعد انحساره .<sup>(١)</sup>

وصورتها : في أرض دخلها الماء حتى علا عليها ، وقام<sup>(٢)</sup> فيها فاستؤجرت<sup>(٣)</sup> للزرع ، فهذا  
على ضربين :

أحدهما : أن يكون الماء<sup>(٤)</sup> كثيراً يمنع من مشاهدتها لكدره<sup>(٥)</sup> وكثرته ، ولم تتقدم رؤية  
المستأجر لها قبل علوه ، فالإجارة باطلة للجهل بحال ما تناوله العقد .

و الضرب الثاني : أن يكون الماء صافياً لا يمنع من مشاهدتها ، أو / يكون قد تقدم رؤية  
المستأجر لها قبل علو<sup>(٦)</sup> الماء عليها ، وإن كان مانعاً من مشاهدتها في الحكم سواء ، فهذا على ضربين :  
أحدهما<sup>(٧)</sup> : أن يستأجرها / لما يمكن زرعه مع بقاء الماء عليها كالأرز ، فالإجارة صحيحة<sup>(٨)</sup> .  
والضرب الثاني :<sup>(٩)</sup> أن لا يمكن زرعه مع بقاء الماء عليها كالحنطة ، فهذا على ثلاثة أقسام :  
(١٠)

أحدهما : أن يعلم بجاري<sup>(١١)</sup> العادة أن الماء لا ينحسر عنها قبل وقت الزراعة ، فالإجارة  
باطلة، لأن استيفاء ما استؤجرت له متعذر .

---

(١) انظر : نهاية المطلب ج٧/ب/٦٤/خ . تنمة الإبانة ج٨/ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٨١/خ . مختصر  
المزني ص ١٢٩ .

(٢) في ج : وأقلم فاستؤجرت .

(٣) في س : فاستؤجر .

(٤) في س : أن يكون الكراء يمنع .

(٥) في ج : لقلته .

(٦) في س : علواً .

(٧) : هذا هو الضرب الأول من الضرب الثاني من المسألة .

(٨) في ج : جائز .

(٩) في ج : ( و الضرب الثاني أن لا يمكن زرعه مع بقاء الماء عليها كالأرز فالإجارة حائزة ) مكرر وخطاً لأن  
هذا هو الضرب الأول والصواب ما أثبتناه .

(١٠) نهاية المطلب للجويني ج٧/٦٤ ، ٦٥/أ/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٨١/خ .

(١١) في س : بجاري .

و<sup>(١)</sup> القسم الثاني : أن يشك في انحسار الماء عنها قبل وقت الزراعة ، فالإجارة باطلة اسقاطاً للشك واعتباراً باليقين في بقاء الماء<sup>(٢)</sup> ، <sup>(٣)</sup> والله أعلم .

و<sup>(٤)</sup> القسم الثالث : أن يعلم أن الماء ينحسر عنها يقيناً<sup>(٥)</sup> قبل وقت الزراعة ، فإن كان ذلك لأن لها مغيضاً<sup>(٦)</sup> يمكن إذا فتح<sup>(٧)</sup> الماء أن يفيض فيه ، فالإجارة جائزة للقدرة على إرسال مائها ، والمكنة من زراعتها ، وإن كان ذلك للعادة الجارية فيها ، فإنها تشرب<sup>(٨)</sup> مأوها ، وتنشفه الأرض والرياح عرفاً قائماً<sup>(٩)</sup> بما فيها<sup>(١٠)</sup> ، وعادة جارية لا تختلف فيها . ففي صحة إجارتها وجهان :

أحدهما : و هو قول أبي إسحاق المروزي ، و الظاهر من مذهب الشافعي رضي الله عنه أن الإجارة جائزة لما استقر من العرف فيها .

و الوجه الثاني : حكاه أبو علي بن أبي هريرة عن بعض المتقدمين : أن الإجارة باطلة لأن زرعها في الحال غير ممكن . و ارتقاء<sup>(٨)</sup> الماء عليها يقين .<sup>(٩)</sup>

(١) الواو ساقطة في س .

(٢) في س : الملك .

(٣) انظر نهاية المطلب جـ ٧/أ ، ب/٦٥/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٨١/خ .

(٤) الواو ساقطة في س .

(٥) في س : بعينها .

(٦) في س : مفيضاً .

(٧) في س : فسخ .

(٨) في س : فإنه يشرب .

(٩) قائماً " ساقطة في س .

(١٠) " بما " ساقطة في جـ .

(١١) في س : و إن بقاء .

(١٢) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/أ ، ب/٦٥/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ/٨١/خ .



## [ مخرق الأرض المستأجرة للزراعة أو مخصبها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

/ وإن أغرقها بعد أن صح كراؤها <sup>(١)</sup> نيل <sup>(٢)</sup> ، أو سيل ، أو شيء يذهب الأرض ، أو غصبت انتقض الكراء بينهما من يوم تلفت الأرض . <sup>(٣)</sup>

وصورتها: في أرض استؤجرت للزراعة فغرقت أو غصبت، فلا يخلو حال غرقها أو غصبتها من أحد أمرين:

- إما أن يكون زماناً يسيراً كالثلث فما دون ، فالإجارة صحيحة لا تبطل بما حدث من غرقها أو غصبتها في هذه المدة اليسيرة ، لكنه عيب قد طرأ ، والمستأجر لأجله بالخيار بين المقام والفسخ .  
- وإن كان الزمان كثيراً فهذا على ضربين :

أحدهما : أن يكون في ابتداء المدة من حين الإجارة ، فقد بطلت للحائل بين المستأجر وبين ما استأجره ، / كما لو مات العبد وانهدمت الدار ، ثم للمستأجر أن يرجع بالأجرة كلها .

و الضرب الثاني : أن يكون بعد مضي بعض المدة ، كأنه مضى من المدة نصفها و بقي نصفها ، فالإجارة فيما بقي منها باطلة . ثم مذهب الشافعي رضي الله عنه : جوازها فيما مضى .

و من أصحابنا من خرج قولاً ثانياً : أنها باطلة فيما مضى ، لبطلانها فيما بقي جمعاً <sup>(٤)</sup> للصفقة و منعاً <sup>(٥)</sup> من تفريقها في الحكم ، و هو تخريج فاسد ، لما تقدم من تعليل فسادها .

فإذا قيل : بهذا التخريج في بطلان ما مضى ، و ما بقي رجع المستأجر بجميع المسمى ، و رجع المؤجر بأجرة مثل ما مضى .

و إذا قيل بصحتها فيما مضى ، و إن تبطل فيما بقي ، فالمذهب : لزومه ، و سقوط خيار المستأجر فيه ، فعلى هذا يقيم عليه / بقسطه من الأجرة .

و فيه وجه آخر : أن له فيه <sup>(٦)</sup> الخيار لما حدث من تفريق الصفقة بين المقام أو الفسخ . فإن فسخ التزم أجرة مثل ما مضى <sup>(٧)</sup> ، و رجع بالمسمى . و إن أقام فأصح القولين : أنه يقيم بقسطه من الأجرة ، و الثاني و هو مخرج ، أنه يقيم بكل الأجرة ، و إلا فسخ . <sup>(٨)</sup>

(١) في س : كراها .

(٢) في س : سيل .

(٣) مختصر المزني ص ١٢٩ .

(٤) في س : جميعاً .

(٥) في س : منعها .

(٦) في س : في .

(٧) في جـ : مثل أجرة ما مضى .

(٨) انظر : روضة الطالبين جـ ٥/٢٦٣ . شرح مختصر المزني جـ ٦/أ، ب/٨١/خ .

## [ كراء الأرض ثم تلف بعضها بغرق أو تخيرها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

فإن تلف بعضها و بقي بعضها و لم يزرع ، فرب الزرع بالخيار إن شاء أخذ ما بقي بحصته <sup>(١)</sup> من الكراء ، و إن شاء ردها ، لأن الأرض لم تسلم له كلها و إن كان زرعاً بطل عنه ما تلف <sup>(٢)</sup> ولزمه <sup>(٣)</sup> حصة ما زرع من الكراء [ الفصل . <sup>(٤)</sup>

و صورتها : في رجل استأجر أرضاً فغرق <sup>(٥)</sup> السيل بعضها و بقي بعضها فالإجارة في الذي غرق منها باطلة <sup>(٦)</sup> .

ثم المذهب : أنها في الباقي منها جائزة ، و هو بالخيار : في فسخ الإجارة فيه ، أو أخذه بقسطه من الأجرة لتقسط <sup>(٧)</sup> الأجرة على أجزاء الأرض ، كتقسيط ثمن الصبرة على <sup>(٨)</sup> أجزاء <sup>(٩)</sup> الصبرة ، وليس كالعبد الذي إذا قطعت يده لم يتقسط عليه الثمن ، و كان ذلك عيباً يوجب خيار المشتري في أخذه بجميع الثمن ، أو فسخ البيع فيه .

و قد خرج قول آخر <sup>(١٠)</sup> : أن الإجارة باطلة فيما <sup>(١١)</sup> بقي لبطلانها فيما <sup>(١٢)</sup> غرق و يمنع المستأجر من زرع الباقي . فإن زرعه ضمن أجرة مثله دون المسمى ، و ليس بصحيح <sup>(١٣)</sup> .

(١) في جـ : بحصته .

(٢) في س : فالتلف .

(٣) في س : لزومه .

(٤) مختصر المزني ص ١٢٩ .

(٥) في س : يغرق .

(٦) " باطلة " ساقطة في س .

(٧) في س : ليقسط .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) في س : الأجزاء .

(١٠) في جـ : قول أن الإجارة . " آخر " ساقطة في جـ .

(١١) " فيما بقي " ساقطة في جـ .

(١٢) في جـ : في ما .

(١٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/ أ ، ب/ ٨١/ خ .

## [ حكم حرق الأرض للزراعة و هلاك الزرع بجائحة ما ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

س/٩١/ب

جـ/٣١/ب

/ و إن مر بالأرض ماء فأفسد زرعها <sup>(١)</sup> ، أو أصابه حريق ، أو جراد ، أو غير / ذلك ، فهذا كله حادث على الزرع لا على الأرض ، كما لو اكترى منه داراً للبز فاحترق البز <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup> و هذا كما قال : إذا استأجر الرجل أرضاً ، فزرعها ، ثم هلك الزرع بزيادة ماء ، أو شدة برد ، أو دوام ثلج ، أو أكل جراد ، فالإجارة بحالها و لا خيار للمستأجر فيها ، لأن الأرض المعقود عليها سليمة يمكن استيفاء منافعها . و إنما حدثت الجائحة في مال المستأجر ، لا في المعقود عليه ، فلم يؤثر ذلك في العقد . كما لو أجره دكاناً للبز ، فاحترق البز ، لم تبطل <sup>(٤)</sup> الإجارة لسلامة المعقود عليه ، و لو احترق الدكان بطلت الإجارة لتلف المعقود عليه . <sup>(٥)</sup>

(١) في س : زرعة .

(٢) البز : الثياب ، أو متاع البيت من الثياب و نحوها و بائعه البزاز و حزمته البزازة .

انظر : القاموس المحيط ١٧٢/٢ .

(٣) مختصر المزني ص ١٢٩ .

(٤) في س : يبطل .

(٥) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/أ / ٦٦/خ .

تنمة الإبانة جـ ٨/أ / ١٠/خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦/أ / ٨٢/خ .

## [ كراء الأرض ليزرعها ما لا يضر برزقيتها ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو اكترها ليزرعها قمحاً فله <sup>(١)</sup> أن يزرعها ما لا يضر بالأرض إضرار القمح . <sup>(٢)</sup>  
و هذا كما قال . إذا استأجر أرضاً ليزرعها حنطة ، فله أن يزرع الحنطة و غير الحنطة مما يكون ضرره  
مثل ضرر الحنطة ، أو أقل ، و ليس له أن يزرعها ما ضرره أكثر من ضرر <sup>(٣)</sup> الحنطة .  
و قال داود بن علي <sup>(٤)</sup> : لا يجوز إذا استأجرها لزراعة الحنطة أن يزرعها غير الحنطة ، و إن كان  
ضرره أقل من ضرر الحنطة . استدلالاً بقوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ <sup>(٥)</sup> . فلم يجز العدول عما  
تضمنه <sup>(٦)</sup> العقد .

قال : و لأنه لما لم يجز إذا اشترى بدراهم بأعيانها <sup>(٧)</sup> أن يدفع غيرها من الدراهم و إن / كانت مثلها ، لما  
فيه من العدول عما اقتضاه العقد ، كذلك في <sup>(٨)</sup> إجارة الأرض لزراعة الحنطة لا يجوز أن يعدل فيها عن  
زراعة الحنطة . <sup>(٩)</sup>

(١) " فله " ساقطة في س .

(٢) انظر : مختصر المزني ص ١٢٩ . نهاية المطلب أ / ٦٦ / خ . شرح مختصر المزني ج ٦ / أ / ٨٢ / خ . تكملة  
المجموع ج ١٥ / ٦١ - ٦٢ .

(٣) " ضرر " ساقطة في س .

(٤) داود بن علي بن خلف الأصبهاني ثم البغدادي الفقيه الظاهري أبو سليمان . أحد الأئمة المجتهدين في  
الإسلام و إليه تنسب الطائفة الظاهرية و سميت بذلك لأنها بظاهر الكتاب و السنة و إعراضها عن التأويل و  
القياس . و كان أول من جهر بهذا القول . ولد بالكوفة عام ٢٠١ هـ . و سكن بغداد . و روى عن أبي الثور و  
إبراهيم بن خالد و إسحاق و غيرهم . و روى عنه ابنه أبو بكر بن داود و زكريا . كان فقيهاً زاهداً و في كتبه  
أحاديث كثيرة دالة على غزارة علمه . توفي سنة ٢٧٠ هـ . و كان من المتعصبين للشافعي . انظر : البداية و النهاية  
ج ١١ / ٤٧ .

(٥) سورة المائدة آية (١) .

(٦) في س : يضمنه .

(٧) في س : أعياناً .

(٨) " في " ساقطة في س .

(٩) انظر : المحلى لابن حزم ج ٨ / ٢٢٥ حيث قال : ( فإن اتفقا تطوعاً على شيء يزرع في الأرض فحسن و إن  
لم يذكر شيئاً فحسن لأن رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يذكر لهم شيئاً من ذلك و لا نهى عن ذكره فهو  
مباح ، و لا بد من أن يزرع فيها شيء ما فلا بد من ذكره إلا أنه إن شرط شيء من ذلك في العقد فهو شرط ==

[ و دليلنا : هو أن ذكر ] <sup>(١)</sup> الحنطة في إجارة الأرض إنما هو لتقدير المنفعة به ، لا لتعيين استيفائه . ألا تراه لو تسلم الأرض <sup>(٢)</sup> و لم يزرعها لزمته الأجرة ، [ لأن ما تقدرت به المنفعة المستحقة قد كان ممكناً من استيفائه ، و لو تعين الاستيفاء بالعقد ما لزمته الأجرة ] <sup>(٣)</sup>

فإذا <sup>(٤)</sup> ثبت أن ذكر الحنطة لتقدير المنفعة ، فهو إذا استوفى <sup>(٥)</sup> المنفعة ، بما <sup>(٦)</sup> تقدرت به في العقد و غيره <sup>(٧)</sup> جاز <sup>(٨)</sup> ، كما لو استأجر حمل <sup>(٩)</sup> قفيز من حنطة فحمل قفيزاً غيره ، و كما لو استأجر <sup>(١٠)</sup> ليزرع <sup>(١١)</sup> حنطة بعينها <sup>(١٢)</sup> / فزرع غيرها <sup>(١٣)</sup> . و لأن عقد الإجارة يضمن <sup>(١٤)</sup> أجرة يملكها <sup>(١٥)</sup> المؤجر ، ومنفعة <sup>(١٦)</sup> يملكها المستأجر ، فلما جاز للمؤجر أن يستوفي حقه من الأجرة كيف شاء بنفسه ، و بوكيله <sup>(١٧)</sup> ، و بمن يُحيله ، جاز <sup>(١٨)</sup> للمستأجر <sup>(١٩)</sup> أن يستوفي حقه من المنفعة كيف شاء بزرع الحنطة ، و غير الحنطة ، و بإعارتها لمن يزرعها ، و بتركها وتعطيها.

== فاسد وعقد فاسد لأنه ليس في كتاب الله تعالى فهو باطل إلا أن يشترط صاحب الأرض أن لا يزرع فيها ما ما يضر بأرضه أو شجرة إن كان له فيها شجر فهذا واجب و لا بد لأن خلافه فساد و إهلاك للحرث . قال تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُسْذِينَ ﴾ فإهلاك الحرث بغير الحق لا يحل و بالله تعالى نتأيد فهذا شرط في كتاب الله فهو صحيح لازم .

(١) ما بين القوسين ساقط في س .

(٢) " الأرض " ساقط في س .

(٣) ما بين القوسين ساقط في ج .

(٤) في س : و إذا .

(٥) في ج : استوفى .

(٦) " بما " ساقطة في ج .

(٧) في ج : و لغيره .

(٨) " جاز " ساقطة في س .

(٩) في س : بحمل .

(١٠) في س : استأجرها

(١١) في س : لزرع .

(١٢) " بعينها " ساقطة في س .

(١٣) انظر : شرح مختصر المزني ج ٦ / ب / ٨٢ / خ . تكملة المجموع ج ٥ / ٦٢ .

(١٤) في س : تتضمن .

(١٥) في س : ذكرها .

(١٦) " و منفعة " ساقطة في س .

(١٧) في س : توكيلة .

(١٨) " جاز " ساقطة في س .

(١٩) في س : للمؤجر .

و أما <sup>(١)</sup> استدلاله : بقوله تعالى : ﴿ أَوْفُوا بِالْعُقُودِ ﴾ فمثل الخنطة مما تضمنه <sup>(٢)</sup> العقد بما دللنا .

و أما الجواب : عما استدل به من تعيين الأثمان بالعقد فكذا <sup>(٣)</sup> في الإجارة . فهو : أن الفرق بينهما في التعيين متفق عليه . لأن الدراهم تتعين بالعقد حتى لا يجوز العدول إلى جنسها ، و الخنطة لا تتعين في عقد الإجارة ، و إنما الخلاف في تعيين جنسها .

ألا تراه لو استأجرها لزرع خنطة / بعينها ، جاز له العدول إلى غيرها من الخنطة ، فكذلك جـ/٣٢/ب يجوز أن يعدل إلى غير الخنطة . <sup>(٤)</sup>

---

(١) في س : فأما .

(٢) " فكذا " ساقطة في س .

(٣) في س : بما تضمنه العقد بها .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦/ب/٨٢/خ .

تكملة المجموع جـ٦٢/١٥ .

[ حكم حراء الأرض لزراعة الحنطة ]

فإذا تقرر ما وصفنا ، لم يخل حال من استأجر أرضاً لزراعة الحنطة من ثلاثة أقسام :  
أحدها : أن يستأجرها لزراعة الحنطة [ وما أشبهها ، فيجوز له بوفاق داود أن يزرعها  
الحنطة ]<sup>(١)</sup> و غير الحنطة ، مما يكون ضرره مثل ضرر الحنطة أو أقل . إلا أن داود يجيزه بالشرط و نحن  
نجيزه بالعقد والشرط تأكيداً .

و<sup>(٢)</sup> القسم الثاني : أن يستأجرها لزراعة الحنطة ، و يغفل ذكر ما سوى الحنطة . فهذا القسم  
الذي خالف فيه داود ، فمنعه من زرع غير الحنطة ، و يجوز له عندنا أن يزرعها غير الحنطة مما ضرره  
كضرر<sup>(٣)</sup> الحنطة أو أقل .

و<sup>(٤)</sup> القسم الثالث : أن يستأجرها لزراعة الحنطة على أن لا يزرع سواها<sup>(٥)</sup> ، ففيه ثلاثة أوجه  
حكاهما بن<sup>(٦)</sup> أبي هريرة :

أحدها : أن الإجارة باطلة ، لأنه شرط فيها ما ينافي موجبها .

و الوجه الثاني : أن الإجارة جائزة ، و الشرط باطل ، [ و له أن يزرعها الحنطة و غير الحنطة ،  
لأنه لا يؤثر في حق المؤجر فألغي ]<sup>(٧)</sup> .

[ و الوجه الثالث : أن الإجارة جائزة و الشرط لازم ]<sup>(٨)</sup> ، و ليس له أن يزرعها غير الحنطة ،  
لأن منافع الإجارة إنما<sup>(٩)</sup> تملك بالعقد على ما سمي فيه . ألا تراه لو استأجرها للزرع لم يكن له الغرس ،  
فكذلك إذا استأجرها لنوع من الزرع .<sup>(١٠)</sup>

(١) أحدها . يعني كلمة " فصل " ساقطة في س .

(٢) ما بين القوسين ساقط في س .

(٣) الواو ساقطة في س .

(٤) في ج : أكثر من ضرر الحنطة .

(٥) الواو ساقطة في س .

(٦) في س : أن لا يزرع ما سواها .

(٧) في ج : ابن .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٠) في س : أن يملك .

(١١) انظر : نهاية المطلب ج٧/أ ، ب٦٦/خ . تنمة الإبانة ج٨/ب/٤/خ . شرح مختصر المزني ج٦/أ/٨٢/خ .  
تكملة المجموع ج٦٣/١٥ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن كان يضرها مثل عروق تبقى <sup>(١)</sup> فليس ذلك له، فإن / فعل فهو متعد ، و رب الأرض س/٩٢/ب بالخيار إن شاء أخذ الكراء و ما نقص الأرض على ما ينقصها زرع القمح، و يأخذ منه كراء مثلها <sup>(٢)</sup> . <sup>(٣)</sup> قال المزني : يشبه أن يكون قوله الأول أولى ، لأنه أخذ ما اكترى و زاد على المكري ضرراً ، كرجل اكترى منزلاً <sup>(٤)</sup> يدخل فيه [ ما يحمل سقفه ، فجعل ] <sup>(٥)</sup> فيه أكثر إلى آخر الفصل . <sup>(٦)</sup> إذا استأجر أرضاً لزرع الحنطة ، لم يكن له أن يغرسها و لا أن يزرعها ما هو أكثر ضرراً من الحنطة كالدخن و الكتان و الذرة . <sup>(٧)</sup> فإن فعل فقد تعدى . و يؤمر <sup>(٨)</sup> بقلع زرعه لأنه غير مأذون فيه فصار كالغاصب . و هل يصير بذلك ضامناً لرقبة الأرض حتى يضمن قيمتها إن غصبت أو تلف بسيل؟ على وجهين :

أحدهما : و هو قول أبي حامد الإسفراييني : إنه يضمنها ، لأنه قد صار بالعدول عما استحقه غاصباً ، و الغاصب ضامن .

و الوجه الثاني : و هو الأصح : أنه لا يضمن رقبة الأرض ، لأن تعديه في المنفعة لا في الرقبة <sup>(٩)</sup> . فإن تمادى الأمر بمستأجرها حتى حصده زرعه ، ثم طوّل بالأجرة ، فالذي نص عليه الشافعي <sup>(١٠)</sup> : أن رب الأرض بالخيار بين أن يأخذ المسمى و ما نقصت الأرض ، و بين أن يأخذ أجرة المثل . <sup>(١١)</sup>

(١) في جـ ، س : تبقا . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) في س : كراء مثلها مثله .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٨٢/خ . مختصر المزني ص ١٢٩ . تكملة المجموع جـ ٦٣/١٥٥ .

(٤) في س : منه لا .

(٥) ما بين القوسين ساقط في س .

(٦) و تنمة المسألة كما في مختصر المزني ص ١٢٩ : " فحمل فيه أكثر فأضر ذلك بالمنزل ، فقد استوفى سكناه و عليه قيمة ضرره . و كذلك لو اكترى منزلاً سفلأً فجعل فيه القصارين أو الحدادين ، فتقلع البناء ، فقد استوفى ما اكتراه ، و عليه بالتعدي ما نقص بالمنزل " .

(٧) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨/ب/٤/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٨٢/خ . تكملة المجموع جـ ٦٣/١٥٥ .

(٨) في س : و يؤخذ .

(٩) في س : لأن تعديه في الرقبة لا في المنفعة لا في الرقبة .

(١٠) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨/أ/٥/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٨٢/أ ، ٨٣/خ . تكملة المجموع جـ ٦٣/١٥٥ .

(٩) في س : فالذي الشافعي عليه أن عليه .



فاختلف أصحابنا ، فكان المزني<sup>(١)</sup> و أبو إسحاق المروزي ، و أبو علي بن أبي هريرة :  
يخرجون تخيير الشافعي رضي الله عنه على قولين :

/ أحدهما أن رب الأرض يرجع بأجرة المثل دون المسمى ، لأن تعدي الزارع بعدوله عن جـ/٣٣/ب  
الحنطة إلى ما هو أضر منها كتعديه بعدوله عن الأرض إلى غيرها ، فلما كان بعدوله إلى غير الأرض  
ملتزماً لأجرة المثل دون المسمى ، فكذلك بعدوله إلى غير الحنطة .

و القول الثاني : أنه يرجع بالمسمى من الأجرة ، و ينقص الضرر الزائد على الحنطة . لأنه قد  
استوفى ما استحقه و زاد ، فصار كمن استأجر بعيراً من مكة إلى<sup>(٢)</sup> المدينة فتجاوز<sup>(٤)</sup> به إلى البصرة ،  
فعليه المسمى و أجرة المثل في الزيادة .<sup>(٥)</sup>

و قال الربيع ، و أبو العباس بن سريج ، و أبو حامد المروزي : أن المسألة على قول واحد ،<sup>(٦)</sup> س/٩٣/أ  
و ليس التخيير منه اختلافاً للقول<sup>(٧)</sup> / فيها ، فيكون رب الأرض بالخيار بين أن يرجع بالمسمى و ما  
نقصت الأرض بالزيادة كالمجاوز<sup>(٨)</sup> بركوب الدابة ، و بين أن يفسخ الإجارة و يرجع بأجرة المثل لأنه  
عيب قد دخل عليه ، فجاز أن يكون به مخيراً بين المقام أو الفسخ .<sup>(٩)</sup>

فأما المزني ، فإنه اختار أن يرجع بالمسمى و ما نقصت الأرض ، و استدل بمسألتين :

إحدهما<sup>(١٠)</sup> : أن يستأجر بيتاً لحمولة مسماة فيعدل إلى غيرها ، فهذا ينظر : فإن استأجر سفلاً  
بيت ليحزر فيه مائة رطل حديد ، فأحزر فيه مائة و خمسين رطلاً ، أو عدل عن الحديد إلى القطن ، فلا  
ضمان عليه . لأن سفلاً البيت لا يؤثر<sup>(١١)</sup> فيه هذه الزيادة ، و لا<sup>(١٢)</sup> العدول عن الجنس ، و إن كان  
علو بيت تكون الحمولة على / سقفه . جـ/٣٤/أ

(١) " المزني " ساقط في س .

(٢) في س : و ابن علي .

(٣) في س : " إلى " زائدة .

(٤) في س : متجاوز .

(٥) انظر : تنمة الإبانة جـ/٨/أ/٥/خ . شرح مختصر المزني جـ/٦/أ/٨٣/خ . تكملة المجموع  
جـ/٦٣/١٥ - ٦٤ .

(٦) في س : على قولين .

(٧) في جـ : فالقول ، و في س : فالتقول .

(٨) في س : كالمجاوز .

(٩) انظر : تنمة الإبانة جـ/٨/أ/٥/خ . شرح مختصر المزني جـ/٦/أ/٨٣/خ . تكملة المجموع جـ/٦٤/١٥ .

(١٠) في س : أحدهما .

(١١) في س : لا يؤثر .

(١٢) " و لا " ساقطة في س .

فإن كانت الإجارة لمائة رطل من حديد فوضع عليه مائة و خمسين رطلاً ، فهذه زيادة متميزة فيلزمه المسمى <sup>(١)</sup> من الأجرة و أجرة مثل الزيادة .

و إن كان قد استأجره بمائة رطل قطعاً ، فوضع فيه مائة رطل من حديد <sup>(٢)</sup> ، فهذا <sup>(٣)</sup> ضرر لأنه يتميز <sup>(٤)</sup> لأن القطن يتفرق على السقف ، <sup>(٥)</sup> و الحديد يجتمع في موضع منه ، فكان <sup>(٦)</sup> أضر ، فيكون رجوع المؤجر على ما ذكرنا من اختلاف أصحابنا في القولين .

و المسألة الثانية : من دليل المزني على اختياره : أن يستأجر داراً للسكنى فيسكن <sup>(٧)</sup> فيها حدادين أو قصارين ، أو ينصب <sup>(٨)</sup> فيها رحي ، فهذه زيادة ضرر يتميز <sup>(٩)</sup> ، فيكون رجوع المؤجر على ما وصفنا من اختلاف أصحابنا في القولين ، فلم يكن للمزني فيما استشهد به دليل من مذهب وحجاج <sup>(١٠)</sup> .

---

(١) " المسمى " ساقطة في س .

(٢) " من " ساقطة في س .

(٣) في س : و هذا .

(٤) في ج : لا يتميز لأن القطن .

(٥) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨ / أ ، ب / ٥ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ ، ب / ٨٣ / خ . تكملة المجموع جـ ٦٤ / ١٥ .

(٦) في س : فيكون .

(٧) في س : يسكن .

(٨) في س : نفقت .

(٩) في س : لا يتميز .

(١٠) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨ / أ ، ب / ٥ / خ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ ، ب / ٨٣ / خ . تكملة المجموع جـ ٦٤ / ١٥ .

قال الشافعي رضي الله عنه :

فإن قيل : أزرعها ما شئت ، فلا يمنع من زرع ما شاء ، وإن أراد الغراس فهو غير الزرع .<sup>(١)</sup>  
و هذا كما قال : إذا استأجرها ليزرعها ما شاء ، صح الكراء ، وله أن يزرعها جميع أصناف  
الزرع مما<sup>(٢)</sup> يكثر ضرره أو يقل<sup>(٣)</sup> . فإن زرعها ما يكثر ضرره ، فقد استوفى جميع حقه . وإن زرع  
ما يقل ضرره ، فقد استوفى بعض حقه ، و سامح<sup>(٤)</sup> ببعضه .

س/٩٣/ب

فإن قيل : فهلا<sup>(٥)</sup> بطلت الإجارة ، كما لو استأجر دابة ليحمل عليها / ما شاء ؟

ج/٣٤/ب

قيل : الفرق بينهما : أنه قد / يشاء<sup>(٦)</sup> أن يحمل<sup>(٧)</sup> على الدابة ما لا تحتمله<sup>(٨)</sup> فتهلك<sup>(٩)</sup> ، و  
ليس يشأ أن يزرع الأرض مما لا<sup>(١٠)</sup> تحتمله ، لأنه إن شاء أن يزرع ما تُضعف الأرض عن احتماله هلك  
الزرع دون الأرض ؟<sup>(١١)</sup>

فأما إذا استأجرها للزرع فأراد الغرس<sup>(١٢)</sup> ، لم يكن له ذلك<sup>(١٣)</sup> ، لأن ضرر الغرس أكثر من  
ضرر الزرع من وجهين :

أحدهما : أنه أدوم من بقاء<sup>(١٤)</sup> الزرع .

(١) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨/ب/٥/خ . نهاية المطلب جـ ٧/ب/٦٨/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٨٣/خ .  
مختصر المزني ص ١٢٩ . تكملة المجموع جـ ١٥/٧٠ .

(٢) في س : ما يكثر .

(٣) في س : و يقل .

(٤) في س : و صح .

(٥) في س : و هلا .

(٦) في س : يشتمل .

(٧) في س : يحتمل .

(٨) في س : تحتمله .

(٩) في س : فتهلك .

(١٠) في س : ما لا .

(١١) انظر : تنمة الإبانة جـ ٨/أ/٦/خ . نهاية المطلب جـ ٧/ب/٦٨/خ . شرح مختصر المزني جـ ٦/ب/٨٣/خ .  
تكملة المجموع جـ ١٥/٧٠ .

(١٢) في س : الغراس .

(١٣) في س : ذاك .

(١٤) في ج : بقاء من الزرع .

[ و الثاني : إن أنشر عروقاً في الأرض من عروق الزرع ]<sup>(١)</sup> . و لكن لو استأجرها للغرس فأراد الزرع ، كان له ، لأن ضرر الزرع أقل ، و له أن يستوفي بعض حقه ، وليس له أن يزيد<sup>(٢)</sup> على حقه .

فلو استأجرها للغرس ، فأراد أن يبني<sup>(٣)</sup> فيها لم يجز ، لأن ضرر البناء قد يزيد على ضرر الغرس في صلابة الأرض و خشونتها ، و لو استأجرها للبناء لم يكن له أن يزرع و لا يغرس ، لأن الزرع والغرس يفسدها و يرخيها<sup>(٤)</sup> .<sup>(٥)</sup>

---

(١) ما بين القوسين ساقط في س .

(٢) في ج : أن يرجع يزيد .

(٣) فأراد يبني فيها .

(٤) في س : يديها فرحها .

(٥) انظر : تكملة المجموع جـ ١٥ / ٧٠ .

تتمة الإبانة جـ ٨ / أ / ٦ / خ .

نهاية المطلب جـ ٧ / أ / ٦٩ / خ .

شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٨٤ / خ .

[ الحكم إذا قال : اغرسها و ازرعها ما شئت ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن قال : اغرسها و ازرعها ما شئت ، فالكراء جائز ، قال المزني : أولى بقوله أن لا يجوز هذا ، لأنه لا يدري يغرس أكثر فيكثر الضرر على صاحبها أو لا يغرس . الفصل .<sup>(١)</sup>

هذا الفصل يشتمل على ثلاث مسائل :

إحداهن : أن يقول : قد أجرتكها لتزرعها إن شئت ، أو تغرسها إن شئت ، فالإجارة صحيحة.<sup>(٢)</sup> و هو مخير بين زرعها إن شاء ، و بين غرسها ، فإن زرع بعضها و غرس بعضها جاز ، لأنه لما جاز له غرس الجميع كان غرس البعض أولى بالجواز .

و المسألة الثانية : أن يقول قد أجرتكها / لتزرعها أو تغرسها ، فالإجارة باطلة ، لأنه لم يجعل<sup>(٣)</sup> له الأمرين معاً و لا أحدهما معيناً ، فصار ما أجره له مجهولاً .<sup>(٤)</sup>

و المسألة الثالثة : أن يقول قد أجرتكها لتزرعها و تغرسها ، ففيه وجهان :

أحدهما : و هو مذهب المزني : أن الإجارة باطلة لأنه لما<sup>(٥)</sup> لم يخيره بين الأمرين ، و جمع<sup>(٦)</sup> بينهما صار<sup>(٧)</sup> ما يزرع فيها<sup>(٨)</sup> و يغرس مجهولاً ، و هذا قول أبي إسحاق .<sup>(٩)</sup>

(١) مختصر المزني ص ١٢٩ . و تنمة المسألة : أو لا يغرس فتسلم أرضه من التقصان بالغرس ، فهذا في معنى المجهول ، و ما لا يجوز في معنى قوله .

(٢) انظر : مختصر المزني / ١٢٩ . شرح مختصر المزني ج٦ / أ / ٨٤ / خ . نهاية المطلب ج٧ / ب / ٦٩ ، أ / ٧٠ / خ . روضة الطالبين ج٥ / ٢٠٠ . نهاية المحتاج ج٥ / ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(٣) في س : يجمع .

(٤) انظر : روضة الطالبين ج٥ / ٢٠٠ .

(٥) " لما " ساقطة في س .

(٦) في س : و جمع ما بينهما .

(٧) في س : فصار .

(٨) في ج : منها .

(٩) أبو إسحاق سبق ترجمته ص .

و الوجه الثاني : و هو ظاهر كلام الشافعي ، و قاله ابن أبي هريرة : أن الإجارة صحيحة ، وله أن يزرع النصف ، و يغرس النصف لأن جمعه بين الأمرين يقتضي التسوية / بينهما ، فلو زرعها جميعاً جاز ، لأن زرع النصف المأذون في غرسه [ أقل ضرراً ]<sup>(١)</sup> . و لو غرس جميعها لم يجر ، لأن غرس النصف المأذون في زرعه أكثر ضرراً .<sup>(٢)</sup>

---

(١) ما بين القوسين ساقط في س .

(٢) انظر : شرح مختصر المزني ج٦ / أ / ٨٤ / خ .

روضة الطالبين ج٥ / ٢٠٠ .

نهاية المطلب ج٧ / ب / ٦٩ ، أ / ٧٠ / خ .

نهاية المحتاج ج٥ / ٢٨٤ .

## [ الحكم إذا انقضى الأجل المتفق عليه ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إن انقضت سنوه لم يكن لرب الأرض أن يقلع الغراس <sup>(١)</sup> حتى يعطيه قيمته ، و قيمة ثمرته إن كانت فيه <sup>(٢)</sup> يوم يقلعه . و لرب الأرض <sup>(٣)</sup> الغراس إن شاء أن يقلعه على أن عليه ما نقص من الأرض و الغراس ، كالبناء إذا كان ياذن مالك الأرض مطلقاً .

قال المزني : القياس عندي أنه إذا أخذ له أجلاً يغرس <sup>(٤)</sup> فيه فانقضى الأجل ، و أذن له أن يبني في عرصه له فانقضى الأجل فالأرض و العرصه بعد انقضاء الأجل مردودان . الفصل . <sup>(٥)</sup>  
و صورتها فيمن <sup>(٦)</sup> استأجر أرضاً ليبني فيها و يغرس ، فانقضى الأجل و البناء و الغراس قائم في الأرض ، فليس / له بعد انقضاء الأجل أن يحدث بناء و لا غرساً ، فإن فعل كان متعدياً ، و أخذ بقلع ما أحدثه بعد الأجل من غرس و <sup>(٧)</sup> بناء .

فأما القائم في الأرض قبل انقضاء الأجل ، فلا يخلو حالهما فيه عند العقد من ثلاثة أحوال :  
أحدها : أن يشترطاً <sup>(٨)</sup> قلعه عند انقضاء المدة ، فيؤخذ المستأجر بقلع غرسه و بنائه لما تقدم من شرطه ، و ليس عليه تسوية ما حدث من حفر الأرض لأنه مستحق بالعقد . <sup>(٩)</sup>  
و الحال الثانية : أن يشترطاً <sup>(١٠)</sup> تركه بعد انقضاء المدة ، فيقر و لا يفسد العقد بهذا الشرط ، لأنه من موجباته ، لو أخل بالشرط ، و يصير بعد انقضاء المدة مستعيراً على مذهب الشافعي رضي الله عنه ، فلا تلزمه <sup>(١١)</sup> أجرة ، و على مذهب المزني : عليه الأجرة ما لم يصرح له بالعارية .

(١) في س : غراسه .

(٢) في س : ثمر .

(٣) " الأرض " ساقطة في س .

(٤) في س : ليغرس .

(٥) مختصر المزني ص ١٢٩ .

(٦) في س : متى .

(٧) في س : أو .

(٨) في س : يشترطاً .

(٩) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ ، ب / ٨٤ / خ . نهاية المطلب جـ ٧ / أ ، ب / ٧٠ / خ . روضة الطالبين

جـ ٥ / ٢١٤ - ٢١٦ .

(١٠) في س : يشترطاً .

(١١) في س : يلزمه .

فإن قلع المستأجر غرسه و بناءه ، لزمه تسوية ما حدث من حفر الأرض ، لأنه لم يستحقه بالعقد ، و إنما استحقه بالملك . و هذا قول جميع أصحابنا .

و إنما اختلفوا في تعليله <sup>(١)</sup> ، فقال بعضهم : العلة فيه أنه لم <sup>(٢)</sup> يستحقه بالعقد ، و هو التعليل الذي ذكرناه ، فعلى هذا لو قلعه قبل انقضاء المدة لم يلزمه <sup>(٣)</sup> تسوية الأرض . <sup>(٤)</sup>

و الحال الثالثة : أن يطلق العقد <sup>(٥)</sup> فلا يشترط قلعه و لا تركه <sup>(٦)</sup> ، فينظر : فإن كان قيمة الغرس و البناء مقلوعاً كقيمته قائماً ، أخذ المستأجر بقلعه لأنه لا ضرر يلحقه فيه ، و لا نقص . و إن كان قيمته مقلوعاً أقل من قيمته قائماً ، و هو الأغلب ، نظر : فإن بذل رب الأرض قيمة الغرس و البناء <sup>(٧)</sup> قائماً ، / [ أو ما بين قيمته قائماً ] <sup>(٨)</sup> و مقلوعاً <sup>(٩)</sup> ، لم يكن للمستأجر تركه ، لأن ما يدخل عليه من الضرر بقلعه يزول ببذل القيمة أو النقص .

و قيل : لا نجبرك على أخذ القيمة ، و لكن نجبرك بين أن تقلعه أو تأخذ قيمته ، و ليس لك إقراره و تركه . <sup>(١٠)</sup>

و إن لم يبذل رب الأرض قيمة الغرس و البناء و لا قدر النقص ، نظر في المستأجر : فإن امتنع من بذل أجره المثل بعد <sup>(١١)</sup> تقضي المدة ، لم يكن له إقرار الغرس و البناء ، و أخذ بقلعه <sup>(١٢)</sup> .

و إن بذل أجره المثل مع امتناع رب الأرض من بذل القيمة أو النقص ، فمذهب الشافعي رضي الله عنه و جمهور أصحابه : أن الغرس و البناء مقر لا يؤخذ المستأجر بقلعهما ، [ و يؤخذ أجره مثلهما ] <sup>(١٣)</sup> .

(١) في س : تعلله .

(٢) " لم " ساقطة في س .

(٣) في ج : لا لزمه .

(٤) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/ب/٧٠/خ .

(٥) في س : العرض .

(٦) " و لا تركه " ساقطة في س .

(٧) " و البناء " ساقطة في س .

(٨) " أو ما بين قيمته قائماً " مكررة في ج .

(٩) " و مقلوعاً " الواو ساقطة في ج .

(١٠) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/ب/٧٠/خ . روضة الطالبين جـ ٥/٢١٥ .

(١١) في س : فقد .

(١٢) في س : بقلعه .

(١٣) انظر : شرح مختصر الزني جـ ٦/أ ، ب/٨٤/خ . نهاية المطلب جـ ٧/ب/٧٠ ، أ/٧١/خ . روضة الطالبين

جـ ٥/٢١٥ ، ٢١٦ .



و قال أبو حنيفة <sup>(١)</sup> و المزني: و يؤخذ المستأجر بقلعهما <sup>(٢)</sup>، و لا يجبر <sup>(٣)</sup> رب الأرض بعد انقضاء المدة على تركهما ، استدلالاً بما ذكره المزني من قول الله تعالى : ﴿ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ ﴾ <sup>(٤)</sup> .

و ليس من رب الأرض رضى بالترك فلم يجبر عليه . و لأنه <sup>(٥)</sup> لما أخذ بقلع زرعه عند انقضاء المدة ، ولم يقر إلى أوان حصاده ، مع أن زمان حصاده محدود ، فلأن يؤخذ بقلع <sup>(٦)</sup> الغرس و البناء مع الجهل بزمانهما أولى . و لأن تحديد المدة يوجد اختلاف [ الحكم في الاستيفاء ، كما أوجب اختلاف ] <sup>(٧)</sup> الحكم في إحداث الغرس و البناء ، و هذا المذهب أظهر حجاجاً و أصح اجتهداً .

و استدل أصحابنا على تركه و إقراره ، بقوله صلى الله عليه و سلم : (( ليس لعرق ظالم حق )) <sup>(٨)</sup> . فافتضى ذلك وقوع الفرق بين الظالم و الحق فلم يجز أن يسوى بينهما في الأخذ بالقلع . <sup>(٩)</sup> قالوا : و لأن / من أذن لغيره في إحداث حق في ملكه ، كان محمولاً فيه على العرف المعهود في مثله . كمن أذن لجاره في وضع أجذاعه في جداره ، كان عليه تركه / على الأبد . و لم يكن له أخذه بقلعهما ، لأن العادة جارية باستدامة تركها . كذلك الغرس و البناء العادة فيهما جارية بالترك والاستيفاء ، دون القلع و التناول <sup>(١٠)</sup> ، فحملاً على العادة فيهما . و هذا الاستدلال يفسد بالزرع ، لأن العادة جارية بتركه إلى أوان حصاده ، ثم هي غير معتبرة حين يؤخذ بقلعه . <sup>(١١)</sup> و الله أعلم .

(١) انظر : تبين الحقائق جده ص ٢٨٣ . نتائج الأفكار ، و فتح القدير ج٩/ ٤٧٧ . شرح العناية ج٩/ ٤٧٦ .

(٢) ما بين القوسين ساقط في جـ .

(٣) في س : و لا يجبر .

(٤) سورة النساء . آية ( ٢٩ ) .

(٥) في س : و لا لما .

(٦) في جـ : لم . الواو ساقطة .

(٧) في س : قلع .

(٨) ما بين القوسين ساقط في س .

(٩) في س : في القلع .

(١٠) في س : و البناء .

(١١) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/ أ ، ب / ٨٤ / خ . نهاية المطلب ج٧/ ب / ٧٠ ، أ ، ب / ٧١ / خ . روضة الطالبين ج٥/ ٢١٥ ، ٢١٦ .

[ الحكم إذا كانت الإجارة فاسدة وبنى المستأجر و غرس ]

و إذا كانت الإجارة فسادة ، فبنى <sup>(١)</sup> المستأجر فيها و غرس فهو في الإقرار و الترك على ما ذكرناه في الإجارة الصحيحة ، لأن الفاسد من كل <sup>(٢)</sup> عقد حكمه حكم الصحيح في الأمانة والضمنان <sup>(٣)</sup> .

---

(١) في س : فبنا .

(٢) في س : من كل حكم عقد .

(٣) انظر : شرح مختصر المزني جـ٦ / أ / ٨٥ / خ . نهاية المطلب جـ٧ / ب / ٧١ / خ . روضة الطالبين جـ٥ / ٢١٦ .

[ الحكم إذا أراد المستأجر بيع بنائه و غرسه فتائه في الأرض ]

و إذا أراد المستأجر بيع بنائه و غرسه قائماً في الأرض ، [ فإن باعه على رب الأرض جاز ] <sup>(١)</sup> ،  
و إن باعه على غيره ففي البيع وجهان :  
أحدهما : باطل ، لأن ملك المستأجر عليه غير مستقر ، لأن رب الأرض متى بذل له قيمته  
أجبر على أخذها ، أو قلعه <sup>(٢)</sup> .

و الوجه الثاني : أن البيع جائز ، لأن ما يخاف من زوال ملكه في الثاني ، لا يمنع من جواز بيعه  
في الحال ، كالمبيع إذا استحقت فيه الشفعة .

ج/٣٧/أ  
و هكذا رب الأرض إذا أراد بيعها ، فإن باعها على مالك الغرس و البناء جاز ، و إن باعها  
على غيره ، كان على هذين / الوجهين . و لكن <sup>(٣)</sup> لو اجتمع رب الأرض و صاحب الغرس و البناء  
على البيع جاز ، و كان الثمن مقسماً على القيمتين . <sup>(٤)</sup>

---

(١) ما بين القوسين ساقط في س .

(٢) في س : قلعه .

(٣) في س : لكن . بسقوط الواو .

(٤) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/ب/٧٢/خ .

## ٣ / فصل

## [ الحكم إذا أراد المستأجر بيع الإجارة و العمارة ]

فأما إذا أراد المزارع بيع الإجارة و العمارة ، فقد قال أبو حنيفة <sup>(١)</sup> : إن كانت له إثارة جاز له بيعها ، و إن لم يكن له إثارة لم يجز ، لأنه يصير إدخال يد <sup>(٢)</sup> بدلاً من يده بثمن .  
و قال مالك <sup>(٣)</sup> : يجوز له بيع <sup>(٤)</sup> ذلك في الأحوال كلها <sup>(٥)</sup> ، و يجعل الآثار <sup>(٦)</sup> شريكاً لرب الأرض بعمارته ،

و على مذهب الشافعي رضي الله عنه : لا يجوز بيع العمارة ما لم تكن أعياناً لأن عمارة الأرض تبع لها . <sup>(٧)</sup>

(١) انظر : المبسوط جـ ٢٣ ص ٤٦ - ٤٧ . و تبين الحقائق جـ ٥ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ . نتائج الأفكار جـ ٩ ص ٤٧٢ - ٤٧٣ .

(٢) " يد " ساقطة في س .

(٣) انظر : المدونة الكبرى جـ ٤ ص ٥٣٤ .

(٤) في س : بيعها .

(٥) " كلها " ساقطة في س .

(٦) في جـ : الاكار .

(٧) نهاية المطلب جـ ٧/ب/٧٢/خ .

## ٤ / فصل

[ الحكم إذا دفع رجل أرضه إلى رجل ليبني فيها و يغرس ]

و إذا دفع الرجل أرضه إلى رجل ليبني فيها و يغرس على أن يكون ذلك بينهما نصفين ، لم يجز ،  
و كانت الأرض على ملك ربها ، و الغراس و البناء على ملك ربه <sup>(١)</sup> ، و له إقراره <sup>(٢)</sup> ما بقي . و عليه  
أجرة المثل .

و قال مالك <sup>(٣)</sup> يجوز أن يدفع الرجل أرضه إلى رجل ليغرسها فسيلاً ، فإذا صارت الفسيلة إلى  
ثلاث سعفات كانت الأرض و النخل <sup>(٤)</sup> بينهما ، و هذا مذهب يغني ظهور فساده عن إقامة دليل  
عليه . <sup>(٥)</sup>

(١) في س : ربها .

(٢) في س : إقرارها .

(٣) " مالك " ساقطة في س . و انظر : المدونة الكبرى جـ٤/٥٥٢ .

(٤) في س : النخل و الأرض . تقديم و تأخير .

(٥) انظر : نهاية المطلب جـ٧/أ/٧٤/خ .

[ الحكم إذا وقفه صاحب الغرس و البناء وقفه غرسه و بناءه قائمه ]

و إذا وقف <sup>(١)</sup> صاحب الغرس و البناء غرسه و بناءه قائماً صح الوقف <sup>(٢)</sup> ، و لم يكن لرب الأرض أن يبدل له قيمة ذلك قائماً ، لأنه وقف لا يصح بيعه .  
و له أن يأخذ الواقف بقلعه إن بذل له إرش نقصه ، فإذا قلعه لزمه أن ينقله إلى أرض أخرى يكون وقفاً فيها جارياً على سبيله <sup>(٣)</sup> . <sup>(٤)</sup>

---

(١) في س : وصف .

(٢) في ج : للوقف .

(٣) في ج : سبله .

(٤) انظر : نهاية المطلب جـ ٧/ب/٧٣/خ .

[ حكم ما قبض من عقد فاسد من أرض أو دار وله يتصرف فيه ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و ما / اكترى فاسداً و قبضه <sup>(١)</sup> و لم يزرع و لم يسكن حتى انقضت السنة فعليه كراء المثل <sup>(٢)</sup>. <sup>(٣)</sup>

قد ذكرنا ، أن ما قبضه المستأجر عن عقد صحيح فمنافعه مضمونة عليه ، سواء تصرف فيه أو لم يتصرف .

فأما ما <sup>(٤)</sup> قبضه عن عقد فاسد من أرض أو دار ، فهو أيضاً ضامن لأجرة <sup>(٥)</sup> مثلها ، سواء سكن وتصرف أو لم يسكن و لم يتصرف . <sup>(٦)</sup>

و قال أبو حنيفة <sup>(٧)</sup> : إن تصرف ضمن الأجرة ، و إن لم يتصرف لم يضمنها ، استدلالاً بأنه عقد لا يستحق فيه التسليم فلم يستحق فيه العوض إلا بالانتفاع ، كالنكاح الفاسد طرداً ، و الصحيح عكساً .

و دليلنا : هو أنها منافع يضمنها في العقد الصحيح ، فوجب أن يضمنها في العقد الفاسد ، وإن تصرف . و لأن ما ضمنه من المنافع بالتصرف ، ضمنها بالتلف على يده من غير تصرف كالعقد الصحيح ، و لأن المنافع جارية مجرى الأعيان في المعاوضة و الإباحة . ثم ثبت أن ما قبض من الإجارة <sup>(٨)</sup> عن عقد فاسد فهو <sup>(٩)</sup> مضمون عليه ، سواء تلف بتصرفه أو غير تصرفه ، كالعقد الصحيح و جب أن تكون المنافع إذا تلفت مضمونة في العقد الفاسد كضمانها <sup>(١٠)</sup> في العقد الصحيح . <sup>(١١)</sup>

(١) في س : و نقضه . و في جـ : و ينقضه . و الصواب ما أثبتناه .

(٢) في جـ : الماء .

(٣) مختصر المزني ص ١٣٠ .

(٤) في س : فأما قبضه .

(٥) في جـ : أجرة .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٨٥ / خ . نهاية المطلب جـ ٧ / ب / ٧١ / خ . روضة الطالبين جـ ٥ / ٢١٤ - ٢١٦ .

(٧) انظر : المبسوط جـ ١٦ ص ٣٤ ، ٣٦ .

(٨) في س : الأعيان .

(٩) في س : غير .

(١٠) في س : لضمانها .

(١١) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦ / أ / ٨٥ / خ . نهاية المطلب جـ ٧ / ب / ٧١ / خ . روضة الطالبين جـ ٥ / ٢١٤ - ٢١٦ .

فأما الجواب : عن قياسه على النكاح الفاسد ، فهو : أنه <sup>(١)</sup> إن كانت المنكوحة حرة ، فالحررة

لم تزل يدها عن نفسها و لا عن بضعها ، فلذلك لم يضمن مهر بضعها إلا بالتصرف ، / و إن كانت أمة فإنه و إن استقر الغصب على منافعها فهو غير مستقر على بضعها ، بل يدها عليه أثبت ، و لذلك وجب على الغاصب أجره / مثلها ، استخدم أو لم يستخدم ، و لم يجب عليه مهر مثلها ما لم يستمتع بها. و لذلك منع <sup>(٢)</sup> سيد <sup>(٣)</sup> الأمة من بيعها إذا غصب ، لأن يد الغاصب حائلة ، و لم يمنع من تزويجها إذا غصبت ، لأنه ليس للغاصب على البضع يد حائلة . <sup>(٤)</sup> . و الله أعلم و أحكم .

---

(١) أي النكاح .

(٢) في س : لم يسمع . و في ج : ما منع .

(٣) في ج : استدلالاً به .

(٤) انظر : شرح مختصر المزني ج ٦ / أ / ٨٥ / خ . نهاية المطلب ج ٧ / ب / ٧١ ، أ / ٧٢ / خ . روضة الطالبين ج ٥ / ٢١٤-٢١٦ .



قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو اكرت أرضاً سنة فغصبها رجل لم يكن عليه كراء لأنه لم يُسلم له ما اكرت .  
و هذا كما قال . إذا غصبت <sup>(١)</sup> الأرض المستأجرة من يد المستأجر فله الفسخ ، و هل تبطل الإجارة بالغصب <sup>(٢)</sup> ؟ على قولين :

أصحهما باطلة ، و المستأجر بريء من أجرة مدة الغصب ، و لا يكون المستأجر خصماً للغاصب فيها ، لأن خصم الغاصب إنما هو المالك الوحيد أو وكيله . <sup>(٣)</sup> و ليس المستأجر مالكاً و لا وكلاً فلم يكن خصماً .

و القول الثاني : أن الإجارة <sup>(٤)</sup> لا تبطل ، لأن غاصبها ضامن لمنافعها . لكن يكون المستأجر بحدوث الغصب مخيراً بين المقام أو الفسخ . فإن فسخ سقطت عنه الأجرة و لم يكن خصماً للغاصب فيها . و إن أقام فعلية المسمى ، و يرجع بأجرة المثل على الغاصب ، و يصير خصماً له في الأجرة دون الرقبة إلا أن يبقى <sup>(٥)</sup> من مدة الإجارة شيء فيجوز أن يصير خصماً في الرقبة ليستوفي حقه من المنفعة . <sup>(٦)</sup>

(١) في س : غصب .

(٢) في ج : بالفسخ بغصب .

(٣) انظر : مختصر المزني / ١٣٠ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٨٥/خ . نهاية المطلب ج٧/ب/٧٤، أ/٧٥/خ .

نكت الفتاوى أ/١٧/خ . إيضاح الفتاوى ج٢/ب/٥٠/خ . الجمل على شرح المنهج ج٣/٥٦٠ .

(٤) في س : فيها تقديم و تأخير .

(٥) في ج : يبقا .

(٦) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/ب/٨٥/خ .

نهاية المطلب ج٧/أ، ب/٧٥/خ .

نكت الفتاوى أ، ب/١٧/خ .

إيضاح الفتاوى ج٢/ب/٥٠/خ .

روضة الطالبين ج٥/٢٤٢، ٢٤٣ .

الجمل على شرح المنهج ج٣/٥٦٠ .

## [ الصدقة من المكتري في أرض العنقور و الخراج ]

قال الشافعي رضي الله عنه :

و إذا اكترى / أرضاً من أرض العشر أو الخراج ، فعليه فيما أخرجت الأرض الصدقة . التي جـ/٣٨/ب  
خاطب الله بها المؤمنين فقال : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾ <sup>(١)</sup> و هذا مال مسلم ، و حصاد مسلم  
فالزكاة فيه واجبة . <sup>(٢)</sup>

و جملة الأرضين ضربان : أرض عشر ، و أرض خراج .  
فأما أرض العشر ، فهو ما أحياه المسلمون ، أو غنموه [ فاقسموه ، و أسلموا عليه فملكوه ،  
فالعشر في زرعها واجب ] <sup>(٣)</sup> إن زرعها مسلم . <sup>(٤)</sup> و لا عشر فيه إن كان الزرع لمشرك . <sup>(٥)</sup>  
و قال أبو حنيفة : إذا اشترى الذمي أرض عشر صارت أرض خراج ، و لا تعود <sup>(٦)</sup> إلى العشر  
أبداً . <sup>(٧)</sup>

و قال أبو يوسف و ابن أبي ليلى : يضاعف عليه العشر و يكون فيئاً <sup>(٨)</sup> ، فإن عادت / إلى س/٩٦/ب  
مسلم حولت <sup>(٩)</sup> إلى العشر . <sup>(١٠)</sup>

(١) سورة الأنعام آية (١٤١) .

(٢) مختصر المزني ص ١٣٠ .

(٣) في س : ما بين القوسين مكرر .

(٤) انظر : مختصر المزني / ١٣٠ . شرح مختصر المزني جـ ٦ / ب / ٨٥ / خ . البيان جـ ٥ / ب / ٢١٩ / خ . روضة  
الطالبين جـ ٢ / ٢٣٤ . المهذب جـ ١ / ١٦٤ . حواشي الشرواني جـ ٣ / ٢٤٢ ، ٢٤٣ .

(٥) انظر : شرح مختصر المزني جـ ٦ / ب / ٨٥ / خ . و قال الطبري : ( و هذا كما قال إذا اكترى أرضاً و زرعها  
وجب عليه العشر في زرعها و الخراج على صاحب الأرض فيجتمع العشر و الخراج ) .  
(٦) في جـ : يعود .

(٧) انظر : المبسوط جـ ٦ / ٣ . الاختيار جـ ١ / ١١٤ . مجمع الأنهر جـ ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ . بدر المتقي في شرح  
الملتقي جـ ١ / ٢١٧ . شرح فتح القدير جـ ٢ / ٢٥٣ . الهداية جـ ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ . شرح العناية على الهداية  
جـ ٢ / ٢٥٢-٢٥٣ . كتاب الخراج جـ ٢ .

(٨) في س : فنا .

(٩) في س : حولته .

(١٠) انظر : المبسوط جـ ٦ / ٣ . الاختيار جـ ١ / ١١٤ . مجمع الأنهر جـ ١ / ٢١٧ ، ٢١٨ . بدر المتقي في شرح  
الملتقي جـ ١ / ٢١٧ . الهداية جـ ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ . شرح فتح القدير العناية على الهداية جـ ٢ / ٢٥٢ ، ٢٥٣ .  
كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي / ٣٠ ، ٣١ . و الخراج لأبي يوسف ص ٨٦ .

و قال مالك<sup>(١)</sup> : يجبر الذمي على بيعها ، و لا تقر<sup>(٢)</sup> في يده ، و لا يؤخذ<sup>(٣)</sup> منه عشر .  
و على مذهب الشافعي رضي الله عنه : أن أرض العشر لا تنتقل<sup>(٤)</sup> إلى الخراج أبداً ، فإن ملكها ذمي أقرت في يده و لا عشر عليه ، و إن ملكها مسلم أخذ منه العشر عن زرعها . فلو أجرها المالك وزرعها المستأجر ، كان عشر زرعها واجباً على الزارع المستأجر دون المؤجر المالك .<sup>(٥)</sup>  
و قال أبو حنيفة<sup>(٦)</sup> : العشر على المؤجر دون المستأجر ، لأنه قد عاوض على الأرض ، فانتقل الحق عليه .

و هذا خطأ ، لقوله تعالى : ﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾<sup>(٧)</sup> و لقوله صلى الله عليه وسلم : (( فيما سقت السماء العشر ))<sup>(٨)</sup> . و لأن من ملك زرعاً التزم عشره إن كان من أهله كالمستعير ، و لأن اعتياض المؤجر عن منافع الأرض لا توجب / التزام حقوق الزرع كالنفقة .<sup>(٩)</sup>

جـ/٣٩/أ

(١) و هذا مخالف لقول مالك في المدونة حيث قال : ( رأيت النصراني أيجوز لي أن أكتري منه أرضه ؟ قال : قال مالك أكره كراء أرض الجزية . قال : و أما إذا أكرى المسلم أرضه من ذمي فلا بأس بذلك إذا لم يكن يغرس فيها شجراً يعصر منها خمرأ ) . جـ/٤/٥٥٧ .

(٢) في س : يقر .

(٣) في س : و لا يوجد .

(٤) في جـ : لا تنقل .

(٥) انظر : شرح مختصر المزني جـ/٦/ب/٨٥/خ .

(٦) انظر : المبسوط جـ/٣/٦ . الاختيار جـ/١/١١٤ . مجمع الأنهر جـ/١/٢١٧ ، ٢١٨ . بدر المتقى في شرح الملتقى جـ/١/٢١٧ . الهداية جـ/٢/٢٥٢ ، ٢٥٣ .

(٧) سورة الأنعام آية (١٤١) .

(٨) أخرجه البخاري في صحيحه . كتاب الزكاة . باب العشر فيما سقي من ماء السماء و الماء الجاري و لم ير عمر بن عبد العزيز في العسل شيئاً جـ/١/٢٥٩ . عن سالم بن عبد الله عن أبيه رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : (( فيما سقت السماء و العيون أو كان عثرياً العشر و ما سقي بالنضح نصف العشر )) .

و أخرجه أبو داود . كتاب الزكاة . باب صدقة الزرع جـ/٢/١٠٨ / ١٠٩ .

و أخرجه البيهقي في سننه . كتاب الزكاة باب قدر الصدقة فيما أخرجت الأرض .

(٩) انظر : روضة الطالبين جـ/٢/٢٣٤-٢٣٥ . المهذب جـ/١/١٦٤ .

و قال الشيرازي : ( فإن كان على أرض خراج وجب الخراج في وقته و يجب العشر في وقته و لا يمنع وجوب أحدهما وجوب الآخر لأن الخراج يجب للأرض و العشر يجب للزرع فلا يمنع أحدهما الآخر ) .

و قال النووي : ( و به قال جمهور العلماء قال ابن المنذر هو قول أكثر العلماء ) السنن الكبرى للبيهقي جـ/٤/١٣١ . تكملة المجموع جـ/٥/٥٤٤ .

## ١ / فصل [ حكم أرض الخراج ]

وأما أرض الخراج فضربان :  
خراج يكون جزية ، وخراج يكون أجره .  
فالخراج الذي يكون جزية : هو ما ضربه الأئمة على أرض أهل العهد <sup>(١)</sup> مع إقرارها على ملكهم .

فهذه الأرض إن زرعها أهل العهد وجب عليهم الخراج دون العشر ، وإن أسلموا أو انتقلت <sup>(٢)</sup> عنهم إلى مسلم وجب العشر في زرعها ، وسقط الخراج . فإن استأجرها منه مسلم ، وجب الخراج عليهم لبقاء ملكهم عليها ، ووجب العشر على المسلم للملكه للزرع . <sup>(٣)</sup>

وأما الخراج الذي يكون أجره كأرض السواد <sup>(٤)</sup> التي ضرب عمر رضي الله عنه عليها خراجاً جعله إما ثناً ، وإما أجره ، على اختلاف الناس فيه . فلا <sup>(٥)</sup> يسقط عن رقاب الأرض بإسلام أهلها ، فإن <sup>(٦)</sup> زرعها مسلم هي بيده لزمه الحقان : الخراج عن الرقبة ، والعشر عن الزرع . <sup>(٧)</sup>  
قال أبو حنيفة عليه الخراج وحده دون العشر ، <sup>(٨)</sup> لئلا يجتمع فيها حقان .  
و قد دللنا عليه في كتاب الزكاة <sup>(٩)</sup> في إيجاب الحقين معاً بما أغنى عن إعادته .

(١) أهل العهد : أيما قوم من أهل الشرك صالحهم الإمام على أن ينزلوا على الحكم و القسم أن يؤدوا الخراج فهم أهل ذمة و أرضهم أرض خراج و يؤخذ منهم ما صولحوا عليه . انظر : الخراج لأبي يوسف ص ٦٣ .  
(٢) في س : انفصلت .

(٣) انظر : روضة الطالبين ج٢/٢٣٤ . المهذب ج١/١٦٤ . حواشي الشرواني ج٣/٢٤٢ ، ٢٤٣ . تكملة المجموع ج١٥/٥٤٣ ، ٥٤٤ .

(٤) أرض السواد : يراد به رستاق العراق و ضياعها التي افتتحها المسلمون على عهد عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، سمي بذلك لسواده بالزروع و النخيل و الأشجار . انظر : معجم البلدان ج٣/٣٠٩ - ٣١٢ . و الخراج لأبي يوسف ص ٢٨-٢٩ .

(٥) في س : و لا .

(٦) في س : و إن .

(٧) انظر : روضة الطالبين ج٢/٢٣٤-٢٣٥ . المهذب ج١/١٦٤ . السنن الكبرى ج٤/١٣١ . كتاب الخراج لأبي يوسف ج٢/٢٨ ، ٢٩ . تكملة المجموع ج١٥/٥٤٣ ، ٥٩ .

(٨) انظر : المبسوط ج٣/٦ . الاختيار ج١/١١٤ . شرح فتح القدير ج٢/٢٥٣ . مجمع الأنهر ج١/٢١٧ ، ٢١٨ . كتاب الخراج ليحيى بن آدم القرشي / ٢٥ ، ٢٤ .

(٩) انظر : الحاوي الكبير ٤/٢٤٩ . قال الماوردي في كتاب الزكاة : ( يدل على ذلك أن الأرض لو كانت سبخة لم يجب فيها الخراج ، و لا عشر . لأنها لا منفعة لها فإذا كان كل واحد منها يجب لما يجب به الآخر لم يجز اجتماعهما . ألا ترى أنه لو ملك للتجارة خمساً من الإبل سائمة لم تجب فيها الزكاتان معاً . ==

و لو كان إسقاط أحد الحقين بالآخر ، لكان العشر المستحق بالنص أثبت وجوباً من الخراج المضروب  
عن اجتهاد .<sup>(١)</sup>

== و لأن الخراج يجب بحكم الشرك و العشر يجب بحكم الإسلام ، و هما متنافيان ، فلم يجوز أن يجتمعا .  
والدليل على ما قلنا من جواز اجتماعهما ، قوله صلى الله عليه و سلم : (( فيما سقت السماء العشر )) فعمّ و لم  
يخصص . و لأنه حق يتعلق بالمستفاد من غير أرض الخراج فجاز أن يتعلق بالمستفاد من أرض الخراج كالمعادن  
ولأن العشر وجب بالنفي ، والخراج وجب بالاجتهاد و ما ورد به النص أثبت حكماً فلم يجوز إبطاله بما هو  
أضعف منه حكماً . و لأن الخراج أجرة لا جزية لجواز أخذه من المسلم ، و إذا كانت أجرة لم يمنع وجوب العشر  
كالأرض المستأجرة . و لأنهما حقان مختلفان وجبا بسببين مختلفين ، فجاز اجتماعهما كالحرم إذا قتل صيداً  
مملوكاً . و اختلاف حقها أن العشر يجب لأهل السهمان ، و الخراج دراهم تجب لبيت المال و اختلاف موجبهما :  
أن الخراج واجب في رقبة الأرض ، وجدت المنفعة أو فقدت ، و العشر واجب في المنفعة ، و يسقط بعقد المنفعة ،  
فلم يجوز إسقاط أحد الحقين بالآخر تشبيهاً بما ذكرنا ( الحاوي ج ٤ / ٢٥١ ) .

(١) انظر : الحاوي ج ٤ / ٢٤٩-٢٥٢ .

حواشي الشرواني ج ٣ / ٢٤٢-٢٤٣ .

المهذب ج ١ / ١٦٤ .

تكملة المجموع ج ١٥ / ٥٤٣-٥٥٩ .

ج/٣٩/أ  
س/٩٦/ب

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو اختلفا في اكتراء الدابة إلى / موضع أو في كرائها ، أو في إجارة الأرض ، تحالفا .  
فإن كان قبل الركوب و الزرع تحالفا و ترادا ، و إن كان بعد ذلك كان عليه / كراء المثل .<sup>(١)</sup>  
إذا اختلف المتكاريان في قدر الأجرة ، أو في قدر المدة ، أو في قدر المسافة ، تحالفا كما يتحالف  
المتبايعان إذا اختلفا . فإن أقام كل واحد منهما بينة تعارضتا ، و فيهما قولان :  
أحدهما : تسقط<sup>(٢)</sup> البيتان و يتحالفان .

س/٩٧/أ

ج/٣٩/ب

و الثاني : يقرع بينهما فأيهما قرعت حكم بها .

و قال أبو حنيفة : إن اختلفا في قدر المسافة فقال رب الدابة<sup>(٣)</sup> اكتريتها من مكة إلى الكوفة ،  
وقال الراكب : إلى بغداد ، فالقول قول رب الدابة مع يمينه . فلو<sup>(٤)</sup> أقاما على ذلك بينة . فالبينة بينة  
الراكب لأنها أزيد .

و لو قال رب الدابة : اكتريتها بعشرين ، و قال الراكب : بعشرة . فالقول قول الراكب . فإن  
أقاما بينة فالبينة بينة رب الدابة لأنها أزيد .

و هذا مردود باختلاف المتبايعين ، لأنهما معا اختلفا<sup>(٥)</sup> في صفة عقد معاوضة ، فاقضى أن  
يستويا في التحالف<sup>(٦)</sup> .

فإذا اختلفا<sup>(٧)</sup> و فسخ العقد بينهما إما بالتحالف أو بالفسخ الواقع بعد التحالف على ما مضى  
في البيوع ، نظر : فإن لم يمضي من المدة شيء ترادا الكراء و المكري<sup>(٨)</sup> ، و إن مضت المدة ، التزم  
المكري أجرة المثل و استرجع المسمى ، و سواء كانت أجرة المثل أقل مما ادعاه المكري ، أو أكثر ،  
لأنها قيمة متلف .<sup>(٩)</sup>

(١) انظر : مختصر المزني ص ١٣٠ . شرح مختصر المزني ج٦/ب/٨٥/خ .

(٢) في س : سقطت .

(٣) " مع يمينه " زائدة .

(٤) في ج : و لو .

(٥) في ج : اختلاف .

(٦) في ج : التحالف .

(٧) في س : فإذا حلفا .

(٨) " و المكرا " ساقطة في س .

(٩) انظر : شرح مختصر المزني ج٦/أ/٨٦/خ .

## [ ليس للمؤجر أن يحتبس الشيء نظير الأجرة ]

و ليس لمؤجر الأرض أن يحتبس <sup>(١)</sup> الأرض على المستأجر على دفع الأجرة ، و لا للجمال أن يحتبس <sup>(٢)</sup> ما استؤجر على حمله من المتاع <sup>(٣)</sup> ليأخذ الأجرة ، لأنه في يده أمانة و ليس برهن <sup>(٤)</sup> ، فأما الصانع المستأجر / على عمل من <sup>(٥)</sup> خياطة أو صناعة <sup>(٦)</sup> أو صبغ ، هل له احتباس ما بيده من العمل جـ/٤٠/أ على أجرته ؟ فيه وجهان :

أحدهما : ليس له ذلك ، قياساً على ما ذكرناه .

و الثاني : له ذلك لأن عمله ملك له كالبائع . و الله أعلم .

---

(١) في جـ : يحتبس .

(٢) في س : يحتبس .

(٣) في جـ : المساع .

(٤) في جـ : رهن .

(٥) " من " ساقطة في س .

(٦) في جـ : صياغة .

قال الشافعي رضي الله عنه :

و لو قال رب الأرض : بكراء و قال المزارع <sup>(١)</sup> : عارية فالقول قول رب الأرض مع يمينه ،  
ويقلع الزارع زرعه ، إلى آخر كلام المزني من الكتاب . <sup>(٢)</sup>

س/٩٧/ب

/ قد مضت هذه المسألة في كتاب العارية <sup>(٣)</sup> مستوفاة و لكن نشير إليها لمكان إعادتها ،

فإذا اختلف رب الأرض و زارعها ، فقال ربها : بأجرة ، و قال زارعها : عارية . قال الشافعي  
رضي الله عنه : القول قول رب الأرض دون الزارع . و قال في الدابة إذا اختلف ربها و الراكب  
فقال ربها : بأجرة وقال الراكب <sup>(٤)</sup> : عارية ، أن القول قول الراكب دون ربها . <sup>(٥)</sup>

فاختلف أصحابنا فكان أبو إسحاق المروزي ، و أبو علي بن أبي هريرة ، و جمهور أصحابنا :  
ينقلون جواب كل مسألة إلى الأخرى ، و يُخرجونها على قولين ذكرنا توجيههما .

و كان أبو العباس بن سريج يحمل جواب كل واحدة <sup>(٦)</sup> من المسألتين على ظاهره ، و يجعل  
القول في الدابة قول راکبها دون ربها ، و في الأرض القول قول ربها دون زارعها ، اعتباراً بالعرف في  
إعارة الدواب و إجارة الأرضين . <sup>(٧)</sup>

ج/٤٠/ب

فإذا قيل : أن القول قول رب الأرض و الدابة ، فمع <sup>(٨)</sup> يمينه ، و له أجرة المثل / فيما مضى  
على أصح وجهي أصحابنا ، و في الأجرة المسمى .

و إذا قيل أن القول قول الزارع ، و الراكب فلا أجرة عليه فيما مضى ، و عليه رفع يده في  
المستقبل . فإن كان له في الأرض زرع ، فإن امتنع من أجرة المثل في المستقبل قلع ، [ لأن قوله إنما قبل  
في الماضي دون المستقبل ، و إن بدّلها أقر زرعه ] <sup>(٩)</sup> [ لأنه غير متعد بزrعه ] <sup>(١٠)</sup> . <sup>(١١)</sup> و الله أعلم <sup>(١٢)</sup> .

(١) في س : الزارع .

(٢) انظر : مختصر المزني / ١٣٠ . شرح مختصر المزني ج٦ / أ ، ب / ٨٦ / خ .

(٣) انظر : الحاوي الكبير . كتاب العارية ج٨ / ٣٩٨ .

(٤) في س : راکبها .

(٥) انظر : مختصر المزني / ١٣٠ . شرح مختصر المزني ج٦ / أ ، ب / ٨٦ / خ .

(٦) في ج : واحدة .

(٧) انظر : شرح مختصر المزني ج٦ / ب / ٨٦ / خ .

(٨) في س : جمع .

(٩) ما بين القوسين ساقط في س .

(١٠) ما بين القوسين ساقط في ج .

(١١) انظر : شرح مختصر المزني ج٦ / أ / ٨٧ / خ .

(١٢) وهكذا قد أعون الله كتاب القراض والمساقاة والإجارة والمزارعة من الحاوي الكبير تحقيقاً . والحمد لله كثيراً والصلاة  
و السلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه .



# الفهارس

# الفهارس

- أولاً : فهرس الآيات القرآنية  
ثانياً : فهرس الأحاديث النبوية  
ثالثاً : فهرس الآثار  
رابعاً : فهرس القواعد الفقهية  
والأصولية  
خامساً : فهرس الآيات الشعرية  
سادساً : فهرس القبائل و الأهم  
سابعاً : فهرس الأماكن و البلدان  
ثامناً : فهرس الأعلام  
تاسعاً : فهرس الكتب الواردة  
في المخطوط  
عاشراً : فهرس المصادر و المراجع  
الحادي عشر : فهرس الموضوعات

فهرس  
الآيات  
المقرآنية

## فهرس الآيات القرآنية

اسم السورة	الآية	رقمها	الصفحة
سورة البقرة	﴿ ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم ﴾ ﴿ يسألونك عن الأهلة قل هي مواقيت للناس والحج ﴾	١٩٨ ٢١٩	٢٩٩ ، ٢٤٠ ، ٧ ٤٤٤
سورة النساء	﴿ و ورثه أبواه فلأمه الثلث ﴾ ﴿ إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ﴾ ﴿ فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ﴾ ﴿ و إذا ضربتم في الأرض ﴾	١١ ٢٩ ٦٥ ١١٠	٢٠٧ ٤٧٧ ٣٧٨ ٦
سورة المائدة	﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود ﴾	١	٢٤٩ ، ٤٦٤ ، ٤٦٦
سورة الأنعام	﴿ و آتوا حقه يوم حصاده ﴾	١٤	٤٨٧ ، ٤٨٦
سورة التوبة	﴿ حتى يعطوا الجزية عن يد ﴾ ﴿ إنما النسيء زيادة في الكفر ﴾ ﴿ و منهم من يلزمك في الصدقات ﴾	٢٩ ٣٧ ٥٨	٢٥٨ ٤٤٤ ٣٧٧
سورة النحل	﴿ و الخيل و البغال و الحمير لتركبوها ﴾	٨	٢٩٩
سورة الكهف	﴿ فوجدوا فيها جداراً يريد أن ينقض ... ﴾	٧٧	٢٣٧
سورة القصص	﴿ قالت إحداهما يا أبت استأجره .. ﴾ ﴿ قال إني أريد أن أنكحك إحدى ابنتي ... ﴾	٢٦ ٢٧	٢٣٦ ٢٨٤
سورة الحشر	﴿ للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم ... ﴾	٨	٤٠٧
سورة الطلاق	﴿ فإن أرضعن لكم فآتوهن أجورهن ﴾ ﴿ و إن تعاسرتم فسترضع له أخرى ﴾	٦ ٦	٢٣٣ ، ٢٣٦ ، ٢٥٥ ، ٢٥٨ ٢٥٨
سورة المزمل	﴿ و آخرون يضربون في الأرض ﴾	٢٠	٧

فهرس

الأحاديث

النبوية

## فهرس الأحاديث النبوية

الصفحة	الحديث
١٤٦	(( احبس الأصل و سبل الثمر ))
٣٧٨	(( اسق يا زبير ثم أرسل إلى جارك ))
٢٥٨ ، ٢٥٦ ، ٢٣٨	(( أعطوا الأجير أجره قبل أن يجف عرقه ))
٤٣٠ ، ١٤٣	(( أقركم على ما أقركم الله أن الثمر بيننا و بينكم ))
٤٤٠	(( أن رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عن كراء الأرض ))
٤٢٤	(( أن رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى عنها فتركناها لقول رافع ))
٤٣٢	(( إن كان هذا شأنكما فلا تكروا المزارع ))
١٤٥	(( أن النبي صلى الله عليه و سلم اصطفى صفية من سيهم ))
٨	(( أن النبي صلى الله عليه و سلم أنه ضارب لخديجة بأموالها في الشام ))
١٥٩	(( أن النبي صلى الله عليه و سلم ساقى في النخل و الكرم ))
٤٤٣ ، ٤٣٣	(( أن النبي صلى الله عليه و سلم قال من كانت له أرض فليزرعها ))
٢٤٠	(( أن النبي صلى الله عليه و سلم لما ولد ابنه إبراهيم استأجر له ظئراً ))
١٤٥	(( أن النبي صلى الله عليه و سلم ملك أرضهم و كل صفراء و بيضاء ))
٤٠٦	(( أن مكة حرمها الله لا يحل بيع رباعها و أجور بيوتها ))
٤٠٦	(( أنه قال في دور مكة إنها سوائب ))
٣٩٧	(( أنه نهى عن قفيز الطحان ))
٢٣٩	(( أيعجز أحدكم أن يكون كصاحب الفرق ))
٣٧٧	(( ثكلتك أمك إذا لم أعدل فمن يعدل ))
٢٣٨	(( ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ..... ))
٣٧٨ ، ٣٧٦	(( جنب المؤمن حمى ))
٤٢٥	(( خابروهم أي عاملوهم على خير ))
٧	(( دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض ))
١٤١	(( ساقى رسول الله صلى الله عليه و سلم أهل خير ))
٤٤٣ ، ٤٤٢	(( سألت رافع بن خديج عن كرى الأرض بالذهب و الورق ... ))
٤٣٠	(( عامل أهل خير على شطر ما يخرج من ثمر و زرع ))
٣٧٦	(( عفو النبي عن كثير من مستحقه ))
٤٢٧	(( فنهانا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ذلك و أمرنا ..... ))



الصفحة	الحديث
٤٨٨	(( فيما سقت السماء العشر ))
١٤٣ ، ١٤٤	(( كان رسول الله صلى الله عليه و سلم يبعث عبد الله بن رواحة فيحرص ((
٣٧٦	(( لا عفا الله عني إن عفوت ))
٤٣١	(( لأن يمنح أحدكم أخاه خير له من يأخذ عليه خراجاً معلوماً ....
١٧٣	(( لا يجل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه ))
٢٣٨	(( لا يستام الرجل على سوم أخيه و لا يخطب على خطبته ))
٤٧٧ ، ١٧٢	(( ليس لعرق ظالم حق ))
٢٣٩	(( مثلكم فيمن مضى كرجل استأجر أجيراً من طلوع الشمس إلى زوالها بقيراط ))
٤٦	(( المسافر و ماله عليّ قلت إلا ما وقى الله ))
١٧٢	(( من زرع في أرض هي أرض قوم بغير إذنهم ))
٤٤٢ ، ٤٣٣	(( من كانت له أرض فليزرعها أو ليزرعها ... ))
٤٣٤	(( من لم يذر المخابرة فيلؤذن بحرب من الله و رسوله ))
٤٤٢	(( نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن المحاقلة و المزبنة ))
٢٥٤	(( نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن الدين بالدين ))
٢٣٥ ، ١٤٢	(( نهى النبي صلى الله عليه و سلم عن الغرر ))
٤٠٧	(( و هل ترك لنا عقيل من ريع ))
٢٤٠	(( يا علي ارتد لنا دليلاً من الأزدي فإنهم أوفى للعهد ))

فهرس

الآثار



## فهرس الآثار

الصفحة	الأثر
٩ ، ٤	" أنه صير ربح ابنه في المال الذي تسلفاه بالعراق "
١٤٥	" أن عمر رضي الله عنه أجلاً هم عن الحجاز "
١٤٦	" أن عمر رضي الله عنه أجلاً هم عنها "
٩	" كان العباس إذا دفع مالا مضاربة اشترط على صاحبه أن لا يسلك به بجرأ و لا ينزل به وادياً "
٢٩٨ ، ٢٤٠	" روى أبو أمامة قال : قلت لابن عمر إني أكره إبلي أفتجزئ عني من حجتي .... "
٢٤٠	" و روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال : نشأت يتيماً و هاجرت مسكيناً و كنت أجيراً .... "
٢٤٠	" و روى أن علياً عليه السلام كان يستقي الماء ..... "
٤٠٧	" و قد اشترى عمر بن الخطاب رضي الله عنه داراً بمكة بأربعة آلاف درهم "
٣٧٦	" عفو النبي عن كثير من مستحقه "
٤٢٧	" فنهانا رسول الله صلى الله عليه و سلم عن ذلك و أمرنا ..... "

فهرس

المقرواحد

المفتشية

والأصولية

## فهرس القواعد الفقهية والأصولية

الصفحة	القاعدة
١٨٩	" عقود المعاوضات قد تجوز بالصفة كما تجوز بالتعيين "
١٩٤	" العمل المجهول لا تصح عليه المعاوضة "
١٩٧	" فساد البيعتين في بيعة "
٢٢٩	" سقوط البيعتان عند تعارضهما "
٢٤٣	" من صح بيعه صح إجارته "
٤٧٨	الفاسد من كل عقد حكمه حكم الصحيح في الأمانة والضمان "

فهرس  
الأبيات  
الشعرية

## فهرس الأبيات الشعرية

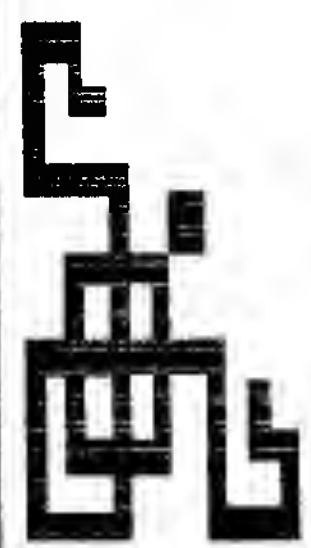
صدر البيت	القافية	القائل	الصفحة
أجل قدرك أن تسمى مؤنبة	العرب	المتنبي	١٩٠
إذا ما جعلت الشاة للقوة خيرة	لشؤون	عروة بن الورد	٤٢٥
كأنني و قد جاوزت سبعين حجة	دائياً	لم أجده	٢٣٧
لك الثلثان من قلبي	الباقى	لم أجده	١١٣



فهرس

المقبايل

والأهم



## فهرس القباثل و الأهم

الاسم	الصفحة
الآزد	٢٤٠
أهل الحجاز	١٤٥ ، ٥
أهل خيبر	١٤٦ ، ١٤٤ ، ١٤١
أهل العراق	٣٤٢ ، ٥
أهل العهد	٤٨٨
أهل المدينة	٤٠٨
البصريون	١٦٩ ، ١٦٨ ، ٥
البغداديون	١٦٩ ، ١٦٨ ، ٥
العراقيون	٤٠٨ ، ٥٢
نصرانياً	٣٤٠
اليهود	٣٤٠ ، ٣٣٩ ، ١٤٣



فهرس  
الأماكن  
و البلدان



## فهرس الأماكن و البلدان

اسم البلد أو المكان	الصفحة
أرض السواد	٤٨٨
البصرة	٣٩٤ ، ٣٨٩
الحجاز	١٤٥
خيبر	١٤٥ ، ١٤٣
عسفان	٢٨١ ، ٢٧٩
العراق	٤
عرفة	٣٩٥
مر	٢٨١ ، ٢٧٩
مزدلفة	٣٩٥
مكة	٤٠٦ ، ٣٩٥ ، ٣٣٧ ، ٣٣٣ ، ٣١٤ ، ٢٨١ ، ٢٧٩

فهرس

الأعلام

## فهرس الأعلام

الصفحات	المترجم له
١٤٢	إبراهيم النخعي
٤٨٦ ، ٤٣٠ ، ٣٨٤ ، ٣٨٣ ، ٣٨٢ ، ٣٤٩	ابن أبي ليلي = محمد بن عبد الرحمن
٤٣٤	ابن خيثم
٨٤ ، ٩٤ ، ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٥٢ ، ٢٠٨ ، ٢١٠ ، ٢١٤ ، ٢٢٦ ، ٣٨٢ ، ٣٩٩ ، ٤٦٩ ، ٤٩٢	ابن سريج = أبو العباس أحمد
٤٤٠ ، ١٤٣	ابن شهاب
٢٣٤	ابن عليه = إسماعيل بن إبراهيم
٤٢٥	ابن قتيبة
١١ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٣٢ ، ١٦٢ ، ١٩٤ ، ٢١٠ ، ٢٢٧ ، ٢٣٧ ، ٢٤٤ ، ٢٥٣ ، ٢٧٤ ، ٣٣٠ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ ، ٣٦٩ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٣٩٩ ، ٤٠٠ ، ٤٥٣ ، ٤٦٠ ، ٤٦٩ ، ٤٧٣ ، ٤٩٢	أبو إسحاق المروزي = إبراهيم بن أحمد
٢٩٨ ، ٢٤٠	أبو أمامة
١٤٦	أبو بكر الصديق
٢٦٢ ، ١٥٩ ، ١٥٤ ، ١٥١	أبو ثور = إبراهيم بن خالد
٢١ ، ٦٥ ، ١٤٧ ، ٢٧٤ ، ٣٨٢ ، ٤٣٨ ، ٤٦٨ ،	أبو حامد الاسفراييني = أحمد بن محمد
٤٦٩	أبو حامد المروزي
٤٩	أبو حفص بن الوكيل
٢٩ ، ٤٦ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٦٠ ، ٩٠ ، ٩٣ ، ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٦٠ ، ١٧٢ ، ٢٤٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥١ ، ٢٥٥ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٩ ، ٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٢٩٦ ، ٣٢٤ ، ٣٥٠ ، ٣٥٩ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٧٩ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٥ ، ٣٨٩ ، ٣٩٤ ، ٣٩٦ ، ٤٠٦ ، ٤٠٩ ، ٤١٥ ، ٤١٦ ، ٤٢٩ ، ٤٣٩ ، ٤٧٧ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٨٨ ، ٤٩٠	أبو حنيفة = النعمان بن ثابت
٨	أبو الجارود = زياد بن المنذر الهمداني
٤٣٣ ، ١٧٢	أبو رافع
٤٣٤	أبو الزبير
٢٣٨	أبو سعيد الخدري

الصفحات	المترجم له
٤٩	أبو الطيب بن سلمة
٢٠٧	أبو العباس بن القاص
١١ ، ٤٩ ، ٧٩ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٠٧ ، ١١٦ ، ١٢٤ ، ١٤٧ ، ١٩٥ ، ١٩٨ ، ٢١٦ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٧٥ ، ٣٣٠ ، ٣٤٥ ، ٣٦٥ ، ٣٨٢ ، ٣٨٤ ، ٣٨٦ ، ٤٦٠ ، ٤٦٧ ، ٤٦٩ ، ٤٩٢ ،	أبو علي بن أبي هريرة
١٣٢	أبو علي بن خيران
١٩٧ ، ٢٢٦	أبو علي الطبري
٢٧٤ ، ٣٣٧	أبو الفياض
٩	أبو موسى الأشعري
٢٣٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٢٥٦	أبو هريرة = عبد الرحمن بن صخر الدوسي
٤٨ ، ٤٩ ، ١٥١	أبو يعقوب البويطي
٤٦ ، ١٥١ ، ١٦٠ ، ٣٤٩ ، ٣٧٥ ، ٤٣٠ ، ٤٨٦	أبو يوسف
٢٧٠ ، ٤٣٠	أحمد بن حنبل
٢٧٠	إسحاق بن راهويه
٢٣٤	الأصم = عقبة بن عبد الله
٤٠٦	الأعمش
٤٣٦ ، ٤٢٢	الأوزاعي
٣٦٠ ، ٤٢٨ ، ٤٣٢ ، ٤٣٤	جابر بن عبد الله
٨	حبیب بن یسار
٤٣٩	حسن البصري
٤٤١	حنظلة بن قيس الأنصاري
٨	خديجة بنت خويلد
٢٣٧	الخضر
٣٤٩	خلاس بن عمرو
١٥٨ ، ٤٦٤ ، ٤٦٧	داود بن علي
٤٢٤ ، ٤٣٢ ، ٤٤٠ ، ٤٤١ ، ٤٤٢	رافع بن خديج
٤٦٩	الربيع بن سليمان المرادي
٣٧٧	الزبير بن العوام
١٢٦	زفر بن هذيل
٩	زيد بن أسلم

الصفحات	المترجم له
٤٣٤ ، ٤٣١	زيد بن ثابت
٤٤٠	سالم بن عبد الله
٤٢٩ ، ٤٢٦	سعد بن أبي وقاص
٤٤١	سعيد بن أبي شجاع
٤٢٨	سعيد بن جبير
٤٢٩ ، ٤٢٦ ، ١٤٣	سعيد بن المسيب
٢٧٠	سفيان الثوري
٤٣٢ ، ٤٣١ ، ٤٢٤	سفيان بن عيينة
٤٤٢ ، ٤٣٣	سليمان بن يسار الهلالي
٤ ، ١٠ ، ١١ ، ٢٧ ، ٢٩ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤١ ، ٤٤ ، ٤٥ ، ٥٢ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٥ ، ٧٨ ، ٨٢ ، ٩٠ ، ١٠٢ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٤٣ ، ١٥٠ ، ١٥١ ، ١٥٣ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ، ١٦١ ، ١٦٦ ، ١٧١ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ، ١٧٨ ، ١٧٩ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٩٠ ، ٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢٣٣ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٤٨ ، ٢٥٤ ، ٢٥٥ ، ٢٥٧ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٧٠ ، ٢٧٢ ، ٢٧٤ ، ٢٧٩ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٨٨ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٢٩٣ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣١٤ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ ، ٣٣٠ ، ٣٣١ ، ٣٣٣ ، ٣٤٤ ، ٣٥٩ ، ٣٦١ ، ٣٦٣ ، ٣٦٤ ، ٣٦٥ ، ٣٦٧ ، ٣٧٤ ، ٣٧٥ ، ٣٧٦ ، ٣٨١ ، ٣٨٢ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ ، ٣٩٢ ، ٣٩٨ ، ٤٠٠ ، ٤١٣ ، ٤١٤ ، ٤١٦ ، ٤٢٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٨ ، ٤٢٩ ، ٤٣٢ ، ٤٣٩ ، ٤٤٤ ، ٤٥٠ ، ٤٥٣ ، ٤٥٤ ، ٤٥٦ ، ٤٥٩ ، ٤٦١ ، ٤٦٢ ، ٤٦٣ ، ٤٦٤ ، ٤٦٨ ، ٤٦٩ ، ٤٧١ ، ٤٧٣ ، ٤٧٤ ، ٤٧٥ ، ٤٨٠ ، ٤٨٣ ، ٤٨٦ ، ٤٨٧ ، ٤٩٠ ، ٤٩٢	الشافعي
٤٤٢	طارق بن عبد الرحمن
٤٤٠ ، ٤٣٩ ، ٤٣١	طاوس اليماني
١٤٣ ، ١٤١	عبد الله بن رواحة
٤٣٤ ، ٨٠	عبد الله بن عباس
٤٤٠ ، ٤٢٨ ، ٤٢٤ ، ٢٤٠ ، ٢٣٨ ، ١٤٣ ، ٩	عبد الله بن عمر
٤٢٩	عبد الله بن مسعود
٣٧٩ ، ٢٨٤	عبد الرحمن بن عوف



فهرس

الكتب

الموارد في

المخطوط

فهرس الكتب الواردة في المخطوط

الكتاب	الصفحة
الأم	٣٣٣ ، ٢٧٢ ، ٦٨
الجامع الكبير	٣٨٢ ، ٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨
مختصر المزني	٥٠ ، ٤٩ ، ٤٨



فهرس  
المصادر  
والمراجع

## فهرس المصادر و المراجع

### أولاً : القرآن الكريم

#### ثانياً : كتب التفسير :

##### ١- أحكام القرآن :

لأبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .  
جمعه : الإمام أبو بكر أحمد بن الحسن البيهقي النيسابوري المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠ هـ

##### ٢- أحكام القرآن :

لعماد الدين محمد الطبري . المعروف بالكيا الهراسي . المتوفى سنة ٥٠٤ هـ .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ

##### ٣- تفسير الفخر الرازي :

المشهور بالتفسير الكبير . و مفاتيح الغيب .  
للإمام محمد الرازي فخر الدين بن العلامة ضياء الدين المتوفى سنة ٦٠٣ هـ .  
الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الثالثة .

##### ٤- الجامع لأحكام القرآن :

لأبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي .  
الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٦٥ م .

### ثالثاً : كتب علوم القرآن :

##### ١- الإتقان في علوم القرآن :

لجلال الدين السيوطي .  
الطبعة الرابعة .

الناشر : شركة مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، مصر ، القاهرة ، ١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م .

### رابعاً : كتب السنة :

##### ١- بذل الجهود في حل أبي داود :

لخليل أحمد الهارونفوري . المتوفى سنة ١٣٤٦ هـ .  
تعليق : محمد زكريا يحي الكاندهلوي .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

- ٢- حاشية السندي : ( مطبوع مع سنن النسائي )  
للشيخ أبو الحسن نور الدين بن عبد الهادي السندي الحنفي المتوفى سنة ١١٨٣ هـ .
- ٣- جامع الأصول من أحاديث الرسول :  
لابن الأثير الجزري . المتوفى سنة ٦٠٦ هـ .  
تحقيق : محمد حامد الفقي .  
الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .
- ٤- الجوهر النقي : (مطبوع مع السنن الكبرى للبيهقي )  
للعلامة علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني . المتوفى سنة ٧٤٥ هـ .
- ٥- سبل السلام : شرح بلوغ المرام من جمع أدلة الأحكام .  
لمحمد بن إسماعيل الكحلاني . المتوفى سنة ١١٨٢ هـ .  
راجعه و علق عليه : محمد بن عبد العزيز الخولي .
- ٦- سنن أبي داود :  
لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني الأزدي . المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .  
مراجعة و ضبط و تعليق : محمد محي الدين عبد الحميد .
- ٧- سنن أبي داود : ( مطبوع مع بذل المجهود )  
لأبي داود سليمان ابن الأشعث السجستاني الأزدي .
- ٨- سنن ابن ماجه :  
للحافظ أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني . المتوفى سنة ٢٧٥ هـ .  
تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .
- ٩- سنن الترمذي المسمى بالجامع الصحيح :  
لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة . المتوفى سنة ٢٩٧ هـ .  
تحقيق و تخريج و تعليق : محمد فؤاد عبد الباقي .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٨ هـ .
- ١٠- سنن الدارقطني :  
تأليف : الحافظ علي بن عمر الدارقطني .  
الناشر : دار الفكر - بيروت . ١٣٩٨ هـ .
- ١١- سنن الدارمي :  
للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي .

١٢- السنن الكبرى :

للمحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . المتوفى سنة ٤٥٨ هـ .  
الناشر : دار الفكر .

١٣- سنن النسائي :

لابن عبد الرحمن بن شعيب النسائي .  
الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان .

١٤- شرح السيوطي على سنن النسائي : ( المطبوع مع سنن النسائي )

لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي . المتوفى سنة ٩١١ هـ .  
الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان .

١٥- صحيح البخاري بحاشية السندي :

للإمام أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري .  
الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

١٦- صحيح مسلم : ( الجامع الصحيح )

للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري  
الناشر : دار المعرفة للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت .

١٧- صحيح مسلم بشرح النووي :

الناشر : دار إحياء التراث العربي - بيروت ، لبنان ، الطبعة الثانية ١٣٩٢ هـ

١٨- عارضة الأحوذى بشرح صحيح الترمذي :

للإمام المحافظ ابن العربي المالكي ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ  
الناشر : دار الفكر .

١٩- عمدة القارئ شرح صحيح البخاري :

للعامة بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني ، المتوفى سنة ٨٥٥ هـ .  
الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٢٠- فتح الباري شرح صحيح البخاري :

لشهاب الدين أحمد بن حجر العسقلاني .  
راجعه : طه عبد الرؤوف سعد ، ومصطفى الهواري ، و السيد محمد عبد المعطي .  
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، القاهرة .

٢١- المدونة الكبرى :

لمالك بن أنس الأصبعي .  
الناشر : دار الكتاب العربي - بيروت .

**٢٢- المسند :**

للإمام أحمد بن محمد بن حنبل ، المتوفى سنة ٢٤١ هـ .  
شرح : أحمد محمد شاكر .  
الناشر : دار المعارف بمصر ١٣٧٧ هـ .

**٢٣- المصنف :**

للمحافظ الكبير أبي بكر عبد الرزاق بن الهمام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١ هـ .  
تحقيق وتخريج وتعليق : حبيب الرحمن الأعظمي .  
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ / ١٩٨٣ م .  
الناشر : المكتب الإسلامي ، بيروت ، لبنان .

**٢٤- المصنف في الأحاديث والآثار :**

للإمام عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي العباسي المتوفى سنة ٢٣٥ هـ .  
من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية ، كراتشي ، باكستان ، طبعة عام ١٤٠٦ هـ .  
**٢٥- الموطأ :**

للإمام مالك بن أنس الأصبحي .  
رواية يحيى بن يحيى الليثي .  
صححه ورقمه وخرج أحاديثه وعلق عليه : محمد فؤاد عبد الباقي .  
الطبعة الخامسة ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٥ م .  
الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

**٢٦- نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار :**

للإمام محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة ٢٥٥ هـ .  
الناشر : دار الفكر للطباعة والنشر .

**خامساً : كتب علوم الحديث :**

**١- الباعث الحثيث :**

للإمام أحمد شاكر .  
الناشر : دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان .  
الطبعة بدون .

**٢- تدريب الراوي :**

للإمام جلال الدين بن عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١ هـ .

٣- الجرح و التعديل :

لأبي عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي .  
الطبعة الأولى ١٢٧١ هـ - ١٩٥٢ م .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

٤- ميزان الاعتدال في نقد الرجال :

لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي .  
تحقيق : علي محمد البجاوي .  
الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

سادساً : كتب الفقه :

كتبة الفقه الحنفي :

١- الاختيار لتعليل المختار :

لعبد الله محمود بن مودود الموصلي .  
تعليق : الشيخ محمود أبو دفيقة .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٢- البحر الرائق شرح كنز الدقائق :

لزين العابدين بن إبراهيم بن نجيم الحنفي ، المتوفى سنة ٩٧٠ هـ .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت ، لبنان .

٣- تبين الحقائق شرح كنز الدقائق :

لفخر الدين عثمان بن علي الزيعلي .  
الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان . الطبعة الثانية .

٤- حاشية الشلبي على تبين الحقائق :

مطبوع مع تبين الحقائق .

٥- الدر المختار شرح تنوير الأبصار : ( مطبوع مع حاشية ابن عابدين )

تأليف : محمد علاء الدين الحصكفي .

٦- رد المختار على الدر المختار :

لابن عابدين . محمد أمين الشهير بابن عابدين .  
الناشر : دار الفكر ١٣٩٩ هـ . الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .

٧- العناية شرح الهداية : ( مطبوع بهامش فتح القدير )

لمحمد بن محمود البابرتي . المتوفى سنة ٧٨٦ هـ .

٨- فتح القدير شرح الهداية :

كمال الدين محمد بن عبد الواحد المعروف بابن الهمام . المتوفى سنة ٦٨١ هـ .  
الناشر : دار الفكر . الطبعة الأولى ١٣٨٩ هـ . الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

٩- كتاب الخراج :

- للقاضي أبي يوسف يعقوب بن إبراهيم بن حبيب .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت ، لبنان .  
ومعه : كتاب الخراج : للإمام يحيى بن آدم القرشي .  
ومعه كتاب الاستخراج لأحكام الخراج : لابن رجب الجندي .  
١٠- المبسوط :

لشمس الدين السرخسي .

الناشر : دار المعرفة ، بيروت ، لبنان .

١١- نتائج الأفكار ( تكملة لشرح فتح القدير )

لشمس الدين أحمد بن قودر .

الناشر : دار الفكر . الطبعة الأولى ١٣٨٦ هـ . الطبعة الثانية ١٣٩٧ هـ .

١٢- مجمع الأنهر في شرح ملتقى الأبحر :

للإمام عبد الله بن محمد بن سليمان المعروف بدامار أفندي .

١٣- الهداية شرح بداية المبتدئ :

للإمام أبي الحسن علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الرشداني المرغيناني المتوفى سنة ٥٩٣ هـ .

مكتبة الفقه المالكي :

١- بداية المجتهد ونهاية المقتصد :

للإمام أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد القرطبي الأندلسي الشهير بابن رشد الحفيد

المتوفى سنة ٥٩٥ هـ .

الناشر :

٢- حاشية العدوي على الخرشي :

للإمام الشيخ علي الصعدي العدوي .

مطبوع بهامش شرح الخرشي .

٣- حاشية الدسوقي على الشرح الكبير :

للإمام محمد عرفة الدسوقي .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان .

٤- شرح أبي الحسن علي رسالة ابن أبي زيد القيرواني :

المسمى كفاية الطالب الرباني لرسالة ابن زيد القيرواني .

مطبوع مع حاشية العدوي عليه .

٥- شرح الخرشي على مختصر خليل :

للإمام أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن علي الخرشي المالكي .

الناشر :

٦ - الشرح الصغير :

للإمام أحمد الدردير .

مطبوع مع حاشية الدسوقي .

٧- الشرح الكبير :

للإمام أحمد الدردير .

مطبوع مع حاشية الدسوقي عليه .

٨- الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني :

للإمام أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا النفراوي المالكي ، المتوفى سنة ١٢٥ هـ .

الناشر : دار الفكر ، بيروت .

٩- الكافي في فقه أهل المدينة :

للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي .

الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٠- المدونة الكبرى :

للإمام مالك بن أنس الأصبحي .

رواية سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم .

الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .

مكتبة فقه الشافعي :

الكتب المخطوطة :

١- بحر المذهب :

للقاضي أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل الروياني . المتوفى سنة ٥٠٢ هـ .

مخطوط في دار الكتب المصرية تحت رقم ٢٢ فقه شافعي .

٢- البيان في فروع الشافعية :

للإمام يحيى بن سالم المعروف بالعمرائي ، المتوفى سنة ٥٥٨ هـ .

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٥ فقه شافعي .

٣- تنمة الإبانة :

للإمام أبي سعيد عبد الرحمن بن مأمون بن علي المعروف بالمتولي . المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٥٠ فقه شافعي .



٤- شرح مختصر المزني :

للقاضي أبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري ، المتوفى سنة ٤٥٠ هـ .  
مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٦٦ فقه شافعي .

٥- كتاب الصداق من الحاوي للماوردي :

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٨٢ فقه شافعي .

٦- المطلب العالي شرح وسيط الغزالي :

للإمام أحمد بن محمد بن الرفعة .

مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٧٩ فقه شافعي .

٧- نهاية المطلب في دراية المذهب :

للإمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني ، المتوفى سنة ٤٧٨ هـ .  
مخطوط بمكتبة أحمد الثالث باستانبول تحت رقم ١١٣٠ فقه شافعي .

الكتب المطبوعة و الرسائل الجامعية :

١- أدب القاضي :

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي .  
تحقيق : محي هلال السرحان .

٢- إعانة الطالبين في حل ألفاظ فتح المعين :

للعلامة أبي بكر المشهور بالسيد البكري ابن السيد محمد شطا الدمياطي .  
الناشر :

٣- الأم :

للإمام أبي عبد الله محمد بن إدريس الشافعي ، المتوفى سنة ٢٠٤ هـ .  
الطبعة الأولى ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٤- تحفة المحتاج بشرح المنهاج :

للإمام أحمد بن حجر الهيتمي الشافعي .  
مطبوع بهامش حاشيتا الشرواني و ابن القاسم .

٥- تكملة المجموع الثانية :

للشيخ : محمد نجيب المطيعي .  
الناشر : دار الفكر .

٦- التنبيه في الفقه الشافعي :

للإمام أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز أبادي الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ .  
إعداد : مركز الخدمات و الأبحاث الفقهية .

الناشر : عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م .

- ٧- حاشية الباجوري على شرح ابن القاسم الفزي :  
للشيخ : إبراهيم الباجوري .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان .
- ٨- حاشية البجيرمي علي الخطيب :  
للشيخ : سليمان البجيرمي المسماة بتحفة الحبيب علي الخطيب .  
الطبعة الأخيرة ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م .  
الناشر : دار الفكر .
- ٩- حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج :  
للإمام أبي الضياء نور الدين بن علي الشبراملسي ، المتوفى سنة ١٠٨٧ هـ .  
مطبوع مع نهاية المحتاج .
- ١٠- حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تحرير تنقيح اللباب :  
للإمام عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشافعي الأزهرى الشهير بالشرقاوي ، المتوفى سنة ١٢٢٦ هـ .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان .
- ١١- حاشية الشرنواني على تحفة المحتاج بشرح المنهاج :  
للإمام عبد الحميد الشرنواني .  
الناشر : دار صادر .
- ١٢- حاشية عميرة على شرح جلال الدين المحلي :  
للإمام شهاب الدين أحمد البريسي الملقب بعميرة ، المتوفى سنة ٩٥٧ هـ .  
مطبوع مع حاشية قليوبي .
- ١٣- حاشية القليوبي على شرح جلال الدين المحلي :  
للإمام شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي ، المتوفى سنة ١٠٦٩ هـ .
- ١٤- حاشية المغربي على نهاية المحتاج :  
للإمام أحمد بن عبد الرزاق بن محمد بن أحمد المعروف بالمغربي الرشيدى، المتوفى سنة ١٠٩٦ هـ .  
مطبوع مع نهاية المحتاج .
- ١٥- روضة الطالبين و عمدة المفتين :  
للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي .  
إشراف : زهير الشاويش .  
الناشر : المكتب الإسلامى ، الطبعة الثانية ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م .
- ١٦- شرح ابن القاسم الغزي :  
مطبوع بهامش حاشية الباجوري .

- ١٧- شرح جلال الدين المحلي على منهاج الطالبين :  
للإمام جلال الدين محمد بن أحمد المحلي ، المتوفى سنة ٨٦٤ هـ .  
مطبوع بهامش حاشيتنا القليوبي و عميرة .
- ١٨- فتاوي الرملي :  
محمد بن أحمد بن حمزة الرملي ، المتوفى سنة ١٠٤ هـ .  
مطبوع بهامش الفتاوي الكبرى لابن حجر الهيتمي .  
الناشر : المكتبة الإسلامية ، مصر ، ١٣٥٧ هـ .
- ١٩- فتح العزيز شرح الوجيز :  
للإمام أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي .  
مطبوع مع المجموع .
- ٢٠- فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين :  
للإمام زين الدين بن عبد العزيز المليباري الفناني .  
مطبوع مع إعانة الطالبين .
- ٢١- كتاب الحاوي الكبير للماوردي :  
حققه و خرج أحاديثه و علق عليه : الدكتور محمود مسطر جي .  
و ساهم معه في التحقيق : الدكتور ياسين ناصر محمود الخطيب بكتاب الزكاة ، الدكتور عبد الرحمن الأهدل بكتاب النكاح ، و الدكتور أحمد حاج محمد شيخ ماجي بكتاب الفرائض و الوصايا .  
الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م .
- ٢٢- كتاب الحاوي من أوله حتى نهاية غسل الجمعة و العيدين للماوردي :  
تحقيق : راوية أحمد عبد الكريم الظهار .  
رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة أم القرى ١٤٠٩ هـ .
- ٢٣- كتاب العدد من الحاوي :  
تحقيق : د . وفاء معقوق حمزة فراش .  
رسالة دكتوراة مقدمة لجامعة أم القرى ١٤١٠ هـ .
- ٢٤- المجموع شرح المذهب :  
للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي . المتوفى سنة ٦٧٦ هـ .  
الناشر : دار الفكر .
- ٢٥- مختصر المزني :  
للإمام إسماعيل بن يحيى المزني المصري الشافعي . المتوفى سنة ٢٦٤ هـ .  
مطبوع مع الأم .

**٢٦- مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج :**

للإمام محمد الخطيب الشربيني .

الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان .

**٢٧- منهاج الطالبين و عمدة المفتين :**

للإمام أبي زكريا محي الدين بن شرف النووي .

مطبوع مع مغني المحتاج .

**٢٨ - المذهب في فقه الإمام الشافعي :**

للإمام الشيخ أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الفيروز آبادي الشيرازي .

الناشر : دار الفكر .

**٢٩ - نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج :**

للإمام شمس الدين محمد بن أبي العباس أحمد بن حمزة بن شهاب الدين الرملي الشهير بالشافعي

الصغير ، المتوفى سنة ١٠٠٤ هـ .

الناشر : دار الفكر .

**مكتبة الفقه الحنبلي :**

**١- المغني و الشرح الكبير :**

للإمام موفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة ، المتوفى سنة ٦٣٠ هـ .

على مختصر الإمام أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي ، المتوفى سنة ٣٣٤ هـ .

و الشرح الكبير على متن المقنع ، للشيخ شمس الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أبي عمر محمد بن

أحمد ابن قدامة المقدسي ، المتوفى سنة ٦٨٢ هـ .

دار الكتاب العربي للنشر و التوزيع ، بيروت ، لبنان ، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢ م .

**مكتبة الفقه الظاهري :**

**١- المحلى :**

للإمام أبي محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم ، المتوفى سنة ٤٥٦ هـ .

تحقيق : الشيخ أحمد محمد شاكر .

الناشر : دار إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

**مكتبة القواعد الفقهية :**

**١- الأشباه و النظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان :**

للإمام زين العابدين بن إبراهيم بن نجيم .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان . طبعة عام ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م .

٢- الأشباه و النظائر في قواعد و فروع الشافعية :

للإمام جلال الدين عبد الرحمن السيوطي . المتوفى سنة ٩١١ هـ .  
الطبعة الأولى ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

كتبة أصول الفقه :

١- الأحكام في أصول الأحكام :

تأليف : سيف الدين أبي الحسن علي بن محمد الأمدي .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ١٤٠٠ هـ .

٢- أصول الفقه للبرديس :

٣- روضة الناظر و جنة المناظر :

في أصول الفقه على المذهب الحنبلي .  
تأليف : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي .  
الناشر : المطبعة السلفية و مكتبتها . القاهرة .

٤- المستصفى في علم الأصول :

تأليف : أبي حامد محمد بن محمد الغزالي .  
الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .  
الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .

٥- المغني في أصول الفقه :

تأليف : جلال الدين أبي محمد عمر بن محمد بن عمر الخبازي ، المتوفى سنة ٦٩١ هـ .  
تحقيق الدكتور : محمد مظهر بقا .  
الطبعة الأولى ١٤٠٣ هـ .

الناشر : مركز البحث العلمي و إحياء التراث الإسلامي مكة المكرمة .

٦- الموافقات في أصول الشريعة :

تأليف : إبراهيم بن موسى اللخمي الغرناطي المالكي ، المتوفى ٧٩٠ هـ .

سابعاً : مصادر اللغة :

١- تاج العروسي من جواهر القاموسي :

تأليف : محمد مرتضى الحسيني الواسطي الزبيدي الحنفي .  
الناشر : مكتبة الحياة . بيروت .

**٢- القاموس المحيط :**

تأليف : محمد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي .

الناشر : المؤسسة العربية ، بيروت .

**٣- لسان العرب :**

تأليف : العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن الشيخ نجيب الدين المعروف بابن منظور

الأفريقي ، المتوفى سنة ٧١١ هـ .

الناشر : دار صادر . بيروت .

**٤- مختار الصحاح :**

تأليف : محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، المتوفى سنة ٦٦٦ هـ .

الناشر : دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٦٧ م .

**٥- المصباح المنير في غريب الكبير :**

تأليف : أحمد بن علي المعزي الفيومي . المتوفى سنة ٧٧٠ هـ .

الناشر : المكتبة العلمية ، بيروت ، لبنان .

**ثامناً : كتب الشعر و الأدب :**

**١- ديوان أبي الطيب المتبي :**

شرح أبي البقاء العكبري .

المسمى بالبنيان في شرح الديوان .

ضبطه و صححه ووضع فهارسه : مصطفى السقا - إبراهيم الاياري - عبد الحفيظ شلي .

**تاسعاً : كتب المذاهب النحوية :**

١- المذاهب النحوية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة .

٢- المدارس النحوية للدكتور شوقي ضيف .

٣- المدارس النحوية للسامرائي .

**عاشراً : كتب التراجم و الطبقات :**

١- الاستيعاب في معرفة الأصحاب : ( مطبوع مع الإصابة )

تأليف : أبي عمر يوسف بن عبد الله محمد بن عبد البر القرطبي .

٢- الإصابة في تمييز الصحابة :

للإمام أبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني المعروف بابن حجر .

الناشر : المكتبة التجارية الكبرى بمصر ١٣٥٨ هـ .

٣- الأعلام :

لخير الدين الزركلي .

الطبعة الخامسة ١٩٨٠ م .

دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان .

٤- الإكمال في رفع الارتباب عن المؤلف و المختلف في الأسماء و الكنى و الأنساب :

للأمير الحافظ ابن ماكولا ، المتوفى سنة ٤٧٥ هـ .

تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .

الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان .

٥- الأنساب :

لأبي سعد عبد الكريم محمد منصور التميمي السمعاني .

تحقيق : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي .

الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت ، لبنان .

٦- البداية و النهاية :

للحافظ ابن كثير ، المتوفى سنة ٧٧٤ هـ .

الطبعة الثالثة .

الناشر : مكتب المعارف ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩ م .

٧- أبو حنيفة :

حياته و عصره - آراؤه - و فقهه .

للإمام محمد أبو زهرة .

الناشر : دار الفكر العربي .

٨- أبو حنيفة النعمان إمام الأئمة الفقهاء :

تأليف : وهي سليمان الألباني .

الناشر : دار القلم ، دمشق ، بيروت .

الطبعة الأولى ١٣٩٣ هـ .

٩- تاريخ بغداد :

للحافظ أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة ٤٦٣ هـ .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٠- تهذيب التهذيب :

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

الطبعة الأولى ١٣٢٧ هـ . مطبعة دائرة المعارف النظامية بجيدر آباد ، الهند .

الناشر : دار الفكر العربي .

١١- تهذيب الأسماء و اللغات :

لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني .

الطبعة الأولى بمطبعة مجلس دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٢٥ هـ .

١٢- حلية الأولياء و طبقات الصفياء :

تأليف : الحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد السلام الأصبهاني ، المتوفى سنة ٤٣٠ هـ .

١٣- الديباج المذهب في معرفة علماء المذهب :

لبرهان الدين إبراهيم بن فرحون المالكي .

الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

١٤- سير أعلام النبلاء :

للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، المتوفى سنة ١٣٧٤ هـ .

تحقيق : شعيب الأنوروط .

الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت .

١٥- شجرة النور الزكية في طبقات المالكية :

محمد بن محمد بن مخلوف .

الناشر : دار الفكر للطباعة و النشر و التوزيع .

١٦- شذرات الذهب في أخبار من ذهب :

لأبي الفلاح عبد الحي بن العماد الحنبلي ، المتوفى سنة ١٠٨٩ هـ .

تحقيق : لجنة إحياء التراث العربي .

منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، لبنان .

١٧- الطبقات السنية في تراجم الحنفية :

لتقي الدين بن عبد القادر التميمي الحنفي .

تحقيق : د. عبد الفتاح محمد الحلو .

الطبعة : الأولى ١٤٠٣ هـ .

الناشر : دار الرفاعي ، الرياض .

١٨- طبقات الشافعية :

لجمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، المتوفى سنة ٣٧٧٢ هـ .

تحقيق : عبد الله الحبوري .

الناشر : دار العلوم للطباعة و النشر ١٤٠١ هـ .

١٩- طبقات الشافعية :

لأبي بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن محمد تقي الدين ابن قاضي شهابه الدمشقي .

اعتنى بتصحيحه و علق عليه : الدكتور الحافظ عبد العليم خان .

دار الندوة الجديدة ، بيروت ، لبنان .



٢٠- طبقات الشافعية :

لتاج الدين أب نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي .  
تحقيق : عبد الفتاح محمد الحلو و محمود محمد الطناحي .

٢١- طبقات الفقهاء :

لأبي إسحاق الشيرازي . المتوفى سنة ١٠١٤ هـ .  
و يليه طبقات الشافعية لأبي بكر هداية الله الحسيني .  
تصحيح : الشيخ خليل الملبس مدير أزهر لبنان .  
الناشر : دار القلم ، بيروت ، لبنان .

٢٢- الطبقات الكبرى :

لمحمد بن سعد بن منيع الهاشمي .  
دراسة و تحقيق : زياد محمد منصور .

٢٣- طبقات المفسرين :

لمحمد بن علي بن أحمد الداودي . المتوفى سنة ٩٤٥ هـ .  
تحقيق : علي محمد عمر .  
الناشر : مكتبة وهبه بمصر .

٢٤- الفهرست :

لابن النديم .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة و النشر ، بيروت ، لبنان .

٢٥- الكامل في التاريخ :

لأبي الحسن علي بن أبي الكلام المعروف بابن الأثير الجزري .  
الناشر : دار الفكر ، بيروت ، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م .

٢٦- اللباب في تهذيب الأنساب :

لعز الدين ابن الأثير الجزري .  
الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان . ١٤٠٠ هـ .

٢٧- لسان الميزان :

لابن حجر العسقلاني .  
الطبعة الثانية ١٣٩٠ هـ - ١٩٧٠ م  
الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت ، لبنان .

٢٨- المختصر في أخبار البشر :

لأبي الفداء إسماعيل بن علي بن محمود .  
الناشر : دار المعرفة للطباعة والنشر . بيروت ، لبنان .

٢٩- معجم الأدباء :

لياقوت الحموي .

الطبعة الثالثة .

الناشر : دار نهضة مصر للطبع والنشر ، القاهرة .

٣٠- معجم المؤلفين :

لعمر رضا كحالة .

الناشر : مكتبة المثنى .

دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .

٣١- مناقب الإمام أبي حنيفة وصاحبيه أبي يوسف ومحمد الحسن :

للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي المتوفى سنة : ٧٤٨هـ

تحقيق : محمد زاهد الكوثري ، وأبو الوفاء الأفغاني .

الناشر : لجنة إحياء المعارف النعمانية بالهند .

٣٢- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم :

لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي .

الطبعة الأولى .

الناشر : مطبعة المعارف العثمانية ، حيدر آباد ، الهند . ١٣٥٨هـ .

المجلد الثاني : مختبر التاريخ :

١- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة :

لأبي المحاسن يوسف بن تغري بردى الأنابلي .

طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب .

الناشر : المؤسسة المصرية العامة للتأليف والترجمة والطباعة والنشر .

٢- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان :

لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن خلكان . المتوفى سنة ٦٨١هـ .

حققه الدكتور إحسان عباس .

الناشر : دار صادر ، بيروت ، لبنان .

الثاني عشر : مختبر الأماكن والبلدان :

١- معجم البلدان :

للإمام أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي الرومي البغدادي .

الناشر : دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان .

**الثالث عشر : كتب العلوم والفنون :**

**١- كشف الظنون :**

لحاجي خليفة .

الناشر : دار الفكر ، بيروت ، لبنان . ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م .

**٢- مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان :**

لعبد الله بن أسعد بن علي اليافعي المدني .

تحقيق : عبد الله الجبور ي .

الطبعة الأولى .

الناشر : مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م .

**٣- مفتاح السعادة ومصباح السيادة :**

لأحمد بن مصطفى المعروف بطاس كبرى زاده .

الطبعة الثانية .

الناشر : مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن ، الهند ، ١٣٩٧ هـ - ١٩٧٧ م .

**الرابع عشر : كتب عامة :**

**١- أدب الدنيا والدين :**

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي .

تحقيق : مصطفى السقا .

الطبعة الثالثة . الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

**٢- الأمثال والحكم :**

للإمام أبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي .

تحقيق : د/فؤاد عبد المنعم .

الطبعة الأولى .

الناشر : دار الحرمين للطباعة والنشر قطر ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م

**٤- السيرة النبوية لابن هشام :**

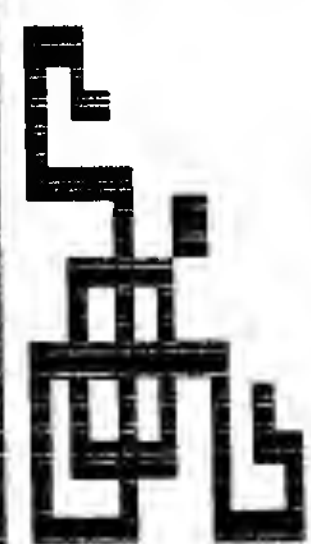
حققها وضبطها مطصفي السقا ، إبراهيم الاياري ، عبد الحفيظ شلي .

الناشر : دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان .



فهرس

الموضوعات



**فهرس الموضوعات**  
**القسم الأول : الدراسة**

الصفحة	الموضوع
٢	ملخص الرسالة
٣	شكر و تقدير
٥	المقدمة
٨	خطة البحث
١٠	القسم الأول : الدراسة
١١	الفصل الأول : دراسة عن حياة الماوردي
١٢	المبحث الأول : اسمه و لقبه و مولده
١٦	المبحث الثاني : شيوخه و تلاميذه
٢١	المبحث الثالث : آثاره العلمية و مؤلفاته
٢٥	المبحث الرابع : مكانته العلمية و ثناء العلماء عليه
٢٨	الفصل الثاني : دراسة تحليلية لكتاب الحاوي من خلال دراسة كتاب القراض و المساقاة و الإجارة و المزارعة
٢٩	المبحث الأول : اسم الكتاب و نسبه و مصادره
٣٣	المبحث الثاني : أهمية الكتاب و أثره
٣٦	المبحث الثالث : منهج الماوردي في الكتاب
٤٠	المبحث الرابع : بيان تفصيلي لكتاب القراض و المساقاة والإجارة والمزارعة و ما تضمنه من مقارنات
٤٧	المبحث الخامس : مميزات الكتاب
٥٠	المبحث السادس : المصطلحات المتداولة في فقه الشافعية و الواردة في الكتاب
٥٦	الفصل الثالث : منهج التحقيق و بيان نسخ المخطوط
٥٧	المبحث الأول : منهج التحقيق
٦١	المبحث الثاني : بيان نسخ المخطوط

**فهرس الموضوعات**  
**القسم الثاني : التحقيق**

الصفحة	الموضوع	الرقم	المسألة أو الفصل
٣	كتاب القراض		
٤	تعريف القراض	١	مسألة
٧	الدليل على إحلل القراض وإباحته	١	فصل
١٤	الحكمة من مشروعية القراض وشروطه	٢	فصل
١٥	ما يجوز فيه القراض وما لا يجوز	٢	مسألة
١٧	لا يصح القراض إلا في الدنانير والدراهم المضروبة	١	فصل
١٨	أن تكون الدراهم معلومة القدر والصفة	٢	فصل
٢٠	الحكم إذا كان مال القراض دراهم واشترى بالدنانير	٣	فصل
٢١	حكم مال القراض إذا كان ديناً	٤	فصل
٢٣	حكم مال القراض المغصوب	٥	فصل
٢٥	حكم القراض بالعروض	٦	فصل
٢٦	الحكم فيما إذا دفع إلى صياد شبكة ليصيد بها على أن يكون الصيد بينهما	٧	فصل
٢٧	وإن قارضه وأشرك معه رب المال غلامه	٣	مسألة
٢٨	اشتراط رب المال في ثلث الربح لنفسه والثلث للأجنبي	١	فصل
٢٩	حكم عقد القراض بمدة	٤	مسألة
٣٠	في اشتراط مدة القراض	١	فصل
٣١	دفع المال قراضاً بمشيئة أحد الطرفين أو غيرهما	٢	فصل
٣٢	دفع المال قراضاً برأيه ومطالعتة أو بشرط التجارة في نوع معين	٣	فصل
٣٣	في عدم اختصاص أحدهما بشيء من الربح دون الآخر	٥	مسألة
٣٤	الحكم إذا اختص أحدهما بكل الربح	١	فصل
٣٥	القراض العام والقراض الخاص	٦	مسألة
٣٧	عقد القراض يقتضي تصرف العامل بالمال في البيع والشراء	٧	مسألة

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
مسألة	٨	الحكم إذا بطل القراض	٣٩
مسألة	٩	القراض الخاص على ثلاثة أضرب	٤١
مسألة	١٠	سفر العامل ونفقته ومثونة العمل	٤٤
فصل	١	سفر العامل بمال القراض	٤٥
فصل	٢	مثونة العمل	٤٧
فصل	٣	نفقة العامل	٤٨
فصل	٤	حكم النفقة من مال القراض	٥٠
مسألة	١١	النفقة على قدر الحصص في الأموال	٥٢
فصل	١	حكم خلط ماله بمال القراض	٥٣
فصل	٢	حكم إن أبضع رب المال عامله عن شرط أو غير شرط	٥٤
فصل	٣	هل يجوز للعامل أن يتناع لنفسه	٥٥
فصل	٤	القول قول العامل إذا اختلفا في النفقة	٥٦
مسألة	١٢	حكم الرد بالعيب	٥٧
مسألة	١٣	حكم رد الوكيل في المعين وغير المعين	٥٨
مسألة	١٤	حكم الإذن في البيع والشراء	٥٩
فصل	١	الحكم إذا كان العامل ممنوعاً وخالف	٦١
فصل	٢	الحكم إذا أمره أن يعمل برأيه	٦٢
فصل	٣	الحكم إذا قارضه على غير مال ليشتري بالنساء	٦٣
مسألة	١٥	العامل مصدق في ذهاب المال مع يمينه	٦٤
مسألة	١٦	الحكم إذا اشترى العامل من يعتق على رب المال بإذنه	٦٥
فصل	١	حكم الشراء بغير إذن رب المال فيما يعتق عليه	٦٦
فصل	٢	الحكم إذا اشترى العامل قريباً لرب المال مما لا يعتق عليه	٦٧
مسألة	١٧	حكم شراء العبد المأذون له في التجارة إذا اشترى أبا سيده أو من يعتق عليه	٦٨
فصل	١	حكم شراء العبد أبا هـ	٦٩
مسألة	١٨	حكم شراء المقارض من يعتق عليه	٧٠
فصل	١	إذا ادعى العامل الربح و طالب بالقسمة لم يجبر المالك عليها	٧٤
مسألة	١٩	مشيئة رب المال و العامل مأخوذ بها	٧٥
مسألة	٢٠	الوارث محل رب المال مخير في بقاء القراض أو فسخه وموت العامل ليس مثبتاً لوارثه التخيير	٧٨

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
فصل	١	إذا مات العامل فلا تصرف للوارث	٨٠
مسألة	٢١	حكم الربح و الخسران في مال القراض	٨٢
فصل	١	حكم اشتراط جميع الربح لأحدهما	٨٤
فصل	٢	الحكم إذا تلف بعض مال القراض	٨٥
فصل	٣	إذا تلف مال القراض قبل دفعه	٨٦
فصل	٤	الحكم إذا دفع رب المال مال القراض على مرات	٨٧
فصل	٥	الخسارة في مال القراض	٨٩
مسألة	٢٢	تصرف العامل بمال القراض بغير إذن صاحبه	٩٠
فصل	١	الخلاص في ضمان المغصوب	٩٤
فصل	٢	الحكم إذا أذن له في مقارضة غيره و لم يأذن له في العمل	٩٨
فصل	٣	حكم ما إذا أذن له في العمل بنفسه و في مقارضة غيره	١٠٠
فصل	٤	حكم تعدي العامل في مال القراض	١٠١
مسألة	٢٣	الزكاة في مال القراض	١٠٢
فصل	١	زكاة ثمار المساقاة	١٠٥
مسألة	٢٤	الفرق بين زمن فسخ القراض و المساقاة	١٠٦
مسائل المزني رحمه الله			
مسألة	١	مخالفة العامل لرب المال	١٠٧
فصل	١	إذا دفع المال إلى العامل و لم يتفقا على شيء	١٠٩
مسألة	٢	إذا دفع إلى العامل المال مضاربة على شرط شخص آخر	١١١
مسألة	٣	حكم القراض إذا كانت أجزاء الربح معلومة	١١٣
فصل	١	الحكم إذا بين رب المال للعامل حصة تؤخذ من الربح .....	١١٥
فصل	٢	الحكم فيما لو قارضه و الربح بينهما	١١٧
فصل	٣	الفرق بين قوله لك الربح نصفها و بين و لك نصف ربحها	١١٨
مسألة	٤	الحكم إذا اختلف رأس مال القراض	١١٩



المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
مسألة	٥	الحكم إذا دفع ماله قراضاً و عليه دين	١٢٠
فصل	١	حكم مساقاة المريض	١٢١
فصل	٢	حكم محاسبة العامل سواء كان رب المال حياً أو ميتاً	١٢٢
فصل	٣	حكم مقارضة ولي اليتيم و والده	١٢٣
مسألة	٦	حكم اختلاف رب المال و العامل في الشراء	١٢٤
فصل	١	حكم اختلاف رب المال و العامل في المشروط من الربح	١٢٥
فصل	٢	اختلاف رب المال و العامل في رأس المال	١٢٦
مسألة	٧	الحكم ما إذا اشترى العامل بأكثر من مال القراض	١٢٧
فصل	١	حكم قتل العبد المشتري من مال القراض وهو في يد العامل	١٢٨
مسألة	٨	حكم نهى رب المال العامل عن التصرف في المال أو العين	١٣٠
فصل	١	سرقة مال القراض من مال العامل	١٣١
مسألة	٩	الحكم إذا رجع العامل عن قوله من الربح أو ادعى تلف الربح	١٣٢
مسألة	١٠	حكم البيع أو الشراء بما لا يتغابن الناس فيه	١٣٣
مسألة	١١	الحكم إذا اشترى بمال القراض ما لا يجوز على المسلم تملكه	١٣٥
فصل	١	حكم تعدد العامل أو رب المال	١٣٦
كتاب المساقاة			
١٣٩			
مسألة	١	تعرف المساقاة ودليل جواز مشروعيتها والخلاف في ذلك والرد عليه	١٤١
مسألة	٢	الشرط الأول / أن تكون النخل معلومة	١٥٠
فصل	١	الشرط الثاني / أن يكون نصيب العامل من الثمرة معلوماً	١٥٢
فصل	٢	الشرط الثالث / أن تكون المدة معلومة	١٥٤
فصل	٣	الشرط الرابع / صيغة العقد	١٥٦
فصل	٤	حكم اشتغال العقد على شروطه المعتبرة	١٥٧
مسألة	٣	ما تجوز فيه المساقاة و ما لا تجوز	١٥٨
مسألة	٤	أكثر مدة المساقاة	١٦١

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
فصل	١	الحكم فيما لو ساقاه على نخله عشر سنين على أن له ثمرة سنة	١٦٣
فصل	٢	الحكم لو ساقاه عشرة سنين فأطلعت شجرة السنة العاشرة	١٦٤
فصل	٣	لو ساقاه على النخل فأطلعت بعد القبض أو قبله	١٦٥
مسألة	٥	حكم ما لو ساقاه على نخل بينه بياض	١٦٦
فصل	١	حكم المخابرة على بياض الأرض و المساقاة على النخل	١٦٨
فصل	٢	حكم المزارعة بين نخل المساقاة	١٧٠
مسألة	٦	المزارعة في البياض لا تجوز إلا بإذن مالكيها	١٧١
فصل	١	المزارعة بغير إذن كالغصب	١٧٢
فصل	٢	حال رب الأرض و الزارع على ثلاثة أحوال	١٧٤
مسألة	٧	من شروط المساقاة أن تكون على جزء معلوم	١٧٥
مسألة	٨	حكم العقد على أن له ثمرة نخلات بعينها	١٧٦
مسألة	٩	حكم لو شرط أحدهما على صاحبه شيئاً بعينه	١٧٧
مسألة	١٠	حكم ما لو دخل على المساقاة بالإجارة	١٧٨
مسألة	١١	العمل المشروط في المساقاة على أربعة أضرب	١٧٩
فصل	١	حكم ما يعود نفعه على الثمرة دون النخل	١٨٠
فصل	٢	حكم ما يعود نفعه على النخل دون الثمرة	١٨١
فصل	٣	حكم ما يعود نفعه على النخل و الثمرة	١٨٢
فصل	٤	حكم ما لا يعود نفعه على النخل و لا على الثمرة	١٨٤
مسألة	١	باب الشرط في الرقيق و المساقاة	١٨٥
فصل	١	الحكم لو شرط العامل على رب المال غلماناً يعملون معه	١٨٧
فصل	٢	حال الغلمان على ثلاثة أقسام عند صحة الشرط في العمل مع المساقى	١٨٩
فصل	٣	جواز اشتراط رب النخل على العامل غلماناً يعملون معه	١٩٠
مسألة	٢	نفقة الرقيق	١٩١

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
مسألة	٣	الحكم لو أغفلا اشتراط النفقة	١٩٣
مسائل المزني رحمه الله			
مسألة	١	الحكم فيما لو ساقاه على نخل سنين معلومة	١٩٤
فصل	١	الحكم فيما لو شرط العامل على رب النخل جنساً من العمل	١٩٦
مسألة	٢	ما أشبه البيعتين في بيعة فهو فاسد	١٩٧
فصل	١	الحكم إذا لم يجعل أحد العقدین شرطاً في الآخر في المساقاة على حائطين	١٩٩
فصل	٢	أجر المثل للعامل إذا بطلت المساقاة	٢٠٠
مسألة	٣	المساقاة المتفقة و المختلفة من رجلين لرجل واحد	٢٠١
فصل	١	علم العامل أو جهله بحصص الشركاء يؤثر في المساقاة	٢٠٢
فصل	٢	حكم التفاضل بين العاملين إذا كان رب النخل واحداً	٢٠٣
مسألة	٤	حكم المساقاة على حائط مختلف الأصناف جهلها أو علمها	٢٠٤
مسألة	٥	المساقاة بين الشريكين و العامل على أربعة أقسام	٢٠٦
مسألة	٦	الحكم ما لو كانت المساقاة بين شريكين أحدهما العامل	٢٠٩
مسألة	٧	الحكم لو ساقى شريكه على أن للعامل الثلث ولصاحبه الثلثان	٢١٠
فصل	١	الحكم لو ساقى أحد الشريكين صاحبه على أن للعامل نصف الثمرة	٢١٢
مسألة	٨	الحكم إذا تساوى في العمل و الملك و تفاضلا في الأجر	٢١٣
مسألة	٩	حكم هروب العامل بعد نضج الثمرة	٢١٥
فصل	١	الرجوع إلى الحاكم عند هرب العامل	٢١٧
مسألة	١٠	الحكم ما إذا ثبتت خيانة العامل أو سرقة	٢١٨
مسألة	١١	موت رب النخل أو العامل	٢٢٠
مسألة	١٢	حكم مساقاة رجل رجلاً على نخل ثم استحقها ربها	٢٢١
مسألة	١٣	السقي بماء السماء أو النهر	٢٢٤

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
مسألة	١٤	اشتراط الداخل الأجرة من الثمرة	٢٢٥
مسألة	١٥	السقي على ودي لوقت يعلم أنه يثمر أو أنه لا يثمر	٢٢٦
فصل	١	اشتراط العقد على عين قائمة	٢٢٨
مسألة	١٦	الاختلاف على العوض	٢٢٩
مسألة	١٧	اختلاف العامل مع الشريكين	٢٣٠
مسألة	١٨	شرط العامل على كل شريك بعينه جائز	٢٣١
		كتاب الإجازات من ثلاث كتب و ما دخل فيه سوى ذلك	٢٣٢
مسألة	١	مشروعية الإجارة	٢٣٣
فصل	١	ما تنعقد به الإجارة	٢٤٣
مسألة	٢	ما يوجب فسخ الإجارة	٢٤٨
فصل	١	عدم اشتراط خيار الثلاثة أيام ما دام أن الإجارة لا تنفسخ بالعدر	٢٥١
فصل	٢	حكم خيار المجلس في الإجارة	٢٥٢
مسألة	٣	المستأجر يملك المنفعة إلى نهاية المدة	٢٥٤
فصل	١	الأجرة دين للمستأجر إذا لم يقبضها	٢٦٠
مسألة	٤	الحكم إذا قبض العبد فاستخدمه أو المسكن فسكنه ثم هلك العبد و انهدمت الدار	٢٦١
فصل	١	فسخ الإجارة بموت العبد و انهدام الدار	٢٦٤
فصل	٢	الإجارة لا تنفسخ بمرض العبد و استرمام الدار	٢٦٦
فصل	٣	حكم فسخ الإجارة في انهدام الحائط أو سقوط السقف	٢٦٧
فصل	٤	حكم فسخ الإجارة في بناء الدار بعد انهدامها	٢٦٨
فصل	٥	الخلاف في تنقية الآبار و تنظيف الديار	٢٦٩
مسألة	٥	هل ينفسخ عقد الإجارة إذا مات المؤجر أو المستأجر ؟	٢٧٠
فصل	١	حكم انتفاع المكثري بالثمن قبل تسليم المنفعة	٢٧٤
فصل	٢	إجارة الوقف	٢٧٥
فصل	٣	حكم تأجير الأب لابنه	٢٧٦
فصل	٤	بيع الدار المستأجرة	٢٧٧
فصل	٥	حكم استئجار الصبي وقد بلغ أثناء الإجارة وأم الولد إذا أجرها سيدها ثم مات عنها أثناء الإجارة	٢٧٨

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
مسألة	٦	الحكم إذا أجر دابة إلى مكان فتعداه	٢٧٩
فصل	١	حكم الضمان	٢٨٠
مسألة	٧	تقدير مدة الإجارة	٢٨٣
فصل	١	الحكم إذا زادت الإجارة على سنة	٢٨٥
فصل	٢	ضابط أقل مدة الإجارة و أكثرها	٢٨٦
فصل	٣	تقسيم الأجرة	٢٨٧
فصل	٤	حكم إجارة الدور مشاهرة	٢٨٩
مسألة	٨	حكم الإجارة بعد هلاك أحد المتكاريين	٢٩٠
فصل	١	حكم تأجير العين المستأجرة بعد قبضها	٢٩١
فصل	٢	حكم الإجارة قبل انقضاء المدة	٢٩٣
فصل	٣	إجارة الرقيق المعتوق	٢٩٤
فصل	٤	تغير ماء البئر	٢٩٦
باب كرى الإبل و غيرها			
مسألة	١	مشروعية كرى الإبل من البهائم	٢٩٨
فصل	١	ما تجوز إجارته و لا تجوز من الحيوان	٣٠٠
مسألة	٢	كرى البهائم و شروطها	٣٠٢
فصل	١	ما يشترط لكرى الحمولة	٣٠٧
فصل	٢	ما يكثرى للعمل يكون لأربعة أنواع	٣١٠
فصل	٣	حكم آلة الركوب و الحمولة إذا أطلق اشتراطها	٣١٣
مسألة	٣	الحكم ما إذا اشترط سيراً معلوماً و أجرة معلومة	٣١٤
فصل	١	اختلاف المتكاريين بعد استقرار المسير	٣١٦
فصل	٢	شرط الحمل على الراكب	٣١٧
فصل	٣	الحكم إذا تعاقبا على بعير معين أو غير معين	٣١٨
مسألة	٤	اكتراء الإبل بعينها و اشتراط حمولة بعينها	٣٢٠
مسألة	٥	كيفية ركوب المرأة على البعير	٣٢٢
مسألة	٦	إنزال الراكب و انتظار الجمال له	٣٢٣
مسألة	٧	الإجارة المعينة و المضمونة	٣٢٤
فصل	١	تقدير الركوب بالمدة و المسافة	٣٢٦
مسألة	٨	الحكم إذا مات البعير قبل استيفاء المنفعة	٣٢٧

الصفحة	الموضوع	الرقم	المسألة أو الفصل
٣٢٨	شروء البعير من راكبه	١	فصل
٣٢٩	تعيين مدة الإجارة والشرط فيه	٢	فصل
٣٣٠	اختلاف الجمال و الراكب في الرحلة	٩	مسألة
٣٣١	تبديل ما فني أو ما نقص بالأكل من الزاد	١٠	مسألة
٣٣٣	هروب الجمال	١١	مسألة
٣٣٥	هروب الجمال بالجمال	١	فصل
٣٣٦	مخالفة المستأجر للمؤجر فيما اتفقا عليه	٢	فصل
٣٣٧	شروط استئجار الدابة شهراً	٣	فصل
٣٣٨	حكم استئجار الدابة إلى بلد معين	٤	فصل
٣٣٩	حكم استئجار اليهودي للمسلم عبداً أو حراً	٥	فصل
٣٤٠	حكم استئجار المسلم أجيراً يهودياً أو نصرانياً	٦	فصل
٣٤١	حكم إرضاع الطفل و حضانه	٧	فصل
٣٤٣	باب تضمين الأجراء من الإجارة ومن اختلاف أبي حنيفة وابن أبي ليلى		
٣٤٤	حكم تضمين الأجراء	١	مسألة
٣٤٧	في تضمين الأجير المنفرد	١	فصل
٣٤٩	تضمين الأجير المشترك	٢	فصل
٣٥٢	مناقشة قول المزني	٣	فصل
٣٥٣	تضمين الراعي	٤	فصل
٣٥٤	تضمين البيطار	٥	فصل
٣٥٥	تضمين أجير الحراسة	٦	فصل
٣٥٦	تضمين الخباز	٧	فصل
٣٥٧	تضمين الحمال أو الملاح	٨	فصل
٣٥٨	تضمين الوكيل	٩	فصل
٣٥٩	تضمين مستأجر الدابة	٢	مسألة
٣٦١	تضمين الرواض	٣	مسألة
٣٦٣	تضمين الرعاة	٤	مسألة
٣٦٤	التضمين بقدر الزيادة	٥	مسألة
٣٦٧	حمل مكياً فوجد بها زيادة	٦	مسألة
٣٦٩	الحكم إن كان الكيال هو الجمال وحصلت زيادة في الكيل	١	فصل

المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
فصل	٢	الحكم إن كان الكيال أجنبياً وحصلت زيادة في الكيل	٣٧١
فصل	٣	حكم النقصان	٣٧٢
مسألة	٧	حكم تضمين معلم الكتاب و الآدميين	٣٧٤
مسألة	٨	التعزير و حكم تضمين المتجاوز فيه	٣٧٦
فصل	١	حكم التلف الحادث عن التعزير	٣٧٩
مسألة	٩	حكم تضمين الخياط إذا خالف	٣٨١
فصل	١	وجه تضمين الخياط عند أبي ليلي	٣٨٤
فصل	٢	وجه تضمين رب الثوب على قول أبي حنيفة	٣٨٥
فصل	٣	وجه القول بتحالفهما	٣٨٧
فصل	٤	حكم تضمين الخياط في الاستفهام و الشرط	٣٨٨
مسألة	١٠	حكم تضمين حابس الدابة	٣٨٩
فصل	١	حكم الإمساك لعذر أو لغير عذر بعد انقضاء مدته	٣٩١
فصل	٢	حكم تجاوز الراكب المكان المتفق عليه	٣٩٤
فصل	٣	حكم استئجار الدابة إلى مكة أو للحج	٣٩٥
فصل	٤	تعادل رجلان على بعير فارتدفت ثالث معهما بإذنهما أو بغير إذنهما	٣٩٦
فصل	٥	عدم جواز العقود عليه معقوداً به	٣٩٧
فصل	٦	الحكم إذا علمت الأجرة أو لم تعلم	٣٩٨
فصل	٧	حكم من ركب في سفينة ملاح بإذن أو بغير إذن	٣٩٩
فصل	٨	مخالفة المستأجر للمؤجر في لبس القميص	٤٠١
فصل	٩	حكم تعدي المستأجر في لبس القميص	٤٠٢
فصل	١٠	حكم استئجار حائكاً ليعمل له بنصف الأجر	٤٠٣
فصل	١١	إجارة الحمام	٤٠٤
فصل	١٢	حكم إجارة دور مكة	٤٠٦
فصل	١٣	الإجارة لكتابة المصحف	٤٠٨
فصل	١٤	إجارة المشاع من الشريك و غيره	٤٠٩
فصل	١٥	إجارة الحفائر و البناء	٤١٠
فصل	١٦	ما يترتب على موت الأجير قبل تمام العمل	٤١٣
فصل	١٧	رأي أبي حنيفة في تضاعف الأذرع	٤١٥
فصل	١٨	رأي بعض محققي الشافعية	٤١٦



المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
فصل	١٩	مقدمة لحساب العمل	٤١٧
فصل	٢٠	عملية الحساب و القياس فيها	٤١٩
فصل	٢١	إجارة البناء على أرض	٤٢٢
كتاب المزارعة			
مسألة	١	أدلة مشروعية المزارعة	٤٢٤
فصل	١	اختلاف الفقهاء في المزارعة و المخابرة	٤٢٨
فصل	٢	حكم المخابرة عند من قال بالجواز و من قال بالفساد	٤٣٥
فصل	٣	في التوصل إلى صحة المخابرة	٤٣٧
مسألة	٢	حكم الأرض بالذهب و الورق و بما يخرج منها	٤٣٩
مسألة	٣	لا يجوز كراء الأرض إلا على سنة معروفة	٤٤٤
مسألة	٤	إذا اشترط زرع غلة شتاء أو صيف	٤٤٦
مسألة	٥	كراء الأرض لمدة تزيد أو تنقص عن حصاد الزرع	٤٥٠
مسألة	٦	كراء الأرض التي لا ماء لها	٤٥٤
مسألة	٧	كراء الأرض إذا كانت ذات ماء	٤٥٦
فصل	١	حكم أرض البصرة ذات المد و الجزر	٤٥٧
فصل	٢	حكم أرض الجبال التي استقر الماء فيها	٤٥٨
مسألة	٨	كراء الأرض و الماء قائم عليها	٤٥٩
مسألة	٩	غرق الأرض المستأجرة للزرع أو غصبها	٤٦١
مسألة	١٠	كراء الأرض ثم تلف بعضها بغرق أو غيرها	٤٦٢
مسألة	١١	حكم كراء الأرض للمزارعة و هلاك الزرع بجائحة ما	٤٦٣
مسألة	١٢	كراء الأرض ليزرعها ما لا يضر برقيبتها	٤٦٤
فصل	١	حكم كراء الأرض لزراعة الحنطة	٤٦٧
مسألة	١٣	حكم كراء الأرض ما لا يضر بها	٤٦٨
مسألة	١٤	إن خيره فله زراعة ما شاء	٤٧١
مسألة	١٥	الحكم إذا قال : اغرسها أو ازرعها ما شئت	٤٧٣
مسألة	١٦	الحكم إذا انقضى الأجل المتفق عليه	٤٧٥
فصل	١	الحكم إذا كانت الإجارة فاسدة و بنى و غرس	٤٧٨
فصل	٢	الحكم إذا أراد المستأجر بيع بنائه و غرسه	٤٧٩



المسألة أو الفصل	الرقم	الموضوع	الصفحة
فصل	٣	الحكم إذا أراد المستأجر بيع الإجارة و العمارة	٤٨٠
فصل	٤	الحكم إذا دفع رجل أرضه إلى رجل ليبنى فيها ويغرس	٤٨١
فصل	٥	إذا وقف صاحب الغرس و البناء وقف غرسه وبناءه قائم	٤٨٢
مسألة	١٧	حكم ما قبض عن عقد فاسد من أرض أو دار ولم يتصرف فيه	٤٨٣
مسألة	١٨	الحكم إذا اكترى أرضاً فغصب منه	٤٨٥
مسألة	١٩	الصدقة من المكثري في أرض العشور و الخراج	٤٨٦
فصل	١	حكم أرض الخراج	٤٨٨
مسألة	٢٠	اختلاف المتكاريين	٤٩٠
فصل	١	ليس للمؤجر أن يجبس الشيء نظير الأجرة	٤٩١
مسألة	٢١	اختلاف رب الأرض و الزارع	٤٩٢

### فهرس الفهارس

الموضوع	الصفحة
فهرس الآيات القرآنية	٤٩٦
فهرس الأحاديث النبوية	٤٩٨
فهرس الآثار	٥٠١
فهرس القواعد الفقهية و الأصولية	٥٠٣
فهرس الأبيات الشعرية	٥٠٥
فهرس القبائل و الأمم	٥٠٧
فهرس الأماكن و البلدان	٥٠٩
فهرس الأعلام	٥١١
فهرس الكتب الوارد ذكرها في المخطوط	٥١٦
فهرس المصادر و المراجع	٥١٨
فهرس الموضوعات	٥٣٧